بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م37 ع2، 181 صفحة (1444هـ/2023م)
ردمد 0997 – 1319
رقم الإيداع : 14/0295

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز

الاقتصاد والإدارة

المجلد 37 العدد 2
1444هـ / 2023م

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب : ٨٠٢٠٠ - جدة : ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية
http://spc.kau.edu.sa

■ هيئة التحرير ■

أ.د. عبدالله محمد باسهل	رئيساً
abasahl@kau.edu.sa	
أ.د. خلدون عبد محمود الحطيبات	عضواً
Dr.khaldoonabed@yahoo.com	
د. محمد خالد الحناوي	عضواً
mkalhanawi@kau.edu.sa	
د. فيصل سراج النوري	عضواً
falnore@kau.edu.sa	
د. عبدالله محمد باعبدالله	عضواً
baabdullah@kau.edu.sa	
د. نجاح حسن سلامة	عضواً
almdnm@yahoo.com	
أ.د. زيد أحمد الانصاري	عضو خارجي
z.ansari@qu.edu.sa	
أ.د. جورج هاليكياس	عضو خارجي
g.halikias@city.ac.uk	

مطابع جامعة الملك عبدالعزيز

المحتـويات

القسـم العـربي

- التبرع بالأعضاء البشرية دراسة مقارنة بين النظام السعودي والمصري

محمد بن عبدالمحسن القرشي 1

- هندسة القيمة مدخل لتحسين كفاءة الانفاق في الجامعات السعودية

الهام بنت نايف الراجحي و دلال بنت دابس الدعدي 27

- مدى إلتزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية

جعفر عثمان الشريف عبد العزيز 47

- أثر تأثير جائحة كورونا COVID-19 على النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

إياد بن عبد الفتاح النسور و خالد بن عبد الله الخثلان و عبد الرحمن بن محمد الزهراني 69

- تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)

علاء صبحي الرزية و مصطفى صالح عمرية 91

- نحو معيار محاسبي دولي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية)

فهد بن سليمان النافع و الزين عمر الزين 123

- أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات في القطاع الحكومي السعودي: دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية السعودية

ساير العتيبي و كمال خوالدي 181

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 1–26 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

التبرع بالأعضاء البشرية دراسة مقارنة بين النظام السعودي والمصري

د. محمد عبدالمحسن القرشي
قسم إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات - كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك عبدالعزيز

المستخلص : من نعم الله تعالى أصبح من الممكن نقل عضو من جسم الإنسان إلى جسم إنسان آخر، وذلك ليستمر في أداء وظيفته التي خلق من أجلها، ليحل بذلك محل عضو أصبح عاجزاً عن القيام بمهامه، وهذا يستطيع – بإذن الله تعالى – مريض أشرف على الهلاك أن يعيش بقية حياته التي كتبت له بشكل اعتيادي بمنأى عن المعاناة والآلام التي سببها يعزى إلى تلف بعض الأعضاء والأنسجة في جسده، أنها نعمة عظيمة يقدرها ويحس بها من عانى مرارة المرض ومحنة آلامه.
ومعلوم أن نقل الأعضاء البشرية في إطار ما بلغه التقدم الطبي اليوم إنما يدخل من منظور القانون الوضعي ضمن الوقائع المستحدثة التي تحتاج تقنين قانوني للإلمام بالأحكام المتعلقة بها. وهو الأمر الذي فطن إليه المنظم السعودي؛ إذ أصدر نظام التبرع بالأعضاء البشرية (1). ومن هنا تبدو أهمية البحث بحكم تناوله لنظام جديد في هذا الشأن صدر في 1442ه الموافق 2021م.
وقد خلص الباحث من خلال تناوله للمطالب الثلاثة إلى أن النظام السعودي والقانون المصري كانا أمام حتمية السعي وراء التوفيق والموازنة بين المصالح المتعارضة لتحقيق النفع العام، بما يضمن المحافظة على المصالح الخاصة للمتبرع حياً ولأهله بعد موته وللمتلقي (المتبرع له) الذي يرجو الشفاء من علته، وهو أمر لن يتأتى إلا بالمحافظة على معصومية جسد الإنسان وتجريم وتحريم كل أنواع الاعتداء التي قد تطاله حياً أو ميتاً، وحماية حقه في الحياة وحقه في السلامة البدنية وتكامل بنائه الجسدي وحسن سير وظائفه العضوية وكرامة جثته.
وفي النهاية تم عرض عدد من التوصيات فيما يتعلق بتعديل نظام التبرع بالأعضاء البشرية السعودي والتي من شأنها تلافي ما ورد في هذا النظام من قصور فيما يتعلق بالتبصير.

الكلمات المفتاحية: التبرع بالأعضاء، قانون صحي، مسؤولية قانونية، الوفاة.

(1) صدر ذلك النظام بموجب المرسوم الملكي رقم (م/70) التاريخ 1442/8/19 الموافق 2021.

مشكلة البحث:

تبرز إشكالية البحث المتمثلة في قلة المراجع – إن لم تكن نادرة – بالإضافة إلى أن نظام التبرع بالأعضاء البشرية صدر بالقرب من نهاية 1442ه/2021م، مما يعكس جدة النظام. ولو فرض أن هناك ما تناول ذلك النظام، إلا أن معالجته لجوانب ذلك البحث ستكون محل تباين واضح من جانب الباحث هذا من ناحية.

منهج البحث:

يندرج موضوع نظام التبرع بالأعضاء البشرية في إطار القانون المدني. وقد ارتأى الباحث أن أفضل منهج يمكن إتباعه في تناول ذلك الموضوع هو تخير الأسلوب التحليلي التأصيلي للبحث، ويعزى اختيار هذا المنهج إلى ما تكشف للباحث من ضرورة الاستناد إلى التحليل تارة، وإلى التأصيل تارة أخرى. كما أن الباحث وإن كان يتبنى في إطار ذلك البحث المنهج التحليلي التأصيلي، كما لم يغفل الباحث المنهج القائم على المقارنة مع الشريعة الإسلامية، ولاسيما مع القانون المصري رقم (5) لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية.

خطة البحث:

المبحث التمهيدي: تعريف التبرع بالأعضاء البشرية ومشروعيته

المطلب الأول: تعريف التبرع بالأعضاء البشرية.

المطلب الثاني: مشروعية التبرع بالأعضاء البشرية.

المبحث الأول: المبادئ العامة والضوابط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان حي.

المطلب الأول: مبادئ عامة لنقل الأعضاء البشرية.

المطلب الثاني: الضوابط والشروط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان حي في إطار النظام السعودي والقانون المصري.

المبحث الثاني: الضوابط والشروط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان ميت.

المطلب الأول: الثبوت اليقيني لموت المتبرع مع بيان مسلك كل من النظام والقانون المصري.

المطلب الثاني: جواز نقل الأعضاء البشرية من الإنسان المتوفى في إطار كل من نظام التبرع والقانون المصري.

المبحث التمهيدي:

تعريف التبرع بالأعضاء البشرية ومشروعيته

المطلب الأول: تعريف التبرع بالأعضاء البشرية.

الفرع الأول: تعريف التبرع من المنظور اللغوي

يراعى وجود تباين في تعبيرات الباحثين عن تخلى الإنسان عن العضو بلا مقابل فيعبرون عنه أحياناً بالهبة؛ إذ الهبة لغة، أي العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، أو التبرع بما ينفع الموهوب له مطلقاً، وهى شرعاً تمليك العين بلا عوض، في حال الحياة تطوعاً [2].

كما يعبر عن تخلى الإنسان عن العضو بلا مقابل – أيضاً – بالتبرع؛ والتبرع من الألفاظ ذات الصلة بلفظ الهبة، وقد بين الفقهاء أنواعه: كالوصية، والوقف، والهبة، وغيرها. ومعنى التبرع عندهم كما يؤخذ من تعريفهم لهذه الأنواع لا يخرج عن كونه ... بذل المكلف مالاً أو منفعة لغيره، في الحال أو المال بلا عوض، بقصد البر والمعروف غالباً. وهناك ألفاظ ذات صلة مثل: التطوع، والبر، والهدية [3].

الفرع الثاني: تعريف التبرع من المنظور الفقهي

ذهب جانب من الفقه إلى أن التبرع تصرف بين الأحياء بمقتضاه يتبرع المرء لشخص آخر عن كل أمواله أو عن بعضها بلا مقابل. وخلص إلى أن الهبة هي تمليك مال لآخر بلا عوض [4] والهبة يتحقق وجودها بمجرد الإيجاب عند أبى حنيفة وصاحبيه، وقبول الموهوب له عندهم شرط لثبوت الملك له لأن أحداً لا يملك إدخال شيء في ملك غيره بدون رضا، وعند الشافعية والحنابلة لا تصح الهبة إلا بالإيجاب والقبول. ولهذا المفهوم أخذ المشرع المصري؛ إذ تطرقت المادة 486 من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948 لتعريف الهبة في العبارات الآتية:

" 1- الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض.

2- ويجوز للواهب، دون أن يتجرد عن نية التبرع، أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين".

---

[2] أنظر – في هذا الصدد – سعود بن أحمد الكاساني، بدائعه الصنائع في ترتيب الشرائع، المطبعة الجمالية – القاهرة، الطبعة الأولى – 1901م، الجزء السادس، ص 118؛ محمد بن محمد الشربيني، مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1994، الجزء الثاني، 396؛ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، بيروت – دار صادر، الطبعة الأولى، دون ذكر تاريخ للنشر، مادة (وهب)؛ قاسم بن عبد الله بن أمير على القونوى، أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق : يحيى مراد، بيروت – دار الكتب العلمية، 2004، ص 55.

[3] أنظر محمد بن محمد الشربيني، مغنى المحتاج، الجزء الثاني، ص 396؛ وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية)، 1998، الجزء العاشر، ص 65.

[4] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الخامس (العقود التي تقع على الملكية: الهبة والشركة)، إصدار نادى قضاة مصر، 2008، ص 6 – 7.

الفرع الثالث: تعريف التبرع من المنظور التشريعي

بالرغم من المادة (الأولى) من نظام التبرع بالأعضاء تطرقت لمعاني بعض الألفاظ والعبارات [5]، إلا أنها لم تشير على نحو صريح إلى المقصود بـ "التبرع "، بل تطرقت إلى بيان المقصود بكل من:

المتبرع: "إذ عرفته بأن " كل من أذن وهو على قيد الحياة بنقل أي من أعضائه البشرية أثناء حياته أو بعد وفاته، أو وافق ورثته أو أقرباؤه بنقل أي من أعضائه البشرية بعد وفاته، وذلك وفق أحكام النظام".

المتبرع له: "المريض الذي يزرع العضو المتبرع به في جسمه".

المطلب الثاني: مشروعية التبرع بالأعضاء البشرية

انقسم الفقه الإسلامي المعاصر إزاء ذلك الموقف إلى فريقين:

الفريق الأول:

يذهب هذا الفريق إلى القول بعدم جواز تبرع الإنسان الحي بشيء من أعضائه، لتزرع في إنسان آخر. ومن القائلين بهذا المذهب محمد متولى الشعراوي [6]، وأحمد بن أحمد الخليلي[7]، وعبدالسلام رحيم السكرى[8]، السيد محمد قطب الدين[9]، والشريف محمد عبد القادر من بنجلاديش[10].

– أدلة الفريق الأول القائل بعدم جواز التبرع

الدليل الأول:

أن نقل العضو يعنى اقتطاعه، واقتطاع العضو من الجسم بمثابة التمثيل به، فإذا تبرع شخص بشيء من أعضائه فكأنما قد أذن التمثيل بجسمه، ولما كان التمثيل بجسم الإنسان محرماً شرعاً، فإن الطرق المؤدية – وهي هنا التبرع – يجب أن تكون محرمة كذلك، لأن ما أدى إلى المحرم محرم أيضاً.

وفي إطار انتقاد ذلك الدليل، قيل[11] بأن الأمور بمقاصدها، والاقتطاع الذى يعد من باب التمثيل المحرم هو الصادر عن حقد ويكون الغرض منه التشفي: كالتمثيل في الحروب وما أشبه ذلك، بينما نقل العضو لغرض زرعه في إنسان إنقاذاً له من الهلاك فهذا ليس من باب التمثيل، وإنما من باب الإحسان والإيثار والتعاون على البر، وهذا يتضح أنه ليس كل قطع تمثيلاً، ومن هنا لم يعد الشرع القصاص فيما دون النفس من المثلة المحرمة وإنما آمر به. قال تعالى ((وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا

---

[5] يمكن القول إن المنظم السعودي أحسن صنعاً بتخصيص المادة (الأولى) لبيان المقصود لبعض المصطلحات، ولاسيما في موضوع مستحدث. لذا، ذهب جانب من الفقه – في هذا الصدد – إلى أنه غدت الحاجة ملحة في الأغلب من التشريعات الحديثة إلى إيراد تعاريف لبعض العبارات والكلمات التي يتضمنها التشريع، استجابة الضرورات توحيد المقصود بهذه العبارات والكلمات في نطاق تطبيق أحكامه. وخلص إلى أن المراد من إتباع نهج إيراد التعاريف إلى تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، لسد ذرائع الاختلاف في تفسير الكلمات المعنية، باختلاف فهم جهات إنفاذ وتطبيق القانون ولاسيما المحاكم. مستشار دكتور/ سرى محمود صيام – مساعد وزير العدل لشئون التشريع ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً – صناعة التشريع الكتاب الأول (المعايير الحاكمة للتشريع)، دار النهضة العربية، 2015، ص 190 – 191.

[6] حديث معه في جريدة السياسة (الكويت) في 15 مايو 1989، ص 8.

[7] تصريح له في جريدة عمان في 25 أغسطس 1989م، ص 3.

[8] عبد السلام رحيم السكرى، نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، الدار المصرية للنشر والتوزيع – القاهرة، 1409هـ، ص 16.

[9] السيد محمد قطب الدين، قواعد وآداب الطب الإسلامي، تقرير يقدم منه إلى المؤتمر العالمي الأول للطب الإسلامي – الكويت، 1981، ص 1429. حيث بالتقرير ما نصه " لا يمكن أن يخاطر إنسان من أجل إنسان، وليس هناك فرد خالد ... ويتعين ترك الحالات المرضية لتلقى مصيرها كما هو الحال حين يفشل العلاج".

[10] الشريف محمد عبد القادر – هو عضو مجمع الفقه الإسلامي – بحث مقدم منه إلى المجتمع عن موضوع " زرع الأعضاء وحكمه في الشريعة الإسلامية، ص 2 وما بعدها.

[11] د. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، مدى مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي حياً وميتاً في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي – إسكندرية – مصر، طبعة 2005، ص 91؛ بكر بن عبد الله أبو زيد، التشريع الجثماني والنقل والتعويض الإنساني، منشورات مجمع الفقه الإسلامي – جدة، دون ذكر تاريخ للنشر، ص 12؛ عبد الكريم زيدان، بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1986، ص 177.

أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (45))[12]، فقلع العين هنا، كان عين العدل، لأنه مبنى على العقوبة بالمثل.

كذلك لا يعد من المثلة قطع اليد المتآكلة، لأنه يحقق مصلحة علاجية فكذلك الحال في زراعة الأعضاء، علماً أن العضو الذي يخل نقله بجمال الجسم إخلالاً كبيراً لا يجوز نقله.

الدليل الثاني:

إن نقل ملكية الشيء أو منفعته إنما يكون من قبل المالك، أو ممن أذن له المالك بذلك، ومن المعلوم أن الإنسان ليس مالكاً لجسده، لأن ملك الرقبة لله وحده. ومن ثم، فإن تصرف الإنسان في جسده يعنـــي أنـــه تصرف فيما لا يملك فيقع تصرفه باطلاً، لأنه تصرف في مالك الغير بدون إذن مالكه، ومن لا يملك التصرف لا يملك الإذن فيه[13].

كما أن الإنسان غير مفوض في جسده، بل هو وصي وأمين عليه، ولو ملك الإنسان ذاته ما حكم الله عز وجل على المنتحر بالعذاب الشديد [14]. ومن ثم، فليس للإنسان التبرع بشيء من أعضائه لأن الحق فيها ليس له[15].

الدليل الثالث:

احتجوا بالقياس على تبرع الإنسان بعضو من جسده ليأكله مضطر غيره، فقد انعقد الإجماع على تحريم هذا. لذا، قال النووي، ليس للغير أن يقطع من أعضائه شيئاً ليدفعه إلى المضطر بلا خلاف [16]. ومن ثم، فكما تحرم بالإجماع التبرع بعضو لمضطر ليأكله، فكذلك يجب القول بتحريم التبرع بعضو لمضطر ليزرع في جسده.

الفريق الثاني:

يذهب هذا الفريق إلى القول بجواز التبرع بالأعضاء لغرض العلاج بها، عن طريق زرعها. وقد تبنى ذلك الرأي الكثير من الباحثين، وكذلك كثير من المجامع الفقهية[17].

أدلة الفريق الثاني القائل بجواز التبرع

الدليل الأول:

قالوا: التضحية ببعض الحقوق في سبيل إنقاذ المضطر من الأمور المطلوبة شرعاً، مادامت ضمن الحدود التي أذن الشارع بها، وهى في هذه الحالة تكون من البر الذي قال الله عز وجل فيه ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آَمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))[18].

---

[12] الآية رقم (45) من سورة المائدة.

[13] د. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، مرجع سابق، ص 92؛ عبد السلام رحيم السكرى، مرجع سابق، ص 145؛ وهبة الزحيلى، نظرية الضرورة، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة 1997، ص 130.

[14] يحيى الدين بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة 1392هـ، الجزء الثاني، ص 118 وما بعدها.

[15] يقول الشيخ الجليل/ محمد متولى الشعراوي: إذا كان الداعي لزرع الأعضاء هو تعويض فقدان العضو، واكتمال الإنسان، فإن النقص مراد للخالق، وموجود بدليل أنه خلق الناقصين في الكون، فالآفات والعاهات والشذوذ مقصود، حتى يشعر الصحيح بنعمة الله تعالى، وإذا كنا نعمل ذلك حتى لا يموتوا، فإنهم سيموتون، حتى لو لم يكن لديهم فشل كلوى مثلاً، مرجع سابق، ص 9.

[16] يحيى الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، المطبعة السلفية – القاهرة، دون تاريخ للنشر، الجزء الثالث، ص145.

[17] أصدرت المجامع الفقهية واللجان والهيئات الإسلامية فتاوى بجواز التبرع بالأعضاء البشرية من حيث المبدأ ضمن الضوابط والشروط اللازمة لذلك، ومن هذه المجامع:

- المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته الثامنة في 1408/4/28هـ.
- المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته المنعقدة في جدة عام 1408هـ.
- هيئة كبار العلماء بالرياض بموجب قرارها (99) في 1402/11/6.
- لجنة الافتاء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر في 6 ربيع الأول 1392.

أنظر – في هذا الصدد – مجلة البحوث الإسلامية، العدد 22، 1408هـ.

[18] الآية رقم (2) من سورة المائدة.

ومن الإيثار الممدوح من اتصف به في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ))[19]؛ إذ التبرع بعضو لإنسان مريض، يترتب عليه إنفاذه من الهلاك دون أدنى شك – ضمن التعاون على البر، وضمن الإيثار القائم على إسقاط المؤثر حظ نفسه، وتقبل المضرة اللاحقة به، دون أن يؤدى إلى هلاكه أو تلفه رعاية لمصلحة ضرورية لأخيه بإنقاذ نفس بشرية من الهلاك، وهذا من محامد الأخلاق وزكيات الأعمال.

والإيثار ثابت من فعل رسول الله وعمله المرضى [20]، وأيضاً فإن التبرع بالعضو يشبه آخذه من الإنسان وزرعه في نفسه، تحقيقاً لمعنى الإيثار[21]؛ لأن المؤمنين كالجسد الواحد، والمؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، والمؤمن للمؤن كالبنيان يشد بعضه بعضاً.

وآية الإيثار – سالفة الذكر – نزلت في الأنصار وقد جاء في أسباب النزول: إن بعضهم آثروا إخوانهم على أنفسهم بطعام ورد عليهم، وكانوا في شدة الحاجة إليه فتحملوا ألم الجوع وضرورة في أنفسهم وعيالهم[22]، فاستحقوا هذا المدح الرباني والنص القرآني

ويرى الباحث أنه يتعذر الاعتقاد أن يكون الغرض الأساسي الذي انصرف إرادة المتبرع إليه هو إلحاق الضرر بنفسه، كما يتصور ذلك البعض؛ لأن الضرر الناتج عن التبرع بالعضو لم يكن هو المقصود لذاته، وإنما المقصود لذاته من ذلك هو إنقاذ نفس بشرية من الهلاك ابتغاء مرضاة الله عز وجل، وهذا المقصود لذاته هو من يحاول إنقاذ إنسان من غرق أو حرق وكل الفارق بين المجاهد ومنقذ الغريق أو الحريق وبين من يتبرع بعضو من أعضائه لمريض هو: أن حصول الضرر بسبب ما ذكر بالنسبة لأولئك أمر متوقع، وبالنسبة للمتبرع أمر محقق، وتحمل ضرر متيقن الوقوع في سبيل دفع ضرر أعظيم، لا مانع منه، إذا متيقن الوقوع في سبيل دفع ضرر أعظم، لا مانع منه، إذا كان ضمن الحدود المأذون بها شرعاً، وكل من قيل بجواز التبرع بالعضو لمريض مشروط أن يكون في حدود ما أذن الشرع به[23].

قال الجصاص أن هذا الذى قاله محمد صحيح لا يجوز غيره ... وقال: هذا هو المقام الشريف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله ((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ))[24]، وأضاف أنه في غزوة أحد لما ولى الناس، كان النبي صلى الله عليه وسلم في ناحية في اثنى عشر رجلاً فيهم طلحة بن عبيد الله، فأدركهم العدو، فتصدى لهم الرجل تلو الرجل فيقتل حتى كان آخرهم طلحة فتصدى لهم بمفرده، حتى ضربت يده فقطعت أصابعه، ثم رد الله المشركين[25].

فإذا كان من أحيا أخاه بلقمة من طعام أو جرعة من شراب يستحق مثل هذا الثناء، فيكف بمن يؤَثر أخاه بجزء من بعض أعضائه.

الدليل الثاني:

قياس التبرع بالأعضاء على الجهاد الشرعي بالنفس، وعلى ما أوجبه الإسلام في شأن إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى، مع ما قد يترتب على ذلك من هلاك المجاهد أو المنفذ.

ومن هذا المنطلق فإن التبرع بعضو لمشرف على الهلاك يعد إحياءً لنفسه، وإحياء النفوس مطلب شرعي صرحت به الآية الكريمة قال تعالى ((مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا))[26]. وقد روى عن مجاهد: أن

---

[19] الآية رقم (9) من سورة الحشر.

[20] الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان، الطبعة الأولي 1417هـ – 1997م، الجزء الثاني، ص 377.

[21] مجلة البحوث الإسلامية (الرياض)، العدد 22، ص 48؛ وأنظر لجنة الفتوى بالأزهر نقلاً عن أحمد شرف الدين، الأحكام الشرعية في الأعمال الطبية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983م)، ص 175.

[22] شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

[23] فقد ذكر محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة رحمهما الله تعالى ما حاصله: أنه لا مانع من أن يهجم رجل واحد على ألف من العدو، إذا كان يطمع في النكاية بهم، أو ينتج من هجومه هذا أثر ينتفع به المسلمون، وعد رحمة الله من جملة النكاية بالعدو: ما لو قصد الرجل بهجومه على العدو تجرئة المسلمين على أن يصنعوا مثل صنيعه، وإن كان هجومه بحد ذاته لا يؤثر شيئاً.

[24] الآية رقم (207) من سورة البقرة.

[25] أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي، السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – سوريا، الطبعة الثانية، 1406هـ، كتاب الجهاد، باب ما من يطعنه العدو، رقم الحديث (3149)، ص 29.

[26] الآية رقم (32) من سورة المائدة.

إحياءها: إنجاؤها من الغرق أو الحرق أو التهلكة [27]. وقد انتقد البعض ذلك الدليل، على أساس أن قصد المجاهد نصرة الدين ولم يقصد الموت لذاته، أما المتبرع فهو قاصد فقد عضوة بكل وضوح، أما مساعدة الغرقى والحرقى والهدمى، فالإنسان مكلف بالمساعدة لا بإغراق نفسه أو حرمتها، فهو غير قاصد لما يصيبه من مكروه، فالأضرار الناجمة عن الجهاد والانقاذ ليست مقصودة لذاتها وإنما تحصل عرضاً، أما الأضرار الناجمة عن التبرع فهي مقصودة لذاتها[28].

وقد كان ذلك كله يجرى بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم وبمشهد منه، بل إن فعل طلحة في ذلك اليوم هو الذي جعل الرسول صلى الله عليه وسلم يطلق عليه لقب " الشهيد الذي يمشى على الأرض [29].

وفي غزوة المسلمين القسطنطينية اقتحم أحد المسلمين جيش العدو، فطن الناس أن هذا يندرج ضمن النهى الوارد في قوله تعالى ((وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)) [30]. فرد عليهم أبو أيوب الأنصاري صلى الله عليه وسلم وقال لهم ((التهلكة ترك الجهاد)) [31].

فهذه صور من الجهاد، الهلاك فيها محقق، ومع ذلك فهي معدودة من أفضل الجهاد، وما ذلك إلا لأن الضرر فيها خاص، وقواعد الشرع تنص على أن " يحتمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام".

والتبرع بالعضو ضرر خفيف، وقواعد الشرع تقول: " يحتمل الضرر الأخف في سبيل دفع الضرر الأشد"[32]، فكلها أضرار محققة الوقوع، لا مانع من اقتحامها، لأن قواعد الشرع تجيز وتقر تحملها ولا تأباها.

ويمكن القول – في ضوء ما سبق تبيانه لأدلة الفريقين – رجحان الفريق القائل بجواز التبرع بالأعضاء، متى كان ضمن الحدود والضوابط الشرعية اللازمة لذلك.

المبحث الأول

المبادئ العامة والضوابط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان حي.

المطلب الأول: مبادئ عامة لنقل الأعضاء البشرية.

تتمثل تلك المبادئ في الآتي:

الفرع الأول: حق الإنسان على جسده ليس من الحقوق المالية.

تنص المادة (16 – 1) من القانون المدني الفرنسي على أن: " لكل إنسان الحق في احترام جسده. ولا يجوز المساس بالجسد البشرى. ولا يجوز أن يكون الجسد البشرى وعناصره وما ينتج عنه محلاً لحق مالي".

كما تطرق الدستور المصري [33] لذلك؛ إذ تنص المادة (60) على أن: " لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون، ويحظر الاتجار بأعضائه ...".

الفرع الثاني: حسم مشروعية نقل وزراعة الأعضاء

نص دستور جمهورية مصر العربية (2014) لأول مرة على مشروعية نقل وزراعة الأعضاء؛ إذ تنص المادة (61) منه على أن:

" التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة، ولكل إنسان الحق في التبرع بأعضاء جسده أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقاً للقانون".

وقد سبق أن تقررت مشروعية ذلك بموجب القانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية [34].

كذلك تقررت مشروعية التبرع بالأعضاء البشرية في إطار النظام القانوني السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/70) التاريخ 1442/8/19ه الموافق 2021.

الفرع الثالث: المشروعية القانونية قبل الرضا

بمعنى أن رضا الإنسان أو موافقته لا يكفى في حد ذاته لمشروعية التصرف الذي يتضمن مساساً بجسده، فيجب البت أولاً وهو ما نصت عليه المادة (الثانية) من نظام التبرع

---

[27] ابن حزم، المحلى – تحقيق لجنة إحياء التراث العربي – دار الآفاق الجديدة – بيروت – لبنان، ص 10.

[28] محمد سعود المعينى، النظرية العامة للضرورة في الفقه الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد، 1990، ص 104.

[29] أنظر – في هذا الصدد – محمد بن عيسى الترمذي، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الجزء الخامس، ص 644.

[30] الآية رقم (195) من سورة البقرة.

[31] أنظر الحديث كاملاً في: أبو داود سليمان بن الأشعث، السنن، مصطفى البابي الحلبى – القاهرة، الطبعة الأولى 1952، الجزء الثالث، ص 13.

[32] أنظر هذه القواعد في، سليم الباز، شرح المجلة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1923، الجزء الأول، ص 86 – 88.

[33] صدر دستور جمهورية مصر العربية في 17 ربيع الأول 1435 هجرية الموافق 18 يناير 2014 ميلادية.

[34] نشر في الجريدة الرسمية – العدد 9 مكرر 6 مارس سنة 2010، وصدرت اللائحة التنفيذية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 93 لسنة 2011.

بالأعضاء البشرية على أنه: " يجوز للشخص أن يتبرع أو يوصى بالتبرع بأي عضو من أعضائه البشرية وفقاً لأحكام النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشرعية الإسلامية، على أن يجرى ذلك بصورة مكتوبة وموثقة على النحو الذي تحدده اللائحة".

ومن ثم تتأكد قاعدة أن مجرد رضا الواهب بالتبرع بالعضو ليست كفاية في حد ذاتها، بل لابد أن تكون عملية التبرع موافقة لأحكام النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ثم يأتي بعد ذلك شرط إجازة التبرع.

كذلك تنص المادة (1) من القانون المصري على أنه: " لا يجوز إجراء عمليات نقل الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة بنقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حي أو من جسم إنسان ميت بقصد زرعه في جسم آخر إلا طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية وأحكام هذه اللائحة والقرارات المنفذة لهما".

وهذا يعنى أن قاعدة أن مجرد رضا الواهب بالنقل ليست كافية في حد ذاتها، بل لابد أن تكون عملية النقل موافقة للقانون، ثم يأتي بعد ذلك شرط الرضا [35].

الفرع الرابع: الأصل هو عدم جواز المساس بجسد الإنسان [36]

الأصل هو عدم جواز المساس بجسم الإنسان – حياً أو ميتاً – وأنه وإن أجاز القانون (النظام) في هذا الشأن، وبصفة خاصة بشأن الإنسان الحي، فإن جواز ذلك يكون على سبيل الاستثناء، ومن ثم – طبقاً لمفهوم الاستثناء – لا يتوسع في تفسيره، بل تفسر تفسيراً ضيقاً، ولا يقاس عليه ولو توافرت العلة.

الفرع الخامس: جواز التصرف فيما يتجدد من جسم الإنسان

من المتفق عليه جواز التصرف فيما يتجدد من جسم الإنسان، بشكل دوري، لأن فقد هذه العناصر لا يترتب عليه ضرر بجسده، وإن حدث فإنه يكون ضرراً مؤقتاً يعود بعده الجسم لحالته الطبيعية دون انتقاص. فيجوز للإنسان أن يتصرف في شعره أو أظافره، كما يجوز شرعاً وقانوناً التصرف في لبن المرأة بهدف الرضاعة أو بمقابل، وكذلك نقل الدم تبرعاً أو بمقابل، ويستخدم القانون المدني الفرنسي مصطلح " منتجات Products" الجسد البشرى تعبيراً عن هذه الأشياء المتجددة [37].

كما يستخدم نظام الأجهزة والمستلزمات الطبية مصطلح " المنتجات الحيوية ذات الأصل البشرى غير المعدلة وراثياً" ويعرفها بأنها " المنتجات التي تتكون من خلايا أو أنسجة بشرية ولم يتم التغيير في خصائصها الحيوية وتكون مخصصة للزرع أو النقل إلى جسم الإنسان"[38].

الفرع السادس: حظر التصرف في حالة التعرض للوفاة أو خطر جسيم

من المتفق عليه أنه إذا كان يترتب على نقل عضو من جسد الإنسان وفاته أو تهديد حياته بخطر جسيم، فإن التصرف لا يكون جائزاً. وفي ذات الإطار تنص المادة (الثامنة) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية على أنه:

" يُحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:

1. إذا كان العضو البشرى المراد التبرع به لازماً لحياة المتبرع، أو كان التبرع به يفضى إلى موته أو تعطل منفعة عضو كامل، أو يؤدى إلى منعه من أدائه شئون حياته المعتادة".

كذلك تنص المادة (2) من القانون المصري على أنه:

" ... وألا يكون من شأن تعريض المتبرع لخطر جسيم على حياته أو صحته".

---

[35] وقد أكدت على ذلك المادة (1) فقرة (1) من اللائحة التنفيذية إذ نصت على أنه: ط لا يجوز إجراء عمليات نقل الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة بنقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حي أو من جسم إنسان ميت بقصد زرعه في جسم آخر إلا طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية وأحكام هذه اللائحة والقرارات المنفذة لهما".

[36] إذ تنص المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة". يراعى أن الإعلان العالمي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة بمنظمة الأمم المتحدة رقم (217) ألف (د–3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948. أنظر د. عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان (في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية)، دار النهضة العربية، 1991.

[37] طبقاً للمادة (16 – 1) لما نصت عليه – في هذا الصدد – من القانون المدني الفرنسي؛ إذ تنص على أن: " لكل إنسان الحق في احترام جسده. ولا يجوز المساس بالجسد البشرى. ولا يجوز أن يكون الجسد البشرى وعناصره وما ينتج عنه محلاً لحق مالي".

[38] اللائحة التنفيذية لنظام الأجهزة والمستلزمات الطبية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء Saudi Food & Drug Authority رقم (3 – 29 – 1443) وتاريخ 1443/12/19هـ.

المطلب الثاني: الضوابط والشروط القانونية للتبرع بالأعضاء من إنسان حي في إطار النظام السعودي والقانون المصري

وضعت تلك الضوابط بعض نصوص مواد نظام التبرع بالأعضاء البشرية ويتم تناولها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: ألا يكون من شأن التبرع تعريض المتبرع للموت أو لخطر جسيم

فحياة المتبرع وصحته ليست أقل في أهميتها من حياة المتلقي أو صحته، فإذا كان من شأن عملية التبرع أن تعرض حياة المتبرع للموت أو خطر بصحته فلا يجوز التبرع من إنسان حي.

وتنص المادة (الثامنة) – في هذا الصدد – من نظام التبرع على أن: " يُحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:

1- إذا كان العضو البشرى المراد التبرع به لازماً لحياة المتبرع، أو كان التبرع به يفضى إلى موته أو تعطل منفعة عضو كامل، أو يؤدى إلى منعه من أدائه شئون حياته المعتادة".

كما ينص الشطر الأخير من الفقرة (1) من المادة (2) من القانون المصري لزرع الأعضاء البشرية على أن: " ... وألا يكون من شأن النقل تعريض المتبرع لخطر جسيم على حياته أو صحته"[39].

الفرع الثاني: حالات الموافقة على التبرع من إنسان حي

تنص المادة (الثانية) من نظام التبرع على أنه: " يجوز للشخص أن يتبرع أو يوصى بالتبرع بأي عضو من أعضائه البشرية وفقاً لأحكام النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يجرى ذلك بصورة مكتوبة وموثقة على النحو الذي تحدده اللائحة".

كما تنص المادة الثالثة من ذات النظام على أنه " في غير الحالتين الواردتين في المادة (الثانية من النظام).

ومن ثم، يستخلص من سياق المادتين – سالفتي الذكر – أن حالات الموافقة على التبرع من إنسان حي تنحصر في حالتين:

- التبرع من إنسان حي.
- أن يوصى بالتبرع[40].

وإن محل التبرع يشمل كل أعضائه البشرية، وهو مستفاد من كلمة " بأي عضو".

ويراعى أن جواز الشخص سواء بالتبرع أو التوصية به أن يتم وفقاً لأحكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[41] هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه يستفاد من الشطر الأخير من المادة (الثانية) – سالفة الذكر – أنه يتعين أن يكون ذلك التبرع أو التوصية به أن يكون مصحوباً بالكتابة. ويرى الباحث أن الكتابة – هنا شرط لصحة التبرع وليس لإثباته فحسب، ويعول الباحث – في هذا الصدد – أن تكون الكتابة موثقة على النحو الذي تحدده اللائحة، أي يتم ذلك التوثيق بواسطة كاتب عدل.

كذلك تنص المادة (1/5) من القانون المصري لزراعة الأعضاء البشرية على أنه " في جميع الأحوال يجب أن يكون التبرع صادراً عن إرادة حرة لا يشوبها غلط أو تدليس أو إكراه، وثابتاً بموجب إقرار كتابي من المتبرع معززاً بشهادة اثنين من أقارب الدرجة الأولى أو مصدقاً عليه من الشهر العقاري"[42].

---

[39] وقد تكفلت الفقرة (2) من المادة (2) من اللائحة التنفيذية لقانون زرع الأعضاء البشرية المصري؛ إذ تنص على أنه: "... ويقصد بالخطر الجسيم، الخطر الناجم عن عدم مراعاة الحيطة والحذر، أو عدم إيقاع القواعد والأصول الطبية المتعارف عليها، أو عدم الدراية الكاملة بمثل هذه الجراحات من قبل الطبيب القائم بالجراحة".

[40] وقد جاء بالمادة (الأولى) من النظام تحت البند رقم (2) لبيان المقصود التبرع بالتوصية؛ إذ جاء بذلك البند أن "التوصية: إذن المتبرع بنقل أي من أعضائه البشرية بعد وفاته بلا عوض".

[41] تنص المادة (الأولى) من النظام الأساسي للحكم (بالمملكة) على أن: " المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ...". كما تنص المادة (السابعة) من ذات النظام الأساسي للحكم للمملكة على أن:" يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة". ويرى الباحث – أنه في إطار ما تم سرده مما جاء بالمادتين سالفتي الذكر – أنه لا يتصور البتة أن يكون التبرع بالأعضاء البشرية أو التوصية بالتبرع بها أن ينطوي على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ليس مقصور على نظام التبرع، بل يشمل – أيضاً – النظام الأساسي للحكم، وجميع أنظمة المملكة.

[42] كما أن المادة (5) من اللائحة التنفيذية للقانون المصري قد نصت في فقرتها الأولى على أنه: " في جميع الأحوال يجب أن التبرع صادراً عن إرادة حرة لا يشوبها غلط أو تدليس أو إكراه وثابتاً بموجب إقرار كتابي من المتبرع معززاً

بشهادة اثنين من أقارب الدرجة الأولى أو مصدقاً عليه من الشهر العقاري".

ويرى الباحث أن صياغة المادة (1/5) – سالفة الذكر – من القانون المصري، والمادة (1/5) من لائحته التنفيذية هي صياغة حرفية متطابقة. لذا، يخلص الباحث من إجراء المقارنة، إن ما جاء باللائحة التنفيذية في هذا الشأن ينطوي على تكرار، ويعد من قبيل التزيد غير المبرر، وبالتالي لا محل للمادة (1/5) أن تكون ضمن مواد اللائحة.

لذا، يوصى الباحث – في ضوء ما سبق تبيانه – واضع اللائحة لاستدراك ذلك التزيد غير المبرر، وإجراء تعديل لائحي وفق ما أبداه الباحث في هذا الشأن.

كما أن الباحث – في إطار تعضيد وجهة نظره – أن يشير إلى ما ذهب إليه جانب من الفقه – في إطار إبراز العلة من اللوائح التنفيذية من جانب السلطة التنفيذية – إلى أن الغرض من هذه اللوائح إبراز الجزئيات والتفصيلات= =اللازمة لنفاذ الأحكام التي يتضمنها القانون. وهى بهذا المعنى تعد الصورة الأصلية للوائح، لأن فيها تتحقق حكمة منح السلطة التنفيذية الحق في إصدار اللوائح، لأن القانون يقتصر عمله على وضع المبادئ العامة، والسلطة التنفيذية بطبيعة وظيفتها، وبحكم اتصالها المستمر بالجمهور، أقدر على تعرف التفصيلات والجزئيات اللازمة لوضع هذه المبادئ العامة موضع النفاذ. لذا، فإن سلطة إصدار اللوائح التنفيذية مسلم بها للإدارة في جميع الدول. أنظر د. سليمان محمد الطماوى، النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة)، مطبعة جامعة عين شمس – القاهرة، 1991، ص 473.

ويرى الباحث إن ما ذهب إليه الفقيه الكبير يفصح بجلاء إن ما جاء بالمادة (1/5) من اللائحة التنفيذية ينعدم بشأنها الحكمة من منح السلطة التنفيذية إصدار اللائحة التنفيذية.

– لا يجوز التبرع إلا من كامل الأهلية[43]

تنص المادة (الثامنة) من نظام التبرع على أنه:

" يُحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:

"1- ... 2- ...

1- إذا كان الإنسان الحي عديم الأهلية أو ناقصها، ولا يعتد بموافقة وليه أو الوصي عليه أو القائم على شئونه".

وفي موقف القانون المصري رقم (5) لسنة 2010 لزرع الأعضاء البشرية؛ إذ استطردت المادة (5) من فقرتها (2) بالنص على أنه " ولا يقبل التبرع من الطفل، ولا يعتد بموافقة أبويه أو من له الولاية أو الوصاية عليه، كما لا يقبل التبرع من عديم الأهلية أو ناقصها ولا يعتد بموافقة من ينوب عنه أو بمن يمثله قانوناً".

ويخلص الباحث من إجراء المقارنة بين ما جاء بنص نظام التبرع والقانون المصري في هذا الشأن بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

أ- جاء بالقانون المصري ما نصه " ولا يقبل التبرع من الطفل، ولا يعتد بموافقة أبويه أو من له الولاية أو الوصاية عليه ..." وأضافت الفقرة (2) " ... كما لا يقبل التبرع من عديم الأهلية أو ناقصها ولا يعتد بموافقة من ينوب عنه أو من يمثله قانوناً".

ويرى الباحث أن عبارة " عديم الأهلية أو ناقصها" هي عبارة تتسم بالعمومية بحيث تنصرف إلى فاقد التمييز؛ إذ تنص المادة (45) من القانون المدني المصري على أنه:

"1- لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون.

2- وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقداً للتمييز". كذلك تنص المادة (46) من ذات القانون على أن:

---

[43] وقد عرفت المادة (الأولى) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية الشخص كامل الأهلية؛ إذ جاء بالبند (8) من ذات المادة ما نصه: " الشخص: كل إنسان مكتمل الأهلية تجاوز ثمانية عشر عاماً".

بيد تنص المادة (44) – في هذا الصدد – من القانون المدني المصري على أن:

" 1– كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقوة العقلية، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.

2– وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة".

" كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون.

وفي إطار بيان سن الرشد؛ إذ تنص المادة (44) من القانون المدني المصري على أن:

"1- كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.

2- وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة".

ويمكن القول – من خلال ما تم سرده لبعض مواد القانون المدني – سالفة الذكر – إن مصطلح "الطفل" يندرج في عبارة " عدم الأهلية أو ناقصها. لذا، فإن عبارة " ولا يقبل التبرع من الطفل ..." تعتبر من قبيل التزيد غير المبرر، وهو أمر من المفترض أن يتنزه عنه المشرع المصري هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن المنظم السعودي أحسن صنعاً عندما لم يتطرق لعبارة " ولا يقبل التبرع من الطفل ..." على أساس ما سبق تبيانه.

ب- إن عبارة " إذا كان الإنسان الحي عديم الأهلية أو ناقصها، ولا يعتمد بموافقة وليه أو الوصي عليه أو القائم على شئونه" الواردة في الفقرة (3) من المادة (الثامنة) من نظام التبرع وإن كانت صياغتها تكاد تتقارب مع صياغة العبارة " ... كما لا يقبل التبرع من عديم الأهلية أو ناقصها ولا يعتد بموافقة من ينوب عنه أو بمن يمثله قانوناً" الواردة بالفقرة (2) من المادة (5) من القانون المصري، إلا أن تلك العبارتين تتطابقين من منظور المضمون والدلالة.

ج- إن عبارة " حظر التبرع بالأعضاء البشرية متى إذا كان الإنسان الحي عديم الأهلية أو ناقصها، تعنى – بمفهوم المخالفة – بجواز الشخص كامل الأهلية التي تجاوز ثمانية عشر عاماً التبرع بأعضائه البشرية.

د- إن حظر التبرع من عديمي الأهلية أو ناقصيها، يتسم بالإطلاقية ولا تقبل ثمة استثناء في هذا الشأن في كل من نظام التبرع والقانون المصري، وهذا مستفاد من عبارة " إذا كان الإنسان الحي عديم أو ناقصها، ولا يعتد بموافقة وليه الوصي عليه أو القائم شئونه" الواردة بالمادة (3/15) من نظام التبرع، وكذلك من عبارة " ... كما لا يقبل التبرع من عديم الأهلية أو ناقصها ولا يعتد بموافقة من ينوب عنه أو بمن يمثله قانوناً" هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن كلمة " لا يعتد " تضفى على حظر التبرع من عديمي الأهلية أو ناقصها عدم القابلية البتة لأي قيد أو استثناء.

– يجوز العدول عن التبرع دون أية مسئولية

يتم تناول ذلك الموضوع من منظورين:

المنظور الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الرجوع في التبرع

يقتضى التبرع تطبيق أحكام الهبة، لذلك كان من الضروري التعرض لبعض أحكامها؛ إن الهبة لا تلزم بمجرد العقد عند بعض الفقهاء، وإنما يتوقف لزومها على القبض، وعليه: فإذا لم يقبض الموهوب له الهبة، فالواهب بالخيار إن شاء قبضها فأمضاها، وإن شاء رجع فيها. هذا مذهب أبى حنيفة، والشافعي.

وإذا لزمت الهبة بالقبض عند من يشترطه، أو بالعقد عند من لا يشترط، فإنه لا يصح الرجوع فيها بعد ذلك، إلا الوالد فيما يهبه لولده[44].

والخلاصة أن للمتبرع الرجوع ما لم يتم القبض، لكن حقه في الرجوع لا يمنع من إلزامه بتعويض ما أنفقه له بناء على هذا التبرع، وعليه فلو باشر المريض بالإجراءات الطبية ودخل المستشفى بناء على التبرع ثم رجع المتبرع، فإنه يتعين في هذه الحالة إلزامه برد النفقات الفعلية إليه: كمصاريف المستشفى وأجور الأطباء، ذلك لأن رجوعه قد ألحق بالمتبرع له (المتلقي) ضرراً، والضرر يزال[45]. وإذا حصل للمتبرع قبل تنفيذ استقطاع العضو عارض في أهليته: كالجنون، والعته، كان هذا أشبه لرد تبرعه، وإذ يحتمل أنه لو كان في ذلك الوقت مدركاً لرجع في تبرعه.

وإذا مات المتبرع قبل القبض، فإن التبرع يبطل على رأى من قال: أن الهبة تبطل بموت الواهب، وهم بعض الحنابلة وبعض الشافعية. وإن أحوط الأقوال في هذه القضية هو ما قاله غالبية الشافعية: من انتقال الإذن بالقبض إلى الوارث".

المنظور الثاني: موقف كل من النظام السعودي والقانون المصري من الرجوع في التبرع

1- موقف نظام التبرع بالأعضاء البشرية إزاء الرجوع في التبرع

يمكن استخلاص ذلك الموقف مما جاء بالمادة (الرابعة) من النظام؛ إذ تنص على أنه: " يجوز لكل من المتبرع قبل إجراء عملية استئصال عضوه البشرى المتبرع به، والموصي المتبرع قبل وفاته؛ العدول عن التبرع دون أي قيد أو شرط، ويسرى هذا الحكم على من صدرت منه

---

[44] لمزيد من التفصيل – في هذا الصدد – أنظر:

- عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة السعادة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1950، الجزء الثالث، ص 69، 173؛
- محمد بن أحمد بن الغرناطى، القوانين الفقهية، دار العلم الملايين – بيروت، الطبعة الأولى 1968م، ص 315؛
- محمد بن محمد الشربيني، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 400 وما بعدها.

[45] د. حسام الدين الأهوانى، المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية، مطبعة جامعة عين شمس – القاهرة، 1975، ص 146.

الموافقة وفقاً للمادة (الثالثة) من النظام. ومن ثم، فإن سياق المادة الرابعة – سالفة الذكر – بهذا النحو تخول المتبرع مطلق الحق في العدول دون أن يكون ذلك مرهوناً أو معلقاً على شرط أو قيد ما.

2- موقف القانون المصري إزاء الرجوع في التبرع

تنص المادة (4/5) من القانون المصري رقم (5) لسنة 2010 لزرع الأعضاء البشرية على أنه "وفي جميع الأحوال يجوز للمتبرع أو من استلزم القانون موافقته على التبرع العدول عن التبرع".

المبدأ التوجيهي الخامس[46]: حظر تبرع بمقابل (أي التبرع يكون مجانياً)

التبرع بالخلايا والأنسجة والأعضاء مجاناً فقط ودون دفع أي أموال أو مكافآت أخرى لها قيمة مالية. وينبغي أن يُحظر شراء الخلايا أو الأنسجة أو الأعضاء أو عرض شرائها بغرض الزرع أو بيعها من قبل أشخاص أحياء أو من قبل أقرباء الموتى. ولا يحول حظر بيع أو شراء الخلايا والأنسجة والأعضاء دون استرداد المصاريف المعقولة. يمكن التحقق منها والتي يتكبدها المتبرع، بما في ذلك خسارة الدخل".

ويرى الباحث – في إطار التعليق والتعقيب على ذلك المبدأ التوجيهي – الآتي:

- من المرجح إن دفع الأموال مقابل الحصول على الخلايا والأنسجة والأعضاء يؤدى إلى استغلال أفقر الفئات وأضعفها استغلالاً جائراً وإلى تقويض التبرع بدافع الإيثار وإلى تحقيق أرباح فاحشة والإتجار بالبشر لأغراض انتزاع أعضائهم[47]. وإن دفع الأموال لهذا الغرض يفضى إلى أن بعض الأشخاص يفتقرون إلى الكرامة إلى حد أنهم يصبحون مجرد أدوات يستعملها الآخرون.
- يستهدف هذا المبدأ، بالإضافة إلى منع الإتجار بالأعضاء البشرية، تأكيد بفضيلة التبرع بالأعضاء البشرية من أجل إنقاذ الأرواح وتحسين نوعية الحياة.
- على الرغم من أن أسوأ أشكال الاستغلال هي التي تمس المتبرعين عن الأحياء بالأعضاء، فإن الأخطار تنشأ – أيضاً – عندما تدفع أموال مقابل الحصول على الخلايا والأنسجة والأعضاء إلى أقرباء الموتى أو إلى الباعة أو السماسرة أو إلى المؤسسات (مثل شركات دفن الموتى) المسئولة عن الجثث. وينبغي حظر حصول هذه الأطراف على عائدات مالية.
- ويسمح المبدأ بالتعويض عن تكاليف التبرع (بما في ذلك النفقات الطبية والدخل الفائت للمتبرعين الأحياء) وذلك كي لا تثنى هذه التكاليف المتبرعين عن التبرع. ومن المقبول والمعقول كذلك ضرورة تغطية التكاليف المشروعة للاقتناء وضمان مأمونية وجوده وكفاءة منتجات الخلايا والأنسجة والأعضاء البشرية التي يتم زرعها شريطة ألا يشكل جسم الإنسان وأجزاؤه مصدراً للربح المالي.

ب- مسلك التشريعات إزاء التبرع بلا مقابل

1- القانون الروماني

---

(46) See Official Document M.T No. 79/8.

(47) ولمواجهة الإتجار بالبشر صدر النظام السعودي " مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بموجب المرسوم الملكي رقم (م/40) تاريخ 1430/7/21هـ الموافق 2009/7/14. ويرى الباحث أن المنظم السعودي قد جانبه الصواب في تسمية النظام " مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص" ويعزى ذلك إلى الآتي: إن مصطلح " الأشخاص " يتسم بالعمومية بحيث ينصرف إلى الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين، وإذا كان الشخص الطبيعي يمكن أن محل لجريمة الاتجار بالأشخاص، فإنه يتعذر البتة ذلك على الشخص الاعتباري. يرجع تسمية النظام " مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص" إلى تأثر المنظم السعودي بالبروتوكول الأول المعنون: "منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000. ولمزيد من التفصيل – في هذا الصدد أنظر د. محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الشروق – القاهرة، 2004. بينما استخدمت اتفاقية مجلس أوربا عام 2005 مصطلح الاتجار بالبشر Trafficking in Human Beings. كما اتبع ذلك النهج كل من: المشرع الإماراتي بإصداره القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. المشرع المصري بإصدار القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر.

For more details in this context see A. Caplan, Trafficking in organs, tissues and celles and Trafficking in human beings for the purpose of the removal of organs: Joint council of Europe/ United Nations Study Strasbourg, France, Council of Europe, Directorate General of Human Rights, 2009.

ذهب البعض إلى أن المجانية شرط للمشروعية، لأن جسم الإنسان أرفع وأسمى من المال. وهذا التمجيد لجسم الإنسان ومعصوميته المطلقة هو مذهب القانون الروماني في حقبة من حقب تطوره فلقد ورد في مدونة جستنيان " لا يعتبر أحداً مالكاً لجسمه أو لأعضاء جسمه، لذا لا يدخل الجسد بناء على ذلك في دائرة المعاملات المالية، ولا يجوز أن يُقوَّم بمقابل نقدى، ولقد تأكد هذا المبدأ بصدور قانون إكوبليا الشهير سنة 287 ق.م[48].

2- القانون الفرنسي

يرى الفقيه الفرنسي سافاتيه: وجود أن يكون التصرف بأعضاء الإنسان ودمه عن طريق التبرع، لأن حق الإنسان على جسمه ليس حقاً مالياً، بل هو من الحقوق اللصيقة بالشخص، والقيم الإنسانية تسمو على المال، والتبرع يكون بدافع الحب لا بدافع المال[49].

3- النظام السعودي للتبرع بالأعضاء البشرية

تنص المادة (الثانية عشرة) منه على أن:

"1- دون إخلال بما نصت عليه المادة (العشرون) من النظام، يحظر على المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقى المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم، جراء موافقته أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.

2- يحظر على المتبرع له أو أقربائه أو من غيرهم أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال للمتبرع أو ورثته أو أقربائه، جراء موافقة المتبرع أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.

3- يشمل الحظر الوارد في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة كل من يتوسط في شأن طلب المقابل المادي أو العيني أو تلقيه أو تقديمه".

ويستخلص الباحث من سياق المادة (الثانية عشرة) بفقراتها الثلاث – سالفة الذكر – بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

أ- استهلت الفقرتان (1) و(2) بجملة فعلية بدأت فعل " يحظره هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن فعل " يحظر " تحمل في طياتها الشدة وعدم التهاون بدلاً من فعل "لا يجوز"[50].

ب- استخدم المنظم السعودي مصطلح "المتبرع" وكذلك مصطلح "المتبرع له" على النحو المنصوص عليه بالفقرتين (1) و(2) ويرى الباحث أن استخدام المصطلح "المتبرع" و"المتبرع له" على هذا النحو من شأنه إحداث اللبس والالتباس. ولعل الباحث يستشهد في هذا الشأن بمسلك المشرع المصري؛ إذ استخدم مصطلح "المتبرع" ومصطلح "المتلقي" بدلاً من "المتبرع له"[51] ليكون المشرع بهذا النحو بمنأى عن الانزلاق في ثمة لبس ما.

ج- حظر المنظم السعودي المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقى المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم.

ويلاحظ على المنظم السعودي بشأن ما جاء بالفقرتين (1)، (2) الآتي:

- إنه استخدم لفظ " أقربائه"[52] دون تحديد الدرجة التي ينتمى إليها " الأقرباء"، وإن عدم تحديد الدرجة على هذا النحو، هو أمر يثير اللبس أيضاً.
- كما أنه استخدم عبارة " أو من غيرهم" مما يعنى انصرافها إلى غير الأقارب أو إلى الحواشي[53]، أو إلى أي أشخاص أخرى.

---

[48] نقلاً عن د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، دار الجامعة الجديدة – إسكندرية – مصر، 2001، ص 507.

[49] نقلاً عن د. حسام الدين الأهوانى، مرجع سابق، ص 130.

[50] إذ تنص المادة (4) من القانون المصري على أنه: " ... لا يجوز نقل أي عضو ... إلا إذا كان ذلك على سبيل التبرع". ويتم تناول تلك المادة بقدر من التحليل والتأصيل في موضع لاحق.

[51] ومن قبيل ذلك ما جاء بالمادة (7) من القانون المصري لزرع الأعضاء البشرية؛ إذ تنص " لا يجوز البدء في عملية النقل بقصد الزرع إلا بعد إحاطة كل من المتبرع والمتلقي ..."، كذلك تنص المادة (2) على أنه: " لا يجوز نقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حي بقصد زرعه جسم إنسان آخر إلا لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة المتلقي أو علاجه من مرض جسيم ...".

[52] تنص المادة (34) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948م، على أن:"1- تتكون أسرة الشخص من ذوى قرباه. 2- ويعتبر من ذوي القربي كل من يجمعهم أصل مشترك".

[53] تنص المادة (35) من ذات القانون على أن: القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع. وقرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر". جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع

- تنص الفقرة (3) إلى سريان الحظر على كل من يتوسط في شأن طلب المقابل. ويرى الباحث إن عبارة " أو من غيرهم" تنصرف – أيضاً – إلى كل من يتوسط في شأن طلب المادي. ومن ثم، فإن ما جاء بنص الفقرة (3) على هذا النحو يعد قبيل التزيد غير المبرر، وهو أمر من المفترض أن يتنزه عنه المنظم السعودي، لأن عبارة " أو من غيرهم" تفي بالغرض بالكامل، وتستوعب ما جاء بالفقرة (3)، بل – وأيضاً – للتعداد المنصوص عليه بالفقرتين (1) و(2).

لذا، يوصى الباحث المنظم السعودي – في ضوء ما سبق تبيانه – أن يبادر بإجراء تعديل نظامي على المادة (الثانية عشرة) من النظام من أجل الآتي:

- استبدال مصطلح المتلقي بدلاً من مصطلح " المتبرع له" على النحو الوارد بالفقرتين.
- حذف الفقرة (3) من هذه المادة، لكونها تندرج فيما يسمى التزيد غير المبرر، وهو أمر يتنزه عنه كل المشرعين.

4- القانون المصري لزرع الأعضاء البشرية

تنص المادة (4) من هذا القانون على أنه:

" مع مراعاة أحكام المادتين (2، 3) من هذا القانون، لا يجوز نقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حي لزراعة في جسم إنسان آخر، إلا إذا كان ذلك على سبيل التبرع بين الأقارب من المصريين"[54].

وقد أكدت على ذلك المادة (6) من ذات القانون؛ إذ تنص على أنه: " يحظر التعامل في أي عضو من أعضاء جسم الإنسان أو جزء منه أو أحد أنسجته على سبيل البيع أو الشراء بمقابل أياً كانت طبيعته.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على زرع العضو أو جزء منه أو أحد أنسجته أن يكتسب المتبرع أو أي من ورثته أية فائدة مادية أو عينية من المتلقي أو من ذويه بسبب النقل أو بمناسبته"[55].

وقد أصبح هذا الحكم مقرراً بنص الدستور المصري لسنة 2014؛ إذ تنص المادة (60) منه على أن: " لجسد الإنسان حرمة ... ويحظر الاتجار بأعضائه...". كما تنص المادة (61) منه على أن: "التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة،

القانون المدني ما نصه " ... ويعتبر قريباً للشخص من يجمعه به أصل مشترك ذكراً كان أو أنثى. والقرابة إما مباشرة أو قرابة حواشي فتكون القرابة المباشرة بين شخصين إذا تسلسل أحدهما من الآخر كما هو الأمر بين الأصول والفروع، وقرابة الحواشي لا تسلسل فيها وإن كان يجمع الشخصين أصل مشترك ..." نقلاً عن محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه، مكتبة وهبة – القاهرة، 1424هـ – 2003م، ص 422.

[54] تنص المادة (4) من اللائحة التنفيذية للقانون المصري لزراعة الأعضاء البشرية على أنه: " مع مراعاة أحكام قانون تنظيم زرع الأعضاء، لا يجوز نقل عضو أو جزء منه من جسم إنسان حي لزرعه في جسم إنسان آخر إلا إذا كان على سبيل التبرع بين الأقارب من المصريين". وبإجراء المقارنة بين ما جاء بالمادة (4) من القانون والمادة (4) من اللائحة التنفيذية تبين المادة الواردة باللائحة تحمل ذات الرقم هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن الصياغة مطابقة على نحو حرفي. أنظر ما سبق تعقيب الباحث في هذا الشأن.

[55] تنص المادة (6) من اللائحة التنفيذية للقانون المصري لزراعة الأعضاء البشرية على أنه: " يحظر التعامل في أي عضو من أعضاء جسم الإنسان أو جزء منه أو أحد أنسجته على سبيل البيع أو الشراء أو بمقابل أياً كانت طبيعته.

وفي جميع التي يتم فيها هذا التعامل، لا يجوز أن يترتب على زرع العضو أو جزء منه أو أحد أنسجته أن يكتسب المنقول منه أو ذويه أو أي من ورثته من المنقول إليه أو من ذويه أي فائدة مادية كانت أو عينية بسبب النقل أو بمناسبته".

وبإجراء المقارنة بين المادة (6) بفقراتها من القانون مع المادة (6) بفقراتها من اللائحة تبين الآتي:

1- إن المادة (6) من اللائحة تحمل ذات رقم المادة الواردة بالقانون.

2- إن صياغة الفقرة الأولى من المادة (6) من اللائحة مطابقة بحذافيرها مع الفقرة الأولى من المادة (6) من القانون. لذا يحيل التعقيب على ذلك إلى ما سبق أن أبداه في هذا الشأن منعاً للتكرار والإسهاب.

3- أما صياغة الفقرة (2) من المادة (6) من اللائحة وإن كانت تتباين بقدر يسير مع الفقرة (2) من المادة (6) من القانون، إلا أنهما تتفقان في المضمون والدلالة.

ولكن الإنسان الحق في التبرع بأعضاء جسده أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقاً للقانون".

ومن ثم، فلا يجوز النقل بمقابل أياً كان نوعه، وإذا ثبت ذلك كان الاتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام[56] هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن ثمة أثراً آخر – يتسم بالأهمية البالغة – وهو زوال مشروعية عملية النقل (الزرع)، ومن ثم فإذا فرض أن تم النقل بمقابل، فإن عملية النقل تكون غير مشروعة في حد ذاتها حتى ولو توافرت باقي الشروط الأخرى التي نص عليها القانون، وتدخل تحت طائلة النصوص الجنائية التي تحمى سلامة الجسد ويعاقب كل من ساهم فيها مع علمه بوجود المقابل بكافة العقوبات المقررة للفعل العمدى المحدث للإصابة.

ويعول الباحث – في هذا الصدد – على ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة (6) من القانون؛ إذ تنص " ... كما يحظر على الطبيب المختص البدء في إجراء عملية الزرع عند علمه بمخالفة أي حكم من أحكام الفقرتين السابقتين". وهو نص صريح إزاء حظر الطبيب حتى ما قبل البدء في إجراء عملية النقل".

ويمكن القول – إزاء الرجوع عن التبرع – إن موافقة المتبرع تعد تصرفاً غير لازم. لأن القاعدة هي أنه يجوز العدول عن التصرفات غير اللازمة، دون أية مسئولية على من منحه القانون حق العدول، وهذا ما تبناه نظام التبرع عندما أشار إلى العدول عن التبرع دون أي قيد أو شرط، كذلك أجاز القانون المصري للمتبرع العدول عن التبرع في أي وقت، قبل البدء في إجراء عملية النقل.

الفرع الثالث: أن يكون نقل الأعضاء البشرية[57] تبرعاً يمكن التعويل على ذلك من خلال الأسانيد الآتية:

أ- ما جاء بمبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية بشأن زرع الخلايا والأنسجة والأعضاء البشرية[58].

لعل الباحث يشير – في هذا الصدد – إلى المبدأ التوجيهي Guideline الخامس من تلك المبادئ؛ إذ ينص على أنه: "ينبغي أن يكون مشروعية عملية الزرع إذا تمت بمقابل أياً كان كينونته، فحظر على الطبيب إجرائها إذا علم بذلك، فإذا فقدت عملية الزرع مشروعيتها، كان المساس بالجسد من خلالها عملاً غير مشروع خاضع للنصوص العقابية للفعل العمدى[59].

الفرع الرابع: الالتزام بتبصير المتبرع بطبيعة العملية ومخاطرها وموافقته

يتم تناول موضوع البند (رابعاً) من خلال ما جاء بالنظام السعودي والقانون المصري في هذا الشأن على النحو التالي:

---

[56] ذهب جانب من الفقه إلى أن العقد الباطل لا تلحقه الإجازة لأنه معدوم، والعدم لا يصير وجوداً ولو أجيز. أنظر د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول (مصادر الالتزام)، إصدار نادى قضاة مصر، 2008، ص 823. كما قضت محكمة النقض المصرية أن: " مؤدى البطلان المطلق للعقد أن يصبح معدوماً فلا ترد عليه الإجازة أو التصحيح فإن الحكم المطعون فيه إذا خالف هذا النظر بأن أعتبر القرار اللاحق باعتماد التقسيم يزيل البطلان الذي شاب العقد ويصححه ورتب على ذلك قضاءه بصحة العقد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون".

حكم محكمة النقض جلسة 13 يناير 1994، الطعن رقم 2406 لسنة 59 (قضائية) السنة 45، ص 148.

[57] في إطار بيان المقصود باستخدام المنظم السعودي مصطلح " نقل الأعضاء البشرية"؛ إذ تنص المادة (الأولى) من نظام التبرعات بالأعضاء البشرية على أن: " يكون للألفاظ والعبارات الآتية – أينما وردت في هذا النقل – المعاني المبينة أمام كل منها ما لك يقتض السياق غير ذلك "... 11- نقل الأعضاء البشرية: عملية طبية يستأصل من خلالها العضو البشرى – أو جزء منه – من جسم المتبرع ويزرع في جسم المتبرع له، بأي وسيلة طبية مقررة ومعتمدة لدى المركز".

[58] أحاط المجلس التنفيذي بمنظمة الصحة العالمية في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة التي عقد في 26 آبار / مايو 2008 علماً بمسودة زرع الخلايا والأنسجة البشرية، والواردة في الوثيقة Document م ت 5/123. وتجسد هذه النسخة تعديلاً طلبه المجلس أثناء انعقاد تلك الدورة، وقد نظر فيها المجلس في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة، إذ تم تضمين التعليق على المبدأ التوجيهي رقم (5) توضيحاً بأنه يمكن سداد التكاليف " شريطة ألا يشكل جسم الإنسان وأجزاؤه مصدراً للربح المالي".

[59] Dalal, Aparna R. "Philosophy of organ donation: Review of ethical facets." *World journal of transplantation* 5.2 (2015): 44.

أولاً: مسلك المنظم السعودي إزاء الالتزام بالتبصير[60]

تنص المادة (الخامسة) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية على أنه: " في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (الثامنة) من النظام، لا يجوز إجراء عمليات نقل الأعضاء البشرية إلا بعد تحقق ما يأتي: "...4- أن يحاط المتبرع بشكل واضح بجميع النتائج المؤكدة والمحتملة المترتبة على إجراء عملية استئصال العضو البشرى، على أن يكون ذلك تحت إشراف المركز".

ويستخلص الباحث من سياق الفقرة (4) – سالفة الذكر – بعض الاعتبارية القانونية الآتية:

أ- نطاق تطبيق الالتزام:

يقتصر عملية بالتبصير – طبقاً لما جاء بالفقرة (4) على المتبرع من جانب المنشأة الصحية المرخص لها بإجراء العملية، تحت إشراف المركز – ويقصد بالمركز – طبقاً للمادة (الأولى) من النظام "المركز السعودي لزراعة الأعضاء".

ويرى الباحث أن إحاطة المتبرع – فحسب – بالتبصير، يكون المنظم السعودي على هذا النحو قد جانبه الصواب لأن عملية الاستئصال لا تقتصر على المتبرع فحسب، بل تشمل – أيضاً – المتبرع له (المتلقي) وهو الذي يزرع فيه العضو المستأصل، وهو الأمر الذي فطن إليه المشرع المصري – خلافاً لمسلك نظيره السعودي، وهو ما سيتم تناوله في موضع لاحق.

ب- مضمون الالتزام

طبقاً للفقرة (4) – سالفة الذكر – تلتزم المنشأة الصحية التي تجرى عملية الاستئصال في كنفها تحت إشراف السعودي بإحاطة وتبصير المتبرع عن عدة أمور.

فمن ناحية أولى: أوجب المنظم السعودي على المنشأة الصحية إحاطة المتبرع بكافة النتائج ليس المؤكدة فحسب، بل أيضاً والمحتملة التي تتمخض على إجراء عملية استئصال العضو البشرى.

ومن ناحية أخرى، لا يكفى للمنشأة الصحية التي تتولى عملية استئصال العضو البشرى لتنفيذ هذا الالتزام مجرد لفت نظر المتبرع، بل يجب أن يتضمن هذا الالتزام إحاطة المتبرع بمعلومات تفصيلية كاملة وبشكل صريح واضح تتعلق كافة أوجه النتائج المؤكدة والمحتملة المترتبة على عملية الاستئصال.

ومن ناحية ثالثة: إن الالتزام بالتبصير على النحو السالف، من أجل التحقق من موافقة المتبرع على نحو مؤكد. ولعل الباحث يشير – في هذا الصدد – على ما جاء بالمادة (الخامسة) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية؛ إذ تنص على أنه:

" ... لا يجوز إجراء عمليات نقل الأعضاء البشرية إلا بعد تحقق ما يأتي: "...2- أن يخضع المتبرع الحى لفحص من أطباء نفسيين واختصاصيين اجتماعيين، للتثبيت من عدم توافر سبب يؤثر في صحة موافقته على التبرع".

ومن ناحية رابعة

وتنص المادة (العاشرة) من النظام على أنه:

" يجب مراعاة كرامة المتبرع عند استئصال العضو البشرى، وحمايته من الامتهان أو التشويه. ولا يجوز إفشاء أي معلومات تتعلق بجسم المتبرع حياً أو ميتاً إلا في الأحوال المقررة نظاماً، أو إذا صدر بذلك أمر من جهة قضائية".

ويستخلص من سياق المادة – سالفة الذكر – بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

1. مدى حرص المنظم السعودي للحفاظ على كرامة المتبرع إبان استئصال العضو البشرى. ومدى حرص المنظم بهذا النحو مستفاد من كلمة " يجب" التي استهلت بها المادة العاشرة. وهذا يتفق مع المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[61]؛ إذ تنص على أنه: " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ...".
2. وإمعاناً من المنظم السعودي إزاء الحفاظ على كرامة المتبرع، أوجب – أيضاً – إضفاء حمايته من الامتهان أو التشويه. وهو نهج صائب ومحمود من جانب ذلك المنظم.
3. الالتزام بالمحافظة على السرية.

إذ تنص المادة (العاشرة) – في هذا الصدد – على أنه: " ... ولا يجوز إفشاء أي معلومات تتعلق بجسم المتبرع حياً إلا

---

[60] لمزيد من التفصيل – في هذا الصدد – أنظر د. أمير أحمد عزيز، الالتزام بالتبصير في التعاقد دراسة مقارنة بين القانون المدني والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 2017؛ د. عصام عبد المعبود، الشرح الوافي في الالتزام بالتبصير في مجال العقود المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2018.

[61] يراعى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

International Covenant on civil and Political Rights (1966).

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة [2200 (ألف)] المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ويعتبر ذلك العهد الدولي من أهم الصكوك الدولية كمصدر لحقوق الإنسان، وتكاد تكون جميع الدول – ومنها المملكة – مصدقة أو منضمة إليه.

في الأحوال المقررة نظاماً، أو إذا صدر بذلك أمر من جهة قضائية.

ويقع ذلك الالتزام على المنشأة الصحية – سواء عامة أو خاصة – التي يجرى في كنفها عملية الاستئصال هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إذ أخلت المنشأة بهذا الالتزام، كانت مسئولة عن تعويض كافة الأضرار التي لحقت بالمتبرع الحي؛ وطبقاً للقواعد العامة للمسئولية، فإنه يلزم توافر شروط ثلاثة لقيام المسئولية هي:

- يجب أن تكون البينات والمعلومات المتعلقة بالاستئصال سرية ومحلاً للحماية القانونية على النحو الوارد بالمادة (العاشرة).
- يجب أن تكون استخدام هذه المعلومات أو الإفصاح عنها قد تم بالمخالفة لأحكام النظام وبدون ترخيص مسبق من صاحب الحق عليها.
- يجب ثبوت الضرر الناجم من جراء ذلك الإفشاء والإفصاح.

ومن ناحية ثالثة: إن الالتزام بالحفاظ على السرية لا يعد من قبيل الالتزامات التي تتسم بالإطلاقية[62]. وهذا ما أفصح عنه الشطر الأخير من المادة (العاشرة)؛ إذ أجازت البوح عن البيانات محل السرية في الحالتين التاليتين:

- الأحوال المنصوص عليها في النظام.
- صدور أمر بذلك من جهة قضائية.

ثانياً: مسلك المشرع المصري إزاء الالتزام بالتبصير

يمكن استخلاص ذلك المسلك من خلال ما جاء بالمادة (7) من القانون المصري لزراعة الأعضاء البشرية؛ إذ تنص على أنه:

" لا يجوز البدء في عملية النقل بقصد الزرع إلا بعد إحاطة كل من المتبرع والمتلقي – إذا كان مدركاً – بواسطة اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القانون، بطبيعة عمليتي النقل والزرع ومخاطرهما المحتملة على المدى القريب أو البعيد والحصول على موافقة المتبرع والمتلقي، أو موافقة نائيه أو ممثله القانوني إذا كان من ناقصي الأهلية أو عديمها بالنسبة للخلايا الأم وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة (5)، وتحرر اللجنة محضراً بذلك يوقع عليه المتبرع والمتلقي ما لم يكن غائباً عن الوعى أو الإدراك أو نائبه أو ممثله القانوني"[63].

ويستخلص من سياق المادة (7) – سالفة الذكرة – بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

1- نطاق الالتزام بالتبصير

يسرى الالتزام بالتبصير بالتنفيذ – بحسب الأصل - على عاتق اللجنة الثلاثية [64] تجاه المتبرع والمتلقي معاً، خلافاً

---

[62] Henderson, M. L., Clayville, K. A., Fisher, J. S., Kuntz, K. K., Mysel, H., Purnell, T. S., ... & Gordon, E. J. (2017). Social media and organ donation: Ethically navigating the next frontier. *American Journal of Transplantation*, *17*(11), 2803-2809.

[63] تنص المادة (7) من اللائحة التنفيذية للقانون المصري لزرع الأعضاء البشرية؛ إذ تنص على أنه: " يحظر البدء في عملية النقل إلا بعد إحاطة كل المنقول منه والمنقول إليه – إذا كان مدركاً – بواسطة اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القانون – في جلستين منفصلتين – بطبيعة عملية النقل ومخاطرها المحتملة – بما فيها الوفاة – على المدى القريب (أثناء تواجدهما بالمنشأة) أو البعيد (العام الأول من تاريخ إجراء العملية). وتتم الإحاطة بالمخاطر شفاهه وكتابة، وتضع اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية نموذجاً موحداً للإقرار الكتابي للمنقول منه والمنقول إليه، متضمناً المخاطر المحتملة (القريبة والبعيدة) الخاصة بكل عملية نقل على حدة. وفي حالة وفاة المتبرع إليه بعد استئصال العضو من المتبرع وقبل إجراء عملية النقل، يجوز نقل العضو إلى ملتقى آخر إذا وافق المتبرع على ذلك ضمن الإقرار المشار إليه، على أن المدة المسموح بها طبياً لبقاء العضو المستأصل خارج الجسم صالحاً للنقل دون تلف، وإذا كان المنقول إليه من عديمي الأهلية أو ناقصيها، يتعين موافقة نائبه أو ممثله القانوني على إجراء النقل بالنسبة للخلايا الأم. وتحرر اللجنة المشار إليها محضراً بما تم من إجراءات، توقع عليه اللجنة وكل من المنقول منه والمنقول إليه (ما لم يكن غائباً عن الوعى أو الإدراك) أو نائبه أو ممثله القانوني بحسب الأحوال، ويحفظ المحضر بالمنشأة التي أجريت بها عملية النقل للرجوع إليه عند الاقتضاء". ويرى الباحث أن فقرات المادة (7) – سالفة الذكر – من اللائحة التنفيذية، تفصح بجلاء على اشتمالها على العديد من التفصيلات والجزئيات، وهو ما يتفق مع الغرض من اللوائح التنفيذية السابق بيانه.

[64] تنص المادة (13) من القانون المصري على أن: " تشكل بقرار من اللجنة العليا لزرع الأعضاء لجنة طبية ثلاثية في كل منشأة طبية ثلاثية في كل منشأة طبية مرخص لها بالزرع، وذلك بين الأطباء المتخصصين، من غير المالكين أو المساهمين في هذه المنشأة والذين لا

لمسلك المنظم السعودي الذي اقتصر على تنفيذ الالتزام بالتبصير بالتنفيذ على كامل المنشأة الصحية تجاه المتبرع فحسب.

2- مضمون الالتزام بالتبصير

طبقاً للمادة (7) من القانون المصري، وكذلك المادة (7) من لائحته التنفيذية تلتزم اللجنة الثلاثية بأن تفصح للمتبرع والمتلقي عن عدة أمور:

- **فمن ناحية أولى**

حظر المشرع المصري بعدم البدء في عملية النقل بقصد الزرع إلا بعد إحاطة كل من المتبرع والمتلقي – بشرط أن يكون كل منهما مدركاً أي في حالة إفاقة كاملة – من جانب اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (13) من ذات القانون، وأن تشمل الإحاطة على عناصر هي:

- بيان بطبيعة عمليتي النقل والزرع.
- إبراز مخاطرهما المحتملة على المدى القريب أو البعيد وقد أوضحت الفقرة (1) من المادة (7) من اللائحة التنفيذية أن المدى البعيد يتحدد بـ " العام الأول من تاريخ إجراء العملية.
- وأن تتم تلك الإحاطة بالمخاطر المحتملة – بما فيها الوفاة – طبقاً للفقرة (2) من المادة (7) من اللائحة شفاهةً وكتابةً.
- ومن منطلق الحرص على عدم التباين وأثره السلبى، وتكريساً لمفهوم الإحاطة، فإن اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية منوطة – طبقاً للفقرة (2) من المادة (7) من اللائحة – بوضع نموذجاً موحداً للإقرار الكتابي للمنقول منه والمنقول إليه، متضمناً المخاطر المحتملة (القريبة والبعيدة) الخاصة بكل عملية نقل على حدة.
- أن يكون الغرض من عناصر تلك الإحاطة – طبقاً للمادة (7) من القانون – الحصول على موافقة المتبرع والمتلقي، أو موافقة نائبه أو ممثله القانوني إذا كان من ناقصي الأهلية أو عديمها.
- وفي حالة وفاة المتبرع إليه بعد استئصال العضو من المتبرع وقبل إجراء عملية النقل، فإنه يجوز – طبقاً للفقرة (3) من المادة (7) من اللائحة – نقل العضو إلى متلق آخر إذا وافق المتبرع على ذلك ضمن الإقرار المشار إليه، إلا إذا ذلك النقل مشروط بمراعاة المدة المسموح بها طبياً لبقاء العضو المستأصل خارج الجسم صالحاً للنقل دون تكلف.
- وتحرر اللجنة المشار إليها – طبقاً للفقرة (4) من المادة (7) من اللائحة – محضراً بما تم من إجراءات توقع عليه اللجنة وكل من المنقول منه والمنقول إليه. ويُحفظ المحضر بالمنشأة التي أجريت بها عملية النقل للرجوع إليه عند الاقتضاء.

ويرى الباحث أن تحرير اللجنة للمحضر المذكور وتوقيع المتبرع والمتلقي عليه يعد شرطاً لصحة الإجراءات اللاحقة، بحيث تتسم بعدم المشروعية ما لم يتم مراعاة ذلك الشكل، وذلك لتعلق الشكل – هنا – بمصلحة تتعلق بالنظام العام وهى الحفاظ على سلامة جسد الإنسان[65].

المبحث الثاني
الضوابط والشروط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان ميت في إطار النظام السعودي والقانون المصري

المطلب الأول: الثبوت اليقيني لموت المتبرع

أ- مسلك نظام التبرع بالأعضاء إزاء نقل الأعضاء من إنسان ميت

تكفلت المادة (الأولى) من النظام ببيان المقصود بالوفاة؛ إذ جاء بالبند رقم (13) من المادة (الأولى) ما نصه:

"الوفاة: مفارقة الإنسان حياته بصورة يقينية وفقاً للمعايير الطبية الدقيقة، بحيث يستحيل معها عودته للحياة، نتيجة توقف القلب والرئتين أو جذع الدماغ.

ب- مسلك القانون المصري إزاء نقل الأعضاء البشرية من إنسان ميت

تطرقت المادة (14) بفقراتها الخمس من اللائحة التنفيذية لجوانب متعددة ومتنوعة في هذا الشأن؛ إذ تنص على أنه: " بمراعاة أحكام المادة (8) من قانون زرع الأعضاء البشرية وكذلك الأحكام والضوابط المنصوص عليها في هذه اللائحة، لا يجوز نقل أي عضو أو جزء منه أو نسيج من جسد إنسان ميت إلا بعد ثبوت موته ثبوتاً يقينياً تستحيل بعده عودته إلى الحياة، ويكون إثبات ذلك بموجب قرار يصدر بإجماع الآراء

تربطهم بها رابطة عمل أو صلة وظيفية، تختص دون غيرها بالموافقة على إجراء عمليات زرع الأعضاء البشرية طبقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.

ولا يجوز لأعضاء اللجنة أن يشتركوا في إجراء عمليات الزرع أو تولى الرعايا اللاحقة لأي من المتلقين بالمنشأة". ويرى الباحث أن القانون المصري بهذا النص – سالف الذكر – يسعى إلى ضمان نوع من الحيدة والنزاهة والشفافية، عن طريق الحرص على تجنب تعارض المصالح في النشاط الطبي المتعلق بعمليات زرع الأعضاء البشرية. ومن ثم، فإن المشرع المصري أحسن صنعاً في سياق المادة (13).

[65] Bollen, J. A., Shaw, D., de Wert, G., Ten Hoopen, R., Ysebaert, D., van Heurn, E., & van Mook, W. N. (2019). Euthanasia through living organ donation: ethical, legal, and medical challenges. *The Journal of Heart and Lung Transplantation*, *38*(2), 111-113.

من لجنة ثلاثية تُشكل في كل منشأة من الأطباء المتخصصين في أمراض المخ والأعصاب، وأمراض أو جراحة القلب والأوعية الدموية، والتخدير أو الرعاية المركزة، تختارها اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية بناءً على ترشيح من المنشأة.

ويجب أن يوقع القرار من جميع أعضاء اللجنة مجتمعين، وأن يتضمن اسم وتخصص كل عضو بخط واضح ومقروء، وأن يسجل في سجل خاص ينشأ لهذا الغرض.

ويحظر على اللجنة إعلان قرارها بثبوت الموت إلا بعد أن تجرى الاختبارات الإكلينيكية والتأكيدية اللازمة للتحقق من ثبوت الموت طبقاً للمعايير الطبية التي تحددها اللجنة العليا مستهدية بالمعايير التي وضعتها اللجنة المشكلة بالقرارين الوزاريين رقمي 520، 545 لسنة 2008، ودون الإخلال بحقها في تعديل تلك المعايير في ضوء ما يُستجد من أبحاث ودراسات عليمة مستقبلاً، ويصدر بالمعايير التي تضعها اللجنة العليا قرار من وزير الصحة.

وعلى اللجنة الثلاثية أن تعلن قرارها في حينه إلى أسرة الميت وذويه، فإذا اعترض أحد الأقارب من الدرجة الأولى على هذا القرار وجب إثبات الاعتراض في محضر تُحرر المنشأة لهذا الغرض، ويتضمن رد اللحنة على الاعتراض.

وللجنة – في سبيل أداء مهمتها – أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة والمتخصصين من الأطباء على سبيل الاستئناس دون أن يكون لهم صوت في المداولة.

ولا يجوز أن يكون لأعضاء اللجنة أو من يتم الاستعانة بآرائهم علاقة مباشرة بعملية الزرع أو برعاية أي من المتلقين المحتملين من بين الواردة أسماؤهم بالقوائم المعدة لهذا الغرض طبقاً لأحكام المادة(10) من القانون".

ويستخلص الباحث من سياق الفقرات الخمس – سالفة الذكر – من المادة (14) من اللائحة التنفيذية بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

1- يستفاد من الفقرة (1) وإن أجازت نقل العضو البشرى من جسد إنسان ميت، إلا أن ذلك معلق على استيفاء شروط معينة هي:

الشرط الأول: ثبوت موته ثبوتاً يقينياً تستحيل بعده عودته إلى الحياة. لعل ذلك الشرط يتفق ويتطابق مع المقصود بالوفاة على النحو الوارد بالبند رقم (13) – سالف الذكر – من المادة (الأولى) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية.

الشرط الثاني: أن يكون إثبات الموت اليقيني بموجب قرار يصدر بإجماع الآراء من لجنة ثلاثية. ويرى الباحث، أن واضع اللائحة باشتراطه صدور قرار اللجنة الثلاثية بإجماع آراء أعضاء اللجنة، يكون قد خرج على المألوف من أن تصدر القرارات " بأغلبية الآراء "، بصفة عامة، وعلة هذا الخروج يكمن في ضرورة الحرص على موت المتبرع على نحو يقيني دون أدني ريب في هذا الشأن، وحرص واضع اللائحة على أن يحاط ذلك الموت بضمان يكفل أن ينحصر قرار النطق به في الحالات التي يرجح فيها إلي ما يقرب من اليقين.

الشرط الثالث: أن يكون تشكيل اللجنة الثلاثية من الأطباء المتخصصين في أمراض أو جراحة المخ والأعصاب، وأمراض أو جراحة القلب والأوعية الدموية، والتخدير أو الرعاية المركزة. وأن أعضاء تلك اللجنة يتم اختيارهم من جانب اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية بناءً على ترشيح من المنشأة التي يجرى في كنفها عملية الزرع.

الشرط الرابع: أوجبت الفقرة (2) أن يوقع القرار من جميع أعضاء اللجنة مجتمعين، مع بيان اسم وتخصص كل عضو؛ كل ذلك يكون بخط واضح ومقروء.

الشرط الخامس: حظرت الفقرة (3) اللجنة الثلاثية إعلان قرارها بثبوت الموت إلا بعد أن تجرى الاختبارات الإكلينيكية والتأكيدية اللازمة للتحقق من ثبوت الموت طبقاً للمعايير الطبية.

وقد ذهب جانب من الفقه – في هذا الصدد – إلى أن المادة (14) من اللائحة التنفيذية تواجه في الغالب حالة ما يسمى بالموت الإكلينيكي أو موت جذع المخ والذي يكون فيه المريض موضوعاً على جهاز التنفس الصناعي، بحيث تنتهى حياته إذا ما رفعت عنه أجهزة التنفس الصناعي، وهى مشكلة في غاية الخطورة، وقد نظمت المادة المذكورة قواعد ذلك على النحو الوارد بها[66].

الشرط السادس: وقد ألزمت الفقرة (3) اللجنة الثلاثية أن تعلن قرارها في حينه إلى أسرة الميت وذويه، فإذا اعترض أحد الأقارب من الدرجة على هذا القرار وجب إثبات الاعتراض في محضر تُحرره المنشأة لهذا الغرض، ويتضمن رد اللجنة على الاعتراض.

الشرط السابع: وقد أوسدت الفقرة (4) للجنة سلطة – في سبيل أداء مهمتها – أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة والمتخصصين من الأطباء على سبيل الاستئناس دون أن يكون لهم صوت في المداولة.

الشرط الثامن: وقد حرصت الفقرة (5) على تجنب تعارض المصالح تحقيقاً للشفافية والنزاهة؛ إذ لم تجيز أن يكون لأعضاء اللجنة ومن يتم الاستعانة بآرائهم علاقة مباشرة بعملية الزرع أو برعاية أي من المتلقين المحتملين من بين الواردة أسماؤهم بالقوائم المعدة لهذا الغرض طبقاً لأحكام المادة (10) من القانون[67].

---

[66] د. أسامة أبو الحسن مجاهد – أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة حلوان – التعويض عن الضرر الجنسي مع ملحق (شرح موجز لقانون زراعة الأعضاء البشرية)، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2016، ص 33 – 34.

[67] تنص المادة (10) على أن: " تعد اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية قوائم بأسماء المرضى ذوى الحاجة للزرع من جسد إنسان ميت بحسب أسبقية القيد في السجل المعد لذلك، ولا يجوز تعديل هذه الأسبقية إلا إذا كان المريض في

2- ويرى الباحث أن نص المادة (14) – ولاسيما الفقرة (3) منه – عدم مشروعية هذا النص نظراً لوروده في اللائحة التنفيذية للقانون دون أن يرد له أي أصل في القانون ذاته، مما يعنى أن ذلك النص قد استحدث حكماً لم ينص عليه القانون مما يعد تعديلاً له لا يجوز بموجب اللائحة التنفيذية، الأمر الذي يوصم هذا النص بعدم الدستورية.

ويستند الباحث في عدم مشروعية نص المادة (14) إلى ما ذهب إليه جانب من الفقه إلى خضوع اللائحة التنفيذية للقانون، بحيث تتسم بعدم المشروعية إن هي أضافت إلى القانون أحكاماً جديدة من شأنها تعديل القانون الذي تنفذه[68].

كما يعول الباحث على عدم دستورية نص المادة (14) على ما جاء بالمادة (170) من الدستور المصري لسنة 2014؛ إذ تنص على أن: " يصدر رئيس مجلس الوزراء اللوائح لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعطيل أو تعديل أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، إلا إذا حدد القانون من يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذه". وهو نص مطابق لنص الدساتير السابقة[69]. ومن ثم، نص المادة (14) بهذا النحو يخالف المادة (170) من الدستور المصري فيما تضمنه من تعديل لقانون زراعة الأعضاء البشرية.

المطلب الثاني: جواز نقل الأعضاء البشرية من الإنسان المتوفى في النظام السعودي والقانون المصري

لعل الحكمة من جواز نقل الأعضاء من إنسان ميت – من وجهة نظر الباحث – تكمن في أن العضو البشرى للإنسان، لن يكون له آية فائدة بعد وفاته، بينما سيكون لنقله فائدته البالغة في استكمال النقص بزرعه في جسد المتلقي، وهو ما فطن إليه المنظم السعودي وهو ما يتم تناوله من الجوانب الآتية:

الفرع الأول: مسلك النظام السعودي في هذا الشأن

تنص المادة (الثالثة) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية على أنه: " ... يجوز نقل الأعضاء البشرية من الإنسان المتوفى بناءً على موافقة أقرب وريث له. فإن تعذر التعرف على الورثة، فتؤخذ موافقة أقرب الأقارب إليه. وإذا تعدد الأقارب وكانت مرتبتهم واحدة، فيجب الحصول على موافقة الأغلبية منهم على الأقل. وتكون الموافقة للضوابط التي تحددها اللائحة"[70].

ويستخلص الباحث من سياق تلك المادة – سالفة الذكر – بعض الاعتبارات القانونية الآتية:

أ- إن المادة (الثالثة) وإن استهلت بعبارة " يجوز نقل الأعضاء البشرية من الإنسان المتوفى، إلا أن تلك الإجازة معلقة ومرهونة باستيفاء شروط معينة، تتمثل في الآتي:

الشرط الأول: ضرورة صدور موافقة أقرب وريث له، وقد افترض المنظم السعودي حالة تعذر التعرف على الورثة، لذا تطرق لمعالجتها عن طريق الحصول على موافقة أقرب الأقارب إليه هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى افترض المنظم السعودي في حالة تعدد الأقارب وكانوا من درجة أو مرتبة واحدة، فأوجب – في إطار تلك الحالة – الحصول على موافقة الأغلبية منهم. وإن موافقة أغلبية الأقارب على

حاجة ماسة وعاجلة لعملية الزرع وفقاً للقواعد الطبية والإجراءات التي تحددها اللجنة العليا، ولا تسرى هذه القوائم على الزرع فيما بين الأحياء. ولا يجوز بأي حال من الأحوال تخطى الترتيب الذي أوردته القوائم المذكورة بسبب عدم قدرة المريض على دفع نفقات عملية الزرع". ويرى الباحث أن سياق المادة (10) بهذا النحو، قد حرصت على ضرورة مراعاة الأسبقية حيث إن مراعاة الأسبقية لا تتمتع بالصفة المطلقة؛ إذ يجوز الخروج عليها متى كان المريض في حاجة ماسة وعاجلة لعملية الزرع. ولا تسري هذه القوائم على الزرع فيما بين الأحياء.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال تخطى الترتيب الذي أوردته القوائم المذكورة بسبب عدم قدرة المريض على دفع نفقات عملية الزرع طبقاً للفقرة (2) من المادة (10).

ويرى الباحث أن المشرع المصري أحسن صنعاً بصياغة تلك الفقرة؛ حيث حرص على مراعاة المريض المعوز أو ذات الفقرة المدقع لا يكون سبباً في تخطى الترتيب الذي أوردته القوائم، مما يرسخ علو وسمو النزاعات الإنسانية على الأمور المادية والمالية.

[68] د. محمود عاطف البنا، الرقابة القضائية للوائح الإدارية، دار النهضة العربية، 1997، ص 87؛ د. بدرية جاسر الصالج، السلطة اللائحية في مجال تنفيذ القوانين، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق – جامعة القاهرة، 1976، ص 241 وما بعدها.

[69] لمزيد من التفصيل – في هذا الصدد – أنظر المستشار الدكتور/ عبد العزيز محمد سالمان – رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا – موسوعة الإجراءات أمام القضاء الدستوري، دار سعد سمك – القاهرة، 2015.

[70] أنظر إلى ما سبق تناوله عن ذوي القربى سواء القرابة المباشرة أو قرابة الحواشي.

هذا النحو تعد بمثابة الحد الأدنى، بحيث لا يمكن النزول عنه.

الشرط الثاني: كما أن الموافقة على نقل الأعضاء البشرية من الإنسان المتوفى سواء صدرت من أقرب وريث له، أو من أقرب الأقارب إليه، أو من أغلبية الأقارب، فإن الشطر الأخير استلزم " أن تكون الموافقة وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة".

ويرى الباحث، أن تلك الافتراضات – على النحو السالف بيانها – والتي جالت بفكر المنظم السعودي، تفصح بجلاء على مدى حرصه على عدم وجود فراغ تشريعي (نظامي) إزاء الحكم المتعلق بالموافقة. وهو نهج صائب ومحمود من جانبه.

ب- إن الموافقة على النحو السالف بيانها، لا يعتد البتة بها في حالتين تطرقت إليهما المادة (الثامنة) من نظام التبرع؛ إذ تنص على أنه:

" يحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:

"...4- إذا أوصى الشخص بعدم التبرع بأي عضو من أعضائه البشرية بعد الوفاة. 5- إذا كان العضو البشرى المراد التبرع به من الأعضاء المنتجة للخلايا التناسلية الناقلة للصفات الوراثية أو جزء منها".

كذلك إن المشرع المصري اتبع نهج الحظر – الوارد بالبند (5) سالف الذكر – مع بيان العلة من ذلك الحظر؛ إذ تنص المادة (2) من القانون المصري لزرع الأعضاء البشرية على أنه:

" لا يجوز نقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم إنسان حي بقصد زرعه في جسم إنسان آخر إلا لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة المتلقي أو علاجه من مرض جسيم، وبشرط أن يكون النقل هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الضرورة وألا يكون من شأن النقل تعريض المتبرع لخطر جسيم على حياته أو صحته. ويحظر زرع الأعضاء، أو أجزائها، أو الأنسجة، أو الخلايا التناسلية بما يؤدى إلى اختلاط الأنساب"[71].

ويرى الباحث أن إبراز العلة على هذا النحو يعنى أن النظام العام في مصر يُحظر اختلاط الأنساب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن تلك العلة – التي أغفل عنها المنظم السعودي – تسري بالتبعية على ما جاء بالبند رقم (5) – سالف الذكر – من المادة (الثامنة) من نظام التبرع بالأعضاء البشرية.

ج- الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بجسم المتوفى

يقع ذلك الالتزام على عاتق المنشأة الصحية التي يجرى في كنفها عملية النقل، وهذا مستفاد من الشطر الأخير من المادة (العاشرة) من نظام التبرع؛ إذ تنص على أنه: " ... ولا يجوز إفشاء أي معلومات تتعلق بجسم المتبرع حياً أو ميتاً إلا في الأحوال المقررة نظاماً، أو إذا صدر بذلك أمر من جهة قضائية". ويلاحظ على ذلك الالتزام الآتي:

1- إن هذا الالتزام يرد عليه استثناء، بما يعنى بجواز الإفشاء عن أي معلومات تتعلق بجسم المتبرع المتوفى، في حالتين:
   - في الأحوال المقررة نظاماً.
   - إذا صدر بذلك أمر من جهة قضائية، وجب الامتثال إليه.
2- إن العلة من ذلك الالتزام تكمن في الحفاظ على كرامة المتبرع إبان استئصال العضو البشرى. وهذا مستفاد من العبارة التي استهلت بها المادة (العاشرة)؛ إذ تنص على أنه: " تجب مراعاة كرامة المتبرع عند استئصال العضو البشرى ...".

د- يَحظر على ورثة أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني

لإبداء موافقتهم بعد وفاة الوارث أو القريب. وهذا الحظر مستفاد من المادة (الثانية عشرة) من نظام التبرع؛ إذ تنص على أنه:

"1- ... يُحظر على المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقى المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم جراء موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.

2- يُحظر على المتبرع له أو أقربائه أو من غيرهم تقديم أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال لورثته أو أقربائه جراء موافقتهم على التبرع"[72].

الفرع الثاني: مسلك القانون المصري في هذا الشأن

تنص المادة (8) من القانون المصري رقم 5 لسنة 210 لزرع الأعضاء البشرية على أنه: " يجوز لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة إنسان حي أو علاجه من مرض جسيم أو استكمال نقص حيوي في جسده، أن يزرع فيه عضو أو جزء عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسد إنسان ميت، وذلك فيما بين المصريين إذا كان الميت قد أوصى بذلك قبل وفاته بوصية موثقة، أو مثبتة في أية ورقة رسمية، أو أقر بذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

كما تنص المادة (8) من اللائحة التنفيذية على أنه:

" يجوز لضرورة تقتضيها المحافظة على حياة إنسان أو علاجه من مرض خطير أو استكمال نقص حيوي في جسده،

---

[71] كما لم يغفل واضع اللائحة التنفيذية إلى التطرق لذلك الحظر مع بيان الحكمة منه؛ إذ تنص الفقرة (3) من المادة (2) من اللائحة التنفيذية للقانون المصري على أنه " وفي جميع الأحوال يحظر نقل الأعضاء أو أجزائها أو الأنسجة إذا كان النقل سيؤدى إلى اختلاط الأنساب".

[72] أنظر إلى ما سبق تناوله الباحث بقدر من التحليل والتأصيل والتعقيب إزاء المادة (العاشرة) بفقراتها الثلاث.

أو يُزرع فيه عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسد إنسان ميت، وذلك بمراعاة ما يأتي:

1. أن يكون المنقول منه والمنقول إليه مصري الجنسية، ويكتفى في إثبات هذه الجنسية ببطاقة الرقم القومي أو جواز السفر، وذلك إذا لم يوجد تنازع على الجنسية، فإذا ثار تنازع حول الجنسية فيجب إثباتها طبقاً للقواعد المقررة في القانون لإثبات الجنسية المصرية.
2. أن يكون الميت قد أوصى بذلك قبل موقته، على أن تكون الوصية ثابتة بموجب إقرار كتابي مُوثق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق حال حياة المنقول منه، أو واردة في ورقة رسمية تقطع صدورها من الموصي، ويقصد بتلك الورقة أي من المحررات الرسمية المنصوص عليها في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، على أن تعتمد من اللجنة العليا لزراعة الأعضاء البشرية، ويحصل بعدها الموصي على كارت توصية صادر من اللجنة.

ويجوز أن تكون الوصية في شكل إقرار عرفي صادر من الموصي قبل وفاته إذا شهد عليه اثنان على الأقل من الأقارب أمام اللجنة العليا، وكان ممهوراً بتوقيع الموصي أو بصمته.

3. أن تتضمن الوصية البيانات الكافية عن العضو أو النسيج الموصي به، وبيانات الموصي الشخصية، وتسجل رسمياً".

ومن خلال مما جاء بنص المادة (8) في كل من القانون ولائحته التنفيذية، يمكن استخلاص شروط وضوابط نقل الأعضاء من جسد إنسان ميت على النحو التالي:

أ- ضرورة النقل للمحافظة على حياة المتلقي أو علاجه من مرض جسيم أو استكمال نقص حيوي في جسده

ويلاحظ أن القانون قد أضاف إلى الحالتين يجوز فيهما نقل الأعضاء من إنسان حي[73]، حالة ثالثة هي حالة " استكمال نقص حيوي في جسد المتلقي" وهى حالة لا تتوافر فيها ضرورة للحفاظ على حياة المتلقي ولا لعلاجه من مرض جسيم، وعلة التوسع هنا واضحة وهى تكمن أن نقل العضو يتم من جسد إنسان ميت، لن يكون للعضو أية فائدة له بعد وفاته، بينما ستكون للزرع فائدته البالغة في استكمال النقص في جسد المتلقي.

ب- أن يكون المتبرع والمتلقي من المصريين.

ونص كل من القانون ولائحته التنفيذية صريح في ذلك. يراعى أن المنظم السعودي لم يتطرق لذلك الشرط في إطار نظام التبرع بالأعضاء البشرية، مما يعنى إجازة التبرع من الإنسان المتوفى إلى المتلقي أياً كان جنسيتهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن هذا التوسع - من جانب المنظم السعودي – يفصح بجلاء على مدى حرصه على أن تكون المملكة العربية السعودية مقصد علاجي جاذب في هذا الشأن، بحيث لا يقتصر الأمر على المواطنين السعوديين فحسب.

ج- أن يوصي الميت بذلك قبل وفاته

وذلك بوصية موثقة، أو مثبته في أية ورقة رسمية أو عرفية، وذلك على النحو المنصوص بالفقرتين (2) و(3) – سالفتي الذكر – من المادة (8) من اللائحة التنفيذية.

د- مراعاة قواعد الأسبقية

حددت تلك القواعد من خلال ما جاء بالفقرات الخمس من المادة (10) من القانون المصري؛ إذ تنص على أن: " تُعد اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية – من خلال الأمانة الفنية لها – قوائم بأسماء المرضى ذوى الحاجة للزرع من جسد إنسان ميت، وذلك على أساس الأسبقية في تاريخ قيد تلك الأسماء في السجل المعد لذلك بالأمانة الفنية لها وفقاً لنموذج طلب القيد المرفق لهذه اللائحة.

ويُعد السجل من نسختين إحداهما لقيد الأسماء برقم كودى لا يجوز الاطلاع عليه إلا لأعضاء لجنة تنظيم القوائم بالأمانة الفنية ورئيس اللجنة الفنية، أو بناءً على قرار من النيابة العامة أو تصريح من المحكمة المختصة عند وجود طعن في صحة البيانات المدونة به، والآخر لقيد الأرقام الكودية فقط، ويجوز الاطلاع على هذا السجل لمن يرغب من ذوى الشأن.

ولا يجوز تعديل هذه الأسبقية إلا إذا كان المريض في حاجة ماسة وعاجلة لعملية الزرع وفقاً للقواعد الطبية والإجراءات التي تحددها اللجنة العليا وتصدر بقرار من وزير الصحة، كما لا يجوز على أية حال تخطى الترتيب الذي أوردته القوائم المذكورة بسبب يرجع إلى عدم قدرة المريض على دفع نفقات عملية الزرع، كما يُشترط لتعديل الأسبقية في الحالات العاجلة أن يتقرر احتياج المريض للزرع العاجل وفقاً للمعايير التي تُقرها اللجنة العليا.

وتُحفظ سجلات المشار إليهم إليكترونياً وورقياً في غرفة خاصة بالأمانة الفنية مؤَمَّنة تأميناً كافياً، ولا يجوز تداول هذه السجلات خارج اللجنة أو الاطلاع عليها إلا في حدود ما نصت عليه الفقرة السابقة.

وتُحصَّل نفقات عملية الزرع من المريض طبقاً لمتوسط تكلفة الزرع في المنشآت المرخص لها بالزرع، وفي حالة عدم قدرة المريض على سداد هذه النفقات يتولى الصندوق المنصوص عليه في المادة(11) من القانون صرفها له، وتحدد اللجنة العُليا المعايير والإجراءات التي تُتبع لإثبات عدم قدرة المريض على السداد".

ويأمل الباحث أن يبادر المنظم السعودي بإجراء تعديل نظامي لمراعاة قواعد الأسبقية وكذلك الأمر بالنسبة لواضع اللائحة التنفيذية لنظام التبرع بالأعضاء، والاستئناس بمضمون الفقرات الخمس – سالفة الذكر – من المادة (10) من القانون المصري بما تتضمنه من ضمانات وشروط تكفل ترسيخ النزاعات الإنسانية.

وينوه الباحث إلى أنه لم يتطرق كل من النظام السعودي والقانون المصري إلى تقرير حكم لبيان مدى الاعتداد برضاء المحكوم عليه بالإعدام في نقل الأعضاء منه؟ ولكن يرى الباحث أن ذلك يعزى إلى أن النظام السعودي استخدم

---

[73] أنظر ما سبق تناوله في هذا الشأن.

مصطلح " إنسان متوفى" والقانون المصري استخدم مصطلح " إنسان ميت".
وإن المصطلحين هما مرادفان في المضمون والدلالة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن كل من المصطلحين يتسم بالعمومية، بحيث تستوعب كافة أشكال الوفاة أو الموت، ومنها الإعدام. ومن ثم يمكن معرفة حكم مدى برضاء المحكوم عليه بالإعدام في نقل الأعضاء من خلال ما سبق بيانه عن الضوابط والشروط القانونية بالتبرع بالأعضاء البشرية سواء من إنسان حي أو من إنسان متوفى (ميت) على حسب مقتضى الأحوال.

الخاتمـــة

لقد مدخل الباحث لتناول موضوع التبرع بالأعضاء البشرية هو الرغبة في تدعيم الإيثار من خلال تلبية احتياجات المتلقين وحماية المتبرعين وصيانة كرامة جميع من يعنيهم الأمر. وقد خلص الباحث في إطار تناول الجوانب المتعددة والمتنوعة لموضوع " التبرع بالأعضاء البشرية " إلى بعض النتائج والتوصيات على النحو الآتي:
أولاً: النتائج

- تم تخصيص المطلب الأول لموضوع تعريف التبرع ومشروعيته حيث خلص الباحث في إطار الفرع الأول من هذا المطلب إلى تعريف التبرع من المنظور اللغوي والمنظور الفقهي.

أما الفرع الثاني فقد تطرق لبيان مسلك كل من الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي إزاء التبرع بقدر من التحليل والتأصيل الموجزين والتعقيب من الباحث.

- أما المطلب الثاني فقد تم تكريسه لبيان الضوابط والشروط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان حي على النحو الوارد في كل النظام السعودي والقانون المصري.
- المطلب الثالث فقد تطرق لبيان الضوابط والشروط القانونية لنقل الأعضاء من إنسان ميت، وإبراز مسلك كل من النظام السعودي والقانون المصري في هذا الشأن.

وقد خلص الباحث من خلال تناوله للمطالب الثلاثة إلى أن النظام السعودي والقانون المصري كانا أمام حتمية السعي وراء التوفيق والموازنة بين المصالح المتعارضة لتحقيق النفع العام، بما يضمن المحافظة على المصالح الخاصة للمتبرع حياً ولأهله بعد موته وللمتلقي (المتبرع له) الذي يرجو الشفاء من علته، وهو أمر لن يتأتى إلا بالمحافظة على معصومية جسد الإنسان وتجريم وتحريم كل أنواع الاعتداء التي قد تطاله حياً أو ميتاً، وحماية حقه في الحياة وحقه في السلامة البدنية وتكامل بنائه الجسدي وحسن سير وظائفه العضوية وكرامة جثته.
ثانياً: التوصيات
وقد توصل الباحث من خلال معالجة ثنايا موضوع التبرع بالأعضاء البشرية إلى بعض التوصيات الآتية:

1. خلص الباحث – من خلال ما تم سرده لبعض مواد القانون المدني المصري إلى أن مصطلح "الطفل" يندرج في عبارة " عديم الأهلية أو ناقصها. لذا، فإن عبارة " ولا يقبل التبرع من الطفل ..." الواردة بالقانون المصري لزراعة الأعضاء البشرية، تعتبر من قبيل التزيد غير المبرر، وهو أمر من المفترض أن يتنزه عنه المشرع المصري. لذا، يوصى المشرع المصري بإجراء تعديل تشريعي في إطار ما أبداه الباحث في هذا الشأن هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن المنظم السعودي أحسن صنعاً عندماً لم يتطرق لعبارة " ولا يقبل التبرع من الطفل ..." على أساس ما سبق تبيانه.
2. حظر المنظم السعودي المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي من شكل أو تلقى المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو غيرهم.

ويلاحظ على المنظم السعودي بشأن ما جاء بالفقرتين (1)، (2) بالمادة (الثانية عشرة) الآتي:

- أنه استخدم لفظ " أقربائه" دون تحديد الدرجة التي ينتمي إليها "الأقرباء" وإن عدم تحديد الدرجة على هذا النحو، هو أمر يثير اللبس وعدم الدقة.
- كما أنه استخدم عبارة " أو من غيرهم" مما يعنى انصرافها إلى غير الأقارب أو إلى الحواشي، أو إلى أي أشخاص أخرى.

– **تنص الفقرة (3) من ذات المادة على أن:**
" يشمل الحظر الوارد في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة كل من يتوسط في شأن طلب المقابل".
ويرى الباحث أن عبارة " أو من غيرهم" تنصرف – أيضاً – إلى كل من يتوسط في شأن طلب مادي. ومن ثم فإن ما جاء بنص الفقرة (3) على هذا النحو يعد من قبيل التزيد غير المبرر، وهو أمر من المفترض أن يتنزه عنه المنظم السعودي، لأن عبارة "أو من غيرهم" تفي بالغرض بالكامل، وتستوعب ما جاء بالفقرة (3)، بل – أيضاً – للتعداد المنصوص عليه بالفقرتين (1) و(2).
لذا، يوصى الباحث المنظم السعودي – في ضوء ما سبق تبيانه – أن يبادر بإجراء تعديل نظامي على المادة (الثانية عشرة) من النظام من أجل الآتي:

- استبدال مصطلح " المتلقي" بمصطلح "المتبرع له" على النحو الواردة بالفقرتين منعاً لإحداث اللبس.
- حذف الفقرة (3) من هذه المادة لكونها تندرج فيما يسمى التزيد غير المبرر، وهو أمر يتنزه عنه كل المشرعين.

3. **تنص المادة (الخامسة) من نظام التبرع على أن:**

"... 4- أن يحاط المتبرع بشكل واضح بجميع النتائج المؤكدة والمحتملة المترتبة على إجراء عملية استئصال العضو البشرى، على أن يكون ذلك تحت إشراف المركز".
ويستخلص الباحث مما جاء بسياق الفقرة (4) – سالفة الذكر – أن نطاق الالتزام بالتبصير يقتصر على المتبرع من جانب المنشأة الصحية المرخص لها بإجراء العملية.

ويرى الباحث أن إحاطة المتبرع – فحسب – بالتبصير، يكون المنظم السعودي على هذا النحو قد جانبه الصواب، لأن عملية الاستئصال لا تقتصر على المتبرع فقط، بل تشمل – أيضاً – المتبرع له (المتلقي) وهو الذي يزرع فيه العضو المستأصل، وهو الأمر الذي فطن إليه المشرع المصري؛ إذ تنص المادة (7) من القانون المصري على أنه:

" لا يجوز البدء في عملية النقل بقصد الزرع إلا بعد إحاطة كل من المتبرع والمتلقي – إذا كان مدركاً – بواسطة اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القانون بطبيعة عمليتي النقل والزرع ومخاطرهما المحتملة على المدى القريب أو البعيد والحصول على موافقة المتبرع والمتلقي ...".

لذا، يوصى الباحث المنظم السعودي بإجراء تعديل نظامي على المدة (4/5) وذلك بإضافة كلمة المتلقي (المتبرع له) لتكون صياغة الفقرة (4) على النحو التالي:

" 4- أن يحاط المتبرع والمتبرع له (المتلقي) بشكل واضح بجميع النتائج المؤكدة والمحتملة على المدى القريب والبعيد على إجراء عملية استئصال العضو البشرى، على أن يكون ذلك تحت إشراف المركز".

5- يوصى الباحث تشجيع التبرع بالأعضاء البشرية بدافع من الإيثار عن طريق الإعلان أو توجيه نداء إلى المواطنين، على أن يتم ذلك وفقاً لأحكام نظام التبرع ولائحته التنفيذية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ينبغي حظر الإعلان عن الحاجة إلى عضو من الأعضاء البشرية أو عن توافره بهدف عرض، أو طلب مقابل مادي، أو عيني، أو أي شكل من أشكال العطية إلى الأفراد نظير الحصول على أعضائهم، أو إلى أقربائهم إذا كانوا قد توفوا.

6- ينبغي أن يسترشد في تخصيص نقل الأعضاء البشرية بالمعايير السريرية [74] والقواعد الأخلاقية، لا بالاعتبارات المالية أو غيرها من الاعتبارات.

7- لضمان الجودة العالية في نقل العضو البشرى، فإن ذلك يستتبع عملية تستند إلى تدخلات سريرية وإجراءات تنفذ خارج الجسم، بدءاً من اختيار المتبرع وحتى متابعة الحالة في الأمد الطويل. وينبغي أن يتم ذلك تحت إشراف المجلس الصحي السعودي والمركز السعودي لزراعة الأعضاء أن ترصد برامج الزرع حالة كل من المتبرع والمتلقي لضمان حصولهما على الرعاية الملائمة، بما في ذلك رصد المعلومات الخاصة بأطباء الزرع المسئولين عن رعايتهما.

8- يوصى الباحث المنظم السعودي بإجراء تعديل نظامي على نظام التبرع بالأعضاء لمراعاة قواعد الأسبقية وقبيل إجراء تلك الصياغة الاستئناس بمضمون الفقرات الخمس من المادة (10) من القانون المصري، بما تتضمنه من إرساء مفاهيم الحيدة والنزاهة والشفافية والحرص على عدم تعارض المصالح وكذلك النزاعات الإنسانية وسموها على النواحي المادية.

شكر وتقدير

يعرب المؤلف عن تقديره لـ "وكالة البحث والابتكار بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتمويل هذا العمل البحثي من خلال المشروع رقم (IFPAS-064-120-2020) وجامعة الملك عبد العزيز، DSR، جدة، المملكة العربية السعودية.

Acknowledgment

The author extends their appreciation to the "Deputyship for Research and Innovation, Ministry of Education in Saudi Arabia for funding this research work through the project number (IFPAS-064-120-2020) and King Abdulaziz University, DSR, Jeddah, Saudi Arabia.

[74] وقد جاء باللائحة التنفيذية لنظام الأجهزة والمستلزمات الطبية وطبقاً للمادة (الأولى) منها لبيان المقصود بالدراسات السريرية؛ إذ تنص على أن: " التحقق من الدراسات السريرية: هو بحث تطبيقي يستخدم فيه جهاز أو مستلزم طبي على إنسان أو أكثر، لتقويم مأمونيته وكفايته عند استخدامه هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، جاء بالمادة (3/7) ما نصه: "يجب تعيين مسؤول عن الدراسات السريرية سعودي الجنسية متفرغ وحاصل على مؤهل علمي مناسب لا يقل عن درجة البكالوريوس وذو خبرة في مجال الدراسات السريرية لا تقل عن ثلاث سنوات".

ويلاحظ أن المادة (الأولى) أنها بالرغم تبيانها للمقصود للعديد من المصطلحات، إلا أنها في سردها لتلك المصطلحات جاءت على نحو غير مرقم، مما يوصم المادة (الأولى) بعدم الدقة، وإحداث الاضطراب، وعدم التيسير، ولاسيما في مجال التوثيق. لذا، ذهب جانب من الفقه – في إطار إبراز أهداف إيراد التعاريف – أن من تلك الأهداف، تيسير تطبيق التشريعات. أنظر مستشار دكتور/ سرى محمود صيام، مرجع سابق، ص 191.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

أولاً: مراجع الفقه الإسلامي

الشريف محمد عبد القادر – عضو مجمع الفقه الإسلامي جده – بحث مقدم منه إلى المجمع عن موضوع: زرع الأعضاء وحكمه في الشريعة الإسلامية.

بكر بن عبد الله أبو زيد، التشريح الجثماني والنقل والتعويض الإنساني، منشورات مجمع الفقه الإسلامي – جدة – دون ذكر تاريخ للنشر.

سعود بن أحمد الكاسانى، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المطبعة الجمالية – القاهرة، 1901.

شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر – بيروت، 1998م.

عبد السلام رحيم السكرى، نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، الدار المصرية للنشر والتوزيع – القاهرة، 1409ه.

عبد الكريم زيدان، بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1986.

عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة السعادة – القاهرة، الطبعة الأولي، 1950.

د. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، مدى مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي حياً وميتاً في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي – الإسكندرية – مصر، 2005.

قاسم بن عبد الله بن أمير على القونوى، أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الكتب العلمية – بيروت، 2004.

محمد بن محمد الشربيني، معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية – بيروت، 1994.

محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر – بيروت، دون ذكر تاريخ للنشر.

محمد سعود المعينى، النظرية العامة للضرورة في الفقه الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد، 1990.

محمد متولى الشعراوي، حديث في جريدة السياسة الكويتية في 15 مايو 1989م.

وهبه الزحيلى، نظرية الضرورة، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الخامسة 1997.

يحيى الدين بن شرف النووي

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1392ه.

المجموع شرح المهذب، المطبعة السلفية – القاهرة، دون ذكر تاريخ للنشر.

ثانياً: المراجع القانونية

د. أسامة أبو الحسن مجاهد – أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة حلوان – التعويض عن الضرر الجنسي، مع ملحق: شرح موجز لقانون زراعة الأعضاء المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية – 2016.

د. أمير أحمد عزيز، الالتزام بالتبصير في التعاقد (دراسة مقارنة بين القانون المدني والشريعة الإسلامية)، دار النهضة العربية، 2017.

د. حسام الدين الأهوانى – أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق عين شمس – المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية، مطبعة جامعة عين شمس، 1975.

د. رمزى الشاعر – أستا القانون الإداري بكلية الحقوق عين شمس – مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار الفكر العربي، 1980.

د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – مصر، 2001.

مستشار دكتور/ سرى محمود صيام – مساعد وزير العدل لشئون التشريع ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً – صناعة التشريع، الكتاب الأول (المعايير الحاكمة للتشريع)، دار النهضة العربية، 2015.

د. سليمان محمد الطماوى – فقيه القانون الإداري بكلية الحقوق جامعة عين شمس – النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة)، مطبعة جامعة عين شمس، 1991.

د. عبد الحميد متولى، الحريات العامة، دار النهضة العربية، 1975.

د. عبد الرزاق السنهوري – فقيه القانون المدني:

الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول (مصادر الالتزام)، إصدار نادى قضاة مصر، 2008.

الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الخامس (العقود التي تقع على الملكية: الهبة والشركة)، إصدار نادى قضاة مصر، 2008.

مستشار دكتور/ عبد العزيز محمد سالمان – رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا – موسوعة الإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا، دار سمك – القاهرة، 2015.

د. عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1991م.

د. عصام عبد المعبود، الشرح الوافي في الالتزام بالتبصير في مجال العقود المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2018.

د. ماجد الحلو – أستاذ القانون الإداري بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية – القضاء الإداري – منشأة المعارف – الإسكندرية، 1985.

الأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز، التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه، مكتبة وهبة – القاهرة، 1424ه – 2003.

د. محمود عاطف البنا – أستاذ القانون الإداري بكلية الحقوق جامعة القاهرة – الرقابة القضائية للوائح الإدارية، دار النهضة العربية، 1997.

المراجع الأجنبية :

Bollen, J. A., Shaw, D., de Wert, G., Ten Hoopen, R., Ysebaert, D., van Heurn, E., & van Mook, W. N. (2019). Euthanasia through living organ donation: ethical, legal, and medical challenges. The Journal of Heart and Lung Transplantation, 38(2), 111-113.

Caplan, trafficking in organs, tissues and cells and Trafficking in human beings for the purpose of the removal of organs: Joint council of Europe/ United Nations Study Strasbourg, France, Council of Europe, Directorate General of Human Rights, 2009.

Dalal, Aparna R. "Philosophy of organ donation: Review of ethical facets." World journal of transplantation 5.2 (2015): 44.

Henderson, M. L., Clayville, K. A., Fisher, J. S., Kuntz, K. K., Mysel, H., Purnell, T. S., ... & Gordon, E. J. (2017). Social media and organ donation: Ethically navigating the next frontier. American Journal of Transplantation, 17(11), 2803-2809.

International Covenant on civil and Political Rights (1966).

.

Human Organs Donation: A Comparative Study between the Saudi and Egyptian Systems

Dr.Mohammed A. AlQurashi

maalqurashi@kau.edu.sa

Abstract: Among the blessings of God Almighty, it has become possible to transfer an organ between human bodies, to continue performing the function for which it was created. This type of procedure would change a patient who is terminally ill to a person who can live the rest of his life in a normal way, free of the suffering and pain that he caused due to the damage of some organs and tissues in his body.

It is known that the transfer of human organs within the framework of what has been achieved by medical progress today, but from the perspective of positive law, falls within the newly developed facts that require legal codification to be familiar with the provisions related to them. This is what the Saudi regulator realized; It issued a human organ donation system. Hence, the importance of the research appears, as it deals with a new system in this regard issued in 1442 AH corresponding to 2021 AD.

The researcher concluded that the Saudi system and the Egyptian law were faced with the inevitability of seeking reconciliation and balancing the conflicting interests to achieve the public benefit, in a way that ensures the preservation of the special interests of the living donor, his family after his death, and the recipient (the donor) who hopes to be cured of his illness. This is something that will only be achieved by preserving the infallibility of the human body, criminalizing and prohibiting all kinds of aggression that may affect him, living or dead, and protecting his right to life, his right to physical integrity, the integrity of his physical structure, the proper functioning of his organic functions, and the dignity of his corpse.

In the end, several recommendations were presented regarding amending the Saudi human organ donation system, which would avoid the deficiencies stated in this system.

Key Words: organ donation, health law, legal responsibility, death.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 27-46 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

هندسة القيمة مدخل لتحسين كفاءة الانفاق في الجامعات السعودية

د. الهام نايف الراجحي
كلية التربية - قسم الادارة التربوية والتخطيط جامعة ام القرى
د. دلال دابس الدعدي
كلية التربية - قسم الادارة التربوية والتخطيط جامعة ام القرى

المستخلص : هدفت الدراسة إلى كشف عن واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. والكشف عن مدى وجود فروق إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في واقع تطبيق هندسة القيمة تعزى لاختلاف: النوع، المسمى الوظيفي، الجامعة، الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة. واقتراح تصور لتفعيل هندسة القيمة لتحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (225) قائدا أكاديميا في ثلاث جامعات سعودية، وهي: جامعة الحدود الشمالية، جامعة تبوك، جامعة حفر الباطن. أظهرت الدراسة أن درجة تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية كانت بدرجة متوسطة. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف: النوع الاجتماعي، الجامعة، بينما وجدت فروق تعزى لاختلاف الوظيفة لصالح وكلاء الجامعات، وفروق تعزى لاختلاف الرتبة العلمية لصالح الأساتذة، وفروق تعزى لاختلاف عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي لصالح ذوي الخبرة من 6 سنوات فأكثر.

الكلمات المفتاحية: هندسة القيمة – كفاءة الانفاق – الجامعات السعودية .

مقدمة البحث:

يحظى التعليم باهتمام بالغ على مستوى العالم باعتباره أساس التقدم ومعيار التفوق في مجالات الحياة كلها، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. كما يعدّ شكلاً من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية؛ فالتعليم يعد استثماراً في رؤوس الأموال، وله عوائد وجدوى اقتصادية واضحة، ونتيجة لذلك نجد الحكومات على اختلاف أشكالها تبذل جهوداً لتوفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل التعليم والإنفاق عليه بما يتفق مع أهميته ودوره في النهوض بالمجتمعات.

وخصصت المملكة العربية السعودية جزءاً كبيراً من ميزانيتها للتعليم حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في ميزانية 2023 نحو (189) مليار ريال وهو ما يمثّل نحو (17%) من الميزانية العامة للدولة (وزارة التعليم، 2023م). ولقد أكد الجابر (2010م) أنه يجب ألا تقتصر سياسة التمويل على توفير الأموال، ولكن لا بد من التأكد من أن تلك الأموال قد وُظّفت بكفاءة، أي حققت أقصى قدرٍ من المخرجات بالقدر المعطى من الموارد. وعليه تُقَيَّمُ طرقُ توظيف الموارد، ويُنَبّهُ صنّاع القرار إلى مواطن الهدر؛ لإرشادهم إلى أمثل السُّبل لتحقيق عائدٍ أعلى من الموارد المتاحة التي تعدّ من الأولويات البحثية لدى المنشغلين بالسياسة التعليمية. وهذا ما أوضحته دراسة الجابري (2010م) حيث أكدت أن تحليل وقياس كفاءة الإنفاق ذات أهمية كبيرة لكونها أحد أدوات الرقابة وتحديد مصادر الهدر المالي والتنبؤ بالمستقبل، والتأكد من استثمار الموارد البشرية والمادية وتوظيفها وتوزيعها بما يحقق الكفاءة.

ومن الممكن اتخاذ كفاءة الإنفاق كإستراتيجية اقتصادية وتعليمية في آنٍ واحد وذلك لأنها تعمل على تحسين جودة التعليم والاستفادة من النفقات بالطريقة المثلى، بالإضافة إلى تحقيق مبادئ النزاهة والعدالة في توزيع الموارد، والبحث عن أفضل البدائل الممكنة عند وضع سياسات تحسين كفاءة الإنفاق (العجمي،2007م). لذلك نجد المملكة العربية السعودية سعت من خلال رؤيتها 2030 إلى تحقيق أعلى المستويات من الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمادية للحدّ من الهدر. حيث أطلقت الرؤية برنامج الاستدامة المالية، والتي من أبرز أهدافها الإستراتيجية تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي (موقع رؤية المملكة2030، 2022) .

ولقد أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية في هذا الإطار هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية عام 2017م، وهي هيئة تعمل بالتنسيق مع المركز الوطني للتخصيص، من أجل تمكين الأجهزة الحكومية من الالتزام بسقف الإنفاق المخصص في الميزانية ليكون الصرف أكثر تنظيماً بما يتوافق مع الخطط والبرامج والقرارات وما يصبّ في تحقيق رؤية السعودية 2030(هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، 2022م). ونتيجةً لذلك وضعت وزارة التعليم هدف تحسين كفاءة الإنفاق ضمن أهدافها الإستراتيجية لتحقيق رؤية المملكة 2030(وزارة التعليم،2021م)

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من المفاهيم والتقنيات والمناهج العلمية التي تهدف إلى تحسين وتطوير النواحي الإدارية والفنية، بالإضافة إلى تعظيم القيمة المضافة من خلال القضاء على الهدر والعمل على التحسين المستمر للمنتجات والخدمات، ومن أبرز هذه التقنيات مفهوم إدارة الجودة، ومنهج إدارة التكاليف، ومدخل هندسة القيمة (عثمان، 2013م)، ويعدّ مدخل هندسة القيمة أسلوباً منهجيّاً فعالاً لحل المشكلات. حيث برزت أهمية هندسة القيمة في نجاحها في التغلب على الكثير من الأخطاء التي وقعت ومازالت تقع في معظم العمليات الإدارية. فهي وسيلة وتقنية حديثة تعالج ثلاث قضايا أساسية، وهي: كفاءة الأداء، وجودة العمل، وتكلفة الإنتاج. وتستخدم للتغلب على عوائق الجودة، بالإضافة إلى توفير الكثير من الجهد والمال والوقت والحصول على عمل أكثر جودةٍ وإتقان (مصطفى، 2016م).

ويستخدم مدخل هندسة القيمة كأحد أساليب إدارة القيمة التي تسعى من خلالها المؤسسات لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجاتها أو خدماتها، وذلك عن طريق خفض تكاليفها دون المساس بأهداف وعمليات المؤسسة مع تحقيق أعلى معايير الجودة والرضا للمستفيدين (خاطر وآخرون،2020م). ونتيجةً للقصور في نظم التكلفة التقليدية أصبح من الضروري استخدام أساليب محاسبية متطورة، خاصة فيما يتعلق بقياس تكاليف المنتجات والخدمات وتقييم أدائها من أجل تحسينها (عدس، 2007م).

ولكي تصل الجامعات إلى هدف تخفيض التكاليف مع المحافظة على مستوىً عالٍ من الجودة كان لا بد من تطبيق مدخل هندسة القيمة لدوره في مساعدة الجامعات للوصول إلى أعلى درجات الجودة مع تخفيض التكاليف بما يؤدي إلى رفع كفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية (عبد الفتاح وأمين،2019م). فمدخل هندسة القيمة يعد من المداخل الحديثة في المؤسسات ذات التكلفة المرتفعة والتي تسعى لزيادة إنتاجيتها مثل الجامعات غير الربحية (Akbari,2014).كما أن هذا المدخل يسعى إلى خفض النفقات على المدى الطويل وتحسين جودة كلٍّ من العمليات والمنتجات والخدمات .(Hewett,2017) بالإضافة إلى تحقيق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة من خلال العديد من الأفكار الابتكارية التي تحاول استثمار كل الموارد المتاحة لدى الجامعات من أجل الارتقاء بالمكانة العالمية للجامعات (عبد العزيز،2016م).

وانطلاقاً من الوضع الحالي الذي يشير إلى ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية وما أثبتته الدراسات التي تم استعراضها مثل دراسة كلٍّ من) عبد الفتاح وأمين، 2019؛ عبد العزيز، 2016، (Hewett,2017من قدرة هندسة القيمة على خفض التكاليف وتحسين الكفاءة تسعى الدراسة الحالية لمدى اسهام هندسة القيمة لتحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية.

مشكلة البحث:

تقع مؤسسات التعليم العالي تحت ضغط متزايد من أجل زيادة كفاءتها وتطوير جودة خدماتها. كما أن توقعات الدولة والمجتمع من قبل التعليم العالي تحث الجامعات على إدارة نفقاتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية. بالإضافة إلى أن محدودية الموارد والإشراف على صرف النفقات جعلت من المهم أن تكون هناك إدارة عقلانية للنفقات العامة لمؤسسات التعليم العالي من أجل الوصول بها إلى تطوير خدماتها (Nazarko& Saparauskas,2014).

ولقد ذكر بهاء الدين)2007م) أن الجامعات تواجه تحديات تتصل بالتمويل والإمكانات، حيث تأتي المفارقة بين التكاليف المتزايدة والموارد المالية المتاحة من جهة وبين المدخلات الكبيرة والمخرجات المحدودة من ناحية أخرى، وهذا ما يعرف بالهدر المادي والبشري. ولقد أوضحت دراسة الحربي (2017م) أن هناك ضعفاً في الكفاءة في استخدام التمويل الجامعي يعود إلى أن الجامعات ليس لديها القدرة على تحقيق الاستثمار الأمثل للإنفاق، وأن هناك شواهد تظهر أن استخدام الجامعات لمواردها لم يصل للحد المطلوب من الكفاءة .

ولقد أظهرت نتيجة دراسة الخريجي (1442هـ) أن مؤشر كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية مقارنةً بدول العشرين كان الأقل في مجال التعليم مما يدل على وجود هدر. وهذا ما أكده الرويلي (2017م) حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تسرب في كلية العلوم بجامعة الحدود الشمالية بنسبة عالية بلغت 80%، ونسبة كفاءة بلغت ما يقارب 44.95%. بينما أوضحت دراسة حورية (2017م) بأن نسبة الهدر لطلبة الدراسات العليا بجامعة طيبة وصلت إلى 27% للفترة الزمنية من عام 1427هـ- 1437هـ. ونتيجةً لذلك ظهرت الحاجة للحدّ من هذا الهدر والسعي الدائم إلى الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة. ومن هنا تبرز أهمية قيام الجامعات برفع كفاءة الإنفاق التعليمي فيها وحسن استثمار المدخلات للوصول إلى أعلى درجة من المخرجات.

وعلى الرغم من أن الجامعات الحكومية تعتمد في تمويلها على ما تخصصه لها الدولة من الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة، إلا أنه لا يتم الحكم الموضوعي على كفاءة الإنفاق نظراً لاقتصاره على مجموعة من النماذج والأساليب والمؤشرات المالية التقليدية غير الفعالة عند إجراء التقييم اللازم للإنفاق (إبراهيم وإبراهيم، 2003م). والسؤال الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن في هذا الشأن يدور حول إمكانية أن تعود الاعتمادات الكبيرة التي يتم إنفاقها على أغراض التعليم بفائدة أكبر على المجتمع لو أنها أُنفقت بطريقة أفضل .

وخلال وقت ارتفاع الطلب، تجبر المنافسة العالية والقيود الخاصة بالموارد - سواءً كانت هذه الموارد (مالاً- وقتاً- أيدياً عاملة- مواد أو مهارات) - المؤسسات لمضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى بعض تقنيات حل المشكلات لحل هذه العوائق. وتعتبر هندسة القيمة واحدةً من تقنيات حلّ المشكلات والتي تساعد المؤسسات على مواجهة مشكلاتها (Dahim,1999).والجدير بالذكر أن معظم الموارد قابلة للنضوب؛ وعليه فإن الاستثمار الأمثل لهذه الموارد يعتبر مطلباً مهمّاً من أجل المحافظة عليها. ومن أجل هذا يصبح تطبيق مدخل هندسة القيمة على المشروعات والخدمات وغيرها مطلباً مُلحّاً للبقاء والنماء في ظل التنافس العالي. "خصوصا إذا عُلم أن تطبيق الهندسة القيمية حقّق نتائج إيجابية في التطوير لتحسين وخفض في التكاليف تراوحت نسبته ما بين 5 إلى 20، وتجاوزت هذه النسبة بكثير في حالات معينة" (الدليل الإرشادي لدراسات الهندسة القيمية،1438، ص3).

ولقد أظهرت دراسة علي (2010م) أهمية اعتماد هندسة القيمة لما تحققه من الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المالية والإمكانات وكذلك ترشيد النفقات، والمحافظة على موارد الدولة. وتعد هندسة القيمية من أبرز المداخل التي تسهم في تحسين الكفاءة في الجامعات نتيجةً لقدرتها على مساعدة الجامعات في التغلب على العوامل المؤدية إلى انخفاض الكفاءة، وذلك من خلال قيام الجامعات بتوفير التجهيزات والأدوات بتكلفة أقل وجودة أفضل أو استخدام بدائل متوافرة تؤدي الوظائف المطلوبة نفسها بتكلفة إجمالية قريبة من التكلفة الأصلية (باسيلي،2007م). ولقد أظهرت نتائج دراسة عبد الفتاح وأمين (2019م) بأن لهندسة القيمة دوراً كبيراً في خفض التكاليف بالجامعات وتحسين العمليات والأنشطة، بالإضافة إلى دورها في تحقيق مواءمة البرامج التعليمية بالجامعات لمتطلبات سوق العمل مما ينعكس على رفع الكفاءة في الجامعات. ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1- ما واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
2- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط استجابات أفراد العيّنة في واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف: النوع الاجتماعي، الجامعة، الوظيفة، الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي؟

أهداف البحث:

1- الكشف عن واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية.
2- الكشف عن الفروق الدالة إحصائياً بين متوسط استجابات أفراد العينة في واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف: النوع الاجتماعي، الجامعة، الوظيفة، الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي.

أهمية البحث:

1- يعتبر موضوع البحث الحالي يواكب التوجهات الحديثة في رؤية 2030 والتي تسعى إلى تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية، وإلى تحقيق الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي. خاصة مع تزايد الاهتمام بتمويل التعليم واعتبار كفاءة الإنفاق من الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم.

2- يمثل اعداد البحث استجابةً لنظام الجامعات الجديد 2020 وتأكيده على أهمية استثمار جميع الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة تسهم في تحسين مصادر الدخل.

3- مواكبة التوجهات الحديثة التي تدعو إلى زيادة التركيز على استخدام تقنية هندسة القيمة في المجالات الإدارية؛ لما لها من اثار إيجابية على رفع الجودة وخفض التكاليف في المؤسسات المختلفة.

4- كما أن هذه الدراسة تستمد أهميتها في مواكبة الموضوع للاتجاهات والمتغيرات العالمية والتقنية الحديثة.

5- من المؤمل أن تفيد الإدارات المختلفة في الجامعة لتبنِّي بعض الآليات والإجراءات التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للجامعات وتخفيض كلفة التعليم وتحسين نوعية مخرجاته.

مصطلحات البحث :

- **مفهوم هندسة القيمة:** عرفتها الجمعية الأمريكية لهندسة القيمة بأنها تطبيق منهجي لأساليب محددة يتم من خلالها تحديد وظائف المنتج، وقيمة كل وظيفة، ومحاولة التوصل إلى أفضل أداء وظيفي بأقل تكلفة ((SAVE-nternational,2008) **التعريف الإجرائي:** يقصد بهندسة القيمة في هذه الدراسة أنها أسلوب علمي يهدف إلى تحليل وظائف الأنشطة المختلفة بالجامعات السعودية لتحديد الأنشطة ذات القيمة، والمحافظة عليها، وابتكار بدائل تؤدي تلك الوظائف بأقل التكاليف دون المساس بجودتها، بالإضافة إلى تحديد احتياجات المستفيدين وتلبيتها بما يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات .
- **مفهوم كفاءة الإنفاق:** عرفت هيئة كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية EXPRO (2020) أن المقصود بكفاءة الإنفاق في التعليم العالي " تعظيم الأثر مقابل الصرف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة".التعريف الاجرائي: توظيف واستثمار مدخلات (موارد) الجامعات السعودية بطريقة مثلى من أجل تعظيم المخرجات المستهدفة أو العمل على تخفيض المدخلات للحصول على قدر معين من المخرجات، ومعالجة أنواع الهدر مع الحفاظ على الجودة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم هندسة القيمة:

تعددت التعاريف التي وضعت لمصطلح هندسة القيمة، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف خلفيات من كتبوا في هذا المجال وانتماءاتهم العلمية المختلفة كالاقتصاد والهندسة، وعلم السياسة والاجتماع وغيرها. مما انعكس على تفسيراتهم لمفهوم الهندسة القيمية .

- لقد عرفت الهندسة القيمية بأنها "مجموعة من الأساليب التي تساعد أفراداً معينين للحصول على أفضل إجابة لمشاكلهم التي تحدد التكاليف، والتنافسية للأعمال، وهذا الفارق يمكن أن يغير المؤسسة من مجرد كونها مؤسسة جيدة لتكون مؤسسة فائزة " (Miles,1989,20) .

- كما عُرّفت بأنها مجموعة من الخطوات المنظّمة لحل المشكلات من خلال تحديد مواطن التكاليف غير الضرورية وتعمل على تحسين الجودة والأداء المطلوبين معا، حيث إنها تركز في البداية على الفعالية، أو الوظائف المطلوب تحقيقها وتحديد الأهداف والاحتياجات والمتطلبات عبر تحديد معايير الجودة ثم تبحث عن الكفاءة التي تجعل المنتج بأقل تكلفة (Nick et al., 2016).

- ويمكن أيضاً تعريف الهندسة القيمية بأنها الإجراءات والوسائل التي تستخدم لإحداث التقاء وتوافق بين العامل وإمكانياته من جهة، والعمل والموارد المتاحة من جهة أخرى

. (Kelly & Male,2001)

- ويرى عبد العزيز (2016م) أن هندسة القيمة في الجامعات هي "تقييم لجميع العمليات التي تجري في الجامعات من أجل تحقيق وظائفها الثلاثة المتجسدة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ولكن عن طريق ابتكار العديد من الأدوات والتقنيات التي تساعد على تفعيل هذه الوظائف بدرجة تساعد الجامعات المصرية على الانصهار في المجتمع(32) " .

- كما أن هندسة القيمة تعني" الحصول على الجودة المطلوبة بأقل تكلفة والتركيز على الوظائف الأساسية بحلول وبدائل ابتكارية "(خضير،2010، 20).

ومن خلال التعريفات السابقة نجد بأن هذا المدخل يركز على تحقيق التوازن بين المهام المطلوبة والأداء والجودة والسلامة، بالإضافة إلى علاقتها بالتكلفة والموارد اللازمة من أجل تزويد العاملين بكافة المعلومات الأساسية والمعرفية عن المؤسسة بهدف تحسين أداء العاملين وأداء المنظمة بطريقة متكاملة. كما وضحت التعاريف كيفية تحقيق ذلك من

خلال دراسة عميقة لكل عناصر سلاسل القيمة داخل المؤسسة ومحاولة إيجاد بدائل واستغلال جميع الموارد المتاحة. كما أوضحت التعاريف السابقة أهمية العنصر البشري في نجاح مدخل هندسة القيمة، وذلك لأنه أساس طرح الأفكار الإبداعية والبدائل الابتكارية وذلك من خلال ما لديه من خبرة ومعرفة.

أهداف تطبيق هندسة القيمة:

هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مدخل هندسة القيمة، فهي تسعى إلى تحقيق تحسينات جذرية في أساليب وطرق العمل بالمنظمات لتتناسب مع متطلبات هذا العصر، وهذا ما ذكرته العديد من الدراسات، مثل دراسة (خليل، 2008؛ عبد القادر،2008) وهي أن هندسة القيمة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- **تغيير جذري في الأداء:** وذلك من خلال تغيير أسلوب وأدوات العمل والنتائج عن طريق تمكين العاملين من تصميم العمل والقيام به وفق احتياجات العملاء وأهداف المنظمة.
2- **التركيز على العملاء:** حيث تتجه المنظمة إلى التركيز على العملاء من خلال تحديد احتياجاتهم والعمل على تحقيق رغباتهم بحيث يتم إعادة بناء العمليات لتحقيق هذا الغرض.
3- **تحقيق السرعة:** هندسة القيمة تمكّن المنظمة من القيام بأعمالها بسرعة عالية من خلال توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وتسهيل عملية الحصول عليها.
4- **تحقيق الجودة**: تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها لتتناسب مع احتياجات ورغبات العملاء.
5- **تخفيض التكلفة:** وذلك من خلال إلغاء الوظائف غير الضرورية والتركيز على العلميات والوظائف ذات القيمة المضافة.
6- **التفوق على المنافسين:** حيث تساعد هندسة القيمة المنظمة على التفوق على المنافسين من خلال ضغط التكاليف، وزيادة قيمة المنتج؛ وذلك من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة وترشيد عمليات البيع بشروط أفضل.

بينما أضاف عبد العزيز (2016م) بأن تطبيق مدخل هندسة القيمة يحقق الأهداف التالية للجامعات:

1- **تحقيق طفرة في أداء الجامعات:** حيث يساعد تطبيق مدخل هندسة القيمة على إحداث طفرة في أداء الجامعات؛ لتصبح قادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل وتحسين هياكلها، بالإضافة إلى التقدم في التصنيفات العالمية.
2- **تخفيض التكاليف:** فالمدخل يقوم على الحصول على أعلى جودة ممكنة بأقل تكلفة، وبما أن الجامعات تعاني من صعوبة في توفير الموارد المالية، نجد أن هذا المدخل يساعد في خفض التكلفة ورفع الجودة.
3- **التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة**: حيث إن هناك دورة حياة للمنتجات أو الخدمات؛ لذا يجب الاهتمام بجميع الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتجات أو الخدمات، وحذف كل الأنشطة التي لا تضيف أي قيمة.

يتضح من خلال استعراض هذه الأهداف إن هندسة القيمة تستمد أهمتها في تحسين كفاءة الانفاق في الجامعات من خلال قدرتها على خفض التكاليف وتحقيق تطور في أداء الجامعات ذلك عن طريق تحديد الأنشطة ذات القيمة والاهتمام بها والتخلص من كل الأنشطة التي تمثل عبء على الجامعات مع الحفاظ على الجودة .

مراحل وخطوات تطبيق هندسة القيمة:

تنجح الجامعات وتتفوق وفقاً لقدرتها على تحسين كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، والتخطيط السليم لاستثمار تلك الموارد بطريقة تمكنها من تحقيق كفاءة التمويل والكفاء النوعية في استخدام تلك الموارد. ولهندسة القيمة منهج واضح متسلسل يتكون من خطوات متسلسلة منطقياً، تعتمد فيها كل خطوة على الخطوة السابقة لها، وهي كالاتي: (عبد الفتاح وأمين، 2020م).

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد لإجراء الدراسة: وتتطلب هذه المرحلة خطوتين أساسيتين وهما:

1- اختيار المنتج أو الخدمة موضوع الدراسة: وفي هذه الخطوة يتم اختيار منتج أو خدمة بناءً على مجموعة من المبررات، منها: (ارتفاع التقديرات المالية للمنتج أو الخدمة، وعدم مقدرة الميزانية على تنفيذه، أو عوائق فنية وإدارية، أو قِدَم المنتج وعدم مواكبته التطورات) .
2- تشكيل فريق دراسة الهندسة القيمية: والذي يتكون من رئيس الفريق: ويجب أن يكون من المتخصصين في هندسة القيمة. وأعضاء فريق الدراسة: ويتم اختيارهم بناءً على مجموعة من الأسس العلمية من كفاءة ومعرفة بأسلوب هندسة القيمة، بالإضافة إلى المهارات الشخصية مثل القدرة على التخيّل، والابتكار، والاطلاع، والبديهة. ويتكون أعضاء الفريق من (5-7) أفراد، ويختلف العدد باختلاف مؤهلاتهم العلمية ونوع المشروع القائم لإجراء الدراسة عليه.

المرحلة الثانية: مرحلة إجراء دراسة القيمة: وتتم هذه المرحلة في سبع خطوات متتالية ومتسلسلة وهي:

1- مرحلة المعلومات Information phase (عبد العزيز،2016):

تعتبر هذه الخطوة من أهم متطلبات نجاح تطبيق مدخل هندسة القيمة؛ وذلك لحاجة فريق العمل إلى قاعدة معلومات أساسية عن المنتج أو الخدمة، كما يتم في هذه المرحلة جمع أكبر قدر من المعلومات عن الخدمة أو المنتج لتحديد

التكاليف والمتطلبات اللازمة له. كما يجب أن تتضمن قاعدة المعلومات الموارد المالية المتاحة للمشاريع، والموارد المالية التي يمكن توفّرها من خلال عدد من المصادر للارتقاء بالمشاريع، وأيضا العائد من المشروعات. كما يجب أن تكون هناك مصادر مستمرة للمعلومات، سواء من فريق العمل عن طريق خبراتهم أو عن طريق تحليل متطلبات القطاعات التنموية بالمجتمع.

1- مرحلة التحليل الوظيفي
Function Analysis Phase
(شنار، 2010؛ عابد، 2015):

يتم في هذه المرحلة تحليل جميع مكونات المنتج أو الخدمة التي يتم دراستها لتحديد الوظائف الأساسية والثانوية من أجل تحديد المجالات الأكثر قيمة، وتحديد وإزالة مجالات التكلفة غير الضرورية، وذلك من أجل السيطرة على التكاليف ورفع مستوى الجودة للمنتج تهدف هذه المرحلة إلى:

- تحديد الوظيفة للمنتج المراد تحسينه أو تصميمه.
- تقويم العلاقة الوظيفية والإجراءات.
- إيجاد منتج أو خدمة ذو قيمة عالية.

2- مرحلة الإبداع والابتكار
Creativity & creation phase (العشيش،1995):

يتم في هذه المرحلة تقديم الأفكار الإبداعية لبدائل مبتكرة لتأدية الوظيفة الأساسية، وذلك من خلال تقديم أساليب محفزة، وتهيئة بيئة مناسبة لأصحاب الخبرة لإيجاد بدائل تحقق خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. ويتم ذلك من خلال اعتماد أسلوبين هما:

أ- الأسلوب التحليلي: وهو يعتمد على اختيار هدف واحد لحل المشكلة، أي يتمثل في معرفة السبب المباشر وراء المشكلة، ومن ثم طرح الحل.

ب- الأسلوب الإبداعي: وهو يعتمد على مدى توارد الأفكار المبدعة لإيجاد أفضل حل.

3- مرحلة التقويم
Evaluation phase (عابد، 2015م):

يتم في هذه المرحلة تقويم وتقييم جميع الأفكار التي طُرحت في مرحلة الابداع، بهدف تحديد أفضل الأفكار لتحقيق الوظيفة المطلوبة بتكلفة أقل. كما يتم في هذه المرحلة تقييم كل فكرة، واستبعاد الأفكار السيئة، واختيار أفضل الأفكار والبدائل لتطويرها في المرحلة التالية.

4- مرحلة التطوير Development phase
ويطلق عليها أيضا مرحلة التوصيات
Recommendation phase
(شنار،2010، عبد الفتاح وأمين،2020):

يتم في هذه المرحلة تطوير البدائل المختارة في المرحلة السابقة إلى مقترحات عملية قابلة للتنفيذ، ويجب أن تتضمن هذه المرحلة توضيح كيفية التطبيق بحيث تكون ملائمة فنياً واقتصادياً حيث تكون مدعّمة برسومات وخرائط، وتقارير توضح التكاليف الكلية المقدّرة.

5- مرحلة العرض Presentation phase ويطلق عليها أيضا مرحلة القرار (عابد،2015):

يتم في هذه المرحلة إطلاع صاحب القرار على الدراسة ونتائجها والمنهج المتبع في الدراسة للوصول إلى النتائج. بالتالي يعتبر التقرير المقدم من فريق هندسة القيمة كخطة عمل لفريق التصميم حيث يعرض الأفكار والمقترحات وأي حقائق بناء على معلومات دقيقة فنياً ومالياً موثقة بأسلوب واضح.

6- مرحلة التنفيذ والمتابعة Implementation & follow up phase (شنار،2010):

في هذه المرحلة يتم متابعة الأفكار النهائية التي خرجت بها هذه الدراسة من الناحية المادية والأدائية والتشغيلية ومن أهم أهدافها:

1- وضع إجراءات عملية للتأكد من تنفيذ وتطبيق للتوصيات والمقترحات القيمة.
2- متابعة التطبيق ورصد النتائج.
3- استمرارية تطبيق هندسة القيمة.

الجوانب التنظيمية التي تمارس فيها تقنية هندسة القيمة:

يرى كلا من (اطويش، 2008، قمر،2004) أن هناك العديد من الجوانب التنظيمية التي تمارس فيها هندسة القية وهي كالاتي:

- الجوانب التنظيمية وهيكلة المنظمات.
- المشاكل التي لها علاقة بتخفيض عدد العاملين.
- المشاكل الإدارية ذات العلاقة بترشيد الإنفاق في الإدارات العامة في الدول.
- التغلب على المعوقات والصعوبات التي تعترض سير العمليات الإدارية.
- زيادة إنتاجية الموظفين في كافة المستويات الإدارية.
- **تحديد الاحتياجات التدريبية وتقييم البرامج التدريبية.**

سبل تفعيل هندسة القيمة لتحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات:

أولا: الأنشطة :

حيث إن الأنشطة ذات القيمة وهي الأنشطة التي تضيف منفعةً أو قيمةً للمنتج أو الخدمة. وتستخدم المؤسسات هذا المفهوم لمعرفة الأنشطة التي تضيف قيمةً فتفصلها عن الأنشطة التي لا تضيف قيمة، فتُبقِي المجموعة الأولى من الأنشطة وتتخلص من الثانية (باسيلي، 2007). ولقد قسّم الحجري)2000) الأنشطة في مؤسسات التعليم العالي إلى :

- أنشطة التدريس.
- أنشطة البحث العلمي.
- أنشطة دعم المؤسسات، وتشتمل على الأنشطة التنفيذية، والإدارية، والمالية، وغيرها.

- أنشطة الدعم الطلابي، وتشتمل على الخدمات الإرشادية المختلفة المقدمة للطلبة.
- أنشطة التطوير، مثل التطوير الأكاديمي والإداري وتطوير أعضاء هيئة التدريس ودعم الجودة.

ثانيا: التكاليف :
والتكاليف تعرف بالقيمة النقدية المدفوعة بهدف الحصول على منفعة اقتصادية سواءً لمنتج أو خدمة معيّنة. وتنقسم إلى تكاليف تضيف قيمةً وهي التكاليف التي يقتنع المستهلكون أن إنفاقها يؤدي إلى إضافة قيمة للخدمة، وتكاليف لا تضيف قيمة. فيتم الإبقاء على التكاليف التي تضيف قيمة والتخلص من التكاليف التي لا تضيف قميه (باسيلي،2007). ولقد ذكرت دراسة (عبد الفتاح وأمين،2020، ص 26-27) أن "أي نشاط في الجامعة يتكون من أعمال (تضيف قيمة)، بالإضافة إلى أعمال لا تضيف قيمة (وهذه يمثل مظهراً من مظاهر الهدر بالجامعة)، وأن لكل نشاط نفقات، وتتكون هذه النفقات من نفقات (تضيف قيمة)، بالإضافة إلى نفقات لا تضيف قيمة (وهذه تمثل خسارةً أو هدراً في موارد الجامعة)؛ لذلك فإن هندسة القيمة تساعد الجامعات في خفض التكاليف ورفع الكفاءة دون التأثير على الجودة."
ثالثاً: مواءمة متطلبات سوق العمل :
ونظراً لأهمية المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل فقد نصّت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على "أن الدولة ستسعى إلى سدّ الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركّز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسيتم نشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي، وستعمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وستعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، وستنشئ المنصات التي تُعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل" (الرؤية الوطنية 2030،2016،40) .
تساعد هندسة القيمة المنظمات في التركيز على العملاء؛ وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم والعمل على تحقيق رغباتهم، بحيث يتم إعادة بناء العمليات أو الخدمات لتحقيق هذا الغرض (خليل،2008). وهذا ما أكدت عليه دراسة عبد العزيز)2016) بأن تطبيق مدخل هندسة القيمة يعمل على تطوير أداء الجامعات لتصبح قادرةً على مواكبة متطلبات سوق العمل وتحسين هياكلها. بالإضافة إلى إرضاء المؤسسات التنموية بالمخرجات المتوقعة من خلال تحقيق الجودة المطلوبة من قبل هذه المؤسسات. كما أكدت دراسة باناعمة)2019) أنّ ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل يكون عائداً إلى ضعف جودة التعليم العالي والذي ينتج عنه ضعف نوعية الخريجين وعدم مناسبة مهاراتهم وقدراتهم مع المتغيرات المحيطة، بالإضافة إلى قلة الموارد وارتفاع تكلفة التعليم، بسبب التغير المستمر في المهارات المطلوبة لإعداد الطلاب، مما نتج عنه الحاجة لتوفير موارد مالية تساعد التمويل الحكومي لتحقيق الجودة المطلوبة.

تأسيسا على ما سبق تتضح أهمية هندسة القيمة في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات حيث يساعد مدخل هندسة القيمة الجامعات على تحليل الأنشطة المختلفة والتكاليف واستبعاد ما ليس له قيمة والذي يشكل عبء على الجامعات بالإضافة إلى تحديد احتياجات سوق العمل والسعي على مواءمة تخصصاتها لهذه الاحتياجات لذلك على الجامعات تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل هندسة القيمة من حيث (الأنشطة – التكاليف – موائمة التخصصات لاحتياجات سوق العمل) والعمل على توفيرها مما ينتج عنه تعظيم للأثر مقابل الصرف ومعالجة مواطن الهدر في هذه الابعاد مع المحافظة على الجودة.

مفهوم كفاءة الإنفاق:

هناك العديد من التعاريف المختلفة التي أشارت إلى مفهوم كفاءة الإنفاق فقد تم تعريفها بأنها الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمالية والتشغيلية كفاءةً، لذا فهي تدعم عمليات الانضباط الإداري والمالي بالمؤسسات مما يعزز فرص الاستدامة فيها، ويزيد من قدرتها على التقدم والمنافسة (عمر، 2022م). ولقد عرف الحمدان وآخرون (2016م) كفاءة الإنفاق بأنها: "القدرة على تحقيق مستوىً من المخرجات الكمية باستخدام أقل قدر من الموارد البشرية والمادية (60). بينما عرّفت هيئة كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعوديةEXPRO (2020) أن المقصود بكفاءة الإنفاق في التعليم العالي أنه " تعظيم الأثر مقابل الصرف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة."
كما أن هناك عدد من التعاريف التي تناولت مفهوم تحسين كفاءة الإنفاق، ولعل أبرزها ما ذكره قدوري (2016م) بأن تحسين كفاءة الإنفاق يقصد به العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية له، وتقرير المطابقة مع المبادئ العلمية، لهدف تبسيط الإجراءات ورفع كفاية العمليات لتوجيه كل اعتماد مالي إلى الغرض الذي خصص من أجله، والابتعاد عن الكماليات، والإقلاع عن إنفاق الاعتمادات المالية لمجرد استنفاذها، فهو لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة .
كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي:
تعتبر كفاءة الإنفاق في الجامعات من أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وذلك نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة ومحدودية التمويل. نتيجةً لذلك تواجه الإدارة المالية في الجامعات تحديات تتمثل في إيجاد سبل من شأنها أن تساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات. ولقد تنامى الاهتمام بموضوع كفاءة الإنفاق مؤخراً بصورةٍ كبيرةٍ في المملكة العربية السعودية، وركزت عليه القيادة الحكيمة

فأنشأت البرامج والهيئات التي من شأنها أن تدعم مؤسسات المجتمع لتحسين كفاءة الإنفاق (رؤية 2030، 2016، 67).

معايير الحكم على كفاءة النظام التعليمي:

هناك خمسة معايير للحكم على كفاءة النظام التعليمي وتشمل الاتي :Cohn (1990)

1- مدى التوسع في الخدمات والتسهيلات المقدمة لزيادة الفرص التعليمية وتغطية الفئات العمرية.
2- مدى المساواة في الفرص التعليمية.
3- مدى الكفاءة التعليمية الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية.
4- علاقة قطاع التعليم بسوق العمل وارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5- موارد قطاع التعليم من حيث مقدارها ومصادرها وأوجه إنفاقها.

جهود المملكة العربية السعودية في تحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العالي:

سعت رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق التوازن المالي، ودفع مسيرة تنويع وتنمية الإيرادات كمصدر منتظم لموارد الدولة من خلال برنامج تحقيق التوازن المالي، والذي ساهم منذ انطلاقته في تعزيز الضبط المالي من خلال إنشاء عدد من الكيانات، ومن أبرزها هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (رؤية 2030). حيث تم تشكيل هذه الهيئة (EXPRO)بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 23 /2021/2 (EXPRO، 2022)، والتي تهدف إلى:

1- الإسهام في تحقيق كفاءة الإنفاق في الجهات الحكومية.
2- الارتقاء بجودة المشروعات والأصول والمرافق، وتخطيط البنية التحتية، والبرامج والمبادرات والعمليات التشغيلية الممولة من الميزانية العامة للدولة.
3- متابعة تنفيذ تلك الجهات للبرامج والمبادرات الخاصة بها بما يحقق أهداف الهيئة (EXPRO,2022).

برنامج ركائز استدامة كفاءة الإنفاق:

برنامج ركائز استدامة كفاءة الإنفاق هو برنامج مبني على تقييم وتحسين مستوى جاهزية الجهات الحكومية وقدرتها على تطوير الإستراتيجيات والأهداف الخاصة برفع كفاءة الإنفاق، وتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق لديها، من خلال التقييم الذاتي للجهات وتحديد مستوى الجاهزية، ومن ثَمّ تنفيذ الحلول والممارسات لتحقيق هذه الفرص بشكل مستدام.

يعتبر البرنامج فرصةً لوجود منهجية موحّدة من أجل تحقيق استدامة كفاءة الإنفاق من خلال التالي:

- تعظيم الشراكة بين جميع الجهات في بناء حكومة فاعلة، والمساهمة في تحقيق كفاءة الإنفاق.
- تبنى إستراتيجيات ومستهدفات تساعد الجهات على تحقيق الكفاءة في الإنفاق.
- تعزيز ثقافة استدامة كفاءة الإنفاق لدى موظفي الجهات الحكومية.
- القيام بمراجعة تفصيلية للإنفاق في بنود الميزانية المختلفة.
- بناء القدرات المتعلقة بكفاءة الإنفاق لدى فرق كفاءة الإنفاق في القطاعات الحكومية المختلفة، وتمكينهم بالموارد والصلاحيات المطلوبة، وتفعيل آليات المتابعة والتنفيذ (الكساسبة،2020م).

مكونات برنامج ركائز استدامة كفاءة الإنفاق:

يتكون البرنامج من خمس ركائز رئيسية لتكون منهجية موحدةً تدعم الجهات في تقييم ممارسات كفاءة الإنفاق المختلفة وتحسينها، وهي (مركز هيئة كفاءة الإنفاق، 2019م)

شكل (1) مكونات برنامج ركائز استدامة الإنفاق

ولقد ظهرت جهود هذه الفرق في تحقيق كفاءة الإنفاق في كثير من الجامعات الحكومية، حيث حصلت جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل على تكريم من هيئة كفاءة الإنفاق على التميز المؤسسي الذي يركز على التقدم في برنامج ركائز استدامة كفاءة الإنفاق والتميز العلمي العام كأول الجهات الحكومية على مستوى التعليم (جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل، 2020م). كما حصلت جامعة طيبة على جائزة التميز العلمي بالتقييم العام، فيما حصلت جامعة الملك سعود على جائزة التميز العلمي بخلق فرص إبداعية ساهمت في تحقيق كفاءة الإنفاق (2021م) .

ثانياً: الدراسات السابقة

تم إجراء مسح مكتبي للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدارسة، والهدف منها مراجعة الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة أو بعض جوانبها من أجل الاستفادة منها، وتوضيح مدى الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية وبين ما سبقها من الدراسات.

دراسة (علي، 2010م) هدفت إلى التعرف على دور الهندسة القيمية في ترشيد الموارد العامة والخاصة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أهمية اعتماد الهندسة لما تحققه من الاستخدام الفعال والأمثل للموارد والإمكانات، وكذلك ترشيد النفقات والمحافظة على موارد الدولة، بالإضافة إلى اعتماد الهندسة القيمية كأداة لضبط تكاليف المشاريع مع الحفاظ على الأداء والجودة .

دراسة (عابد، 2015م) والتي هدفت إلى قياس أثر استخدام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لأسلوبي التكاليف المستهدفة وهندسة القيمة في دعم القدرة التنافسية للشركات الممثلة لعينة الدراسة من خلال مؤشرات (القيمة السوقية إلى الدفتري، نسبة التداول، العائد على الأصول، ربحية السهم، الإيرادات إلى رأس المال). ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة استقصاء وزعت على الشركات المدرجة في البورصة وعددها 49. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وأهمها: أن هناك تطبيقاً بدرجة معقولة من قبل الشركات المدرجة لأسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة لصالح شركات التأمين والصناعة على التوالي، كما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الشركات للأسلوبين وزيادة القدرة التنافسية لتلك الشركات. كما يوجد أثر للتكامل بين الأسلوبين في رفع القدرة التنافسية للشركات.

دراسة (مصطفى، 2016م) وهدفت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها: التعرف على الدور الذي تؤديه الهندسة القيمية في تحقيق الميزة التنافسية، وتوضيح الدور الذي تؤديه الهندسة القيمية في إستراتيجية التركيز، وتوضيح دور الهندسة القيمية في تحفيض التكاليف. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة العلمية التطبيقية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن الهندسة القيمية تعمل بصورة أكثر فعالية في بداية دورة حياة المشاريع، كما أن العملاء يفضلون المنتجات ذات التكاليف المنخفضة والجودة العالية .

دراسة (Agasisti& Salerno, 2007) هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة التكلفة للجامعات الإيطالية، واستخدمت تحليل مغلف البيانات من أجل قياس كفاءة التكلفة لـ 52 جامعة عامة. وأظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً في كفاءة التكلفة بين الجامعات التي بها كليات طبية وتلك التي لا تمتلكها، كما أظهرت الدراسة أن انخفاض نمو الالتحاق ببعض المؤسسات يؤدي إلى تقليل التكاليف ويحسّن الكفاءة العامة .

دراسة (Agasisti,2008) وهدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة أنظمة التعليم العالي في الدول الأوربية، واستخدمت الدراسة تقنية تحليل مغلف البيانات لحساب درجة الكفاءة، كما أظهرت الدراسة أن هناك كفاءةً في الإنفاق في بعض الدول مثل سويسرا والمملكة المتحدة، حيث يظهر أن القطاع العام له دور مهم في تحديد درجة الكفاءة .

دراسة (بن لباد وآخرون، 2016م) هدفت إلى التعرف على الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي للبيانات (DEA) دارسة تطبيقية على جامعة تلمسان، كما هدفت إلى قياس الكفاءة النسبية والفنية والهيكلية ذات التوجه المدخلي على هذه الكليات، وذلك خلال 2014م، عبر استخدام أسلوب عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغير لتحديد كفاءة هذه الكليات في استخدام مواردها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المدخلات، والتي تمثلت في عدد الطلبة المسجلين وعدد الأساتذة والمجموع الكلي لأجورهم، وذلك وفق كل كلية، وخلصت الدراسة إلى أن كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية هي الوحيدة التي حققت مستوى الكفاءة باختلاف أنواعها .

دراسة (عبد العزيز، 2016م) هدفت إلى التعرف على دور هندسة القيمة (VE) في توظيف نماذج الأقطاب التكنولوجية Poles Techno بالجامعات المصرية لتحقيق متطلبات اليقظة الإستراتيجية: منظور إستراتيجي. كما هدفت الدراسة إلى تحليل الصور والأشكال المختلفة لنماذج الأقطاب التكنولوجية داخل الجامعات على جميع المستويات، وإمكانية وجودها داخل الجامعات المصرية. بالإضافة إلى تحديد متطلبات اليقظة الإستراتيجية للجامعات المصرية، والتعرف على الخطوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تطبيق أسلوب هندسة القيمة للاستفادة منه في إنشاء النماذج المختلفة للأقطاب التكنولوجية. استخدمت الدراسة كلّاً من المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي. استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتم تطبيقها على عينة مكونة من 69 من أعضاء هيئة التدريس، أظهرت الدراسة أن مستوى تطبيق هندسة القيمة في الجامعات المصرية كان بدرجة متوسطة.

دراسة فايد وآخرون (2017) والتي هدفت إلى دراسة واقع إدارة الموارد المالية بالجامعات الحكومية بجمهورية مصر العربية من وجهة نظر القيادات الجامعية وأهم المشكلات التي تواجهها وسبل حلها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، طبقت الدراسة على عينة من القيادات الجامعية. وأظهرت الدراسة أن إدارة الموارد المالية في الجامعات لم تصل إلى مستوى الفاعلية.

دراسة (عبد الفتاح، أمين، 2019م) وهدفت إلى التعرف على دور هندسة القيمة في تحسين كفاءة الجامعات المصرية. كما هدفت إلى التعرف على مدخل هندسة القيمة ومراحل تطبيقها، بالإضافة إلى التعرف على مظاهر انخفاض الكفاءة بالجامعات المصرية، وأخيراً التعرف على

دور هندسة القيمة في تحسين كفاءة الجامعات المصرية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ولقد أظهرت نتائج الدراسة بأن لهندسة القيمة دوراً كبيراً في خفض التكاليف بالجامعات وتحسين العمليات والأنشطة بالجامعات. بالإضافة إلى دورها في تحقيق مواءمة البرامج التعليمية بالجامعات لمتطلبات سوق العمل، مما ينعكس على رفع الكفاءة في الجامعات.

دراسة (بن لباد،2020م) هدفت إلى ترشيد نفقات التعليم في ظل تبني ركائز اقتصاد المعرفة دراسة قياسية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات. بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التعليم وما يقدمه من علم ومعرفة وإكساب الأفراد المهارات التي تقفز بالدول في بناء اقتصاد معرفي تجتمع فيه محددات المعرفة الاقتصادية. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة الإنفاق على التعليم وسبل ترشيده، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط الكفاءة الحجمية للجزائر بلغ (92.9 %) أي أن هناك إمكانية تخفيض المدخلات في حدود7.1 % للحصول على نفس المستوى من المخرجات المتعلقة باقتصاد المعرفة.

دراسة (الوادعي، 2020م) والتي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير الاستثمار التربوي للجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: فيما يخص واقع رأس المال الهيكلي التنظيمي للاستثمار التربوي للجامعات السعودية أنها تستفيد من التكنولوجيا لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة، كما يجب أن تستحدث بعض البنى التنظيمية الداعمة لتسهيل آليات العمل وتجويدها. أما فيما يخص واقع رأس المال البشري للاستثمار التربوي للجامعات السعودية يجب أن تنتقي أفرادها وفقاً لمعايير محددة تعتمد على الكفاية الوظيفية والأكاديمية، كما يتم فيها تبادل المعلومات وفتح آفاق جديدة للتعاون مع المجتمع ومؤسساته، بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي كمنتج استثماري.

دراسة (الفايز& السدحان،2021) وهدفت إلى تشخيص واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام، ورصد التحديات التي تواجه الدمج وبدائله. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع المعلومات من عينة الدراسة. وطبقت الدراسة على 268 فردا من مديري التخطيط المدرسي ومساعديهم ومديري مكاتب التعليم في جميع أنحاء المملكة. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن دمج المدارس الحكومية قليلة العدد أسهم في تحسين كفاءة الإنفاق في المدراس التي شملها الدمج. وأن التخلص من المباني المستأجرة كأن أهم عناصر تحسين كفاءة الإنفاق .

دراسة السيد وآخرون (2021) والتي هدفت إلى التعرف على درو رؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات المصرية في استثمار رأس المال الفكري كأحد متطلبات اقتصاد المعرفة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس. أظهرت الدراسة النتائج التالية: أن درجة أهمية دور رئيس القسم الأكاديمي في استثمار رأس المال الفكري جاءت بدرجة كبيرة. وأن قدرة الجامعات لاستثمار رأس المال الفكري لديها كان بدرجة ضعيفة.

دراسة (العريفي، ابن سيف، المفيز، 2022) وهدفت إلى التعرف على دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات السعودية. بالإضافة إلى التعرف على الأطر المفاهيمية للحوكمة في الجامعات السعودية. ومناقشة المفاهيم الرئيسية لكفاءة الإنفاق، والكشف عن دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: ان للحوكمة دور فعال في تحسين كفاءة الأداء بشكل عام ولها تأثير كبير في تحقيق كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية. كما أوضحت الدراسة أن للحوكمة دورا مهما في المراجعة الشاملة والدقيقة للأنظمة والتركيز على ضمان كفاءة الإنفاق وتعظيم أثره بما يضمن استدامة الموارد وتحسين الأداء.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفئة التي تستهدفها هذه الدراسة وهم القادة الأكاديميون في الجامعات السعودية. كما حاولت هذه الدراسة سد فجوة بحثية وذلك لعدم وجود دراسات تناولت هندسة القيمة كمدخل لتحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتتطلب الدراسات المسحية "جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما بهدف التعرف عليها وتحديد وضعها الحالي، ومعرفة جوانب قوتها وضعفها" (عباس وآخرون، 2020، 75).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية المتمثلين في وكلاء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد وكلائهم، وعمداء العمادات المساندة ووكلائهم، ورؤساء الأقسام، في ثلاث جامعات سعودية: جامعة الحدود الشمالية، وجامعة تبوك، وجامعة حفر الباطن، وعددهم (494) قائداً وقائدة أكاديمية وفقاً لإحصائية إدارات الجامعات للعام الدراسي 1444هـ (ملحق1). اختارت الباحثتان خمس جامعات لتمثل مجتمع الدراسة بهدف التوزيع الجغرافي وهي جامعة الطائف بمنطقة مكة المكرمة، جامعة جازان بمنطقة جازان، جامعة حر الباطن في المنطقة الشرقية، جامعة الحدود الشمالية بمنطقة الحدود الشمالية، جامعة تبوك بمنطقة تبوك، ومن ثم تم استبعاد الجامعتين الأولى بسبب طول الإجراءات الإدارية والاقتصار على الثلاث الجامعات الأخيرة. ويوضح الجدول

التالي توزيعهم من حيث النوع والوظيفة على الجامعات المستهدفة :

جدول (1) يوضح توزيع مجتمع الدراسة على الجامعات وفقاً للنوع والوظيفة*

الوظيفة	جامعة الحدود الشمالية		جامعة تبوك		جامعة حفر الباطن		الإجمالي	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
وكيل جامعة	6	0	4	1	3	1	13	2
عميد كلية	13	4	17	1	7	4	37	9
وكيل كلية	11	4	44	19	8	6	63	29
عميد عمادة مساندة	11	1	10	0	10	0	31	1
وكيل عمادة مساندة	9	1	23	9	3	10	35	20
رئيس قسم	68	21	81	56	14	14	163	91
الإجمالي	118	31	179	86	45	35	342	152
	149		265		80		494	
	%30.2		%53.6		%16.2		%100	

*الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات التي تم الحصول عليها من إدارات الجامعات الثلاثة

يتضح من الجدول (1) أن جامعة تبوك كانت الأعلى في عدد القيادات الأكاديمية الذين بلغوا (265) قائداً بنسبة (53.6%) من المجتمع، ثم جامعة الحدود الشمالية التي بلغ عدد قادتها الأكاديميون (149) قائداً بنسبة (30.2%)، وأخيراً جامعة حفر الباطن التي بلغ عدد قادتها الأكاديميون (80) قائداً بنسبة (16.2%) من المجتمع.

عينة الدراسة:

طُبقت أداة الدراسة بأسلوب المسح الشامل على جميع أفراد المجتمع بالجامعات الثلاث، وقد استجاب منهم (225) قائداً أكاديمياً، يمثلون ما نسبته (45.5%) من مجتمع الدراسة، ويُعد هذا العدد معبراً عن المجتمع وفقاً لمعادلة ستيفن سامبسون Steven K. Thompson والتي تنص على :

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث N تشير إلى حجم المجتمع، و zتشير إلى الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.05 وتساوي 1.96، و d تعني نسبة الخطأ وتساوي 0.05، وتشير p إلى نسبة توفر الخاصية والمحايدة وهي تساوي 0.50، ويتضح من التعويض في المعادلة أن حجم العينة المعبر عن هذا المجتمع يجب ألاّ يقل عن (216) قائداً أكاديمياً، وبذلك يتبين أن حجم العينة الحالي مناسب لإجراء التحليل وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة من حيث التوزيع على الجامعات الثلاث، والنوع، والرتبة العلمية، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي :

جدول (2) يوضح خصائص عينة الدراسة (ن=225)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجامعة	جامعة الحدود الشمالية	78	%34.7
	جامعة تبوك	83	%36.9
	جامعة حفر الباطن	64	%28.4
النوع	ذكر	122	%54.2
	أنثى	103	%45.8
الوظيفة	جامعة وكيل	9	%4.0
	كلية عميد	19	%8.4
	كلية وكيل	40	%17.8
	مساندة عمادة عميد	16	%7.1
	عمادة مساندة وكيل	22	%9.8
	قسم رئيس	119	%52.9
الرتبة العلمية	أستاذ	52	%23.1
	أستاذ مشارك	141	%62.7
	أستاذ مساعد	32	%14.2
عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي	أقل من سنتين	6	%2.7
	من سنتين إلى أقل من 4 سنوات	32	%14.2
	من 4 إلى أقل من 6 سنوات	90	%40.0
	من 6 سنوات فأكثر	97	%43.1

يتبين من الجدول (2) أن أفراد عينة الدراسة توزعوا على الجامعات الثلاث بنسبة (36.9%) لجامعة تبوك، تليها جامعة الحدود الشمالية بنسبة (34.7%) ثم جامعة حفر الباطن بنسبة (28.4%). وأما من حيث النوع، فقد تبين أن (54.2%) هم من الذكور في مقابل (45.8%) من الإناث. كما اتضح أن معظم أفراد العينة هم من رؤساء الأقسام الأكاديمية بنسبة (52.9%)، يليهم وكلاء الكليات بنسبة

(17.8%)، ثم وكلاء العمادات المساندة بنسبة (9.8%)، يليهم عمداء الكليات بنسبة (8.4%)، ثم عمداء العمادات المساندة بنسبة (7.1%)، وأخيراً وكلاء الجامعات بنسبة (4.0%). وتوزع أفراد العينة على الرتب العلمية بواقع (62.7%) للأستاذ المشارك، يليهم الأساتذة بنسبة (23.1%)، ثم الأستاذ المساعد بنسبة (14.2%). وأما من حيث عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي، فقد اتضح أن (43.1%) من أفراد العينة لديهم خبرات تتخطى 6 سنوات في العمل القيادي، يليهم الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين 4 إلى أقل من 6 سنوات بنسبة (40.0%)، ثم ذوو الخبرة من سنتين إلى أقل من 4 سنوات بنسبة (14.2%)، وأخيراً القادة الذين تقل خبرتهم عن سنتين بنسبة (2.7%).

أداة الدراسة:

أعدت الباحثتان استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، تم بنا ء محاور الاستبانة وأبعادها وصياغة عبارات الاستبانة بالرجوع إلى الإطار النظري بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة لبناء أداة الدارسة، كدراسة (عابد،2015) ودراسة (عبد العزيز،2016)، واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية، وتكون من (11) عبارة. وقد حُددت الاستجابة على عبارات الاستبانة تبعاً لتدرج ليكرت Likert Scaleالخماسي لتقدير درجة التطبيق أو الموافقة على المتطلبات (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً)، وتقابل الدرجات الخام (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، بحيث ينحصر المتوسط الحسابي للاستجابات بين (1-5)، ويكون طول الفئة المحدد للفرق بين مدى الدرجات (0.8)، وهو ما يمكن معه تحديد معيار الحكم على الاستجابات في المحورين كما في الجدول تالي :

جدول (3) معيار الحكم على الاستجابات في محوري الاستبانة

م	درجة التطبيق/ درجة الموافقة على متطلبات التفعيل	المتوسطات الحسابية
1	كبيرة جداً	4.2 إلى 5
2	كبيرة	3.4 إلى أقل من 4.2
3	متوسطة	2.6 إلى أقل من 3.4
4	منخفضة	1.8 إلى أقل من 2.6
5	منخفضة جداً	1 إلى أقل من 1.8

وبعد إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، ومراجعتها لغوياً وعرضها على سعادة المشرفة، تم التأكد من صدقها وثباتها بالطرق التالية :

أ- الصدق الظاهري :

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة التربوية والتخطيط بالجامعات السعودية (ملحق2)، وذلك لإبداء رأيهم في مضمونها، وتحديد مدى مناسبة محاورها وأبعادها، ومناسبة العبارات وأهميتها، وتعديل ما يرونه مناسباً في ضوء أهداف الدراسة، وقد اقترح المحكمون إجراء بعض التعديلات التي أخذت بها الباحثة، وتمثلت فيما :

- البيانات الأولية، اقترح المحكمون تعديل فئات الخبرة لتبدأ بفئة (أقل من سنتين) وتنتهي بفئة (6 سنوات فأكثر).
- محور واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية، تم تعديل صياغة خمس عبارات، وحذف عبارتي: تهتم الإدارة الجامعية بجميع نماذج تطوير الأداء الجامعي، وتقوم الجامعة بتحليل وإعادة بناء كافة العمليات، وبذلك أصبح عدد عبارات المحور (9) عبارات .

ب- الاتساق الداخلي :

للتأكد من تمتع الاستبانة بالخصائص السيكومترية اللازمة تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) قائداً أكاديمياً من الجامعات الثلاث (تم استبعادهم عند تطبيق الاستبانة النهائية)، وقد تم أولاً حساب معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات ومحاورها وأبعادها كمؤشر على الاتساق الداخلي، ثم حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المحور الثاني ودرجته الكلية، ومعامل الارتباط بين المحورين كمؤشر على صدق البناء، وفيما يلي عرض النتائج لكل محور :

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات واقع تطبيق هندسة القيمة والدرجة الكلية للمحور (ن=30)

م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط
1	0.653**	4	0.531**	7	0.856**
2	0.811**	5	0.555**	8	0.566**
3	0.783**	6	0.694**	9	0.718**

** دالة عند مستوى (0.01)

قيمة معامل الارتباط عند (0.01) = 0.449.

ج- ثبات الاستبانة :

تم التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتي كرونباخ ألفا Cronbach's alpha والتجزئة النصفية Split-Half مع التصحيح بمعادلة Spearman-Brown ، وفيما يلي توضيح معاملات الثبات:

جدول (5) معاملات ثبات الاستبانة (ن=30)

المحور	الأبعاد	عدد العبارات	Cronbach's alpha	Split-Half
الأول: واقع تطبيق هندسة القيمة		9	0.827	0.877

تشير نتائج الجدول إلى أن الاستبانة ككل تتمتع بمعامل ثبات جيد بلغت قيمته (0.938) بطريقة ألفا كرونباخ و(0.17) بطريقة التجزئة النصفية، كما بلغ معامل ثبات المحور الأول بالطريقتين (0.827؛ 0.877)

عرض ومناقشة نتائج البحث:

نص السؤال الأول على: ما واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، وتحديد درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية، ويوضح الجدول التالي هذه النتائج :

جدول(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات والدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق هندسة القيمة مرتبة تنازلياً (ن=225)

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	تتبنى الجامعة أسلوب فرق العمل في التخطيط للأنشطة.	1	4.36	0.662	كبيرة جداً
2	تهتم الجامعة بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.	2	4.15	0.753	كبيرة
6	تحرص الجامعة على تقييم كافة أنشطتها.	3	3.38	0.771	متوسطة
7	تتبنى الجامعة استراتيجيات إدارية فاعلة لتحسين استثمار مواردها المتاحة.	4	3.36	0.707	متوسطة
3	يوجد في الجامعة نظام معلومات محدث يمكن المخططين من وضع الخطط والسياسات بسرعة عالية.	5	3.20	0.600	متوسطة
8	تعمل الجامعة على تحديد احتياجات المستفيدين والعمل على تحقيقها بكفاءة.	6	2.68	0.904	متوسطة
9	تعيد الجامعة هيكلة الوظائف بما يتناسب والمستجدات العالمية.	7	2.66	0.832	متوسطة
5	تنمي الجامعة القدرات الإبداعية لدى منسوبيها.	8	2.64	0.936	متوسطة
4	تمتلك الجامعة فرق عمل متخصصة لتطبيق أسلوب هندسة القيمة.	9	1.34	0.841	منخفضة جداً
	الدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق هندسة القيمة		3.09	0.524	متوسطة

يتضح من الجدول أن واقع تطبيق الجامعات السعودية لهندسة القيمة كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.09) بانحراف معياري بلغت قيمته (0.524)، وقد تدرجت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (4.36-1.34)، وتراوحت انحرافاتها المعيارية بين (0.600-0.936).

وقد ظهرت العبارة (1) في الترتيب الأول بدرجة تطبيق كبيرة جداً، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.36) ونصت على "تتبنى الجامعة أسلوب فرق العمل في التخطيط للأنشطة"، تلاها العبارة (2) بدرجة تطبيق عالية، ومتوسط حسابي (4.15)، وقد نصت على "تهتم الجامعة بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها"، وجاءت العبارة (6) في الترتيب الثالث بدرجة تطبيق متوسطة، ومتوسط حسابي (3.38)، ونصت على "تحرص الجامعة على تقييم كافة أنشطتها"، وتدرجت العبارات تنازلياً بمتوسطات حسابية متفاوتة، حيث جاءت العبارات (9، 5، 4) في الترتيب الأخير بدرجات تطبيق متوسطة ومنخفضة جداً؛ فقد حصلت العبارة (9) على متوسط حسابي (2.66) ودرجة تطبيق متوسطة، ونصت على "تعيد الجامعة هيكلة الوظائف بما يتناسب والمستجدات العالمية"، يليها العبارة (5) في الترتيب قبل الأخير، والتي نصت على "تنمي الجامعة القدرات الإبداعية لدى منسوبيها"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.64) وكانت درجة تطبيقها متوسطة، بينما جاءت العبارة (4) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (1.34) ودرجة تطبيق منخفضة جداً، وقد نصت على "تمتلك الجامعة فرق عمل متخصصة لتطبيق أسلوب هندسة القيمة."

وتعزو الباحثتان الدرجة المتوسطة لتطبيق هندسة القيمة ككل إلى سبب رئيس يتمثل في ضعف وجود رؤية واضحة ومتكاملة للتغيير ترتكز على تحسين الأداء المالي للجامعات وضبط وتوجيه عمليات الانفاق وتحسين مواردها

واستثماراتها؛ فالجامعات الثلاث في الدراسة الحالية غير مستقلة مالياً، وتعتمد تماماً على الدعم الحكومي في الوفاء بالتزاماتها المالية والانفاق على أنشطتها وبرامجها، كما أنها توجه موازناتها المالية لأوجه صرف محددة مسبقاً ومتكررة مع كل ميزانية، وقليلاً ما يتم التطوير وإعادة دراسة وتقييم أوجه الانفاق أو تقييم الأنشطة والبرامج في إطار الكلفة والعائد، فضلاً عن أن الجامعات رغم اهتمامها بتحسين جودة الخدمات والبرامج التي تقدمها، إلاّ أن هذا التطوير قد لا يخضع غالباً لخطط استشرافية للمستقبل تستند إلى معايير عالمية معتمدة تمكنها من التطور المخطط والمنافسة ومواكبة احتياجات أسواق العمل المحلية والعالمية، وينطبق ذلك على العديد من الجوانب الأخرى التي تشمل قلة الاهتمام بتطوير وهيكلة الوظائف، أو تلبية الاحتياجات المهنية للقيادات والعاملين في الجامعات وتنمية قدراتهم الإبداعية لتحقيق كفاءة الأداء وتحسين المخرجات، فكل ذلك يؤثر على التطبيق غير المباشر لهندسة القيمة.

أما التطبيق المباشر فيتطلب وجود خطط ورؤية وفرق عمل متخصصة، وما يتطلبه ذلك من تحليل الوظائف والأنشطة والخدمات والبرامج في ضوء معايير جودة الانفاق والحوكمة المالية والإدارية، وكذلك مطابقتها للأهداف ومعايير ومتطلبات التطور المحلي والعالمي، ومدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل ورضا المستفيدين منها، وهذا في الحقيقة غير موجود في أي من الجامعات الثلاث، لذلك ظهرت عبارة "تمتلك الجامعة فرق عمل متخصصة لتطبيق أسلوب هندسة القيمة" بدرجة منخفضة جداً، فعلي الرغم من أن الجامعات تتبنى أسلوب فرق العمل في التخطيط للأنشطة بدرجة عالية جداً إلاّ أنها لا تملك فرق مختصة في تطبيق هندسة القيمة، رغم أهميتها والحاجة إليها في تحسين أدائها المالي وتوفير مصادر دخل ذاتي تسهم في تطوير برامجها وخدماتها.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الفايد وآخرون(2017) التي أشارت إلى أن إدارة الموارد والاستثمارات في الجامعات لم تصل لمستوى الفاعلية، ودراسة السيد وآخرون (2021) التي أظهرت أن استثمار رأس المال الفكري وتنمية القدرات الإبداعية لمنسوبي الجامعات والكفاءة في تحديد احتياجات المستفيدين وتلبيتها كان ضعيفاً، بينما تختلف مع نتائج دراسة الوادعي (2021) التي أظهرت أن واقع استثمار الجامعات السعودية في رأس المال الهيكلي كان بدرجة كبيرة، كما تختلف مع نتائج دراسة أقستي Agasisti (2008)التي أظهرت أن مستوى كفاءة الانفاق في الجامعات كانت عالية بينما أظهرت هذه الدراسة انها كانت بنسبة متوسطة. ودراسة السيد وآخرن(2021) التي أظهرت أن استثمار رأس المال الفكري وتنمية القدرات الإبداعية لمنسوبي الجامعات والكفاءة في تحديد احتياجات المستفيدين وتلبيتها كان ضعيفا بينما في الدراسة الحالية أتت بدرجة متوسطة. وكذلك دراسات (بن لباد وآخرون، 2016؛ مصطفى،2016) التي أظهرت أن المؤشرات المتعلقة بإدارة الاستثمارات وتخفيض التكاليف وكفاءة الانفاق في الجامعات كان مستواها منخفضاً .

عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على: هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في واقع تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف: النوع الاجتماعي، الجامعة، الوظيفة، الرتبة العلمية، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t-test للكشف عن الفروق تبعاً لاختلاف النوع الاجتماعي ، وتحليل التباين الأحادي ANOVA للكشف عن الفروق بين الاستجابات تبعاً لاختلاف الجامعة، بينما تم استخدام اختبار كروسكال واليس اللامعلمي Kruskal-Wallis للكشف عن الفروق تبعاً لاختلاف الوظيفة، والرتبة العلمية، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي، وفيما يلي توضيح النتائج لكل متغيرٍ على حدةٍ:

أولاً: الفروق في واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الجنس

جدول(7)

نتائج اختبار (t-test) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف النوع الاجتماعي

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
واقع تطبيق هندسة القيمة	ذكر	122	3.14	0.489	0.115	1.643	0.104 غير دالة
	أنثى	103	3.02	0.559			

تشير نتائج الجدول إلى أن الفروق بين متوسطات استجابات الذكور والإناث على محور واقع تطبيق هندسة القيمة لم تكن دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.104)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، مما يعني أن الفروق غير دالة إحصائياً. وتعزو الباحثة عدم وجود فروق دالة إحصائياً ترجع لاختلاف نوع المستجيب إلى أن تطبيق هندسة القيمة يتم في ضوء إجراءات واضحة يمكن لجميع القيادات ملاحظتها وتقديرها، كما أن الصلاحيات والمسؤوليات لا تختلف بين الذكور والإناث في المنصب القيادي الواحد، لذلك لا تختلف تقديراتهم لدرجة تطبيق هندسة القيمة.

ثانياً: الفروق في واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الجامعة

جدول(8)
نتائج اختبار (ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الجامعة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
واقع تطبيق هندسة القيمة	بين المجموعات	280.	2	0.140	0.507	0.603 غير دالة
	داخل المجموعات	61.410	222	0.277		
	الإجمالي	61.690	224			

يتبين من نتائج الجدول أن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من الجامعات الثلاث على محور واقع تطبيق هندسة القيمة لم تكن دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.603)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، مما يعني أن الفروق غير دالة إحصائياً. وتعزو الباحثة عدم وجود فروق دالة إحصائياً إلى أن الجامعات الثلاثة متشابهة إلى حد كبير في اعتماداتها المالية التي تستند إلى الدعم الحكومي بصورة شبة كاملة، كما تتشابه في طبيعة البرامج الأكاديمية التي تقدمها وبعدها عن واقع سوق العمل واحتياجاته ومتطلباته، لذلك لم تختلف في درجة تطبيقها لهندسة القيمة.

ثالثاً: الفروق في واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الوظيفة

جدول(9)
نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الوظيفة

المحور	الوظيفة	العدد	متوسط الرتب	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع تطبيق هندسة القيمة	وكيل جامعة	9	191.28	32.502	5	0.000 دالة*
	عميد كلية	19	128.13			
	وكيل كلية	40	124.14			
	عميد عمادة مساندة	16	160.81			
	وكيل عمادة مساندة	22	101.25			
	رئيس قسم	119	96.66			

*دالة عند مستوى($a\leq 0.05$)

يتضح من بيانات الجدول (9) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات الاستجابات على محور واقع تطبيق هندسة ترجع لاختلاف المسمى الوظيفي، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (32.502) بمستوى دلالة أصغر من (0.05) بلغت قيمته (0.000)، وبإجراء المقارنات الثنائية باستخدام اختبار Dunn تبين أن الفروق لصالح وكلاء الجامعات، وهو ما يمكن عزوه إلى أن المهام والصلاحيات المتعددة الممنوحة لوكلاء الجامعات ونطاق إشرافهم الواسع الذي يشمل الكثير من الجوانب الأكاديمية وإدارية والفنية والمالية، يجعلهم في موقع يمكنهم بسهولة من ملاحظة واقع تطبيق هندسة القيمة وتقدير درجته بوضوح .

رابعاً: الفروق في واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الرتبة العلمية

جدول(10)
نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف الرتبة العلمية

المحور	الرتبة	العدد	متوسط الرتب	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع تطبيق هندسة القيمة	أستاذ	52	122.21	8.549	2	0.014 دالة*
	أستاذ مشارك	141	116.50			
	أستاذ مساعد	32	82.59			

تشير البيانات الموضحة بالجدول (10) إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات الاستجابات على محور مستوى تطبيق هندسة ترجع لاختلاف الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (8.549) بمستوى دلالة أصغر من (0.05) بلغت قيمته (0.014)، وبإجراء المقارنات الثنائية باستخدام اختبار Dunnتبين أن الفروق لصالح رتبة الأستاذ، وهو ما قد يرجع إلى مرور الأساتذة بتدرجات وظيفية وخبرات أكاديمية وبحثية أمكنتهم من ملاحظة الواقع خلال فترات متفاوتة من مسيرتهم المهنية .

خامساً: الفروق في واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف عدد سنوات الخبرة

جدول(11)
نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة على محور واقع تطبيق هندسة القيمة تبعاً لاختلاف عدد سنوات الخبرة

المحور	فئات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع تطبيق هندسة القيمة	أقل من سنتين	6	47.00	17.045	5	0.001 دالة*
	من سنتين إلى أقل من 4 سنوات	32	81.81			
	من 4 إلى أقل من 6 سنوات	90	115.91			
	من 6 سنوات فأكثر	97	124.67			

يتبين من نتائج الجدول (11) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات الاستجابات على محور مستوى تطبيق هندسة ترجع لاختلاف عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (17.045) بمستوى دلالة أصغر من (0.05) بلغت قيمته (0.001)، وبإجراء المقارنات الثنائية باستخدام اختبار Dunnتبين أن الفروق لصالح القيادات ذوي الخبرة من 6 سنوات فأكثر، وقد يرجع ذلك إلى أن طول الخبرة في العمل القيادي تزيد من تعاملهم مع الأنظمة وممارسة الأنشطة والعمليات، ومواجهة قضايا ومشكلات العمل وتحديد أسبابها وفهم العوامل المؤثرة فيها، وتزيد من قدرتهم على تقييم الواقع وتقدير مستواه بدقة.

النتائج

توصل البحث للنتائج التالية :

1- تطبق الجامعات السعودية هندسة القيمة بدرجة متوسطة.

2- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في مستوى تطبيق هندسة القيمة في الجامعات السعودية تعزى لاختلاف: النوع، الجامعة، بينما وجدت فروق تعزى لاختلاف الوظيفة لصالح وكلاء الجامعات، وفروق تعزى لاختلاف الرتبة العلمية لصالح الأساتذة، وفروق تعزى لاختلاف عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي الأكاديمي لصالح ذوي الخبرة من 6 سنوات فأكثر.

التوصيات

قدم البحث بعض التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت لها :

1- وضع معايير جودة تستند إلى المعايير العالمية يتم في ضوئها تقييم جميع الأنشطة والعمليات وأداء العاملين في المستويات الإدارية المختلفة على مستوى الجامعة .

2- تطوير منظومات العمل بطريقة متكاملة وشاملة، على أن يشمل ذلك أنظمة العمل الإداري، وتبسيط الإجراءات، ورقمنة العمليات، وتطوير أداء إدارات الموارد البشرية وتحسين مخرجاتها، وكذلك منظومات الاتصالات الإدارية لتكون أكثر فاعلية .

3- تقييم فاعلية التنظيمات المؤسسية الفرعية القائمة، وقياس مستوى جدواها، ومقارنة تكاليفها وعوائدها، والعمل على إلغاء الإدارات، أو المراكز، والعمادات ذات التكاليف المرتفعة في مقابل العوائد المنخفضة، ودمج الإدارات الأخرى ذات الاختصاصات المتقاربة، سعياً لتخفيض التكاليف وتحسين جودة أدائها .

4- تبنى صيغ جامعية تدعم تطبيق هندسة القيمة، وخفض التكاليف وتوجيه المخرجات بطريقة أكثر فاعلية ومواءمة لمتطلبات سوق العمل ودعماً للابتكار والريادة، مثل الجامعات البحثية، والتطبيقية، والشاملة، والتخصصية.

قائمة المراجع :

إبراهيم، محمد زيدان، إبراهيم، محمد عبد الفتاح. (2003). دور المعلومات المحاسبية في الحكم على كفاءة الانفاق الاستثماري بقطاع التعليم الجامعي دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية في مصر. *المجلة العربية للإدارة*، *23*(1)،81-128.

اطويش، عبد الفتاح علي. (2008). *الهندسة القيمية*. مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، الرياض: المملكة العربية السعودية.

اكسبرو. (2021). الدليل الاسترشادي لرفع كفاءة الانفاق. هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. https://2u.pw/5jWYsx

الحمدان، جاسم، القحطاني، عبدالمحسن، العازمي، مزنة.(2016). *أسس في اقتصاديات التعليم*. دار المسيلة للنشر والتوزيع.

باسيلي، مكرم عبد المسيح. (2007). *المحاسبة الإدارية الأصالة والمعاصرة*. المكتبة المعاصرة.

بهاء الدين، محمد شامل. (2007). استخدام الأساليب الكمية في قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية المصرية. *مجلة النهضة*، *8*(4)، 91-138.

الجابري، نياف بن رشيد. (2010). كلفة التعليم العام في المملكة العربية السعودية نموها ومكوناتها ومحدداتها وخيارات الترشيد. *الجمعية العربية للعلوم التربوية (جستن)، رسالة التربية وعلم النفس*، (35)، 1-255.

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. (2020). *جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الأولى في قطاع التعليم في تحقيق كفاءة الإنفاق* https://www.iau.edu.sa/ar/news/iau-gains-1st-place-in-achieving-efficiency-of-spending-among-educational-sectors

الحجري، محمد بن ناصر. (2000، أكتوبر 23-25). ترشيد التمويل الحكومي للتعليم العالي. *المؤتمر التربوي الثاني "خصخصة التعليم العالي والجامعي، 2*، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

الحربي، أمل عبد الرحمن. (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية، 2*(1)، 58-78.

حورية، علي حسين. (2017). الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة في المدينة المنورة. *مجلة العلوم التربوية. 2*(2). ص 124-171.

خاطر، السيد، المنهاوي، عبد الحكيم، السيد، عمرو.(2020). أثر تطبيق الهندسة القيمية على آداء مؤسسات الصناعات الهندسية (بالتطبيق على صناعة الزجاج المدرع) مصنع شيلد للزجاج المدرع أنموذجا. *المجلة العربية للنشر العلمي، 26*، 451-471.

خضير، أحمد طلعت. (2010). *دور هندسة القيمة في خفض التكاليف الكلية لمشروعات التشييد* [رسالة ماجستير، جامعة حلوان].

الخريجي، مشاعل فهد.(1442). قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (59)،225-284.

الجبر، عبدالرحمن بن علي. (18 أغسطس 2021). تحديات التطوير والاستدامة لكفاءة الإنفاق في المملكة.. حلول مقترحة.https://cutt.us/yfJGA

خليل، عطا الله. (2008، ابريل 21-24). دور هندسة العمليات في دعم قرارات خفض التكاليف في ضل فلسفة إدارة التغيير. *المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن إدارة التغيير ومجتمع المعرفة*، جامعة الزيتونة، الأردن.

الدليل الارشادي لدراسات الهندسة القيمية. (2017). الإصدار الثالث. https://sqc.org.sa/wp-content/uploads/2021/07/Gulf-Chapter-Value-Engineering-Guide-2017.pdf

الرويلي، سعود رغيان. (2017). الهدر التعليمي بكلية العلوم بجامعة الحدود الشمالية. *دراسات العلوم التربوية*، *44*(4)، 339-350.

شنار، غضون. (2010). *حلقة بحث هندسة القيمة*، جامعة دمشق.

طعاني، خلف، خشارمة، حسين. (2005). كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الجامعات الأردنية الرسمية – دراسة تحليلية: حالة جامعة اليرموك. *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*. ص 1267-1304.

عابد، رشا نواف. (2015). *أثر التكامل بين التكاليف المستهدفة وهندسة القيمة في تدعيم القدرة التنافسية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX)*. [رسالة ماجستير، ، جامعة الازهر- غزة].

عباس، محمد خليل؛ ونوفل، محمد بكر؛ والعبسي، محمد مصطفى؛ وأبوعواد، فريال محمد. (2020). *مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس* (ط.10). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد العزيز، أحمد محمد. (2016، سبتمبر). *دور هندسة القيمة (VE) في توظيف نماذج الأقطاب التكنولوجية Poles Techno بالجامعات المصرية لتحقيق متطلبات اليقظة الاستراتيجية: منظور استراتيجي*. المؤتمر الأول: توجهات استراتيجية في التعليم- تحديات المستقبل. 1، 13-168.

عبد القادر، دبون.(2008). دور مداخل التكيف التكنولوجي في إدارة التغيير في المؤسسة، *مجلة الباحث*، (6).

عثمان، أحمد إبراهيم. (2013). *منهج إدارة القيمة بين رفع الجودة وخفض التكاليف دراسة في تطبيق المنهج على مرحلة إعداد مستندات طرح المشروع*. [رسالة ماجستير، جامعة عين شمس].

عمر، طه. (2022). كفاءة الانفاق. لماذا الان؟. رسالة الجامعة.

العجمي، محمد حسنين (2007). *اقتصاديات التعليم: آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله*. دار الجامعة الجديدة.

عدس، صلاح مجدي. (2007). *إطار مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الجامعات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بقطاع غزة*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة].

العشيش، صالح. (1995). *هندسة القيمة النظرية والتطبيق*. دار وائل: مصر.

علي، يوسيفات.(2010). الهندسة القيمية ودورها في ترشيد الموارد العامة والخاصة. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، *17* (51)، 27-46

فايد، عبد الستار محروس، مصطفى، يوسف عبد المعطي، الإمام، سعيد عبد العال، محمد، عبير أحمد. (2017). تفعيل إدارة الموارد المالية بالجامعات الحكومية في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر القيادات الجامعية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 8، 1-43.

قدوري، طارق.(2016). مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، *مجلة رؤى اقتصادية*، (11)، 96-110،

قمر، خالد السعيد. (2005). *الهندسة القيمة*، جامعة حلوان، القاهرة: مصر.

الكساسبة، وصفي. (2020). ورشة عمل *كفاءة الإنفاق: المفهوم والممارسة*. تم الاسترجاع https://2u.pw/xWy05en

محمد، بن لباد. (2020). ترشيد نفقات التعليم في ظل تبني ركائز اقتصاد المعرفة دراسة قياسية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، *10*(1). 376-394.

محمد، بن لباد؛ وعبدالحفيظ، عباس؛ ورياض، قادري. (2016، فبراير 9-11). *الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي للبيانات(DEA) دراسة*

تطبيقية جامعة تلمسان 2014. المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

مركز تحقيق كفاءة الإنفاق. (2020). *برنامج ركائز استدامة كفاءة الإنفاق*.

https://www.youtube.com/watch?v=1O3_60qElWg

مصطفى، عبدالله أحمد. (2016). هندسة القيمة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في مجموعة شركات جياد. [رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا].

الوادعي، سعيد بن صالح بن سعيد. (2021). واقع الاستثمار التربوي في الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة. *مجلة القراءة والمعرفة، (235)*، 261 - 303.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Agasisti, T. Salerno, C.(2007). Assessing the cost efficiency of Italian Universities. Education economics.15(4):455-471.

Agasisti,T.(2008). Performance and spending efficiency in higher education: A European comparison through non-parametric approach. Education Economics. 19(2),199-224.

Akbari, Hassan.(2014). Studying the effect of implementing value engineering to increase productivity in services- education profit firms, applied mathematics in engineering. Management and Technology, 2 (2), 519-556.

Cohn,E,.(1990).The economics of education.3rd ed.New York Pergmon Press.

Dahim, H. M.(1999). Practice of value engineering in construction industry in Saudi Arabia. Doctoral Dissertation,University of Pittsburgh .

Hewett, Carey.(2017). Effects of Value engineering on the sustainability of new facilities on university campuses. A case study analysis of project and facility managers perceptions and experiences. Doctor of Education, Faculty of Texas Tech University

Kelly,J., & Male,S.(2001).Value Management in Design and construction: the economic management of projects .London: spon .

Miles, L, D,. (1989). Techniques of value analysis and engineering, 3rd ed. New York:Eleanor .

Nick,R., Matthias,H.,& Wirtschaftsing,h.(2016). Value engineering: dissemination of innovation and knowledge management techniques.

Nazarko, J. and Saparauskas, J. (2014) Application of DEA Method in Efficiency Evaluation of Public Higher Education Institutions. Technological and Economic Development of Economy, 20, 25-44.

SAVE-international.(2008). The value methodology. Retrieved from

https://cdn.ymaws.com/www.valueeng.org/resource/resmgr/standards_documents/vmstd.pdf

Value engineering is an approach to improve spending efficiency in Saudi universities

Elham N. Alrjaihe **Dalal Dabis Al-Daadi**
enraghai@uqu.edu.sa

Abstract

The study aimed to reveal the realty of value engineering in Saudi universities from the point of view of academic leaders. The extent to which there are statistical differences exist between the response averages of the study sample members in the application of value engineering is attributable to the difference: gender, job title, university, scientific grade, number of years' experience. Propose a vision to activate value engineering to improve the efficiency of spending in Saudi universities. The study followed the survey descriptive curriculum, where data was collected using a questionnaire applied to a sample of 225 academic leaders at three Saudi universities: Northern Border University, Tabuk University, and University of Hafr Al-Batin. The study showed that the degree of application of value engineering in Saudi universities was moderate. There are no statistically significant differences between the average responses of the study sample in the level of application of value engineering in Saudi universities due to the differences in: gender, university, while there were differences attributed to the difference in the position in favor of university vice-rectors, and differences attributed to the difference in academic rank in favor of professors, and differences attributed to the difference of years of work for those with experience of 6 years of more.

Keywords: **value engineering - spending efficiency - Saudi universities.**

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 47-68 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

مدى إلتزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في تطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية

د. جعفر عثمان الشريف عبد العزيز
قسم إدارة الأعمال- كلية إدارة الأعمال - جامعة المجمعة

المستخلص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، استخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي وتم جمع بينات الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية من مراجعي الحسابات الخارجيين بلغت 215 مراجعاً المنتمين لمكاتب المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية ملتزمون بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، وبدرجة مرتفعة، وكذلك وجود توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال استخدام الشك المهني، وذلك في الأمور التي تزيد من خطر التحريف الجوهري الناتج عن ارتكاب الغش في القوائم المالية، وكذلك ضرورة تبني الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) عقد ورش وندوات متخصصة في مجال معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: مراجعي الحسابات، معايير المراجعة الدولية، الغش، المملكة العربية السعودية.

1 -المقدمة:

تُعتبر الشركات من الوسائل المهمة للنهوض بالاقتصاد، لإسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدول والأفراد على حد سواء، ومع التوسع في الأنشطة التي تعمل فيها وزيادة رؤوس أموالها، أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى رقابتها، حيث ظهر دور مراجع الحسابات الذي ينتظر تقريره الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس الإدارة والمساهمون والمستثمرون والحكومات لما يتضمنه التقرير من بيانات ومعلومات محاسبية تستخدمها وتستفيد منها هذه الأطراف، حيث يضفي تقريره قدراً كبيراً من الموضوعية على البيانات والمعلومات التي تعدها الشركة محل المراجعة (عوض،336،2021-337). وأدت الانهيارات التي شهدتها كُبريات الشركات العالمية في بداية الألفية الثالثة إلى إثارة جدلاً واسعاً عن دور ومسؤوليات المراجعين الخارجيين عن تلك الانهيارات، حيث أدى انهيار العديد من الشركات الأمريكية مثل شركة أنرون Enron وورلد كوم World com إلى حدوث صدمة كبيرة لمهنة المراجعة بإضعاف مصداقيتها أمام المستفيدين من القوائم المالية التي تعدها تلك الشركات، لا سيما وأن أسباب انهيارها تعود بالدرجة الأولى إلى وجود أخطاء جوهرية نتيجة ارتكاب الغش المحاسبي عند إعداد القوائم المالية (عمري،2،2014-4). وفي العام 2004م أعلن الاتحاد الدولي للمحاسبين عن رغبته في تطوير رقابة الجودة على الخدمات المهنية من أجل تحسين جودتها واستعادة ثقة المجتمع فيها، وخدمة المصلحة العامة، وذلك من خلال رفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة من ناحية، وتقديم خدمات ذات جودة من قبل أعضاء المهنة من ناحية أخرى، وزيادة التوافق الدولي بين هذه المعايير (الجبول،886،2022-887). وتتوقع الأطراف ذات العلاقة بتقرير المراجع الخارجي قيام المراجع باكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن ارتكاب الغش عند إعداد القوائم المالية، إلا أن معايير المهنة أكدت في هذا الخصوص أن مسؤولية المراجع تكمن في تخطيطه لعملية المراجعة بالطريقة التي تؤدي إلى إبداءه لرأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية محل المراجعة، ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك جاءت معايير المراجعة الدولية لإرشاد المراجعين وتمكينهم من إبداء رأي عادل وغير متحيز حول صدق وعدالة القوائم المالية، وذلك ببذل العناية المهنية اللازمة في جميع مراحل عملية المراجعة، وتطبيق الإجراءات اللازمة ليضمن اكتشاف ما تحتويه القوائم المالية من غش أو خطأ، والالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية (ISA) ذات الصلة بالغش، مما يؤدي إلى حمايتهم من أي مسؤوليات مهنية تترتب على عدم اكتشافهم لهذه التحريفات، وبالتالي إخلاء مسؤوليتهم أمام الأطراف ذات العلاقة التي تستخدم أو تستفيد من تقرير المراجعة (لقراني،12،2017-14). وعلى مستوى المملكة العربية السعودية فقد اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في العام 2012م خطة التحول إلى معايير المراجعة الدولية، حيث تم تنفيذ الخطة على أربع مراحل تتضمن كل مرحلة مجموعة من المعايير المترابطة بغرض دراستها ومناقشتها ومن ثم اعتمادها وفقاً للإجراءات التنفيذية المعتمدة في خطة التحول لاعتماد كل معيار دولي. وتم اعتماد تطبيق معايير المراجعة الدولية اعتباراً من بداية العام 2017م أو بعده-1 Socpa,2020, (4). وأخيراً، تأتي الدراسة الحالية لاستطلاع رأي المراجعين الخارجيين في المملكة العربية السعودية حول مدى إلتزام مراجعي الحسابات بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بالغش المحاسبي والأخطاء الجوهرية الناتجة عنه عند إجراء عملية المراجعة والتي تتمثل في معيار المراجعة الدولي رقم 200 والموسوم بالأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، ومعيار المراجعة الدولي رقم 240 والذي يهدف إلى بيان مسؤوليات المراجع المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية، ومعيار المراجعة الدولي رقم 315 ويتناول مسؤولية المراجع المهنية عن التعرف على مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها في القوائم المالية من خلال فهم بيئة المنشأة بما فيها الرقابة الداخلية، ومعيار المراجعة الدولي رقم 330 والخاص بمسؤولية المراجع المهنية عن تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي قام المراجع بالتعرف عليها وتقييمها.

2 -مشكلة وأسئلة الدراسة:

تمثل القوائم المالية حجر الزاوية الذي تعتمد عليه الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بهذه القوائم، حيث تعتمد معظم هذه الأطراف على تلك التقارير في اتخاذ العديد من القرارات، ويتطلب ذلك الاهتمام بكيفية إعداد هذه القوائم، ومدى جودة مراجعتها، حيث نصت المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة من نظام الشركات السعودي على أنه "يجب أن يكون للشركة مراجع حسابات (أو أكثر) من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بالعمل في المملكة" (نظام الشركات،2021، 19). وتثير هذ الدراسة عدداً من الأسئلة فيما يتعلق بمدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في

المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية وهي :

أ. ما مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند القيام بعملية المراجعة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200.

ب. ما مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.

ج. ما مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315.

د. ما مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330 .

ه. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية .

3 -أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية عند إجراء عملية المراجعة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

أ. التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند القيام بعملية المراجعة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200.

ب. التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.

ج. التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315.

د. التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330.

هـ. الكشف عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية .

4 -أهمية الدراسة:

جاءت معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة باكتشاف الغش لتضع المبادئ الأساسية والإجراءات اللازمة التي يسترشد بها مراجع الحسابات الخارجي عند إجراء عملية المراجعة، لأن هذه المعايير من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية نتيجة ارتكاب الغش في القوائم المالية. ونظراً لأهمية موضوع الغش فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في العام 1997م بإلغاءفقرة "Errors and Irregularities" من معايير المراجعة الأمريكية واستبدالها بعبارة "Fraud" وذلك استجابة للأهمية المتزايدة التي يجب أن تعطى لهذا الموضوع(Marncian,1997,479-481) ، مما سبق يمكن للباحث إبراز أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أ. الأهمية العلمية: وتتمثل في:

-الطلب المتزايد على خدمات مهنة المراجعة، والضغوط المتزايدة والمتسارعة من قبل المستفيدين من تلك الخدمات، من أجل الحصول على قوائم مالية تعكس بصورة صادقة وعادلة المراكز المالية للشركات.

-تعتبر الدراسة من الدراسات الأولى على مستوى المكتبة السعودية والعربية على حسب علم الباحث من حيث تناولها لموضوع التزام مراجعي الحسابات بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، من خلال استطلاع مراجعي الحسابات الخارجيين في هذا الخصوص، مما يعكس أصالتها وجِدتها.

-محاولة الإسهام في رفع درجة الوعي لدى مراجعي الحسابات بأهمية تطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية

-رفع درجة الوعي بمخاطر المراجعة، في ظل المساعي والتوجهات المحلية والإقليمية والدولية بشأن تضييق الفجوة بين ما يتوقعه جمهور المستفيدين من المراجع وبين ما يمليه عليه واجبه المهني فيما يعرف بفجوة التوقعات في المراجعة .

ب. الأهمية العملية: وتتمثل في الآتي:

-يتوقع الباحث أن تفيد نتائج الدراسة كافة الأطراف المهتمة بالمهنة من مهنيين، وأكاديميين، والجهات المنظمة لمهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية في التعرف على مدى تطبيق مراجعي الحسابات لمتطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في مهنة المراجعة وتطويرها .

-يأمل الباحث أن تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين في بعض الأبحاث والدراسات اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول الموضوع من أبعاد مختلفة.

-يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تسهم في الارتقاء بالمستوى المهني للمراجعين، وتحسين الإجراءات التي يتبعونها في الكشف عن الغش في القوائم المالية.

5-حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ. حدود موضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على متغيراتها والتي تهدف إلى معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية عند إجراء عملية المراجعة.

ب. حدود زمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2022م.

ج. حدود بشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على عينة من المراجعين الخارجيين المنتمين لمكاتب المراجعة في منطقة الرياض، وتم اختيار عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين في منطقة الرياض للأسباب الآتية:

-وجود عدد كبير من مكاتب المراجعة الخارجية في منطقة الرياض.

-تنوع المؤهلات العلمية والخبرات العملية في المراجعين الخارجيين الذين ينتمون إلى مكاتب المراجعة في منطقة الرياض .

6 -الإطار النظري:

أ. الغش المحاسبي :

بدأت ممارسة الغش في العصور القديمة، حيث تم التعبير عن ذلك بطرق مختلفة، وأول إشارة للغش وردت في قانون حمورابي قبل أكثر من 1800 سنة من خلال تحديد العلاقة بين دافعي الضرائب والسلطات الضريبية (Halilbegovic et al. 2020, 52-53). وفي عصرنا الحالي تكررت فضائح الاحتيال المالي في العديد من الشركات العالمية، حيث تنوعت أساليب ارتكاب الغش من قبل الشركات وأصبح المديرون والمحاسبون أكثر إبداعاً في اللجوء إلى ارتكابه باتباع أساليب مختلفة (Mohammad et al. 2020,43-44). وعرف المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الموسوم (مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية) الغش بأنه فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير قانونية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 202،2003). وعرف الغش كذلك بأنه عبارة خطأ جوهري متعمد قد يضر بالمستخدمين والمستفيدين من المعلومات المحاسبية ((Ghozali, Indarto. 2016, 6-7، مما سبق يمكن للباحث تعريف الغش بأنه هو عمل مقصود من أعمال الاحتيال تقوم به الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين، ويتسبب في تحريف جوهري في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية. ويرى (Khanh, 2010,5-7) أن الغش المحاسبي الذي يجب على مراجع الحسابات أخذه في الاعتبار ينقسم إلى قسمين هما:

-الأخطاء المتعمدة في الدفاتر المحاسبية، ومن أمثلتها حذف بعض البيانات والمعلومات بغرض إخفائها، واستخدام إفصاحات مضلله لمستخدمي القوائم المالية.

-الأخطاء المتعمدة الناتجة عن اختلاس وسرقة الأصول، وذلك عن طريق تزوير الوثائق أو إخفاء حقيقة أصول مفقودة مما يترتب علية مخالفات مالية في القوائم المالية.

ويرى (عراب، ومحمد ،493،2018-494) أن الغش يمكن أن يرتكب إذا توفرت شروط محددة وهي:

-الفرصة: وتتمثل في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وضعف ثقافة المؤسسة مما يؤدي إلى الاعتقاد أن الغش لا يمكن اكتشافه.

-المنطقية: أي الاعتقاد بأن العمل المرتكب لا يعتبر غش.

-الدافعية: وغالباً ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثل رغبة الإدارة في تحقيق أرباح عالية.

وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الغش، وقد حاول (هاني ،89،2012-87)، حصرها في الآتي:

-الجهل بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والخاصة بتسجيل وترحيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية.

-الإهمال والتقصير من قبل موظفي الإدارة المالية.

-الرغبة في اختلاس بعض موجودات المنشأة، بهدف تغطية عجز الخزينة، أو اختلاس سابق.

-محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية لخدمة أغراض معينة.

-محاولة الإدارة التهرب من دفع الضرائب.

ب. معايير المراجعة الدولية :

يعتبر وجود معايير ومبادئ علمية متعارف عليها من جميع الممارسين والعاملين من المقومات الأساسية لأي مهنة، إذ أن هناك العديد من المهن لها معايير ومبادئ علمية ومن ضمنها مهنة المراجعة. تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في العام 1977م، ويعمل مع أعضائه ومنتسبيه البالغ عددهم 158 عضواً ومنظمة ينتشرون في 118 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة، وتقوم لجنة ممارسات المراجعة الدولية(IAPC) ، التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معايير المراجعة الدولية وخدمات التأكيد(Gunn et al. 2019,93-95)، حيث تم تعريف معايير المراجعة الدولية (ISA) بانها مجموعة من المعايير المهنية (36 معيار تتضمن ستة مجالات مهمة هي المبادئ العامة للمراجعة، وتقييم المخاطر، وأدلة المراجعة، والاستنتاجات، واستخدام أعمال الأخرين، وإعداد التقارير) التي تستخدمها مكاتب أو شركات المراجعة على مستوى العالم لتقييم البيانات المالية(Afrah, Ghaith, 2021,3-4)، كما تم تعريفها بأنها عبارة عن معايير مهنية يصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ، من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB) لأداء عمليات المراجعة المالية بهدف خدمة الصالح العام من خلال تعزيز جودة وتوحيد ممارسة المراجع على مستوى العالم مما يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في مهنة المراجعة (Minnis, Shroff, 2017, 481-483)، (Vanstraelen , Schelleman, 2017,573-576).

ويرى (بوسليماني، طويلب،167،2020-169) أن معايير المراجعة الدولية تمثل قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه، والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية. مما سبق يمكن للباحث أن يعرف معايير المراجعة الدولية بأنها مرجعاً يسترشد به المراجعين من أجل أداء مهمتهم والخروج بتقرير ذو جودة عالية يفيد كافة الطوائف ذات العلاقة. ويرى كل من Yuntong, Xie, 2018, 258-259)، و-Derzonet et al. 2019, 22) ((24أن أهمية معايير المراجعة الدولية تتمثل في تقليل درجة الاختلاف في الممارسة المهنية، وتمثل مرجعاً ومرشداً يوضح أسلوب العمل وخطواته وأهدافه، كما تعمل كإطار عام لتقويم نوعية وكفاءة العمل الفني بغرض تحديد طبيعة وأبعاد المسؤولية المهنية للمراجعين. ويضيف الباحث إلى ما ذكر إلى أن أهمية تبني وتطبيق معايير المراجعة الدولية تعتبر من الأهمية بمكان من خلال الحاجة إلى تحسين مستويات الأداء الفني لمراجعي الحسابات الخارجيين. وقد حقق إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين لمعايير المراجعة الدولية عدداً من الأهداف لخدمة المصلحة العامة وتعزيز جودة واتساق الممارسات في جميع أنحاء العالم بغرض تعزيز ثقة جمهور المستفيدين في خدمات المراجعة والتأكيد العالمية (Johnsen et al. 2019, 123-125)) حيث قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASBs) في العام 2021م بوضع استراتيجية عمل للعامين 2022و 2023 يسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:(IAASBs, 2021,9-10)

-زيادة التركيز على الموضوعات الحديثة لضمان توفير أساس لمهام المراجعة والتأكيد ذات الصلة وبجودة عالية.

-ابتكار طرق جديدة لتقوية وتوسيع القدرة على القيام بالأعمال في الوقت المناسب.

-الحفاظ على العلاقة مع أصحاب المصلحة لتحقيق نجاحات على المستوى العالمي من خلال تفعيل تبني وتطبيق معايير المراجعة الدولية وخدمات التأكيد .

ج. معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش:

يعتبر مراجع الحسابات الخارجي مسؤولاً عن الحصول على تأكيد معقول عن خلو البيانات المالية ككل من التحريفات الجوهرية الناتجة عن ارتكاب الغش، وتفرض عليه هذه المسؤولية أن يحافظ على نزعة الشك المهني، وأن يلتزم بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش، حيث بدأ سريان هذه المعايير على مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من 1/1/2017م (IAASB,2018, 163-166)وهي :

- معيار المراجعة الدولي رقم 200: الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة:

يتناول هذا المعيار مسؤوليات مراجع الحسابات عند القيام بمراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، كما يوضح الأهداف العامة لمراجع الحسابات ويشرح طبيعة ونطاق المراجعة ليتمكن المراجع من تحقيق هدف المراجعة. ووفقاً لمتطلبات المعيار فإن الأهداف العامة لمراجع الحسابات تتمثل في الآتي:

أ. الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري بسبب الغش أو الخطأ.

ب. إعداد تقرير عن القوائم المالية والإبلاغ حسبما تتطلبه معايير المراجعة، وفقاً للنتائج التي توصل إليها المراجع.

ج. في جميع الحالات التي لا يمكن الوصول فيها إلى تأكيد معقول، وفي الظروف التي يكون فيها إبداء رأي متحفظ في

تقرير المراجع غير كافٍ فإن معايير المراجعة الدولية تتطلب أن يمتنع المراجع عن إبداء الرأي.

-معيار المراجعة الدولي رقم 240: مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية:

يتناول هذا المعيار مسؤوليات مراجع الحسابات فيما يتعلق بالغش عند مراجعة القوائم المالية، كما يركز المعيار على كيفية تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (315)، ومعيار المراجعة الدولي رقم (330)، ووفقاً لمتطلبات هذا المعيار على المراجع التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية بسبب الغش، والحصول على أدلة إثبات كافية عن المخاطر المُقيمة للتحريف الجوهري بسبب الغش، وذلك من خلال تصميم استجابات مناسبة وتطبيقها، والاستجابة بشكل مناسب للغش أو الغش المشتبه فيه والمكتشف أثناء المراجعة .

- معيار المراجعة الدولي رقم 315: التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال بيئة المنشأة وبيئتها:

يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع عن مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها في القوائم المالية، من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، ويهدف المعيار بصورة رئيسة إلى التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها سواء كانت بسبب غش أو خطأ جوهري على مستوى القوائم المالية ومستوى الإقرارات، ومن ثم توفير أساس لتصميم وتطبيق استجابات لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة .

-معيار المراجعة الدولي رقم 330: استجابات المراجع للمخاطر المُقيَّمة:

ينحصر نطاق المعيار في تناوله لمسؤولية المراجع عن تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري عند مراجعة القوائم المالية، ويهدف المعيار إلى الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة عن مخاطر التحريف الجوهري المُقيمة، من خلال تصميم استجابات مناسبة وتطبيقها لمواجهة تلك المخاطر.

وتبنى مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)المعايير الدولية للمراجعة والفحص وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة الصادرة من المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد، حيث بدأ التطبيق على عمليات مراجعة القوائم المالية للفترات المحاسبية التي بدأت في 1/1/2017م أو بعده، ويقصد بمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وفقاً للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معايير المراجعة الدولية كما صدرت من المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد، مع إجراء تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية، حيث لم تغير تلك التعديلات أياً من متطلبات تلك المعايير (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ،2018). وقد اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش كما صدرت من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد مع إجراء تعديل طفيف على معيار المراجعة الدولي 330 الموسوم (استجابات المراجع للمخاطر المقيمة) في الجزئية الخاصة بتعريف مصطلح "الفترة الأولية" حتى لا يكون هناك التباس في تعريف نفس المصطلح لأغراض معايير المحاسبة، حيث تم تعديل تعريف الفترة الأولية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وعمليات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية لتقرأ على النحو التالي: "لأغراض هذا المعيار يقصد بالفترة الأولية Interim period الفترة التي يقوم بها المراجع ببعض أعمال المراجعة قبل نهاية السنة المالية (SOCPA,2020) " . مما سبق يخلص الباحث إن الهدف من إجراء الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين لهذه التعديلات على معايير المراجعة الدولية والتأكيد هو إيجاد مواءمة بين متطلبات هذه المعايير وبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

7 -الدراسات السابقة :

في هذا الجزء من الدراسة سيتناول الباحث بعض الدراسات الأجنبية والعربية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وسيتم استعراضها من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

-1 هدفت دراسة :Huidong et al, (2022) إلى التعرف على الغش المحاسبي المحتمل الذي ترتكبه الشركات المدرجة في السوق المالية في الصين خلال الفترة من 2013 حتى 2019 استناداً لنظرية الاستدلال الاستقرائي، حيث استخدمت الشركة معلومات المراجعة المتوفرة في السوق المالي الصيني والبحوث المحاسبية لعدد 376 شركة صينية، استخدمت الدراسة أسلوب الاستدلال بالرسم البياني المعرفي، ومن أبرز نتائج الدراسة أن شركات عينة الدراسة والتي ترتكب الغش المحاسبي تُراجع حساباتها عن طريق شركات مراجعة غير مؤهلة، حيث تستمر هذه الشركات في عملية مراجعة الشركات التي تمارس الغش المحاسبي لفترات طويلة.

-2 سعت الدراسة التي أجراها Andrew et al, (2022) إلى الإسهام في مكافحة الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة أندونيسا من خلال الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الغش في القوائم المالية المتمثلة في التحفيز والقدرة والفرص والترشيد، خلال الفترة من 2020

إلى 2015، استخدمت الدراسة المنهاج التاريخي في بحث العلاقة بين ارتكاب الغش ومتغيرات القدرة والفرص والترشيد. ومن أهم نتائج الدراسة أن الغش في البيانات المالية يمكن الكشف عنه عن طريق التحفيز والقدرة والفرص، وأن الشركات التي لديها مؤشرات قوية لارتكاب الغش هي الشركات المصنفة في الصناعات في تصنيف IDXالصناعي.

-3 هدفت دراسة الجبول (2022) إلى التعرف على مسؤولية المراجع الخارجي عن الغش والخطأ في القوائم المالية، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، حيث استطلعت الدراسة آراء عينة من المراجعين الخارجيين في الأردن بلغ عددهم (62) مراجع خارجي، استخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي، وتم جمع بيانات الدراسة باستخدام أداة الاستبانة. ومن اهم نتائج الدراسة أن هناك اتفاق بين آراء عينة الدراسة بأن المراجع يجب أن يخطط لعملية المراجعة وينفذها من خلال استخدام الشك المهني، وفي ضوء متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240 .

-4 كشفت دراسة Jun, Duo, (2022) عن اتجاه الرقابة من قبل هيئة تنظيم الأوراق المالية (CSRC) في الصين على الشركات المدرجة في السوق المالية في الصين، وشركات المراجعة المتورطة في الغش المحاسبي في الفترة من 2019-2006، وذلك من حيث الإجراءات التنفيذية المتخذة بحق هذه الشركات، استخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن 30.9% من شركات المحاسبة عينة الدراسة متورطة في عمليات غش ارتكبتها الشركات العميلة، كما أن 80.1% من أساليب الغش تمت في قوائم الدخل للشركات العميلة، مما يشير إلى أن التحريفات المتعلقة بالدخل تعتبر الأكثر شيوعاً بين أساليب الغش في القوائم المالية.

-5 أجرى Alla, (2022) دراسة هدفت إلى استخدام النموذج السداسي للغش في فهم العوامل التي تؤدي إلى ارتكابه والتي تتمثل في الحافز، الفرصة، التبرير، القدرة، الإطار القانوني، واللوائح)، في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، حيث تم توزيع استبانة على عينة مكونة من 10 شركات لديها دعاوى قضائية مالية خلال الفترة من 2019 حتى 2020، استخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي، وتحليل الإنحدار اللوجستي في تحليل بيانات الدراسة، وتم قياس احتمالية وجود الغش في القوائم المالية باستخدام نموذج .Altman-Z Score وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عنصر التواطؤ يلعب دوراً مهماً في ارتكاب الشركات للغش، وأن النموذج السداسي للغش أكثر ملاءمة من النموذج الخماسي في اكتشاف الغش في القوائم المالية .

-6 هدفت دراسة نزير، وبلقاسم (2021) إلى تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي عن الغش في القوائم المالية في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم 240، ومدى التزامهم بمسؤولياتهم المهنية لتعزيز قدرتهم في تحديد مخاطر الغش والعوامل التي تؤدي إلى اكتشافه، استخدمت الدراسة الوصفي التحليلي. ومن أبرز نتائج الدراسة أن مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش تكمن في إعطاء رأي حول مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية الناتجة عن ارتكاب الغش، وأن التنفيذ الجيد لعملية المراجعة في اكتشاف الغش يكون باتباع متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240 .

7 -استعرضت دراسة Intan, (2021) الأدبيات القائمة على التكنولوجيا للكشف عن الغش في البيانات المالية في الشركات الماليزية، كما سعت للكشف عن تحديات التنبؤ بالغش في التقارير المالية باستخدام مختلف التقنيات القائمة على التنقيب عن البيانات للكشف عن الغش في البيانات المالية، استخدمت الدراسة المنهاج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن التقنيات المستخدمة في مكافحة الغش في التقارير المالية يجب أن تكون مدعومة بالخبرة المناسبة لتطبيقها، ويجب أن تكون متنوعة لأن استخدام تقنية واحدة ربما لا تؤدي إلى اكتشاف الغش في التقارير المالية نتيجة تطور الأساليب المستخدمة في الغش .

-8 حاولت دراسة(Tarmizi, (2021 ، الكشف عن العوامل المؤثرة على التقارير المالية الاحتيالية في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 حتى 2020، باستخدام نظرية الغش السداسية، حيث تم دراسة سبع عوامل من العوامل المؤثرة على التقارير المالية الاحتيالية (الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، والرقابة غير الفعالة، وتغيير المراجع، والغطرسة، والتواطؤ)، استخدمت الدراسة المنهاج الكمي، حيث تم توزيع استبانة على عينة مكونة من (125) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، وتم استخدام تحليل الإنحدار اللوجستي في تحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار المالي، والضغوط الخارجية، والرقابة غير الفعالة لها تأثير إيجابي على التقارير المالية الاحتيالية، ولا يوجد أثر لتغيير المراجع والغطرسة والضغوط الخارجية على تلك التقارير .

-9 هدفت دراسة المشهداني، والمطر (2015) إلى التعرف على مدى التزام المراجع القانوني الأردني بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مراجعي الحسابات

بمسؤولياتهم المهنية، استخدمت الدراسة المنهاج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها عن طريق الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 230 مراجع خارجي في الأردن. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة في الأردن يلتزمون بمراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، ويبذلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.

-10 هدفت دراسة المعتاز (2010)، إلى التعرف على مدى وجود الغش في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، وهل وصل لمرحلة الظاهرة، ودور الجهات الرقابية داخل وخارج الشركة لمكافحته. اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلات الشخصية، حيث تم إجراء عدد 20 مقابلة شخصية توزعت بالتساوي بين لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية ومراجعي الحسابات الخارجيين الذين سبق وأن قاموا بمراجعة شركات مساهمة. وأظهرت النتائج اتفاق أفراد عينة الدراسة أن إدارات الشركات المساهمة تعد محور الارتكاز في جميع حالات الغش التي يتم ارتكابها، باعتبارها المسؤولة عن إعداد تلك القوائم، كما أن الغش في الشركات المساهمة السعودية لم يصل بعد إلى مرحلة الظاهرة.

وتعليقاً على ما سبق عرضه من دراسات يمكن القول أن هناك تنوعاً كبيراً في تناول موضوع الغش من زوايا مختلفة، حيث حاولت بعض الدراسات التعرف على أليات وأدوات اكتشافه بالطرق الحديثة، وتطرق بعضها إلى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في اكتشافه في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم 240، وتناولت بعض الدراسات العوامل المؤثرة في ارتكاب الغش.

من أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي استعرضها الباحث، هو أن الدراسة الحالية تسعى للتعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات الصلة بالغش عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وهو مالم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة، والتي تناول بعضها المعيار الدولي للمراجعة رقم 240، ويرى الباحث أن هناك معايير مراجعة دولية أخرى ذات علاقة بالغش وهذا ما ستناقشه الدراسة الحالية، ويمثل ذلك في وجهة نظر الباحث الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تغطيتها.

8 -فروض الدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة، ومتطلبات معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، يمكن صياغة فروضها على النحو الآتي:

أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200.

ب. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.

ج. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315.

د. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330.

ه. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية .

9 -مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ عدد مكاتب المراجعة المرخص لها بمزاولة المهنة في المملكة العربية السعودية وفقاً لإحصائيات الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين 296 مكتبا وشركة مراجعة تضم عدد 515مراجعاً خارجياً ممارس للمهنة (https://socpa.org.sa) ، مع ملاحظة أن عدد المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة المهنة يتم تحديثها بصورة مستمرة، لذلك لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة، باستخدام التطبيق الالكتروني الجاهز لمعادلة ريتشارد جيجر التي تنص على :

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1+\frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث:

= Nحجم المجتمع.

= الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96.

= D نسبة الخطأ.

وبتطبيق المعادلة تصبح عينة الدراسة 220 مراجعاً خارجياً، حيث قام الباحث بتوزيع عدد 215 استبانة عن طريق التوزيع المباشر على عينة الدراسة في مكاتب المراجعة في منطقة الرياض، وتم استرداد 194 استبانة، أي ما نسبته 90% من الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد عدد 16 استبانة لعدم اكتمال بياناتها ليصبح عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل من العينة 178 استبانة، وتمثل نسبة 92% من عدد الاستبانات المستردة.

10 -خصائص عينة الدراسة:

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (1): يوضح خصائص عينة الدراسة

البيـــــــان	التوزيع	التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكر	157	88.20
	أنثى	21	11.80
	المجموع	**178**	**100%**
المؤهل العلمي	دبلوم	28	15.73
	بكالوريوس	94	52.81
	ماجستير	31	17.42
	دكتوراه	25	14.04
	المجموع	**178**	**100%**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	16.29
	5- 10 سنوات	49	27.53
	11-15 سنة	56	31.46
	أكثر من 15 سنة	44	24.72
	المجموع	**178**	**100%**

يتبين من الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور؛ إذ يبلغ عددهم في العينة 157 فرداً، ويمثلون ما نسبته 88.20% من العينة الكلية، في حين بلغ عدد الإناث في العينة 21 فرداً، ويمثلن 11.80% من العينة الكلية. ويعزي الباحث ذلك إلى طبيعة العمل في مكاتب المراجعة، حيث يفضل الذكور في مجال مراجعة الحسابات. يتضح كذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى؛ حيث بلغ عددهم 150 فرداً، ويمثلون 84.27% من أفراد العينة الكلية، مما يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة على مستوى عالي من الفهم الإدراك لما تم توجيهه لهم من أسئلة. واشتملت العينة على 28 فرداً من حملة الدبلوم، ويمثلون 15.73% من العينة الكلية. ويتضح كذلك أن 29 فرداً من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، ويمثلون 16.29% من العينة الكلية، وهناك 49 فرداً من أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم تتراوح بين 5 إلى 10سنة ويمثلون 27.53% من عينة الدراسة، وهناك عدد 100 فرداً خبرتهم تزيد عن 10 سنوات ويمثلون نسبة 56.18 %من عينة الدراسة، مما يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة مدركون لما يُطرح عليهم من أسئلة.

11-أساليب جمع البيانات:

استخدمت الدراسة نوعين من البيانات هما:

أ-البيانات الثانوية: تم الاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، والدراسات السابقة في الإطار النظري للدراسة.

ب-البيانات الأولية: استناداً إلى متطلبات التطبيق الواردة بمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية قام الباحث بتطوير استبانة بهدف استطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة حول مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية

12 -أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية للدراسة على الاستبانة، والتي تم إعدادها وتطويرها اعتماداً على المقاييس التي صاغها الباحث وتتمثل في الآتي :

القسم الأول: اشتمل على عبارات لمعرفة السمات الشخصية لعينة الدراسة وتمثلت في ثلاثة عناصر وهي الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: اشتمل على فقرات الاستبانة وتم تقسيمها إلى أربعة محاور وهي:

المحور الأول: الفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200 المعتمد في المملكة العربية السعودية، وعددها (7) فقرات.

المحور الثاني: الفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240، وعددها (9) فقرات.

المحور الثالث: الفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315، وعددها (13) فقرة.

المحور الرابع: الفقرات المتعلقة بمدى التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330، وعددها (11) فقرة. وتم تحديد مستوى الموافقة بخمس مستويات حسب مقياس ليكرت الخماسي، والذي يسمى انطلاقاً من عدد البدائل فإذا كان هناك خمس بدائل كما في الدراسة الحالية سُمي بمقياس ليكرت الخماسي (الشريف،2019، 41-40)، واستُخدِم المقياس لتقدير درجة الإجابة على عبارات الاستبانة لقياس مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وذلك لكل عبارة من عبارات محاور الاستبانة ومن وجهة نظر عينة الدراسة، ومستويات الموافقة هي (لا أوافق بشدة وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار منخفضة جداً-لا أوافق وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار منخفضة -محايد وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار متوسطة-أوافق وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار مرتفعة -أوافق بشدة وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار مرتفعة جداً) ولتحديد درجة أثر كل فقرة وفقاً للمتوسط الحسابي للمقياس الخماسي، قام الباحث بحساب مدى المقياس (5-1 = 4) ، ومن ثم تقسيم الناتج على أكبر قيمة للمقياس للحصول على طول الفئة (5÷4= 0.80)، وبناءً على هذه القيمة تم تكوين المتوسطات الحسابية لكل فئة من فئات المقياس الخماسي كما يوضح الجدول الأتي:

جدول رقم (2): يوضح المتوسطات الحسابية لفئات المقياس الخماسي

بدائل الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
القيمة	1	2	3	4	5
المدى	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

13- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

أ. ثبات المقياس: (الاستبانة)

تم حساب ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (3): يوضح مؤشرات ثبات ألفا كرونباخ لفقرات محاور الاستبانة

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	7	0.841	0.84
المحور الثاني	9	0.612	0.86
المحور الثالث	13	0.725	0.76
المحور الرابع	11	0.798	0.81

يتضح من الجدول رقم (3) أن ألفا كرونباخ لجميع فقرات محاور الاستبانة > 0.60 ، ويكون هناك تجانس واتساق كبير بين متغيرات الدراسة كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد صحيح، ويحدث العكس إذا اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الصفر.

ب. صدق المقياس (الاستبانة):

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بالطريقتين الآتيتين:

1 -اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسةFace validity :

قام الباحث بعرض الاستبانة على أربعة من أعضاء هيئة التدريس ممن هم على رتبة (أستاذ وأستاذ مشارك) في تخصص المحاسبة في الجامعات السودانية و السعودية، وقد تم الآخذ بآرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات وعبارات الاستبانة.

2 -اختبار الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم تطبيق الأداة على عينة عشوائية من مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة الرياض وعددهم (20) مراجعاً؛ من خارج عينة الدراسة، وعليه تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson)بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح مؤشرات معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة (العينة الاستطلاعية: n=20)

المحور	الارتباط بالدرجة الكلية
التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند القيام بعملية المراجعة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200.	0.577**
التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.	0.623**
التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315.	0.498**
التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330.	0.743**

يتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط لبيرسون لمحاور الاستبانة تتراوح بين (0.498** و 0.743**) وهي مؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01**). مما سبق يمكن القول أن هناك اتساق بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ويدل ذلك على أن الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

3- اختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا): لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

14.مناقشة نتائج تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة:

قبل التحقق من صحة فروض الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام اختبار كولمنجروف-سمرنوف للتحقق من مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S)

محتوى الفرضية	عدد العبارات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
العلاقة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200.	**7**	**1.124**	**1.481**
العلاقة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.	**9**	**0.915**	**1.591**
العلاقة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315.	**13**	**1.017**	**1.319**
العلاقة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330.	**11**	**0.954**	**1.547**
جميع الفرضيات	**40**	**0.894**	**1.623**

يتضح من الجدول (5) أن قيمة Z المحسوبة أقل من قيمة Z الجدولية (1.16)، ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين توزيع بينات الاستبانة والتوزيع الطبيعي (البديوي، 2021، 8). وبعد التأكد من خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي قام الباحث باختبار فروض الدراسة على النحو الآتي:

أ. اختبار الفرض الأول: والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200 ".

جدول رقم :(6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول الالتزام بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل

م	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
1	ممارسة المراجع للحكم المهني والمحافظة على نزعة الشك المهني طوال عملية التخطيط للمراجعة وتنفيذها.	4.29	0.433	94.86	3	8.62	0.000	موافق بشدة
2	التعرف على مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش بناءً على فهم البيئة التي تعمل فيها المنشأة.	3.87	0.628	112.20	3	8.62	0.000	موافق
3	الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول وجود تحريفات جوهرية من خلال تصميم استجابات مناسبة وتطبيقها لمواجهة المخاطر المقيمة.	4.22	0.394	138.06	3	8.62	0.000	موافق بشدة
4	إبداء الرأي في القوائم المالية بناءً على الاستنتاجات المستنبطة من أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.	4.68	0.341	124.25	3	8.62	0.000	موافق بشدة
5	اعتماد التقرير الذي يبديه المراجع على إطار التقرير المالي المنطبق، وأي أنظمة أو لوائح منطبقة.	3.98	0.724	109.34	3	8.62	0.000	موافق
6	التزام المراجع بمسؤولياته تجاه المستخدمين أو الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الأطراف خارج المنشأة فيما يتعلق بالأمور الناتجة عن المراجعة.	3.74	0.684	97.64	3	8.62	0.000	موافق
7	امتناع المراجع عن إبداء الرأي في الحالات التي لا يستطيع الوصول إليها إلى تأكيد معقول بأن القوائم المالية محل المراجعة خالية من التحريفات الجوهرية.	3.91	0.527	108.97	3	8.62	0.000	موافق
	الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**3.97**	**0.567**	**111.37**	**3**	**10.34**	**0.000**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة الفرضية أو عدم صحتها تم استخدام اختبار (كآي تربيع)، ويظهر الجدول أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرضية عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة a=0.05، حيث بلغت قيمة كآي تربيع لجميع فقرات الفرضية 111.37، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 10.34، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرضية 3.97، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الأول والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200" تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه. وبمقارنة نتيجة الفرضية مع الدراسات السابقة نجدها تتفق مع نتيجة دراسة Bntan, (2020) وهي أن التقنيات المستخدمة في مكافحة الغش في التقارير المالية يجب أن يكون مدعوماً بوجود خبرة مناسبة لدى مراجعي الحسابات، كما أن نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة دراسة نزير، وبلقاسم (2021)، وهي أن التنفيذ الجيد لعملية المراجعة لاكتشاف الغش يكون باتباع متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240، وتتفق أيضاً نتيجة الفرضية مع نتيجة دراسة المشهداني، ومطر (2015) والتي توصلت إلى أن مراجعي الحسابات في الأردن يلتزمون بمراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، ويبذلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.

ب. اختبار الفرض الثاني: والذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240".

جدول رقم (7): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التزامات مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية.

م	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
1	فهم وتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية التي وضعته الإدارة للحد من مخاطر الغش في القوائم المالية.	4.28	0.397	98.15	3	8.62	0.000	موافق بشدة
2	يستفسر المراجع من الإدارة عن تقييمها لخطر تحريف القوائم المالية بشكل جوهري بسبب الغش.	3.80	0.750	92.59	3	8.62	0.000	موافق
3	يستفسر المراجع من الإدارة عن وجود آلية متبعة للتعرف على مخاطر الغش والاستجابة لها في المنشأة.	3.54	0.689	107.57	3	8.62	0.000	موافق
4	يستفسر المراجع من الإدارة عن تواصلها إذا حدث مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بآلياتها للتعرف على مخاطر الغش والاستجابة لها.	3.98	0.874	114.98	3	8.62	0.000	موافق
5	يستفسر المراجع من الإدارة عن تواصلها مع الموظفين فيما يتعلق بوجهات نظرها حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.	3.41	0.538	131.29	3	8.62	0.000	موافق
6	يستفسر المراجع من الإدارة والموظفين داخل المنشأة لتحديد ما إذا كان لديهم علم بأي غش فعلي أو مشتبه فيه يؤثر على المنشأة.	3.88	0.816	120.61	3	8.62	0.000	موافق
7	يستفسر المراجع من المراجعين الداخليين لتحديد ما إذا كان لديهم علم بأي غش فعلي أو مشتبه فيه يؤثر على المنشأة.	3.95	0.297	110.84	3	8.62	0.000	موافق
8	تقييم المراجع لكيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة لعملية الإشراف على آليات الإدارة بالتعرف على مخاطر الغش والاستجابة لها.	3.76	0.671	128.37	3	8.62	0.000	موافق
9	قيام المراجع بالتبليغ عن الأمور ذات الصلة بالغش إلى المستوى الإداري المناسب ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح.	3.79	0.653	119.81	3	8.62	0.000	موافق
	الدرجة الكلية لجميع الفقرات	**3.42**	**0.624**	**116.81**	**3**	**11.66**	**0.000**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي 3، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضية تم استخدام اختبار كآي تربيع، ويظهر الجدول أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرضية عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة a=0.05، حيث بلغت

قيمة كآي تربيع لجميع فقرات الفرضية 116.81، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 11.66، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرضية 3.42، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الثاني والذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240" تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نزير، وبلقاسم (2021)، وهي أن تنفيذ عملية المراجعة بالصورة المطلوبة يتم عن طريق الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240، كما تتفق مع نتيجة دراسة المشهداني، ومطر (2015)، وهي التزام مراجعي الحسابات في الأردن يلتزمون بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية في مراجعة القوائم المالية، وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع نتيجة دراسة الجبول (2022) وهي وجوب قيام المراجع بتخطيط عملية المراجعة وتنفيذها من خلال استخدام الشك المهني، وفي ضوء متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240.

ج. اختبار الفرض الثالث: والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315".

جدول رقم (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها

م	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
1	يصمم المراجع وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر للحصول على أدلة مراجعة مناسبة وكافية للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش وتقييمها.	3.53	0.624	110.29	3	8.62	0.000	موافق
2	ينفذ المراجع إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها.	3.46	0.871	95.02	3	8.62	0.000	موافق
3	يتوصل المراجع إلى فهم بيئة الرقابة ذات الصلة بإعداد القوائم المالية من خلال تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر.	4.11	0.597	122.41	3	8.62	0.000	موافق
4	ينفذ المراجع إجراءات تقييم المخاطر للتوصل إلى فهم الهيكل التنظيمي للمنشأة وملكيتها وحوكمتها، ومدى دمج استخدام تقنية المعلومات في نموذج الأعمال.	3.89	0.618	116.27	3	8.62	0.000	موافق
5	ينفذ المراجع إجراءات تقييم المخاطر للتوصل إلى فهم عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى.	3.62	0.522	126.44	3	8.62	0.000	موافق
6	ينفذ المراجع إجراءات تقييم المخاطر للتوصل إلى فهم المقاييس المستخدمة داخلياً وخارجياً لتقييم الأداء المالي للمنشأة.	3.49	0.851	109.45	3	8.62	0.000	موافق
7	تقويم السياسات المحاسبية للمنشأة، والتأكد من	3.81	0.619	112.95	3	8.62	0.000	موافق

تابع جدول رقم (8)

	مناسبتها واتساقها مع التقرير المالي المحدد.	4.14	0.580	125.17	3	8.62	0.000	موافق
8	يلفت المراجع إجراءات تقييم المخاطر للتوصل إلى فهم نظام معلومات المنشأة والضوابط ذات الصلة بإعداد القوائم المالية.	3.47	0.822	94.77	3	8.62	0.000	موافق
9	يتوصل المراجع إلى فهم لمكونات أنشطة الرقابة في المنشأة بهدف التعرف على الأدوات الرقابية لمواجهة مخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإقرارات.	3.54	0.549	103.92	3	8.62	0.000	موافق
10	يتوصل المراجع إلى فهم لمكونات أنشطة الرقابة في المنشأة بهدف التعرف على الأدوات الرقابية عند إثبات العمليات المالية، والمعاملات غير المتكررة وغير العادية.	3.48	0.680	127.06	3	8.62	0.000	موافق
11	التعرف على مخاطر التحريف الجوهري، وتحديد ما إذا كانت توجد على مستوى القوائم المالية.	3.44	0.422	124..21	3	8.62	0.000	موافق
12	تقويم مخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإقرارات والقوائم المالية.	3.51	0.715	129..30	3	8.62	0.000	موافق
13	تضمين مخاطر التحريف الجوهري التي تم التعرف عليها في توثيق أعمال المراجعة.	**3.58**	**0.649**	**112.81**	**4**	**11.01**	**0.000**	**موافق**
	الدرجة الكلية لجميع الفقرات							

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي 3، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرض تم استخدام اختبار كآي تربيع، ويظهر الجدول أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرضية عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة a=0.05، حيث بلغت قيمة كآي تربيع لجميع فقرات الفرضية 112.81، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 11.01، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرضية 3.58، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الثاني والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315" تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه.

د. اختبار الفرض الرابع: والذي ينص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330 ".

جدول رقم (9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري

م	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
1	تصميم وتطبيق استجابات عامة لمواجهة مخاطر التحريف الجوهري المقيمة على مستوى القوائم المالية.	3.58	0.871	121.05	3	8.62	0.000	موافق
2	تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية تستند وتستجيب من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها إلى مخاطر التحريف الجوهري المقيمة على مستوى الإقرارات.	3.44	0.524	125.18	3	8.62	0.000	موافق
3	تصميم إجراءات المراجعة الإضافية للتأكد من احتمالية وجود تحريف جوهري بسبب الخصائص المعيبة لفئة المعاملات، أو رصيد الحساب، أو الإفصاح ذي العلاقة.	3.92	0.298	130.16	3	8.62	0.000	موافق
4	تنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية للحصول على أدلة مراجعة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقييمه للخطر.	4.13	0.319	123.09	3	8.62	0.000	موافق
5	يقوم المراجع بتصميم وتنفيذ أدوات اختبارات الرقابة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ذات الصلة.	3.98	0.617	115.69	3	8.62	0.000	موافق
6	يقوم المراجع بتصميم وتنفيذ أدوات الرقابة للحصول على أدلة مراجعة أكثر إقناعاً، كلما زاد اعتماده على فعالية أداة رقابية معينة.	3.76	0.459	90.18	3	8.62	0.000	موافق

تابع جدول رقم (9)

7	تصميم وتنفيذ إجراءات أساس لكل فئة معاملات ذات أهمية نسبية بغض النظر عن مخاطر التحريف الجوهري المقيمة.	3.84	0.658	120.40	3	8.62	0.000	موافق
8	تضمين إجراءات الأساس مصادقة أو مطابقة المعلومات الواردة في القوائم المالية مع السجلات المحاسبية.	4.21	0.410	108.12	3	8.62	0.000	موافق بشدة
9	تضمين إجراءات الأساس للتحقق من قيود اليومية الجوهرية والتعديلات الأخرى التي تمت أثناء إعداد القوائم المالية.	3.59	0.713	90.54	3	8.62	0.000	موافق
10	تنفيذ إجراءات مراجعة لتقويم ما إذا كان العرض العام للقوائم المالية قد تم وفقاً لإطار التقرير المالي المحدد.	3.47	0.651	106.50	3	8.62	0.000	موافق
11	تضمين توثيق عملية المراجعة بما يفيد بأن المعلومات الواردة في القوائم المالية تتطابق مع السجلات المحاسبية التي تستند إليها، سواء تم الحصول عليها من داخل أو خارج دفتر الأستاذ.	3.66	0.786	92.49	3	8.62	0.000	موافق
الدرجة الكلية لجميع الفقرات		**3.49**	**0.547**	**109.85**	**3**	**9.29**	**0.000**	**موافق**

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي 3، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرض تم استخدام اختبار كآي تربيع، ويظهر الجدول أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرضية عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة a=0.05، حيث بلغت قيمة كآي تربيع لجميع فقرات الفرضية 109.85، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 9.29، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرضية 3.49، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الرابع والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330" تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه.

ه. اختبار الفرض الخامس: والذي ينص على "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية"

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبارات (T)، واختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا) لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة وجاءت النتائج على النحو الآتي:

1. متغير المؤهل العلمي:

ينقسم متغير المؤهل العلمي في هذه الدراسة إلى أربع مسميات هي: دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه. وقد تم استخدام اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، والجدول الآتي يوضح نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (10): يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش والتي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
دبلوم	28	3.83	0.754	3.294	0.010
بكالوريوس	94	3.68	0.418		
ماجستير	31	3.55	0.534		
دكتوراه	25	3.19	0.681		

*وجود دلالة عند مستوى(0.05)

يتضح من الجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش والتي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.010)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ونسبة لوجود علاقة معنوية في اختبار التباين، فقد قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه لدلالة الفروق، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش والتي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم	3.19	-			
بكالوريوس	3.83		-		
ماجستير	3.68			-	
دكتوراه	3.89		*0.489		-

*وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول رقم (11) أن الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، تُعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين الذين يحملون درجة البكالوريوس، ومن يحملون درجة الدكتوراه، لصالح من يحملون درجة الدكتوراه (ذوي المتوسط الحسابي الأعلى). ويُعزي الباحث ذلك إلى أن المراجعين الخارجيين الذين يحملون درجة الدكتوراه على إطلاع واسع بمعايير المراجعة الدولية، مما عمق من معرفتهم بمدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلباتها ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.

2 .متغير عدد سنوات الخبرة:

ينقسم متغير عدد سنوات الخبرة في هذه الدراسة إلى أربع فئات، وهي: أقل من (5) سنوات، من (5) إلى (10) سنوات، من (11) إلى (15) سنة، أكثر من (15) سنة، وتم استخدام اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ويوضح الجدول الآتي نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول رقم (12): يوضح اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أقل من (5) سنوات	29	3.52	0.749	4.604	*0.013
من (5-10) سنة	49	3.66	0.531		
من (11-15) سنة	56	3.80	0.412		
أكثر من (15) سنة	44	3.37	0.539		

*وجود دلالة عند مستوى(0.05)

يتضح من الجدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.013)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ونسبة لوجود علاقة ذات دلالة معنوية في اختبار التباين، قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه (Scheffee) لدلالة الفروق، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (13): يوضح نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	أقل من (5) سنوات	من (5-10) سنة	من 11- 15 سنة	أكثر من (15) سنة
أقل من (5) سنوات	3.52	-			
من (5-10)	3.66		-		
من (11-15)	3.80		*0.359	-	
أكثر من (15) سنة	3.37				-

*وجود دلالة عند مستوى(0.05)

يتضح من الجدول رقم (13) أن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، كانت بين من تتراوح سنوات خبرتهم من (10-5) سنة، ومن كانت سنوات خبرتهم بين (15-11) سنة، لصالح من كانت سنوات خبرتهم بين (15-11) سنة (ذوي المتوسط الحسابي الأعلى)، ويعزي الباحث ذلك إلى أن أفراد عينة البحث ممن خبرتهم بين (15-11) سنة أكثر إدراكاً بمتطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، مقارنة مع الذين تتراوح خبرتهم بين (10-5) سنة، مما يعمق فهمهم لمدى تطبيق متطلبات تلك المعايير.

مما سبق يستنتج الباحث أن الفرضية الخامسة والتي تنص على "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية" قد تم التحقق من صحتها.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة مرتفعة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 200، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور التزام مراجعي الحسابات بالمسؤوليات العامة للمراجع المستقل عند مراجعة القوائم المالية 3.97 ، وبانحراف معياري بلغ 0.58.
2. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة مرتفعة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 240، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية 3.42 ، وبانحراف معياري بلغ 0.62 .
3. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة مرتفعة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 315، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها 3.58 ، وبانحراف معياري بلغ 0.65.
4. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة مرتفعة بين التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، ومتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 330، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري، 3.49، وبانحراف معياري بلغ 0.55.
5. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة

العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية .

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة قيام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال استخدام الشك المهني، وتحديداً في الأمور التي تزيد من خطر التحريف الجوهري الناتج عن ارتكاب الغش في القوائم المالية.
2. ضرورة تشجيع مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية على الالتزام بمسؤولياتهم المهنية الخاصة بتطبيق معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.
3. ضرورة الاستفادة من خبرات مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية الذين لهم علاقات ارتباط مع شركات ومكاتب المراجعة الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية خصوصاً المعايير ذات العلاقة بالغش المحاسبي في القوائم المالية.
4. ضرورة تبني الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)عقد ورش عمل وندوات مهنية متخصصة في مجال معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.
5. ضرورة اهتمام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتأهيل المهني، من خلال الالتحاق ببرامج زمالات المحاسبين القانونيين (البريطانية، الأمريكية، السعودية...الخ) ، وذلك لتطوير أدائهم المهني بشكل مستمر.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية :

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2003). الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحيال والخطأ عند التدقيق).

2- البديوي، إيهاب محمد فوزي. (- البديوي، إيهاب محمد فوزي. (2021). أسس اختيار الأسلوب الإحصائي في بحوث التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

3- الجبول، ميسر منيزل. (2022). مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ وأثرها على جودة التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العاملة في الأردن. المجلة العربية للنشر العلمي، 40 (2)، ص ص: 878-896.

4- الشريف، ناصري محمد. (2019). مقياس تصميم وبناء أدوات البحث العلمي، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر.

5- المشهداني، عمر توفيق، والمطر، ماجد خلف محمد. (2015). مدى التزام المحاسبين القانونيين بتحديد مخاطر الخطأ الجوهري من خلال معايير التدقيق الدولية-دراسة ميدانية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 35 (9)، ص ص: 175-195.

6- المعتاز، إحسان بن صالح. (2010). الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 1، ص ص: 1-44.

7- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2018). الدليل الإسترشادي لممارسة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

8- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2020). المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية: متاح على الرابط:
https://socpa.org.sa/

9- بوسليماني، صليحة، وطويلب، محمد. (2020). توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 11 (1)، ص ص: 160-175.

10- عراب، سارة، ومحمد، زيدان. (2018). مسؤولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء

الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 9، ص ص: 481-501.
11- عمري، فضيل مصطفى يوسف. (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
12- عوض، أحمد محمد، عواد. (2021). المسؤولية المدنية لمراجع الحسابات: دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة السعودية، الأحساء، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل- العلوم الإنسانية والإدارية، 22 (1)، ص ص: 341-355.
13- لقراني، آسية. (2017). مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والخطأ في القوائم المالية-دراسة حالة على مستوى مكتب محافظ الحسابات. جيجل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.
14- نزير، شبرو، وبالقاسم، بن خليفة. (2021). أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، 6(1)، ص ص: 1-41 .
15- هاني، ايهاب نظمي. (2012). تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16- وزارة التجارة. نظام الشركات. (2021). متاح على الرابط: https://socpa.org.sa

المراجع الأجنبية:

1- Afrah, A, Ghaith, A. (2021). The Role of International Auditing Standards in Applying Corporate Governance and the Quality of the Professional Performance of the External Auditor. Asian Journal of Humanities and Social Studies, 8 (6),pp 1-7.
2- Andrew, S, Candy, R, Robin, N. (2022). Detection Fraudulent of Financial Statement Using Fraud S.C.O.R.E Model and Financial Distress. International Journal of Economics, Business and Accounting Research, 6 (1), pp: 211-222.
3- Derzon, J., Alford, A., Clarke, N., Gross, I., Shander, A., Thurer, R. (2019). Anemia management and audit feedback practices for reducing overuse of RBC transfusion: a laboratory medicine best practice systematic review and meta-analysis. American journal of clinical pathology, 151(1), pp: 18-28.
4- Ghozali, I, Indarto.S. (2016). Fraud diamond: Deduction analysis on the Fraudulent financial reporting, Risk Governance and Control Financial Markets & Institutions, 6 (4), pp:1-10.
5- Gunn, L., Kawada, S., Michas, N. (2019). Audit market concentration, audit fees, and audit quality: Across-country analysis of complex audit clients. Journal of Accounting and Public Policy, 38(6), pp: 93-106.
6- Halilbegovic, S., Celebic, N., Cero, E., Buljubasic E., Mekic A. (2020). Application of Beneish M-score model on small and medium enterprises in Federation of Bosnia and Herzegovina. Eastern Journal of European Studies 11:pp: 46–63.
7- Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements. (2018). Available at: https://www.iaasb.org/publications/2018-5
8- Huidong, W, Yanpeng, C, Jianping, L, Xiaoqian, Z. (2022). Financial fraud risk analysis based on audit information Knowledge graph, The 8th International conference on information Technology and Quantitative management (ITQM 2021 &2022), pp:780-787.
9- Intan, W., O. (2021). Financial Statement Fraud: Challenges and Technology. Deployment in Fraud Detection. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 11 (4), pp: 1-11.
10- International Auditing and Assurance Standards Boa, (2018). Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related

Services Pronouncements, Available at: https://www.ifac.org/

11- International Auditing and Assurance Standards Board. (2021). The IAASB's Work Plan for 2022–2023: A Public Interest Focus in Uncertain Times, 4 (2),pp: 1-16.

12- Johnsen, A. (2019). Public sector auditing in contemporary society: a brief review and introduction, journal of financial accounting and management in government, public services and charities, 35 (2), pp: 121-127.

13- Jun, W, Duo, W. (2022). Corporate Fraud and Accounting Firm Involvement: Evidence from China. Journal ok Risk and Financial Management, pp: 1-16.

14- Khanh, N. (2010). Financial statement fraud: motives, methods, cases and detection, Boca Raton, Florida, USA.

Marncian, J. (1997). The Auditors and Fraud. Journal of Accountancy, 32.- 15

16- Minnis, M, Shroff, N. (2017). Why regulate private firm disclosure and auditing? Accounting and Business Research, 47(5), pp: 473-502.

17- Mohammad, M., Ali A., Mehrdad, G., Babak J. (2020). Explaining the Beneish model and providing a comprehensive model of fraudulent financial reporting (FFR). International Journal of Nonlinear Analysis and Applications 12, pp: 39–48.

18- Tarmizi, A, Imam, G, Imang, P. (2021). Hexagon Fraud: Detection of Fraudulent Financial Reporting in State-Owned Enterprises Indonesia, Economies, 10 (13): 1-16.

19- Vanstraelen, A., Schelleman, C. (2017) Auditing private companies: what do we know? Accounting and Business Research, 47 (5), pp: 565-584.

20- Yuntong, H. U., & Xie, B. (2018). Internal audit of university affiliated hospitals: status quo and problems analysis. Chinese Journal of Hospital Administration, 34(3), pp: 252-265.

The extent commitment of external auditors in Kingdom of Saudi Arabia to application requirements of international auditing standards related to fraud in financial statements: A field study

Jafar Othman Elsharif Abdel Aziz
j.abdelaziz@mu.edu.sa

Abstract: This study aimed to identify the extent to which the external auditors in the Kingdom of Saudi Arabia are committed to applying the requirements of international auditing standards related to fraud in the financial statements. The study used the descriptive analytical method, and the study data was collected using the questionnaire tool, which was distributed to a random sample of 215 external auditors on external audit offices in the Kingdom of Saudi Arabia. The study concluded that the external auditors in the Kingdom of Saudi Arabia are committed to applying the requirements of international auditing standards related to fraud in the financial statements, to a high degree, as well as the presence of statistically significant differences between the opinions of the study sample members due to the variables of educational qualification, and the number of years of experience regarding the commitment of auditors External accounts apply the requirements of international auditing standards related to fraud in the financial statements approved in the Kingdom of Saudi Arabia. In light of these results, the study recommended the necessity for the external auditors in the Kingdom of Saudi Arabia to plan and implement the audit process through the use of professional skepticism, in matters that increase the risk of material misrepresentation resulting from committing fraud in the financial statements, as well as the necessity of adopting the Saudi Organization for Auditors and Accountants (SOCPA) Holding specialized workshops and seminars in the field of international auditing standards related to fraud in financial statements.

Key words: Auditors, International auditing standards, Fraud, Kingdom of Saudi Arabia.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 69-90 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

تأثير جائحة كورونا COVID-19 على النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

د. إياد بن عبد الفتاح النسور
أستاذ الاتصال التسويقي ، كلية الإعلام والاتصال ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض
د. خالد بن عبد الله الخثلان
أستاذ الاقتصاد ، كلية الأعمال ، جامعة الملك سعود. الرياض
أ.عبد الرحمن بن محمد الزهراني
طالب دراسات عليا ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز. جدة

المستخلص : هدفت الدراسة إلى قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. للإجابة على التساؤل السابق تمت تحديد عدد من المتغيرات الاقتصاية التي يمكن اختبارها في الدراسة: وهي الناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق العام ، الإنفاق الخاص ، الصادرات ، والمستوردات ، معدل التضخم ، والإيرادات النفطية للمملكة. استندت الدراسة إلى منهجية Robust Least Square Method لسهولة تعاملها مع القيم الشاذة في العلاقات الإحصائية ، كما تم استخدام دالة الاستجابة لتعزيز عملية القياس الإحصائية . قامت الدراسة بتطوير نموذج القياس اعتماداً على الأدبيات النظرية والتطبيقية باستخدام البيانات الربع سنوية للاقتصاد السعودي للفترة 2016 – 2021 . توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة أبرزها: أن هناك عدد من العلاقات الإحصائية الموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية ، والإنفاق الحكومي ، والإنفاق الخاص، والصادرات. بينما وجدت العلاقات الإحصائية السالبة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم والمستوردات. النتيجة المهمة أن 69% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى التغير في المؤشرات الاقتصادي محل البحث على المدى القصير . كما ظهرت علاقات التكامل المشترك على الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. يحتاج الناتج المحلي إلى 6 سنوات ونصف لتصحيح الخطأ بنسبة سنوية 14.9% . لقد ظهر بوضوح أن هناك تأثير سلبي لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي في المملكة ، لكن تؤكد دالة الاستجابة أن أسعار النفط كانت أكثر إضراراً بالنشاط الاقتصادي للمملكة وسببت تأثيرات مضاعفة تفوق ما سببته جائحة كورونا COVID-19.

1. المقدمة:

منذ نهاية عام 2019 وتحديداً من مدينة ووهان الصينية، شهد العالم نوعاً جديداً من الأوبئة، أطلق عليه فيروس كورونا COVID-19 . وبات من أكثر الفيروسات انتشاراً حول العالم في العصر الحديث (Roy,2020). لا يكاد يخلو أي يوم من تسجيل إصابات مؤكدة بالفيروس،ووصلت حتى إعداد هذه الورقة إلى 317 مليون إصابة و5.5 مليون وفاة (WHO,2022/15 -1-2022). في البدايات لم يكن هناك معلومات كافية عن الفيروس؛ بغرض تقديمها للسكان أو لصناع القرار الاقتصادي،وساد فيها التضارب في الآراء ، وغياب المعلومات الدقيقة والصحيحة عن طرق الاتصال الخاطئة، والآليات والتدابير الوقائية التي يمكن استخدامها لمواجهة انتشار الوباء (Hegarty,2020) .

لقد سمح الترابط والتشابك في العلاقات الدولية بتصاعد الفيروس خلال فترة قصيرة، وجعلت منه وباء عالمي ضرب العالم بأسره . لذلك أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة في يناير 2020، وقامت بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية المحلية المعنية بمتابعة الوباء (Ghebreyesus, 2020)، ومنذ ذلك الحين تطورت حالة الطوارئ إلى أزمة صحية - اقتصادية عالمية أثرت على مجمل الاقتصاد العالمي وقدرت خسائرها بنحو 9 تريليون دولار خلال عامي 2020 و 2021 (IMF,2020)، وانتشرت معه العدوى الفيروسية إلى جميع الدول، وذلك بعد أن صبحت المتحورات والسلالات المطورة من الفيروس أكثر سطوة على جميع الفئات العمرية وشكلت نحو 90% من الإصابات الجديدة بالفيروس حول العالم (Dunn & Kahn, 2020).

كانت بداية الانتشار في أوروبا ثم انتقل إلى الأمريكتين. وفي هذه الأثناء، أودى الوباء في الولايات المتحدة بحياة ثلاثة أضعاف المفقودين في حرب فيتنام (Ducharme 2020).وفي أوروبا، كانت إيطاليا من أكثر الدول تأثراً بالوباء وبخاصة في المراحل الاولى من الانتشار (Roy,2020)،قبل أن يتحول الاهتمام إلى الهند والبرازيل، وباتت بؤر ساخنة تسجل يومياً مستويات قياسية من الوفيات (www.who.org). وعلى مستوى الدول العربية، شهدت الأردن والمغرب وتونس بدايات قوية في مكافحة الفيروس؛ وسجلت تدني في الإصابات والوفيات بفضل التدابير الأمنية والصحية المطبقة آنذاك (www.who.org). ففي الأردن تم رصد أقل من 10 إصابات يومية لكل مليون من السكان، مقارناً بأقل من 20 و 40 حالة في تونس والمغرب على الترتيب (Brooking.edu). وفي المرحلة الثانية من الوباء،عانت معظم الدول العربية انتشاراً قوي للفيروس، وبات خارج عن السيطرة في أغلبها. فنجد أن الأردن سجلت في يوم واحد 9535 حالة ، وفي مصر 19 ألف حالة (وزارة الصحة المصرية، 2020). أما المملكة العربية السعودية، فسجلت الإصابة الأولى بالفيروس في 2 مارس 2020، قبل أن يتم فرض الحظر الجزئي لمنع انتشاره، وتجاوزت الحالات المصابة سقف 10 الآف حالة في اليوم الواحد .لقد كان الوباء أكثر فتكاً بكبار السن لكونهم الأكثر عرضة للإصابة بسبب ضعف المناعة لديهم، لذلك ظهر الخطر الأقوى على دور العجزة، وزاد الضغط على المستشفيات بسبب حالات الإدخال اليومية المرتفعة ، وبات هناك نقص في أقنعة الأكسجين، والملابس الوقائية الأخرى، إضافة إلى محدودية الكوادر الطبية والتمريضة والبشرية المطلوبة للتعامل مع الإصابات .

في خضم هذا التسارع وتحديداً منذ مارس 2020، قامت الحكومات المحلية حول العالم بتبني العديد من التدابير الحاسمة للحد من انتشار الوباء. بينما تباطأت الدول الأوروبية في تحليل ظروف انتشاره، وقامت بتأخير تطبيق شروط العزل الصحي والبقاء في المنازل، وفرض الإغلاق الجزئي (Volkman, 2020)،إذ لم تكن الشعوب العالمية معتادة على ظروف التباعد الاجتماعي في فترة ما قبل انتشار الفيروس. وتشير الأدبيات المتعلقة بالأزمات والكوارث الاقتصادية؛ أن التدابير الصحية تصنف على أنها سلوك اجتماعي تعاوني ، يساعد على تحقيق الأهداف والمنافع وذلك لجميع الأطراف وخاصة في الأوقات الصعبة (Sirola & Pietsa, 2017). لذا أدركت معظم دول العالم أهمية تلك التدابير ، وقامت بتبني إجراءات متشابهة فيما بينها، ووضعت قيوداً على التجمعات والتحركات الاجتماعية ، وأغلقت الحدود المحلية أمام حركة المسافرين وبخاصة الوافدين من الدول المصابة بالعدوى، وأغلقت أبواب الشركات التجارية، وأصدرت تعليمات الحجر الصحي الذاتي، وأغلقت المدارس أمام 1.5 مليار طفل حول العالم (The Economist,2020). كما أجبر ملايين العمال على ترك وظائفهم أو تخفيض ساعات العمل (Bureau of Labor Statistics, 2020).

وعلى مستوى الدول العربية، تشير التقديرات الأولية أن مجمل المنطقة العربية حققت خسائر وصلت إلى 42 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي لها ، وتظهر التوقعات زيادة معدلات البطالة بنسبة 1.2% ، الأمر الذي يعني فقدان حوالي 1.7 مليون وظيفة على الأقل في عام 2020. كما سجلت

شركات الأعمال في المنطقة العربية خسائر فعلية فادحة في رأس مالها السوقي خلال الفترة من يناير إلى مارس 2020 ، بلغت قيمتها 420 مليار دولار ، أو ما نسبته 8% من إجمالي الثروة في الدول العربية (صندوق النقد العربي ، 2022) . وللتخفيف من تداعيات التدهور الاقتصادي ، ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية في تلك الدول ، تم تبني مجموعة من التدابير والاحترازات الحكومية، فنجد على سبيل المثال أن الإمارات العربية المتحدة أعلنت عن خطة لتحفيز الاقتصاد بقيمة 27 مليار دولار ، تشمل دعم المياه والكهرباء والأنشطة التجارية والصناعية. كما أعلنت قطر عن حزمة مماثلة بقيمة 23 مليار دولار لتوفير الحوافز المالية والاقتصادية للقطاع الخاص. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة بقيمة 13 مليار دولار لدعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكشفت مصر عن خطة شاملة بتكلفة 6 مليار دولار لمكافحة الفيروس ودعم النمو الاقتصادي، مقارنة بنحو مليار دولار في خطة التحفيز التي تبنتها الحكومة الأردنية لذات الأسباب (الأمم المتحدة ، منظمة الصحة بلعالمية، 2020) .

2. مشكلة الدراسة:

لقد عانى الاقتصاد السعودي من تداعيات جائحة كورونا COV-19، رغم أنها كانت الأقل مقارنة بالدول ذات النسق الاقتصادي المتشابه في مجموعة G20. بسبب السيولة النقدية المتاحة في البنوك المالية؛ تمكنت الحكومة من تحييد قوة الفيروس ، والتقليل من آثاره على صعيد الاقتصاد الكلي. تأثرت المملكة بداية بانخفاض أسعار النفط باعتبارها أحد المصدرين الأساسين له حول العالم، ولكنها حققت معدلات انكماشية أقل من نظيرتها في المجموعة وحققت 4.1% في عام 2020 (Andam et al., 2020). وعلى مستوى سوق العمل، ارتفعت نسبة البطالة إلى 15.7% لنفس العام، وارتفعت تحويلات العمالة الأجنبية في السعودية بنسبة 19.3%، وهذا في الوقت الذي اتحسرت فيه ساعات العمل، وأغلقت الشركات أبوابها، وتراجع نمو القطاع الخاص بنسبة 10% ، كما خرج نحو 257 ألف عامل أجنبي، مقابل دخول 82 ألف عامل سعودي إلى سوق العمل وذلك في الربع الثالث من عام 2020 (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

لقد أظهرت بعض الدراسات أن انخفاض أسعار النفط قد لا يكون مؤثرا كبيرا على كمية الصادرات، وبالتالي على الميزان التجاري للمملكة. وتحتج تلك الدراسات، أن الإطار التنظيمي لمنظمة الأوبك؛ يمتلك من القدرة والمرونة الكافية لاستعادة الاستقرار في أسعار البترول. كما تعتقد الدراسات أن التضخم في المملكة يصنف من النوع المستورد، لذا فإن انخفاض أسعار البترول؛ سينعكس على تقليل معدل التضخم في الاقتصاد السعودي (Algamdi et al., 2021)، وهنا سوف تتأثر كمية الاستهلاك بالانخفاض، فيما تعتقد تلك الدراسات أن التأثير الأقوى سينصب في الاستثمار (Baek et al., 2020). بالمقابل هناك دراسات أخرى رأت أن فوائض التجارة الخارجية مستمرة بالازدياد منذ 15 شهر، وذلك بسبب القفزة الكبيرة في أسعار البترول؛ إذ بلغ 74.3 دولار / للبرميل في تموز 2021، ومعه استطاع الميزان التجاري للمملكة تحقيق الفائض الاعلى منذ نوفمبر 2018 أو ما قيمته 46.1 مليار ريال لعام 2021 (وزارة المالية، 2021).

وفقاً لهذا الجدال العلمي، وفي ظل عدم قدرة الدراسات السابقة على التنبؤ الدقيق بالآثار التي سببتها جائحة كورونا COV-19 على الاقتصاد السعودي، تقوم مشكلة الدراسة الحالية على الفجوة التطبيقية. إن معظم الدراسات السابقة لم تعطي صورة متكاملة عن آثار الجائحة على الاقتصاد السعودي، وبعد مراجعة عددا من الدراسات المحلية والاجنبية، لم يكن هناك إطار مرجعي قادر على توضيح الآلية المتوقعة لتأثير جائحة كورونا COV-19 على الاقتصاد السعودي، بل أن جزءا منها ؛ حاول القياس بناء على الازمات الاقتصادية السابقة مثل ازمة الكساد الكبير عام 1929 ، والأزمة المالية العالمية عام 2008، دون إعطاء الجائحة الخصوصية العلمية الكافية. ونضيف أن جزءا آخر منها :أنجزت في المراحل الأولى لظهور الجائحة حول العالم، وأن معظم ما ورد فيها يدخل في باب الاجتهاد، والتحليل الذي يعتريه النقص حول آثار الفيروس . بناء على نتائج الدراسة الحالية؛ من الممكن سد الفجوات التطبيقية والنظرية، ومحاولة الوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولية حول تأثير جائحة كورونا COV-19 على النشاط الاقتصادي في المملكة.

3. أسئلة الدراسة:

يقوم التساؤل الرئيسي للدراسة على "ما تأثير جائحة كورونا COV-19 على النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية " خلال الفترة 2016 - 2021 ؟ وبهدف الإجابة على هذا التساؤل ، تم صياغة عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما تأثير جائحة كورونا COV-19 على الناتج المحلي الأجمالي في المملكة؟
- ما تأثير جائحة كورونا COV-19على الإنفاق الاستهلاكي العام في المملكة ؟

- ما تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة ؟
- ما تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الصادرات من السلع والخدمات في المملكة ؟
- ما تأثير جائحة كورونا COVID-19 على المستوردات من السلع والخدمات للمملكة ؟
- ما تأثير جائحة كورونا COVID-19 على معدل التضخم في المملكة ؟
- ما تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الإيرادات النفطية للمملكة؟

4. أهداف الدراسة:

بعد مراجعة العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية ذات العلاقة بالاقتصاد السعودي، تم تطوير أسئلة الدراسة الحالية التي تقيس الفجوات البحثية فيها. واعتماداً على نتائج المسح الأدبي الذي قام به الباحثون، فقد تبين وجود نقص كبير في الدراسات التطبيقية المحلية والعربية ،التي توضح كيفية تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد بشكل عام والسعودي بشكل خاص ، ومن هذا المنطلق تظهر أهداف الدراسة كما يلي:

- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الناتج المحلي الأجمالي في المملكة.
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الإنفاق الاستهلاكي العام في المملكة.
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة.
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الصادرات من السلع والخدمات في المملكة .
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على المستوردات من السلع والخدمات للمملكة.
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على معدل التضخم في المملكة .
- قياس تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الإيرادات النفطية للمملكة.

5. أهمية الدراسة :

تقوم الأهمية النظرية على التصور النظري الذي ستقدمه بهدف سد الفجوة النظرية، ومحاولة إثراء حقل المعرفة حول جائحة كورونا وعلاقتها بمؤشرات الاقتصاد السعودي. لقد وجد أن هناك ندرة في الأدبيات النظرية التي سعت لفهم آلية تأثير جائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد السعودي ، الأمر الذي يعني ضرورة وجود نموذج مفاهيمي يربط بين الجائحة ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ويطور المعرفة النظرية لموضوع الدراسة .

القيام بهذه الدراسة يساعد على تحسين الرؤى والفهم لدى صناع القرار الاقتصادي في المملكة، حول آلية تأثير جائحة كورونا COVID-19 على مؤشرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة. لذا وفرت الدراسة الحالية ، نتائج ذات قيمة عن كيفية تأثير الأزمات الصحية – عبر جائحة كورونا- على النشاط الاقتصادي الكلي في المملكة ، وكيفية توجيه السياسات الاقتصادية لتحسين فرص النمو الاقتصادي.

6. الإطار النظري :

1.6 الخلفية النظرية لآثار جائحة كورونا COVID-19 :

بدأت تداعيات الإجراءات الصحية تأخذ المنحنى التصاعدي في معظم دول العالم ، وذلك تبعاً لشكل وحجم الحظر والإغلاق المفروض، ومعه أصبحت الدول تسير بمراحل متباينة من الاستجابة للجائحة، فهناك من سجل انتكاسات متتالية في الاقتصاد والصحة على حد السواء (Kim & Jung,2021). تؤكد الدراسات أن فشل خطط الاستجابة؛ يعزى إلى سوء توزيع الخدمات الصحية الأولية قبل الجائحة ، والهشاشة المسبقة لأنظمة الحماية الصحية، لذا فإن تلك الدول لم تستطيع إحراز تقدم قوي في التدابير المصممة لمواجهة الجائحة COVID 19 ، وأخفقت حكوماتها في تصميم وتنفيذ خطط الاستجابة القصيرة والمتوسطة المدى بالشكل المطلوب (www.who.org).

في الجانب الاقتصادي، تدرجت عملية الحد من تداعيات انتشار الوباء بين ثلاثة مراحل رئيسية ، ومنعاً لحدوث ركود اقتصادي عالمي. فمنذ آذار 2020، تبنت الحكومات سياسات مالية ونقدية متشددة، لضمان استقرار الأسواق المالية، وتدفق الائتمان (Mazur, Dang, & Vega, 2020)، كما ركزت في المرحلة التالية على التدابير المالية الرامية للحفاظ على النمو الاقتصادي، وذلك في الوقت الذي اعتمدت فيه تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي. أما في المرحلة الثالثة، فقامت الحكومات بتنظيم

سياسات تطوير وشراء وخطط توزيع اللقاحات على السكان (Santibañez & Guarino, 2021).

وتتفق معظم الأدبيات أن التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 فاقت في حدتها ونطاق تأثيرها؛ أغلب الأزمات الاقتصادية أو الصحية التي ظهرت في السابق (Shretta, 2020). وصنف الوباء الحالي بأنه أكثر شراسة ، كونه معدي وسريع الانتشار ، وقابل للانتقال بسهولة بين جميع دول العالم، وذلك على النقيض للأوبئة السابقة التي كانت تظهر وتختفي في الدول الأشد فقراً فقط (Jamison et al., 2017). استطاعت جائحة كورونا COVID-19 التأثير على المراكز الاقتصادية والدول الاقتصادية المحورية في العالم Baldwin & di Mauro, (2020). ومنذ الإعلان عن الجائحة في 7 إبريل 2020 ، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي بنسبة 3% (IMF,2020)، وقدرت الخسارة التراكمية في الناتج المحلي العالمي خلال عامي 2020 و2021 بنحو 9 تريليون دولار ، لذا فإن الانكماش الاقتصادي المتحقق في العالم؛ يعد الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير Great Depression في عام 1929 (Gopinath, 2020).

لقد مر التأثير الاقتصادي للجائحة في ثلاثة قنوات معقدة هي: الصادرات، والطلب، والاستهلاك المحلي الخاص (Cox et al., 2020). و منذ الربع الأول من عام 2020 فإن معظم اقتصاديات العالم - بما فيها الولايات المتحدة والصين- دخلت في حالة من التخبط والصدمة (Nicola et al., 2020)،وسجلت الدول الأسيوية النامية انكماشاً لأول مرة منذ 60 (مصرف التنمية الأسيوي، 2020)، مقارنة بنحو 3.8% في الاقتصاد الأوروبي (Nuno,2020)، وخسرت مجموعة الدول العشرين نحو 30% من اقتصاداتها (Api.2020). بالنتيجة،حصل هناك تباطؤ في الاقتصاد العالمي في ظل انقطاع الإنتاج، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، وإغلاق الشركات، وتقلص خطوط النقل والإنتاج، وضعف استجابة مخزون الإنتاج العالمي، وانتشار الخوف والقلق بين المستهلكين، الأمر الذي أدى إلى تشويه أنماط الاستهلاك، وتغييراً في العادات الشرائية (Mckibbin & Frenando,2020)، وقيام العملاء بتأجيل وإلغاء الشراء (Shretta, 2020)،وانحرف اتجاه النمو في الأسواق، وتفاقمت فجوات العرض والطلب، وتضررت الأسواق المالية العالمية (Mckibbin & Frenando,2020) ، وبالمحصلة انخفض الناتج المحلي العالمي في عام 2020:بمقدار ثلاثة أضعاف ما تم خسارته خلال النصف الأول من الأزمة العالمية لعام 2008 (Api.2020).

إن التدابير والسياسات المصممة للسيطرة على انتشار جائحة كورونا COVID-19 (مثل إغلاق الأعمال التجارية والمدارس والجامعات، وتقييد السفر والتجمعات)، إضافة إلى تغيير سلوك الأفراد (مثل تجنب التعرض في الأماكن العامة، والتباعد في الأوساط الاجتماعية) (Scott et al., 2020)،كانت جميعها مسؤولة عن حدوث تأثيرات اقتصادية حادة وفريدة عبر ثلاث صدمات تمثلت في: صدمة الطلب، وصدمة العرض، وصدمة في القطاع المالي (Triggs & Kharas 2020). ففي البداية ارتفع الإنفاق الحكومي الموجه للرعاية الصحية تبعاً لوفرة الموارد المالية في الدولة، لكن يرى المختصين أن انخفاض الإيرادات الضريبية الحكومية؛ فاقم من المشاكل المالية للدول المعتمدة عليها كثيراً، وبالتالي تدهور مؤشرات الرعاية الصحية أكثر من السابق (Gourinchas , 2020).

لقد عطلت جائحة كورونا COVID-19 من سلاسل الإمداد العالمية التي تشكل أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية، و ازداد الأمر صعوبة عند فرض المزيد من القيود والاحترازات على النشاط الاقتصادي (Shoss et al., 2021). وساهمت الإجراءات في تعطيل وسائل النقل، ونقص العمال (Baldwin & Freeman, 2020)،لذلك شهدت التجارة العالمية انخفاضاً بنسبة تراوحت بين 13% - 32% في العام 2020 (منظمة التجارة العالمية، 2020). وشهدت أسواق النفط والمعادن انخفاضاً حاد في مستويات الطلب والأسعار ، وفاقمت الأضرار الاقتصادية في الدول المصدرة لها (WB,2020). من الجهة الأخرى، تأثرت صناعة الخدمات بشكل واضح، وانخفضت مساهمتها في GDP العالمي (Gong et al., 2020)، وظهر أن قطاع السياحة والسفر الأشد تضرراً على مستوى العالم (Shretta, 2020)، إضافة إلى تراجع مؤشرات الاستثمار الدولية والصناعية حول العالم (Bonadio et al., 2020).

أما على مستوى الإنتاج والأسعار في القطاع الزراعي؛ فقد شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي في بداية انتشار الجائحة (WB.2020)،ولم يعاني الأمن الغذائي العالمي أية تهديدات خطيرة،وكانت مخزونات الأغذية مرتفعة (Pangestu, 2020; WB, 2020). بيد أن استمرار الحظر والإغلاق سيعرض الزراعة والأمن الغذائي لخطر الانقطاع بسبب نقص الأيدي العاملة، وانخفاض فرص الحصول على المدخلات الزراعية، وقيود تدفق المنتجات، بجانب انخفاض القدرة الشرائية للسكان (Healy, 2020). لقد كان عام 2020 بمثابة التحدي الإضافي على

جميع دول العالم ؛ لمواجهة مؤشرات الفقر التي سجلت المستويات الأعلى منذ عام 1990 Sumner, Hoy, & (Ortiz-Juarez, 2020) . فقبل انتشار الوباء؛ كان هناك الملايين من الأفراد حول العالم ممن يعانون الفقر وبدخل يقل عن 1.9 دولار (الحد الدولي للفقر المدقع)، وأضافت الجائحة أعباء جديدة أدت لتزايد أعداد الفقراء الجدد حول العالم .(Vos & Laborde,2020)، إذ سبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود دخول 250 مليون فقير جديد Ivanic (& Martin,2018).

لقد كان للعمالة الغير منظمة (غير الرسمية) في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل نصيباً واسع من الآثار التي سببتها الإجراءات التقيدية. من أبرز فئاتها العمالة المنزلية، والباعة الجوالة، والمزراعين، والنساء، كما تضاءلت القوة الشرائية للعمالة الرسمية حول العالم، فانخفضت التحويلات المالية العالمية بنسبة 20%، بسبب تدني معدلات الأجور وزيادة البطالة بين العمالة المهاجرة (WB,2020). وفي هذا المكان، تشير البيانات أن الاقتصاد الأمريكي سجل لوحده خلال الأسابيع الستة الأولى من ظهور الجائحة ؛ ارتفاعاً بنسبة 20% في طلبات الحصول على إعانات البطالة، أو ما مقداره 30.2 مليون طلب جديد (Bick & Blandin , 2020). وتراجع النمو في الناتج المحلي العالمي GDP بنسبة 4.8%، وهذا يقترب كثيراً من الحد الأدنى لدخول الاقتصاد في مرحلة الركود (Mckibbin & Fernando,2020). بالنتيجة، ارتفعت معدلات البطالة في الدول المتأثرة بنسبة 1% كنتيجة لتدني النمو الاقتصادي بنسبة 3% (Gourinchas, 2020; Drechsel & Kalemli-Ozcan,2020)، وانتشرت البطالة بين الفئات الأقل تعليماً، وبخاصة الإناث منها (Bonadio et al.,2020).

وعانت معظم الاقتصادات الدولية نقصاً حاداً في السيولة اللازمة لحفز الطلب الكلي، واستعادة التشغيل إلى الوضع السابق للجائحة (Guerrieri et al. 2020). قامت الحكومة الأمريكية وبعض حكومات الدول الأسيوية والأوروبية والعربية بضخ المزيد من النقود في الاقتصاد، حيث كانت تعاني تراكماً في احتياطيات العملات الأجنبي، ولجأت الدول الفقيرة إلى إجراءات أقل فعالية عبر القروض والمساعدات الدولية (Sirola & Pitesa, 2017)، وتعززت آليات التعاون الإقليمي والدولي للحصول على تسهيلات عينية ومالية لمواجهة تداعيات الجائحة (Guerrieri et al. 2020). الملفت للانتباه، أن أدوات الاقتصاد الكلي التقليدية؛ لم تكن كافية لتحفيز الطلب الكلي، وتقليل حدة التباين الجغرافي في الإنفاق والتشغيل، بل أن تجنب الركود الاقتصادي كان من خلال تحفيز الطلب ؛ خلافاً لصدمة العرض التي كانت المدخل المناسب لفهم أزمة الكساد الكبير عام 1929 (Jorda et al., 2020).

أخيراً ، وعلى الرغم من التداعيات السلبية السابقة على الكتلة الاقتصادية حول العالم، تتفق الدراسات أن القطاع المالي وخلافاً للأزمات السابقة، كان هو الأداة الأكثر فعالية لتعويض الضرر في الاقتصاد، وكان يتسم بالتناسق والمرونة في التعامل مع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومات المحلية حول العالم بشكل ملفت للنظر، لكن اعتماد بعض القطاعات على التشغيل الآلي لخدمات المستهلكين، يعني المزيد من التغيرات في سوق العمل التي ستؤثر على معدل البطالة إيجابا (Edelberg & Shambaugh,2020). ونضيف أن الصدمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كانت مسؤولة عن خروج مؤقت لنحو 43% من المشروعات العاملة في الولايات المتحدة لوحدها، وسببت الانخفاض في التشغيل فيها بنسبة 47% (Bartik et al., 2020).

2.6 الاقتصاد السعودي في فترة الجائحة:

لازالت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 في المملكة العربية السعودية الأقل حدة على مستوى العالم، وهي غير متسقة كثيراً من سيناريوهات الأحداث التي ضربت دول العالم منذ بداية انتشار الجائحة. يساهم قطاع النفط والغاز بنحو 50% من الناتج المحلي السعودي ، ويساهم بنحو 70% من عوائد الصادرات السعودية ، وربما كان انخفاض أسعار النفط بمقدار الثلثين هو الحدث الأسوأ والأكثر تأثيراً على الاقتصاد السعودي منذ 17 سنة (UN,2020). وكما هو متوقع فإن الانخفاض في إنتاج النفط بنسب بين 25% - 30% من شأنه إحداث هبوط حاد في GDP، وسوف تتأثر بموجبه الإيرادات الحكومية التي تشكل نحو 62% من الموازنة العامة للدولة. وعليه،شهد عام 2020 انخفاضاً في الإيرادات العامة بنسبة 16.9% أو بما قيمته 130 مليار ريال لتصل إلى 770 مليار ريال (وزارة المالية السعودية، 2020)، وتراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 8.2% حيث سببت تدني حصته في الاقتصاد السعودي بنسبة 5.3% (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

تعتبر صناعة النفط أحد الأعمدة الأساسية التي ينهض عليها الاقتصاد السعودي، ولها تداخل وترابط مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى : كالسفر ، والأعمال التجارية ، وتكنولوجيا المعلومات ، والسياحة الدينية ، وصناعة الترفيه والانخفاض في الطلب الكلي بشكل عام (Alessa et al., 2021). وكما ترى البيانات أن

القطاع غير النفطي في المملكة كان الأقل استجابة لصدمتي العرض والطلب مقارناً بالقطاع النفطي الذي سجل تراجعا بنسبة 4.5% في عام 2020، وكان للإجراءات والتدابير التي أقرتها الحكومة السعودية دوراً بارزاً في دعم النمو الإيجابي في القطاع غير النفطي والذي وصل إلى 2.6% (الهيئة العامة للإحصاء، 2020). لقد تحقق هذا النمو في الوقت الذي سعى فيه العالم إلى تحقيق نمو إيجابي بنسبة 2% قبل ظهور الجائحة (Havrlant et al., 2021).

إن سوق العمل السعودي من أكثر أسواق العمل انفتاحاً على مستوى العالم، وهو يقوم على نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية المهاجرة، والتي تشكل نحو 30% من السكان، وحوالي 80% من قوة العمل، تشارك الكثير من هذه العمالة في أعمال متدنية المهارات والقدرات، وتتركز في صناعة الضيافة، والبناء، والعمالة المنزلية (UN,2020). وعلى الرغم من ظروف التباطؤ في النمو الاقتصادي، والفقدان المؤقت لفرص العمل ، وتراجع أسعار النفط ؛ إلا أن قيمة تحويلات العاملين للخارج سجلت ارتفاعاً بنسبة 19.3% في عام 2020 لتصل إلى 149.7 مليار ريال (وزارة المالية السعودية، 2020) . كما نضيف أن جائحة كورونا COVID-19 كانت مسؤولة عن زيادة معدل البطالة في الاقتصاد خلال عام 2020 إلى 15.4%، وساهمت في تراجع نمو القطاع الخاص بنسبة 10% ، مقارنة بنحو 3.5% في القطاع الحكومي (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

لقد سجلت الدول المصدرة للنفط في عام 2020 تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 4.4% (Andam et al., 2020)، في حين أن الاقتصاد السعودي سجل تراجعاً بنسبة 4.1% في العام ذاته (وزارة المالية السعودية ، 2021) ، وتؤكد التجربة السابقة أن زيادة عدد الإصابات والوفيات ،سيكون عاملاً مسبباً للمزيد من الانكماش الاقتصادي حول العالم ، مدفوعاً بالتباطؤ في نمو الأعمال ، والثروة ومؤشرات الاستثمار، وأسواق المال (McKibbinW & Fernando,2020;Weko et al., 2020)، وبالنهاية فإن الانفتاح الكبير للاقتصاد السعودي على العالم،سيجعله معرضا أكثر للضغوط والأزمات، وسوف تزداد حالة عدم اليقين في أسواق العمل ، والاستثمار، والنمو، والانتاج (Hu et al., 2020). ووفقاً للأدبيات السابقة، يمكن صياغة فرضية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية : " يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لفيروس كورونا على النشاط الاقتصادي الكلي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الجائحة "، وعليه أمكن اشتقاق عدد من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

- الفرضية الفرعية الأولى : يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على الإنفاق العام للمملكة.
- الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على الإنفاق الخاص في المملكة .
- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على الصادرات من السلع والخدمات للمملكة.
- الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 المستوردات من السلع والخدمات للمملكة.
- الفرضية الفرعية السادسة : يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على معدل التضخم في المملكة .
- الفرضية الفرعية السابعة : يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COVID-19 على الإيرادات النفطية للمملكة.

7. النموذج والبيانات:

تقوم هذه الدراسة على اختبار فرضية مفادها أن هناك تأثير معنوي لجائحة كورونا COVID-19 على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. لاختبار هذه الفرضية، تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على الأدبيات النظرية والتطبيقية . يستند النموذج على سلسلة من البيانات الربعية للاقتصاد السعودي للفترة (2016 – 2021) والصادرة عن البنك المركزي و وزارة المالية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة، ولقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي :

$$GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 GE_t + \alpha_2 PE_t + \alpha_3 EX + \alpha_4 IM_t + \alpha_5 OR_t + \alpha_6 Inf_t + \epsilon$$

يشير GDP إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية. ويعبر GE عن الإنفاق الحكومي، PE تمثل الإنفاق الخاص ، و EX تمثل صادرات المملكة من السلع والخدمات ، فيما تمثل IM المستوردات من السلع والخدمات

، و OR الإيرادات النفطية للمملكة ، وأخيراً يشير Inf إلى معدل التضخم في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة، وتم إضافة المتغير العشوائي للنموذج ∈. قام الباحث باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج خلال الفترة 2016 – 2021 .

8. منهجية الدراسة:

تعتبر تقديرات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أقل حساسية عند وجود قيم أو مشاهدات تقع خارج أو سيطرة نموذج الانحدار محل الدراسة "القيم الشاذة". إن الحساسية التي تولدها نماذج الانحدار التقليدية تجاه المتغيرات التي تقع خارج السيطرة "الشاذة"،يمكن أن تؤلد معاملات تقديرات لا تعكس بدقة العلاقات الإحصائية المفترضة بين المتغيرات. ووفقاً لذلك، ولتجنب الأخطاء أو المشاكل المحتملة في نموذج القياس، سيتم اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى القوية **Robust Least Square Method.** تتضمن هذه الطريقة مجموعة متنوعة من أساليب الانحدار المصممة لتكون أقل حساسية تجاه القيم الشاذة، وتدعم العلاقات الإحصائية القوية بين المتغيرات في نموذج الانحدار. يعتبر أسلوب M-estimation (Huber, 1973) أحد الأساليب الثلاثة التي يحتويها برنامج e-Views لمعالجة تلك المشكلة، وهو يقوم بمعالجة المتغيرات التي تعتمد على قيم بعيدة تؤثر على المتغير التابع بشكل ملحوظ في نموذج الانحدار الاعتيادي (حيث تكون قيم البواقي كبيرة).

في الجانب الآخر من النظرية الإحصائية ولتعزيز نتائج القياس السابقة، تبين أن هناك عددا من الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها لقياس تأثير الصدمة من قبل أحد المتغيرات على المتغيرات الأخرى. وتنظر الأدبيات أن تحليل دالة الاستجابة يعد أحد الأساليب المستخدمة لتعزيز نتائج التكامل المشترك. وتقوم فكرة الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات الاقتصادية في النموذج المقترح. كما أسلفنا فإنه من الصعوبة تفسير المرونة الناتجة عن نموذج VAR كونها تمثل الاستجابة في الأجل الطويل فقط، مع تجاهل التأثير على المدى القصير.

1.8 اختبار الاستقرار الهيكلي:

بهدف تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في النموذج 1، تم استخدام جذر الوحدة لديكي فولر Unit Root Test . ومن المهم الإشارة إلى أن إجراء اختبارات الاستقرارية لا يعتبر شرطاً ضرورياً للبدء بتطبيق نموذج ARDL ، لكن من الممكن ان لا يعمل النموذج بدقة؛ إذا كان هناك استقرارية لبعض المتغيرات عند مستوى الفرق الثاني ((I(2)) ، بعد التأكد من أن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى. أظهر في الجدول 1 نتائج اختبار ADF المتعلقة باستقرار السلسلة زمنية، وقد تبين أن بعض المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى I(0) ، وتمثلت في المستوردات من السلع والخدمات، ومعدل التضخم، وسعر صرف الريال السعودي . بالمقابل ، وجد أن الناتج المحلي الإجمالي، والانفاق العام ، والانفاق الخاص، والصادرات من السلع والخدمات، والايرادات النفطية، إضافة إلى جائحة كورونا كمتغير وهمي؛ جميعها كانت مستقرة عند الفروق الاولى I(1).

الجدول 1 : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر خلال الفترة 2016 – 2021

Variables	*level*	*1st Difference*	
GDP	0.5698	0.0034	I(1)
GE	0.0594	0	I(1)
PE	0.7502	0	I(1)
EX	0.4274	0.036	I(1)
IM	0.0552	-	I(0)
OR	0.1521	0.001	I(1)
Inf	0.0083	-	I(0)
CVD	0.3115	0.0010	I(1)

2.8 الاتجاه الزمني للمتغيرات:

تشير نتائج الجدول 2 نتائج الاتجاه الزمني للمتغيرات في نموذج الانحدار، ونضيف أن الاعتماد على معدل النمو السنوي المركب Compound Annual Growth Rate ، فيما تم الاعتماد على معدل النمو الخطي Linear Growth Rate بالنسبة لمعدل التضخم نظراً لوجود قيم سالبة. لقد ظل سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار ثابتاً خلال الفترة الزمنية محل الدراسة 2016 – 2021.، وبلغ 3.76 ريال/دولار. ربما هذا الثبات الظاهري في سعر صرف الريال مرتبط بسياسة سعر الصرف الثابت التي تنتجها السياسة النقدية في المملكة. لكن ثمة مؤشر آخر ، يظهر حجم الضغوط التي كانت على الريال السعودي بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال فترة الحجر الصحي وبسبب تداعيات الجائحة أيضاً.

الجدول 2 : الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة

VARIABLES	EQUATION	GR (%)	MIN	MAX	MEAN
GDP	$Y_1 = 614054 + 1.010^T$	1.0	565586	854794	701120
GE	$Y_2 = 146282 + 1.014^T$	1.4	129820	245715	176582
PE	$Y_3 = 250899 + 1.010^T$	1.0	247578	333555	284291
EX	$Y_4 = 210354 + 1.007^T$	0.7	124259	332318	236813
IM	$Y_5 = 190695 + 0.999^T$	(0.1)	155373	213053	189638
OR	$Y_6 = 93075 + 1.019^T$	1.9	51980	184165	122746
INF	$Y_7 = 0.012 + 0.001T$	0.1	(2.10%)	6.00%	1.74%

وتشير الرسوم البيانية أيضاً أن لفيروس كورونا تداعيات سلبية على أداء الاقتصاد السعودي. فكما انخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP. وانخفضت الصادرات السعودية من السلع والخدمات، وتراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية. يوجد أيضاً انخفاض في مستوى المستوردات السعودية من السلع والخدمات ، والتراجع في حجم الإنفاق الخاص مقابل الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق الحكومي وتحديداً الإنفاق الصحي .

إن معظم المتغيرات كانت على شكل حرف V ، والذي يشير إلى انخفاض وتعافي سريع في تلك المتغيرات .

INF

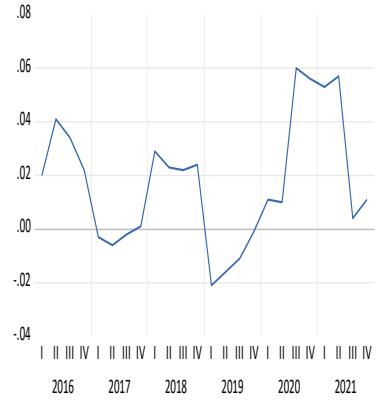

EP

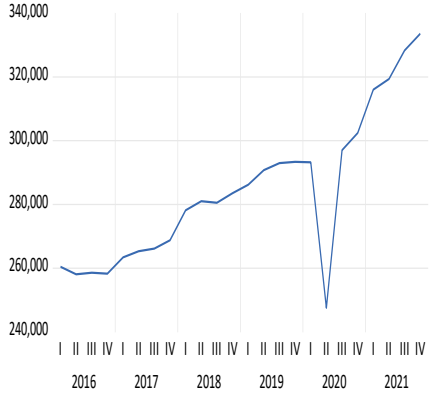

GDP

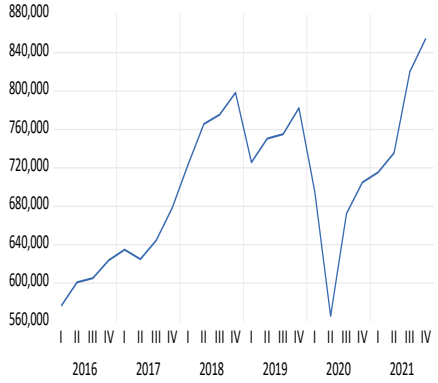

EG

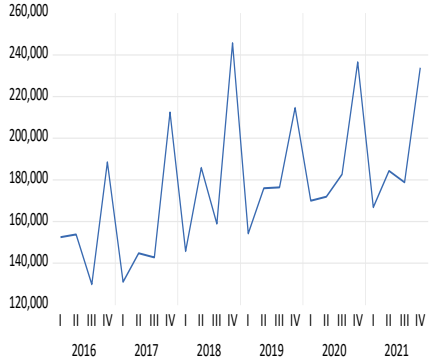

9. نتائج التقدير القياسي:

1.9 اختبار الانحدار وفقاً لأسلوب Robust Least Square Method :

يشير الجدول رقم 3 إلى العلاقات السببية بين المتغير التابع مقاساً بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2016 – 2021 ، وعدد من المتغيرات المستقلة تمثل الإنفاق الحكومي، المستوردات من السلع والخدمات، الايرادات النفطية، والصادرات من السلع والخدمات، ومعدل التضخم. وأظهرت النتائج أن هناك علاقات طردية توافقت مع النظرية الاقتصادية ، كانت بين الناتج المحلي الإجمالي وبين كلاً من : الإيرادات النفطية ، والإنفاق الحكومي ، والإنفاق الخاص ، والصادرات من السلع والخدمات . وهنا تؤكد نتائج الدراسات السابقة أن الإنفاق الحكومي الموجه للرعاية الصحية شهد نمواً مضطرداً خلال فترة الجائحة في معظم دول العالم (Gourinchas , 2020). لقد عانت المالية العامة أيضاً في المملكة المزيد من الضغوط الانكماشية بسبب تراجع أسعار النفط ، وتراجع معها مستوى الإيرادات النفطية. و شهدت أسواق النفط والمعادن انخفاضاً حاداً في مستويات الطلب والأسعار، وفاقمت من الآثار الاقتصادية السلبية على الدول المصدرة لها بشكل رئيسي (WB,2020). لذلك كانت السياسة المالية الحكومة أكثر تشدداً، وتم إقرار ضريبة إضافية بمقدار 10% لتعويض النقص الحاصل في مستوى الإيرادات النفطية، ومنعاً لأية صدمات إضافية على الاقتصاد السعودي، وضمان استقرار الأسواق المالية، وتدفق الائتمان (Mazur, Dang, & Vega, 2020).

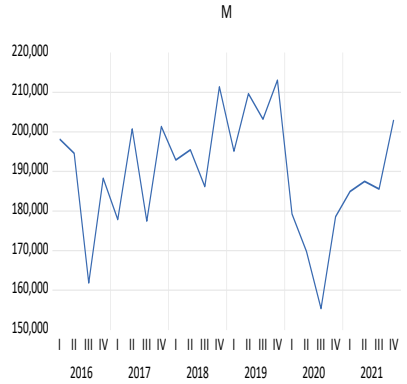

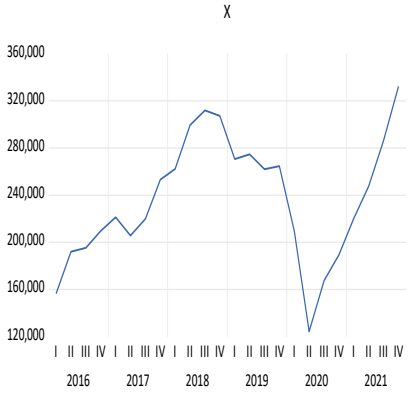

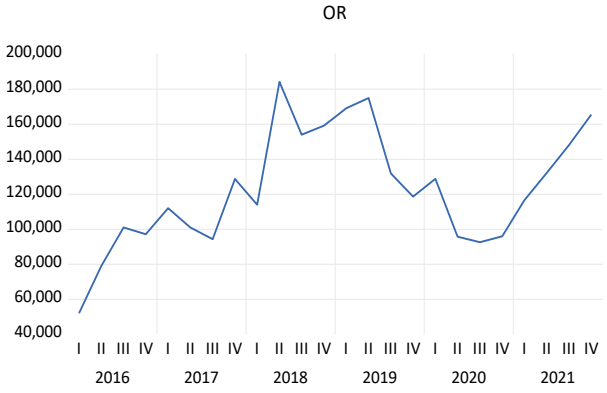

الجدول 3: نتائج اختبار الانحدار وفقاً Robust Least Square Method :
بافتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المتغير التابع

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic
LNOR	0.039176	0.048546	0.806974
LNEX	0.256678	0.066914	3.835943
LNIM	-0.089279	0.144955	-0.615903
LNGE	0.144623	0.053246	2.716130
INF	-0.292959	0.407386	-0.719118
LNPE	0.529011	0.118503	4.464122
C	2.530700	1.829957	1.382928

Robust Statistics

0.692615	Adjusted R-squared	0.772802	R-squared
0.966692	Adjust Rw-squared	0.966692	Rw-squared
50.36464	Schwarz criterion	42.41957	Akaike info criterion
0.019942	Scale	0.011182	Deviance
0.000000	Prob(Rn-squared stat.)	274.8219	Rn-squared statistic

تؤكد الدراسات أن التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا COV-19 في المملكة؛ ظهر في ثلاثة نقاط اقتصادية ذاتها التي انتشرت في معظم دول العالم وهي : معضلة الصادرات، ومعضلة الطلب، ومعضلة الاستهلاك الخاص (Cox et al., 2020).من جهة تقطعت سلاسل الإمداد العالمية، وأغلقت الشركات، وبالتالي تأثرت الصادرات في معظم دول العالم والمملكة على حد السواء، وكان لضعف مرونة الإنتاج وعدم القدرة على التكيف مع الظروف الطارئة دوراً في ضعف حجم استهلاك القطاع العائلي، وانتشار الخوف والقلق بين المستهلكين وتشوه أنماط الاستهلاك ، وتغيير العادات الشرائية (Mckibbin & Frenando,2020)، والقيام بتأجيل أو إلغاء فكرة الشراء في أحيان كثيرة (Shretta, 2020). رغماً عن ذلك، ظهرت العلاقات العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ، ومستوى المستوردات من السلع والخدمات ومعدل التضخم . لقد انسجمت هذه العلاقات مع النظرية الاقتصادية، مع التأكيد على أن الارتفاع في معدل التضخم سبب انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. مجمل القول،أن 69% من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى التغيرات - السلبية والموجبة - التي سببتها المتغيرات المستقلة محل الدراسة.

الجدول 4: نتائج اختبار الانحدار وفقاً Robust Least Square Method بين جائحة كورونا و GDP

z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-1.002062	47893.86	-47992.62	D2
36.31453	19552.59	710043.0	C

Robust Statistics

0.005525	Adjusted R-squared	0.048763	R-squared
0.058952	Adjust Rw-squared	0.058952	Rw-squared
25.84515	Schwarz criterion	22.79198	Akaike info criterion
80605.31	Scale	1.27E+11	Deviance
0.316314	Prob(Rn-squared stat.)	1.004128	Rn-squared statistic

ويشير الجدول أعلاه رقم 4 إلى تأثير جائحة كورونا COV-19 كمتغير وهمي Dummy Variable على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، حيث توزعت الدراسة على فترات زمنية مختلفة . الفترة الزمنية 2016-2019 تمثلت بالقيم "صفر" كونها لا تحتوي على الظاهرة المدروسة - جائحة كورونا COV-19- ، وتمثلت الفترة الثانية 2020 في القيمة 1 ، فيما تمثلت السنة 2021 بالقيمة صفر. ودللت نتائج الجدول على أن هناك تأثير سلبي معنوي من الناحية الإحصائية لجائحة كورونا COV-19 والتداعيات المرافقة لها مثل الإغلاق الجزئي والحجر الصحي، وذلك على قيمة الناتج المحلي الاجمالي وخفضت من قيمته بنحو 47992 مليون ريال خلال عام 2020 .

إن الاحترازات والقيود الصحية فاقمت من الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي فتعطلت وسائل النقل، وتقلص عد العمال ، وانخفضت المؤشرات التجارية. وأدت التداعيات المرافقة لزيادة معدلات الفقر والبطالة ، وزاد مستوى تسريح العمالو وخاصة متدنية المهارات منها (العمالة المنزلية، والباعة الجوالة ، والمزراعين، والنساء ، والفئات الأقل تعليماً)، الأمر الذي سبب تدني في قدرتهم الشرائية ، وبالتالي شكل عام 2020 تحدياً إضافياً على أسعار الغذاء ، والوقود بشكل قوي.

لكن المهم أن معدل البطالة في الاقتصاد السعودي شهد خلال عام 2020 تراجعا بنسبة 4.2%، ووصل إلى 15.4% في الربع الثاني من عام 2020 إلى 14.9% في الربع الثالث من نفس العام، وذلك قبل أن يصل إلى 11.3% للعام 2021 (الهيئة العامة للإحصاء، 2021). وتفسر الدراسة أن إجراءات الحكومة السعودية باتجاه التشغيل الآلي، وأتمتة الخدمات اللوجستية، في العديد من القطاعات الخدمية والإنتاجية؛ كانت مسؤولة عن الوصول لتلك النتيجة . ونضيف أن الصدمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا

COV-19 كانت مسؤولة عن الخروج الشهري ل 500 مشروع صغير ما بين فبراير ومارس من عام 2020، وكان التأثير الأقوى على المشروعات متناهية الصغر بنسبة 46.7% من مجملها (الهيئة العامة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، 2020).

2.9 اختبار التكامل المشترك وفقاً لأسلوب Robust Least Square Method :

يعتبر أسلوب **Robust Least Square Method** الأكثر ملائمة لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الأول، ومن الضروري تحديد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الفرق الأول في النموذج. تبين نتائج الجدول 5 وجود الإبطاء الزمني لفترة واحدة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، والإيرادات النفطية ، و الإنفاق العام ، والإنفاق الخاص ، والمستوردات .

الجدول 5 : نتائج اختبار التباطؤ الزمني

Endogenous variables: LNGDP LNO LNEG LNEP LNX D2
Exogenous variables: C

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	109.4236	NA	3.33e-12	-9.402144	-9.104587	-9.332049
1	182.4472	99.57763*	1.32e-13*	-12.76793	-10.68503*	-12.27726
2	225.4544	35.18768	1.75e-13	-13.40494*	-9.536700	-12.49370*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

وللتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج السابق، تم استخدام منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك في الجدول 5. عموماً، إن استخدام المتغير الوهمي في التحليل؛ من شأنه التأثير على توزيع اختبارات التكامل المشترك (Narayan & Popp, 2013). ومن خلال الجدول رقم 6، فإن نتائج إحصائية الأثر Statistic Trace و Eigenvalue تؤكد وجود معادلتين من التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج : وهي الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الخاص، والانفاق الحكومي، و جائحة كورونا COV-19 كمتغير وهمي ، و الايرادات النفطية، والصادرات من السلع والخدمات . تشير تلك النتيجة صراحة إلى أن هذه المتغيرات تتكامل في الأجل الطويل.

الجدول 6 : نتائج اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0005	95.75366	118.7753	0.859015	None *
0.0158	69.81889	75.67505	0.773680	At most 1 *
0.1029	47.85613	42.98731	0.519404	At most 2 *
0.1049	29.79707	26.86728	0.471438	At most 3
0.1208	15.49471	12.84017	0.405464	At most 4
0.2366	3.841465	1.400739	0.061685	At most 5

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

3.9 نموذج تصحيح الخطأ VECM:

بعد الحصول على العلاقة طويلة الآجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك، تم تقدير نموذج ECM الذي يفسر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على المدى القصير. بالعادة يتضمن نموذج تحليل التباين VAR متغيرات مستقلة متعددة، وبالتالي يكون لديه أكثر من معادلة واحدة في النموذج. وقد بينا سابقاً وجود معادلتين للتكامل المشترك بين المتغيرات التفسيرية المختلفة عن جميع المتغيرات الأخرى (Kuo, 2016). من المحتمل أن يكون هناك اتجاه محدد بين تلك المتغيرات. يمكن القول ان نماذج السلاسل الزمنية قد تستخدم VAR على السلاسل المستقرة من الفرق الأول مقارناً بالسلاسل الأصلية، ولذلك يكون هناك إمكانية مرتفعة لفقدان المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين السلاسل المتكاملة (Lütkepohl,2011).

للتخلص من هذه المشكلة،يمكن أن يكون اختلاف السلسلة لجعلها مستقرة أحد الحلول لذلك، ولكن تكلفة تجاهل بعض العلاقات المهمة على المدى الطويل قد تكون مهمة بين المستويات. يقوم الحل الأفضل على اختبار ما ذا كان انحدار المستويات بالفعل يستحق التكامل المشترك (Kuo, 2016). تؤكد الدراسات أن الطريقة المعتادة تتمثل في استخدام طريقة جوهانسن Johansen's method لاختبار عدم وجود التكامل المشترك، وتحديد عدد العلاقات المشتركة باستخدام اختبار الترتيب (VECM). الإجابة "بنعم" تعني أن نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) يجمع بين المستويات والاختلافات، قد يكون بديلا لاختبار VAR بين المستويات. لذلك يجب التحقق من أن VECM قادر على تصحيح الخطأ للسلسلة المستخدمة (Ashley&Verbrugge,2009). إن VECM يساعد في

تفسير المعادلات الطويلة و القصيرة المدى. كما أن تقنية VAR الناتجة عن VECM توفر معاملات مقدرة أكثر كفاءة.

في الدراسة الحالية يعبر المتغير التابع عن الناتج المحلي الاجمالي. فيما تعبر المتغيرات الداخلية عن الإنفاق العام، والإنفاق الخاص، والصادرات من السلع والخدمات، والايرادات النفطية . بينما تتمثل المتغيرات الخارجية في معدل التضخم و جائحة كورونا COV-19 كمتغير وهمي. يبين الجدول رقم 6 أن تصحيح الخطأ في الناتج المحلي الاجمالي سيكون بعد 6 سنوات و 6 شهور تقريباً مع وجود نسبة سنوية للتصحيح تبلغ 14.9% . ويشير الجدول 7 إلى أن c(1) تمثل سرعة التعديلات في الآجل الطويل، وهو ما يعبر عن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الآجل الطويل، فيما تمثل c(2) إلى c(9) تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير.

D(LNGDP) = C(1)*(LNGDP(-1) - 2.523*LNEP(-1) + 2.208*LNEG(-1) - 1.512*LNO(-1) + 1.178*LNX(-1) - 5.268) + C(2)*D(LNGDP(-1)) + C(3)*D(LNEP(-1)) + C(4)*D(LNEG(-1)) + C(5)*D(LNO(-1)) + C(6)*D(LNX(-1)) + C(7) + C(8)*D2 + C(9)*INF

الجدول 7 : نتائج اختبار VECM

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.149276	0.053188	-2.806576	0.0148

في النهاية ، اعتماداً على نتائج التحليل القياسي السابقة، يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي :

الجدول 8 : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	القرار الإحصائي
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على الناتج المحلي الأجمالي في المملكة.	إثبات العلاقة المباشرة السلبية بين المتغيرين
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على الإنفاق العام للمملكة.	إثبات العلاقة غير المباشرة السلبية بين المتغيرين
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على الإنفاق الخاص في المملكة.	إثبات العلاقة غير المباشرة السلبية بين المتغيرين
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على الصادرات من السلع والخدمات للمملكة.	إثبات العلاقة غير المباشرة السلبية بين المتغيرين
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على المستوردات من السلع والخدمات للمملكة.	إثبات العلاقة غير المباشرة الإيجابية بين المتغيرين
يوجد تأثير ذي دلالة لجائحة كورونا COV-19 على معدل التضخم في المملكة.	إثبات العلاقة غير المباشرة الإيجابية بين المتغيرين

4.9 اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل (Impulse Response Function):

يظهر دور دالة الاستجابة وتحليل التباين لتتبع التفاعل بين المتغيرات. فإذا كانت المتغيرات مستقرة ومتكاملة وفي حالة توازن في فترة زمنية معينة، فإن حدوث أية صدمة في المتغيرات المستخدمة، من الممكن التأثير على وضعية التوازن في تلك الفترة، ثم تعود المتغيرات إلى حالة التوازن شريطة عدم حدوث أية صدمات أخرى في نفس الوقت. تواجه دالة الاستجابة الفورية مشكلة ترتيب المتغيرات الداخلة في النموذج. وهنا نشير أن حدوث أي صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما ، بسبب أية سياسة اقتصادية معينة (أو لأي سبب آخر مثل جائحة كورونا)، عندها تقوم دالة الاستجابة بقياس تأثير الصدمة على القيم الحالية والمستقبلية للمتغير من جهة، وعلى بقية المتغيرات من الجهة الأخرى.

يقوم هذا القياس على افتراض مفاده عدم وجود ارتباط بين المتغيرات العشوائية (Innovations)، وفي حالة وجود هذا الارتباط، فهذا يعني أنها تشترك في قيمة غير معرفة أو محددة، ويعود ذلك إلى المتغير الذي يأتي أولا في نموذج (VAR) (Ramirez,2012). يصف تحليل مكونات التباين السلوك الحركي للنموذج، وهو يهدف إلى التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من المتغيرات، والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو في المتغيرات الأخرى في النموذج. ويبين التحليل الأهمية النسبية لأي تغير مفاجئ (Shock) على متغيرات النموذج. سيتم في هذا الجزء النظر إلى طبيعة أثر جائحة كورونا COV-19 على عدد من المتغيرات المختاره وهي :

1.الناتج المحلي الاجمالي: يبين الشكل (1) مستوى استجابة ردة الفعل لنمو الناتج المحلي الاجمالي، لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في فيروس كورونا COVID. تبين النتائج أن جائحة كورونا COVID -19 قد أثر ت سلبا على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الثانية، وتحول إلى النمو الإيجابي فيما بعد، واستمر هذا التأثير في جميع الفترات اللاحقة. كما تظهر نتائج تحليل مكونات التباين أن التغيرات في جائحة كورونا COVID -19، قد فسرت حوالي (10%) من الأخطاء العشوائية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وازداد جائحة كورونا COVID -19 على النمو في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى (13%) في الفترة العاشرة. أما التغيرات في اسعار النفط ففسرت حوالي (25%) من التغيرات في نمو الناتج المحلي في الفترة العاشرة. من جانب آخر ، يشير الشكل (1) أن التباين في معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالنمو الاقتصادي سوف يبدأ بالاستقرار قبل أن يبدأ بالانخفاض. وينخفض التباين في معدل التضخم بشكل تدريجي بعد الفترة الثالثة. وكلما كانت الفترات الزمنية قريبة من ظهور جائحة كورونا COVID -19 ؛ عندها يكون التباين في قمته - سلباً أو إيجاباً - على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. إن التباين في مستوى الإيرادات النفطية يزداد بمعدل تدريجي، ويتزامن ذلك مع الارتفاع التدريجي الآخر في تأثير جائحة كورونا - COVID 19 على النشاط الاقتصادي في المملكة.

الشكل (1) استجابة ردة فعل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

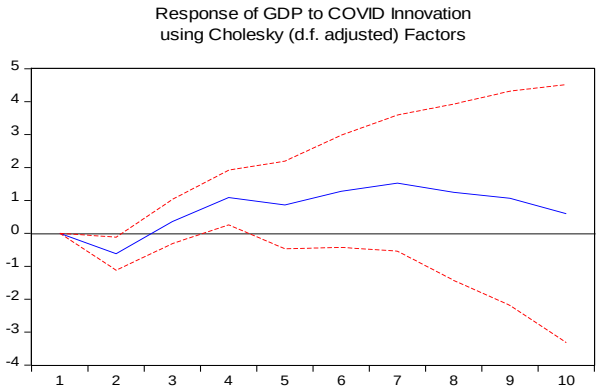

2.معدل التضخم: يُلاحظ من الشكل (2) مقدار استجابة معدل التضخم لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في جائحة كورونا COVID -19. لقد وجد أن جائحة كورونا COVID -19 تؤثر بشكل سلبي في الفترة الثانية من السلسلة الربعية، ثم يتحول إلى تأثير إيجابي في الفترة الثالثة، قبل أن يتحول إلى تأثير سلبي مستمر خلال الفترات اللاحقة. و تظهر نتائج تحليل مكونات التباين؛ أن التغيرات في جائحة كورونا COVID -19 تفسر حوالي (7%) من الأخطاء العشوائية في معدل التضخم، كما يزداد تأثير أسعار النفط على معدل التضخم ليصل إلى (13%) في الفترة العاشرة ، مقارناً بنحو 20% بسبب أسعار النفط.

الشكل (2) استجابة ردة فعل معدل التضخم

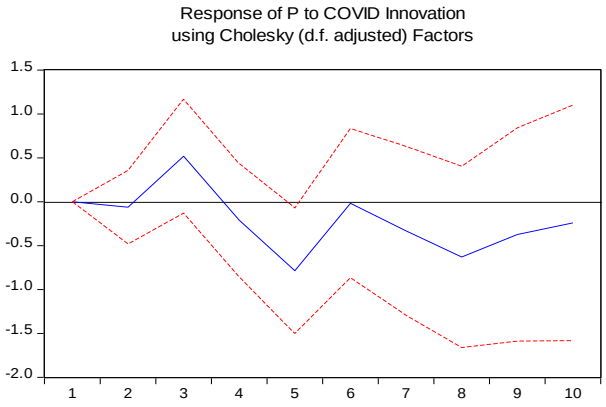

3. الايرادات النفطية: وفيما يتعلق بجائحة كورونا COVID -19 على الايرادات النفطية، فيُلاحظ من الشكل (3) أن حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في جائحة كورونا COVID -19؛ يؤثر سلباً على الإيرادات النفطية في الفترات الأولى، ومن الممكن أن يتحول إلى تأثير إيجابي في الفترات اللاحقة. ومن جهة أخرى ، تشير التغيرات أن جائحة كورونا COVID -19 فسرت نسبة ضئيلة من الأخطاء العشوائية في الايرادات النفطية، حيث يزداد تأثيرها ليصل إلى حوالي (8%) في الفترة العاشرة. كما يبين جدول تحليل التباين رقم (3)، أن جائحة كورونا COVID -19 تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار النفط العالمية، لكنه ليس المتغير الوحيد ، وإنما هناك متغيرات مباشرة تتعلق بالطلب، والإنتاج، والاستثمار .

الشكل (3) استجابة ردة فعل الايرادات النفطية

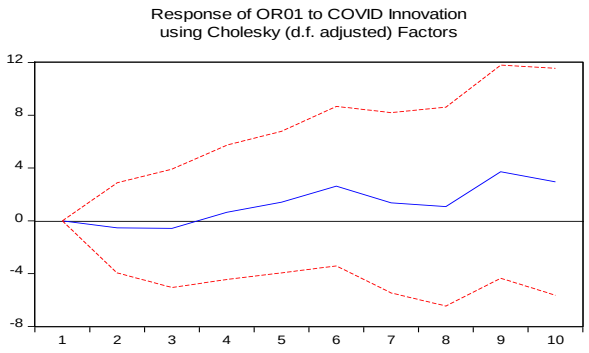

10.مناقشة النتائج والتوصيات :

1.10 مناقشة النتائج :

يصنف الاقتصاد السعودي من ضمن الاقتصاديات الأقوى في العالم، وتمتلك المملكة ما نسبته 18.1% من الاحتياطيات النفطية التي تجعلها في المرتبة الثانية عالمياً، و في المرتبة الخامسة بامتلاكها لأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي حول العالم (Worldatlas.com). وتعتبر المملكة عضواً فاعلاً في منظمة الأوبك، وتأتي في الترتيب الثالث من حيث الموارد الطبيعية - بعد روسيا والولايات المتحدة- ، وتقدر قيمتها بنحو 34.4 تريليون دولار أمريكي (www.argam.com)، وتقع أيضاً في المرتبة الثامنة بين مجموعة دول العشرين G20 ، وفي المركز 24 وفقاً لمعيار التنافسية العالمي لعام 2020 (مركز التنافسية العالمي، 2020).

تعتبر صناعة النفط من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد السعودي،وتصل مساهمته إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي GDP أو بما مقداره 238.5 مليار ريال في نهاية الربع الثاني من عام 2021 (الهيئة العامة للإحصاء ، 2021). وتعتبر أيضاً المصدر الرئيسي لتوليد 62% من الإيرادات الحكومية (وزارة المالية، 2022). وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي تحقق بسبب جائحة كورونا COVID -19 عام 2020، والتي فاقت في تأثيرها تداعيات أزمة الكساد الكبير التي حدثت عام 1929، إلا أن الاقتصاد السعودي استمر في تحقيق مراكز متقدمة على مستوى العالم؛ وفقاً لمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي ، واستقرار معدل التضخم والديون، كما تقدم إلى المراتب 19 عالمياً في الإنتاج، و10 في مؤشر مرونة الاقتصاد (مركز التنافسية العالمي، 2020) .

لقد كان للإجراءات والتدابير الصحية التي اتخذتها الحكومة دور مهم في التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد، حيث قامت بتدعيم الإنفاق الصحي لمواجهة الجائحة، ومساعدة القطاعات الاقتصادية المتضررة مثل: منشآت القطاع الخاص والعاملين فيها، كما شملت الإجراءات عدداً من الحزم التحفيزية لدعم الأفراد والمستثمرين. لقد سجلت تجربة التحول الوطني ، وتنفيذ أجندة رؤية المملكة 2030 دوراً فاعلاً في الاستجابة المرنة والفورية للتعامل مع الجائحة، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة انتشار الوباء فيما بعد. وبسبب التأثير السلبي على المالية العامة، والانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بنسبة 16.9% (وزارة المالية السعودية، 2021)، قامت الحكومة السعودية بإقرار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% ، لتعويض الانخفاض في الإيرادات الحكومية ، ومعها استطاعت توفير 196 مليار ريال في عام 2020 .

عموماً،توصلت الدراسة إلى نتائج أكدت قيام العلاقات الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي، وعددا من المتغيرات الاقتصادية وهي : الإيرادات النفطية ، والإنفاق الحكومي ، والإنفاق الخاص ، والصادرات من السلع والخدمات . وهنا تؤكد نتائج الدراسات السابقة أن الإنفاق الحكومي الموجه للرعاية الصحية شهد نمواً مضطرداً خلال فترة الجائحة، على الرغم من الضغوط الانكماشية الناجمة عن تراجع أسعار النفط . وهنا بينت النتائج أن تأثير أسعار النفط أحدث آثاراً مضاعفة على الاقتصاد السعودي مقارنة بتداعيات جائحة كورونا COVID -19. إن الانفتاح الاقتصادي للمملكة على مختلف العالم، قام بنقل العدوى في ثلاثة قنوات رئيسية وهي اتخفاض الصادرات، وانخفاض الطلب، وانخفاض الاستهلاك الخاص ، وتؤكد الأدبيات أن ظروف الحجر والتدابير الصحية؛ كانت مسؤولة بشكل كبير عن انتقال تلك العدوى .

ومن الجهة الأخرى، ظهرت العلاقات العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ، والمستوردات من السلع والخدمات ومعدل التضخم ، وفي هذا أشارة ضمنية إلى ضعف النمو الحقيقي في الاقتصاد السعودي ، والضغوط التضخمية التي رافقت ثبات سعر صرف الريال السعودي . يمكن القول هنا أن 69% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي السعودي تعود إلى التغيرات التي حدثت في الانفاق الخاص، والانفاق الحكومي، والايرادات النفطية، والصادرات من السلع والخدمات . من الواضح جداً أن الناتج المحلي الاجمالي؛ سيحتاج إلى فترة زمنية طويلة تصل إلى 6 سنوات و نصف للعودة إلى المسار الاقتصادي الذي كان عليه قبل جائحة كورونا ، حيث تبلغ نسبة التعديل 14.9% سنوياً.

اما نتائج دالة الاستجابة فتظهر أن جائحة كورونا COVID -19 تفسر 10% من التباين في الأداء الاقتصادي وخاصة في بدايتها، وما أسلفنا فإن التدابير الصحية مكنت الحكومة من تقليل قوة الصدمة في الطلب والاستهلاك، مع الانخفاض الكبير في الصادرات وخاصة النفطية والتي تشكل 60% من مجملها في المملكة. المشكلة النادرة التي أحدثتها جائحة كورونا COVID -19 ظهرت في فجوات العرض والطلب معاً التي تزامنت مع إغلاق الأعمال التجارية، والمدارس والجامعات، وتقييد السفر والتنقل، وتغيير سلوك وأنماط الاستهلاك، والحد من التجمعات الاجتماعية. في هذا الوقت، قامت الحكومة السعودية بزيادة حجم الإنفاق الصحي، وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، وتراجع مستوى

الإيرادات الحكومية خاصة في الفترة الأولى لظهور الجائحة.

لقد أكدت النتائج الوصفية تباين الآثار السلبية لجائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة. فمن ناحية، ظهر التأثير السلبي لجائحة كورونا - COVID 19 على معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي، ولكن ما لبثت أن حققت الدورة الاقتصادية تعافي سريعا رافقه نمواً في GDP خلال المراحل التالية. هذه النتيجة، أكدتها الإحصائيات الرسمية؛ في أن تراجع الاقتصاد السعودي بنسبة 4.1% في عام 2020 تلاه نموا مضطردا خلال الأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2021 بنسب 1.1% و 1.8% و 7% على الترتيب (الهيئة العامة للإحصاء، 2021). نشير هنا أن الأداء الاقتصادي كان مدفوعاً باستقرار حالات الإصابة بالفيروس وانحسار الوفيات، وتدني معدل المرضى المنومين في المستشفيات. وتؤكد المعلومات تطعيم 74.4$ من السكان ضد فيروس كورونا حتى لحظة إعداد الورقة، واستطاعت المملكة تقديم 63.2 مليون جرعة للسكان، لذلك تعتبر تلك التدابير عاملاً محفزاً للانتعاش الاقتصادي المتحقق في الفترات الزمنية اللاحقة. يبدو ان هذا السيناريو يحدث خلافاً للتوقعات التي أظهرتها الدراسات التشاؤمية، والتي أكدت سيادة التباطؤ في نمو الأعمال والثروة، وتراجع الاستثمار والنمو في الأسواق المالية (McKibbinW & Fernando,2020;Weko et al., 2020). إن قدرة الحكومة السعودية على امتصاص الصدمة الأولى من الجائحة، ساعدها على تخفيض حالة عدم التاكد في أسواق العمل ، والاستثمار ، والانتاج بشكل واضح (Hu et al., 2020).

إن التغير في العادات والأنماط الشرائية وانتشار التشاؤم والقلق بين المستهلكين، ساهم في إحداث تغيرات على جانبي العرض والطلب التي أثرت بدورها على معدل التضخم. وتشير نتائج دالة الاستجابة لرد الفعل أن هناك انخفاض في معدل التضخم متأثراً بقوى السوق. وبالفعل ، سجل معدل التضخم انخفاضاً واضحاً لشهر نيسان من 1.3% إلى 0.5% في شهر تموز لعام 2020، وذلك قبل أن يحقق قفزات سريعة في الشهور التالية ليصل إلى 6.2% في شهر حزيران من نفس العام مدفوعاً بانتعاش الطلب. بعد ذلك استقرت معدلات التضخم الشهرية عند حدود 5% . وفي عام 2021 استمر معدل التضخم صعوده ليصل إلى 6.2% في شهر تموز لعام 2021 ، قبل أن يستقر منخفضاً عند مستوى 1.2% في شهر كانون الاول من نفس العام . تلك التغيرات، أكدتها نتائج دالة الاستجابة لرد الفعل والتي أشارت إلى التأثير السلبي لمعدل التضخم على النشاط الاقتصادي في معظم الفترات الزمنية للجائحة.

وكما هو معلوم في الأدبيات الاقتصادية؛ فإن حالة التفاؤل أو التشاؤم التي تسود الاقتصاد العالمي؛ من شأنها التأثير على أسعار النفط العالمية. لقد كان شهر آذار من عام 2020 علامة فارقة في رحلة انهيار أسعار النفط، مدفوعاً بصدمتي الطلب والعرض، حينما وصل سعر البرميل إلى 51 دولار . ومن خلال تحليل دالة الاستجابة وجد أن لجائحة كورونا COVID -19 تأثير سلبي قوي على أسعار النفط العالمية،وكان هناك تأثير سلبي إضافي على الإيرادت النفطية الحكومية للمملكة ، وبخاصة في المراحل الاولى للجائحة وذلك قبل أن تتحول مع مرور الوقت إلى تغيرات إيجابية. وكما بينا فإن الانخفاض في الإيرادات النفطية في عام 2020 بنسبة 16.9% ، تم الإشارة له في تحليل الاستجابة لرد الفعل، حيث كانت أسعار النفط الأكثر إضراراً بالنشاط الاقتصادي في المملكة ولديها تأثير مضاعف يفوق ما سببته جائحة كورونا .

الجدول رقم 9 : مصفوفة تأثير أسعار النفط وفيروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية

المتغير	تأثير أسعار النفط	تأثير جائحة كورونا
نمو الناتج المحلي الإجمالي	%25	%13
معدل التضخم	%20	%13
الإيرادات النفطية	%24	%6

2.10 التوصيات :

استناداً إلى النتائج السابقة ، توصي الدراسة بما يلي :

- المبادرة من قبل المملكة بتأسيس صندوق عربي يضم جميع الدول العربية الغنية والفقيرة ، وذلك للتنبؤ بالكوارث الصحية والطبيعية التي المستقبلية ، والعمل على حشد التمويل اللازم لتعزيز نظم الرعاية الصحية والاجتماعية، وخاصة في الدول التي فشلت في مراحل معينة من الجائحة ، بسبب افتقارها إلى سياسات اجتماعية حمائية مسبقة للسكان .
- ضرورة الموازنة بين الجانبين الصحي والاقتصادي في خطط التنمية الوطنية، وعدم المبالغة في التركيز على الجانب الاقتصادي لتحقيق الإنتعاش الاقتصادي . وكما بينت الأدبيات أن القطاع الصحي يعد من أكثر القطاعات ارتباطا بالاقتصاد ، وأن الفعالية والنجاح تقوم بدرجة كبيرة على الجانب الصحي.
- التركيز في خطط الانعاش الاقتصادي على القطاعات القائمة على التفاعل البشري (مثل الصناعات الثقافية/الإبداعية) كونها احد القطاعات التي تقود التحول الرقمي.
- المزيد من الاهتمام بتخطيط وتطوير القطاع غير الرسمي ، والعمل على إدراجه في خطط التنمية الوطنية، كونه الاكثر تأثراً بالجائحة مقارنة بالفئات الأكثر دخلاً أو ممن لديها وظائف ثابتة مستقرة .
- أن تركز خطط التنمية المستقبلية على تعزيز القدرة التنافسية في المملكة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، والتركيز على تنمية وتطوير المهارات الرقمية في الاقتصاد .

11.الخلاصة:

لقد شهد العالم في نهاية عام 2019 ظهور فيروس كورونا COVID-19 في مدينة ووهان الصينية، وبسبب التشابك والترابط والتداخل بين دول العالم؛سُمح للوباء بالظهور بشكل سريع، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة. ومع مرور الوقت،تطور انتشار الفيروس إلى جائحة عالمية قامت على بعدين هما: الاقتصاد والصحة معاً. بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة لغاية لحظة إعداد هذه الورقة نحو 317 مليون حالة، و 8.8 مليون وفاة . قدرت الخسائر الاقتصادية لدول العالم خلال عامي 2020 و 2021 بنحو 9 تريليون دولار . وتشير المعلومات الصحية أن فيروس كورونا أودى بحياة ما يقارب من ثلاثة أضعاف المفقودين في حرب فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة. لقد كانت هذه الجائحة هي الأسوأ على الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير التي حدثت عام 1929.ومنذ الإعلان عن الجائحة، دخلت المراكز المحورية والقوى الاقتصادية حول العالم في حالة من التخبط والصدمة، وسجلت معظم الدول انكماشا اقتصاديا قويا ، وانخفاضا في حجم التجارة العالمية بنسبة تراوحت بين 13% - 32% لعام 2020 ، وكان قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات المتضررة على مستوى العالم.

كان للإجراءات والتدابير الصحية التي اتخذتها الحكومة السعودية دوراً مهماً في التقليل من آثار الجائحة. وساهم المركز المالي القوي للحكومة لفترة ما قبل الجائحة؛ في زيادة الإنفاق الصحي لمواجهـــة تداعياتها، ومساعدة القطاعات الاقتصادية المختلفة على الاستمرار في تقديم خدماتها للسكان . كان التعامل الذكي والمرن مع الجائحة علامة بارزة في مسيرة مكافحة الوباء، واستطاعت الحكومة السعودية من خلاله تقليل حدة الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي إلى أقصى درجة ممكنةً. لكنها فرضت ضريبة إضافية بنسبة 15% لتعويض النقص في الإيرادات النفطية. بالنهاية ،شهدت الدورة التجارية في المملكة سرعة في الاستجابة والتكيف مع تداعيات الجائحة، وأمكن تمثيلها بالحرف V الذي يعكس واقع الانخفاض والتعافي السريعين من تداعيات الجائحة. الملاحظ من هذه الدراسة، أن التغيرات في أسعار النفط العالمية تعتبر أكثر وطأة على الاقتصاد السعودي مقارنة بتداعيات جائحة كورونا COVID -19 . لذلك المزيد من التحوط والإجراءات الاقتصادية قد تكون فاعلة لتحييد التقلبات العالمية في أسعار النفط .

المراجع :

أ. المراجع العربية :

- الأمم المتحدة ، تقرير منظمة الأمم المتحدة ، الاستجابة لكوفيد – 19 . 2020 . www.un.org.
- البنك المركزي السعودي ، بيانات سنوية منشورة ، 2016 - 2021 . الرياض .
- الهيئة العامة للإحصاء ، بيانات شهرية منشورة . سنوات مختلفة . الرياض
- الهيئة العامة للإحصاء، بيانات سنوية منشورة . 2016 – 2021 . الرياض .
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2020) . تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية : استطلاع واسع النطاق بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان و جمعية الاقتصاد السعودية . الرياض.
- وزارة المالية السعودية، بيانات سنوية منشورة ، 2020 ، 2021 . الرياض.

ب. المراجع الإنجليزية:

- Alessa, T., S Hawley, M., Alsulamy, N. et al. (1 more author) (2021). Using a Commercially Available App for the Self-management of Hypertension: Acceptance and Usability Study in Saudi Arabia. JMIR mHealth and uHealth, 9 (2). e24177.
- Algamdi et al., (2021). Impact of the COVID-19 Pandemic on the Social and Educational Aspects of Saudi University Students' Lives. April 2021 PLoS ONE 16(4). DOI: 10.1371/journal.pone.0250026.
- Andam, K., et al., (2020). Estimating the Economic Costs of COVID 19 in Nigeria. NSSP Working Paper. DOI : https://doi.org/10.2499/p15738coll2.133846.
- Api, O., et al., (2020). Clinical Management of Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) in Pregnancy: Recommendations of WAPM-World Association of Perinatal Medicine. J Perinat Med, 26; 48(9):857-866. doi: 10.1515/jpm-2020-0265
- Ashley, R. A., & Verbrugge, R. J. (2009). To difference or not to difference: a Monte Carlo investigation of inference in vector autoregression models. International Journal of Data Analysis Techniques and Strategies, 1(3), 242–274.
- Asian Development Bank, 2020. Published Data. India.
- BaeK, W., Sohn S., Mahgoub, A., and Hage , R. (2020). A Comprehensive Review of Severe Acute Respiratory Syndrome Coronavirus, Cureus 3,12(5). doi: 10.7759/cureus.7943.
- Baldwin, R., and Di Mauro, B. (2020). Economics in the Time of COVID-19. https://voxeu.org/content/economics-time-covid-19. CEPR Press.
- Bartik et al., (2020). The impact of COVID-19 on small business outcomes and expectations. PNAS July 28, 2020 117 (30) 17656-17666; first published July 10, 2020; https://doi.org/10.1073/pnas.2006991117.
- Bick, Alexander and Blandin, Adam, Real-Time Labor Market Estimates During the 2020 Coronavirus Outbreak (January 22, 2021). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3692425 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3692425
- Bonadio et al., (2020). The role of global supply chains in the COVID-19 pandemic and beyond. https://voxeu.org/article/role-global-supply-chains-covid-19-pandemic-and-beyond.
- Bureau of Labor Statistics, 2020
- Center for International Competitiveness, Published Data. 2020. www.cforic.org.

doi: https://doi.org/10.1101/2020.02.25.20025643

- Gopinath, g. (2020). The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression.IMFblog: Insights & Analysis on Economic & Finance. https://blogs.imf.org/2020/04/14/the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression.
- Gourinchas, P. (2020). Flattening the pandemic and recession curves
- Guerrieri, V., Lorenzoni, G., Straub, L., and Werning, I. (2020). Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages? National Bureau of Economic Research. https://www.nber.org/papers/w26918.
- Havrlant, D., Darandary, A. and Muhsen, A. (2021), "Early estimates of the impact of the COVID-19 pandemic on GDP: a case study of Saudi Arabia", Applied Economics, Vol. 53 No. 12, pp. 1317-1325, doi: 10.1080/00036846.2020.1828809.
- Healy, J. (2020, June 4).Workers fearful of the coronavirus are getting fired and losing their benefits. The New York Times. https://www.nytimes.com/2020/06/04/us/virus-unemployment-fired.html.
- Hegarty, S. (2020). The Chinese doctor who tried to warn others about coronavirus. BBC News, 6 February. https://www.bbc.com/news/world-asia-china-51364382. Accessed 16 March 2020.
- Hu, B., Guo, H., Zhou, P. et al. Characteristics of SARS-CoV-2 and COVID-19. Nat Rev Microbiol **19,** 141–154 (2021). https://doi.org/10.1038/s41579-020-00459-7.
- Dickey, D.A. and Fuller, W.A. (1979). Distribution of the estimation for autoregressive time series with a unit root', *Journal of the America Statistical Association*, 74 (366(, 427–431.
- Drechsel, T., and Kalemli-Ozcan, S. (2020). Standard macro and credit policies cannot deal with global pandemic: A proposal for a negative SME tax. https://voxeu.org/article/proposal-negative-sme-tax.
- Ducharme (2020). World Health Organization Declares COVID-19 a 'Pandemic.' Here's What That Means. Time, 11 March. https://time.com/5791661/who-coronavirus-pandemic-declaration/. Accessed 13 March 2020.
- Dunn, K., & Kahn, J. (2020). Even while canceling mass gatherings, the U.K. is still aiming for deliberate 'herd immunity'. Fortune, 14 March. https://fortune.com/2020/03/14/coronavirus-uk-cases-herd-immunity-covid-19/. Accessed 16 March 2020.
- Edelberg, W., and Shambaugh, J. (2020).How the Pandemic Is Changing the Economy? The Hamilton Project. Brookings.
- Ghebreyesus, T. A. (2020). WHO director-general's statement on IHR emergency committee on novel coronavirus (2019-nCoV). World Health Organization. Retrieved from https://www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-sstatement- on-ihr-emergency-committee-on-novel-coronavirus-(2019-ncov)
- Gong et al., (2020). Correlation Analysis between Disease Severity and Inflammation-related Parameters in Patients with COVID-19 Pneumonia.

- Lütkepohl, H. (2011). Vector autoregressive models. In International Encyclopedia of Statistical Science (pp. 1645–1647). Springer Berlin Heidelberg.
- Mazur, M., Dang, M., &Vega, M. (2020). COVID-19 and the March 2020 stock market crash. Evidence from S&P1500. Finance Research Letters, 101690. Advance online publication. doi:10.1016/j.frl.2020.101690
- Mckibbin, W., and Frenando, R. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. CAMA Working Paper No. 19/2020
- Nuno, F. (2020). Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy.
- Pangestu, M. (2020). https://blogs.worldbank.org/team/mari-elka-pangestu.
- Pierre-Olivier Gourinchas (UC Berkeley). Mitigating the COVID economic crisis: act fast and do whatever it takes. - London, UK: CEPR Press, ISBN 978-1-912179-29-9. - 2020, p. 31-39.
- Roy, A., et al., (2021). Mental health implications of COVID-19 pandemic and its response in India. Int J Soc Psychiatry, 67(5):587-600. Doi: 10.1177/0020764020950769. Epub 2020 Sep 1.
- Roy. S. (2020). ECONOMIC IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC, A PREPRINT - JULY 27, 2020. https://www.researchgate.net/publication/343222400.
- Santibañez, L., and Guarino, C., (2021). The Effects of Absenteeism on Academic and Social-Emotional Outcomes: Lessons for COVID-19. Educational Researcher, 50 (6): 392–400. DOI: 10.3102/0013189X21994488.
- ILO (2020) 'COVID-19 and the world of work: impact and policy responses'. Downloaded at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_738753.pdf
- IMF (2020) World Economic Outlook, April 14, 2020, p. ix.
- Ivanic, M. and W. Martin (2018) Sectoral Productivity Growth and Poverty Reduction: National and Global Impacts, World Development 109: 429-439.
- Jamison DT, Gelband H, Horton S, et al., editors. Disease Control Priorities: Improving Health and Reducing Poverty. 3rd edition. Washington (DC): The International Bank for Reconstruction and Development, the World Bank; 2017 Nov 27. (Madhav et al., (2018). Pandemics: Risks, Impacts, and Mitigation.)
- Johansen, S., Mosconi, R. and Nielsen, B. (2000) . Cointegration analysis in the presence of structural breaks in the deterministic trend', *Econometrics Journal*, 3 (2), 216–249.
- Jorda, Oscar, Sanjay S. Singh, and Alan M. Taylor, (2020). Longer-run economic consequences of pandemics, March 2020. Mimeo.
- Kim, H.-S.H. and Jung, H.J. (2021), "Social isolation and psychological distress during the Covid-19 pandemic: a cross-national analysis", The Gerontologist, Vol. 61 No. 1, pp. 103-113, doi: 10.1093/ geront/gnaa168.
- Kuo, C. Y. (2016). Does the vector error correction model perform better than others in forecasting stock price? An application of residual income svaluation theory. Economic Modelling, 52, 772–789.

- United Nations , 2020.
- Volkman, T. (2020, May 27). Paychex study find 63% of business owners feel the worst of the COVID-19 pandemic is behind them. Paychex. https://www.paychex.com/ newsroom/news-releases/return-to-work-survey-may-2020
- Vos, R., W. Martin, and D. Laborde (2020b). 'How much will global poverty increase because of COVID-19?'. Downloaded at: https://www.ifpri.org/blog/how-much-will-global-povertyincrease-because-covid-19.
- Weko, S., et al. (2020). Covid-19 and Carbon Lock-In: Impacts on the Energy transition. IASS STUDY. DOI:10.2312/iass.2020.027.
- World Bank, 2021, Global Economic Prospects, available at: https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects.
- World Health Organization, Published Data. Various Years.
- World Trade Organization, Published Data. Various Years.
- www.argam.com.
- WWW.Worldatlas.com.
- Scott, B., et al., (2020). How Does Household Spending Respond to an Epidemic? Consumption during the 2020 COVID-19 Pandemic. WP26949. DOI 10.3386/w26949.
- Shoss. M., et al. (2021). The Conflicting Impact of COVID-19's Health and Economic Crises on Helping. Group & Organization Management, 46(1); 3–37. DOI: 10.1177/1059601120968704.
- Shretta, R., (2020). The Economic Impact of COVID-19. University of Oxford Website.https://www.research.ox.ac.uk/Article/2020-04-07-the-economic-impact-of-covid-19.
- Sirola, N. (2020). Individuals' responses to economic cycles: Organizational relevance and a multilevel theoretical integration. Academy of Management Annals, 14(2), 451-473. doi:10.5465/annals.2018.0124.
- Sirola, N., & Pitesa, M. (2017). Economic downturns undermine workplace helping by promoting a zero-sum construal of success. Academy of Management Journal, 60, 1339-1359. doi:10.5465/amj.2015.0804
- Sumner, A., Hoy, C., and Ortiz-Juarez, E. (2020). Estimates of the impact of COVID-19 on global poverty. United Nations University. WIDER working Paper 2020/43.
- The Economist,2020
- Triggs, A., and Kharas, H. (2020). What the G20 should do about the triple economic shock of COVID-19. East Asia Forum, Economics, Politics and Public Policy in East Asia and the Pacific. https://www.eastasiaforum.org/2020/03/23/the-triple-economic-shock-of-covid-19-and-priorities-for-an-emergency-g20-leaders-meeting/.

The Impact of the COVID-19 Pandemic on Economic Activity of Saudi Arabia

Iyad A. Alnsour [1]
nsour_2005@yahoo.com
Khaled A. Al-Khatlan[2] **Abdul Rahman M. Al-Zahrani**[3]

Abstract: The Hajj ritual is considered one of the largest and most geographically, ethnically and culturally diverse mass gathering events in the world, the mass gathering of pilgrims is one of the millions mass gatherings, the size and diversity of the Hajj mass gathering and the length of the Hajj period represents a huge challenge to the public health security of the Saudi authorities and global health security. The aim of this research is to examine the relationship of mass gatherings medicine to crowd management in Hajj and Umrah in the Kingdom of Saudi Arabia. The concepts of mass gatherings medicine, mass gatherings health and disaster medicine were reviewed, and the role played by mass gatherings medicine in the Hajj and Umrah crowd management was discussed, through the study and analysis of the growth of healthcare facilities. Health human resources for crowds of pilgrims, health services for crowds of pilgrims, as well as a presentation of the evolution of deaths among crowds of pilgrims, where deaths considered an indicator of the efficient performance of the mass gatherings medicine system. The growth function of the variables was analyzed over time to analyze the relationships of the variables, using the simple regression model, which is the general exponential trend model. The most important results of the research were: Most categories of human resources working in Hajj mass gathering medicine (consultant doctor, deputy doctor, pharmacists, nursing, health administrators) achieved a positive growth rate greater than the positive growth rate for the numbers of pilgrims. Moreover, most of the health services provided (pilgrims' visits to primary health centers, visits by pilgrims to emergency departments in hospitals, inpatient services in hospitals, cardiac catheterization operations, open-heart operations, dialysis services, endoscopy services, obstetrics services, sun stroke treatment services, and exhaustion treatment services). thermal) for crowds of pilgrims achieved a positive growth rate greater than the positive growth rate of the numbers of pilgrims. Additionally, the deaths among the crowds of pilgrims achieved a negative growth rate compared to the positive growth rate of the numbers of pilgrims. These results indicate that mass gathering medicine plays an important role in the Hajj mass gathering management system. A set of recommendations were put forward in order to increase the efficiency and effectiveness of mass gathering medicine in managing the Hajj and Umrah mass gathering.

[1]Profeesor of Marketing Communication, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, KSA. Riyadh.
[2] Professor of Economics, King Saud University. KSA, Riyadh.
[3] Post Graduate Student , Economics Department, King Abdel Aziz University. KSA, Jeddah.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 91–122 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)

علاء صبحي الرزية

قسم المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

مصطفى صالح عمرية

طالب ماجستير، إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

المستخلص: هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020) ، ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء اختبار اأنحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS)وانحدار بطريقة اللحظات العامة (GMM) بالطريقة العامة، حيث تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 – 2020، واظهرت نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود إثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر، وبناء على نتائج الدراسة ظهرت مجموعة من التوصيات من اهمها: يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بتنظيم عمل البنوك ومنع توافر فرص حدوث احتكار من خلال تنظيم عمل الهيكل المصرفي الفلسطيني ومراقبة عمل البنوك الكبيرة خاصة، ومراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان، ضرورة ان تركز البنوك في حملاتها التسويقية على الفئات المحرومة مثل الشباب والمرأة وتقديم لها خدمات مصرفية متنوعة، وان تعمل على تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، الفقر، الاستقرار المالي، اختبار اللحظات المعممة GMM .

المقدمة:

اصبح الشمول المالي واحداً من اهم الاعمال التي اختصت بها السياسات العالمية من بدايات القرن الحالي، حيث ترى العديد من الدول ان الشمول المالي هو محاولة جديدة قديمة لعمل نمو اقتصادي أكثر عدلاً وقوة (Collard , 2010) ،وتتفق هذه الفكرة مع رؤية الامم المتحدة والتي حددت الشمول المالي واحد من اهم اهداف الألفية الإنمائية والتي تهدف الى تحسين الرفاهية، وتحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى على الصعيد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتحقيق العدل، والمساواة على المدى البعيد (Ratnawati, 2020) ، كما ان الاعتراف بأهمية الشمول المالي في بعض الدول يتسع بشكل واضح، بل ان بعض الدول تعتبر الشمول المالي اولوية قصوى لبناء اقتصاد مالي قوي ذو ببنية تحتية مالية مميزة ستسهم وتسهل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة جداً (Pearce , 2011)

هذا ونستطيع تعريف الشمول المالي على انه تقديم الخدمة المالية من خلال اليات معينة الى افراد المجتمع جميعهاً، وخصوصاً الطبقات الدنيا التي لا يصل اليها الشمول المالي مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير، والتقليل من مستويات الفقر، ورفع الاستقرار المالي (Serafeim & Eccles, 2013) ،حيث يساهم الشمول المالي في تحقيق تأثيرات إيجابية وسلبية من أهمها: الانتقال بين ادوات السياسات النقدية الثلاث (عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وسعر الفائدة)، وزيادة الودائع بشكل كبير، وتنويع أصول البنوك المختلفة ، وتقليل المخاطر المتوقعة قدر الإمكان ، والزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار، وخلق استقرار مالي شامل (Khan H. R., 2011)،أما التأثيرات السلبية فتشمل مخاطرة السمعة للبنوك للقروض المتعثرة، وعدم وجود مرونة فضفاضة في القوانين واللوائح التنظيمية للبنوك، وانخفاض معايير القروض مما يصعب حصول الجميع عليه (Ratnawati, 2020)

اما فلسطينياً تم عقد اتفاق أوسلو عام 1993، وفي العام التالي تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية وعقد اتفاق باريس الاقتصادي بنفس العام وهو 1994، ولغايات الإشراف على النظام المصرفي وتنظيمه تتطلب هذا انشاء ما يعرف بسلطة النقد الفلسطينية لرقابة على الهيكل المصرفي والمالي الممثل بالبنوك، ومؤسسات الإقراض الصغير، ومحال الصرافة. وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول من الحكومة وأصحاب المصلحة لزيادة الشمول المالي في فلسطين، الا ان مستويات الشمول المالي في فلسطين لاتزال منخفضة، حيث قدر معهد ماس الشمول المالي الفلسطيني بمقدار 36.4% من عدد السكان في عام 2016 أي اقل من مليون حساب مصرفي مشمول مالياً، لذا فان الغالبية العظمى من تعداد دولة فلسطين والبالغ 4.3 مليون مواطن لايزالون غير مشمولين مالياً. (مرار، 2016)

ويعمل الاقتصاد الوطني الفلسطيني في ظل ازمة خانقة مفروضة من قبل الكيان الصهيوني، الذي يشكل عقبة تحول دون عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ـ من خلال فرض قيوده على الحركة الشخصية للأفراد، وعلى الموارد المتاحة مثل: الأرض، والمياه، ورأس المال المحلي والأجنبي والذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. إضافة الى معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، حيث في إحصائية في الربع الثالث من العام 2021 بلغ معدل البطالة في فلسطين (26.6%)، بينما بلغ معدل الفقر (30٪) أي قرابة 1.4 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر بحسب احصائيات، إضافة الى هذا شهد عام 2021 تحسناً ملحوظاً في الشمول المالي حيث بلغ عدد المستخدمين للحسابات البنكية قرابة (43.1%) من عدد السكان، وحوالي (32%) يستخدمون منتجات الائتمان، ويعود سبب هذا الى ضعف الوعي المالي، وارتفاع تكاليف الخدمة المالية المقدمة، ومشاركة عدد محدود من النساء في عملية طلب الائتمان، لذا بات لزاماً تحسين وزيادة الشمول المالي لرفع من مستوى

النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وخلق استقرار مالي طول المدى، من خلال توجيه الشمول المالي الخاص للبنوك الى اكبر قدر ممكن من الافراد (البنك الدولي، 2021)

وتلعب البنوك دوراً حيوياً وحساساً داخل الاقتصاد الوطني من خلال التسهيلات الكبيرة التي تقدمها، والإسهام في دفع العجلة التنموية للأقتصاد، ودعم المشروعات والصغيرة والمتوسطة(MSMEs) وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي أو المصادر غير الرسمية لتلبية متطلباتهم ، هذا ويبلغ عدد البنوك (التقليدية والإسلامية) العاملة في فلسطين (14) بنكاً بين بنوك وافدة وهي وعددها (7) بنوك وهي :(البنك العربي ،بنك القاهرة عمان ،البنك العقاري المصري العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك الأردن ،بنك الأهلي الأردني ،بنك التجاري الأردني) وبنوك محلية ويبلغ عددها (8) بنوك وهي (بنك فلسطين، البنك الإسلامي العربي، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني ، مصرف الصفا، بنك القدس، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني الإسلامي في قطاع غزة وهو غير معترف به من سلطة النقد الفلسطينية) ومع انتشار فروعها في شتى بقاع الوطن استطاعت جمع كم عالي من الودائع، حيث بلغ اجمالي الودائع في البنوك الفلسطينية في نهاية 2020 حوالي 16.2 مليار دولار امريكي، بينما بلغ حجم التسهيلات المصرفية 11.3 مليار دولار امريكي موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يستحوذ على حصة الاسد من حجم التسهيلات المصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)

وتنبع اهمية هذه الدراسة في كونها تدرس متغيرات في منطقة جغرافية لم تدرس من قبل على الرغم من اهمية هذه المتغيرات والتي تمت دراستها في عدة دول اسيوية كما اشارات دراسة (Ratnawati, 2020) ودول افريقية واسيوية كما في دراسة (Girón, Kazemikhasragh, & Cicchiello, 2021). أما عربياً فقد درست دراسة (محمود، 2020) بعض هذه المتغيرات على دولة مصر كما في وايضاً درست على دولة الجزائر كما في دراسة (دردور و حركات ، 2020) بينما هذه المتغيرات لم يتم دراستها في المنطقة الجغرافية دولة فلسطين بالرغم من وجود دراسات تتحدث عن الاشتمال المالي مثل دراسة (حمدان و أبو دية، 2018) الا انها لم تستخدم المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، علماً أن هذه المنطقة الجغرافية لها من الخصائص والمميزات ما يميزها عن الدول المحيطة مثل: الاردن، ولبنان، وسوريا. بما تختلف به عنهم في كونها لاتملك عملة وطنية ولكنها تتعامل بخمس عملات وهي الجنيه المصري (غير معمول به حاليا)، والشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو الأوروبي عند إطلاقه (الأناضول، 2017). وتنبع اهمية هذه الدراسة في كونها تعبر اساس لما تقوم به سلطة النقد حديثاً من تدعيم سياسات لتحفيز الشمول المالي وتحفيز القطاعات لارتباط بقطاع مصرفي وهو ما يجعل دراستنا حديث الساعة بالنسبة صانع القرار الفلسطيني، وترجع اهمية هذه الدراسة انها تدرس في فترة زمنية وضع غير مستقر من حيث حجز اموال المقاصة (عرب ٤٨، 2021) وقلة الدعم من الدول المانحة خصوصاً في عهد الرئيس الامريكي دونالد ترامب.

مشكلة الدراسة:

بينت العديد من التقارير الدولية أن حوالي 50% من سكان العالم البالغين لا يتعاملون مع البنوك، لذا اصبح موضوع الشمول المالي من الأجندات المهمة لدى صانعي السياسات في الدول (البنك المركزي الأردني، 2015)، كونه يقلل عدد الواقعين داخل خط الفقر حيث ان نسبة الفقر في فلسطين وصلت إلى 32% نهاية عام 2020 ،مما أدى الى زيادة الاقبال على القروض لتحسين الاوضاع المعيشية ولكنها قروض استهلاكية سلبية لا تحسن من النمو الاقتصادي، واليوم يشكل القطاع المصرفي أداة أساسية لاستمرار النمو الاقتصادي، والذي مع جائحة كورونا تراجع الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً يصل إلى 12% خلال عام

2020 .ولدفع عجلة النمو الاقتصادي فقد نما إجمالي التسهيلات المباشرة حتى نهاية العام الماضي 2020 بنسبة 12%، وبلغت 11.3 مليار دولار، مقارنة مع 10.1 مليارات دولار خلال العام 2019 بحسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021) وتشير البيانات الى ان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية بلغ 3378.3 دولار أمريكي في عام 2019 لينحدر بفعل جائحة كورنا ويصل الى 2913.9 بحسب (الجهاز المركزي للأحصاء، 2021) مما أدى الى تفعيل أدوات تعزيز الاستقرار المالي، عبر تحفيز سلطة النقد للبنوك ومنحها امتيازات لتقديم تسهيلات لقطاعات اقتصادية هامة وحيوية لاسيما القطاعات الإنتاجية والصناعية والصحية، فان الحقائق والارقام السابقة تشير الى الدور الكبير والمحوري الذي تلعبه البنوك داخل الاقتصاد الوطني في تحقيق الشمول المالي وعليه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي :

ما تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من سؤال الدراسة الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونسب الفقر والاستقرار المالي في فلسطين؟
- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين؟
- هل يختلف الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية؟
- ما هي نسبة الشمول المالي في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

بهذا الصدد وبناء عليها ستصاغ اهداف الدراسة والمتمثلة في:

1. معرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي نسب الفقر الاستقرار المالي في فلسطين.
2. التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين.
3. ابراز الاختلاف في الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
4. التعرف على نسبة الشمول المالي بالنسبة لإحصائيات البنوك العاملة في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث وحداثته مع التوجه الكبير للسلطة النقد الفلسطينية حذو الاقتصاد العالمي في تعزيز الشمول المالي من خلال بناء استراتيجية وطنية شاملة ، وتكمن اهميتها في كونها تدرس موضوع هام وهو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشر هام على قوة الاقتصاد الوطني وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة الى بيان اهمية الشمول المالي على الفقر والفقراء وهل ساهم في تحسين مستوى معيشتهم من عدمه، حيث انه لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية في مواضيع النمو الاقتصادي. كما تكمن أهمية الدراسة في انها قادرة على تقدير حجم الشمول المالي في فلسطين، واستخراج النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة والتي يهتم بها صانعي القرار في النظام المالي الفلسطيني التي من شأنها ان تساعدهم في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تعمل على رفع الوعي والقدرات المالية للمجتمع الفلسطيني، كما تساعدهم في تطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات المستهلك، حيث أن تطوير المنتجات المالية والاهتمام بجودتها يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك، كما تلفت هذه الدراسة انظار

الباحثين الى الاهتمام بدراسة الشمول المالي واثاره في تعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين، وكيفية اقتراح سياسات تساهم في دعمه وانتشاره.

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى اختبار الفرضية التالية من اهمها:

هناك أثر ايجابي تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين وقسم الفرضية الاساسية الى عدة فرضيات فرعية، على النحو التالي:

- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين التخفيف من حدة الفقر.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين الاستقرار المالي.

نموذج الدراسة:

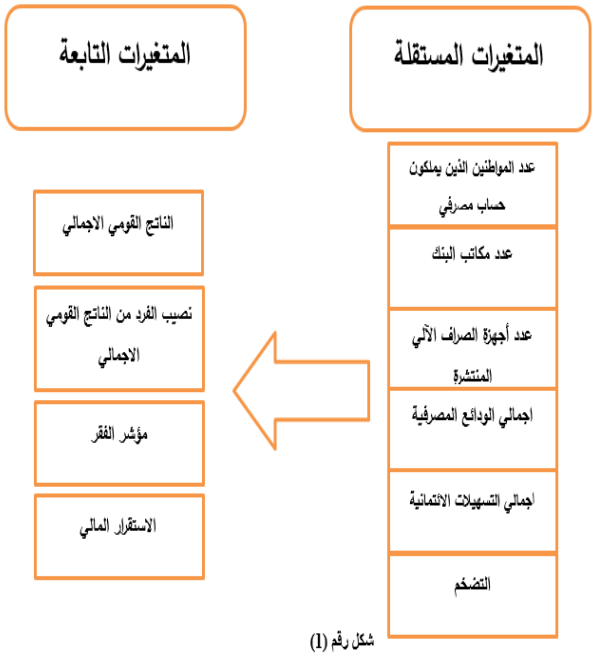

شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

*من تصميم الباحثين استنادا على دراسة (Ratnawati, 2020)

الإطار النظري والدراسات السابقة :

مقدمة حول الشمول المالي :

يعتبر الشمول المالي هدفاً للعديد من البلدان التي تعد من ذوي الدخل المحدود والمنخفض لتحقيق رؤيتها في النمو الاقتصادي المستدام في المدى القريب والبعيد، ولكن يصعب تحقيق رؤية هذه الدول في توسيع الشمول المالي بسبب ان العديد من سكانها والشركات العاملة بها يتعذر عليهم الوصول الى الخدمات المالية الرسمية؛ بسبب: قلة اعداد الصراف ألي (ATMs) المنتشرة في الدولة وصعوبة الوصول اليها، وارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية من تسهيلات مصرفية والتي تشمل قروض صغيرة ومتوسطة وحسابات الجاري مدين، أضافةً الى القيود المفروضة على اشخاص بعينهم من امثال الذين لا يمتلكون ضمانات لتسديد القروض،

وقيود أخرى تفرض على الأصول القابلة لتخصيص مثل: النقد السائل او أصول سريعة السيولة، والأوراق التجارية والمالية وموجودات السلع والديون على الشركات، بالإضافة الى قلة المعلومات الائتمانية للعملاء، وضعف الوعي المصرفي لديهم مما يثير الريبة والشك لدى البنوك فتحجم عن عملية الاقراض، ولهذا يتوجب على هذه الدول العمل على دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة (Hannig & Jansen, 2010).

تعريف الشمول المالي :

وفي تعريف الشمول المالي يذكر خان (Khan H. R., 2011)تعريفان للشمول المالي حيث يراه على انه هو الذي يهدف الى جذب أكبر قدر ممكن من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك الى النظام المالي، من خلال تسهيل وصولهم الى الخدمات المصرفية المتنوعة مثل: الادخار، والمدفوعات، والتحويلات المالية، والتحويلات على الائتمان للتجارة الخارجية، والتأمين. أما التعريف الاخر فيرى ان الشمول المالي هو تمكين الطبقات الدنيا من الوصول الى الخدمة المالية بسهولة وسرعة وبجودة عالية، والاهم من هذا ان تكون بتكلفة معقولة، مما يؤمن الوصول الى حساب مصرفي يدعمه البنك على الودائع [1] مما يمكن غالبية المواطنين من الحصول على ائتمان مصرفي ميسر وسهل ونظام مدفوعات امن ومريح، ولهذا يعد الشمول المالي الوسيلة الأكثر شيوعًا للوصول إلى الائتمان من مؤسسة مالية رسمية سواء اكانت بنك او مؤسسة اقراض.

ولكن يرى كلا من (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012) ان هذا المفهوم له أبعاد أكثر من الودائع والقروض، حيث انه ومع التطور التكنولوجي المتسارع تكون هناك أيضًا بدائل للحسابات الرسمية مثل، تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة او تمكين الصراف ألي من الإيداع مع السحب او تسجيل حساب مصرفي من قبل العميل نفسه على الانترنت، حيث ان هذه الخدمات تقدم بجانب الخدمة المالية الرئيسية. كما ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا لذلك فأن (Fouejieu et al 2020) , يرون ان الشمول المالي يعني عدم وجود حواجز (سعرية أو غير سعرية) أمام الخدمات المالية أي أنه عبارة عن إنشاء وتعزيز وتنظيم بيئة مالية آمنة ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للمجتمع بأسره.

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي :

ولكي يتم تحقيق نمو مستدام يجب على الدولة توفير الاهتمام والدعم للقطاع المالي، حيث انها ستجني الكثير من الفوائد التي ستدعم الاقتصاد بحسب (Levine et al, 2005) والتي من أهمها: تقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك من خلال منح تسهيلات كبيرة من البنك المركزي، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة الى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، والعمل على توزيع التخصص بين البنوك في توزيع القروض، واخيراً تزويد المقترضين بأدوات مالية ذات جودة عالية وتمتاز بتقليل المخاطر قدر الإمكان ؛مما سيدفع تسريع عجلة النمو الاقتصادي بشكل كبير (Fabya, 2011). هذا ويمكن أن يقلل الشمول المالي من معايير القروض لأن المؤسسات المالية تحاول الوصول إلى المجتمع الأدنى من خلال خفض شروط القرض، ولكن يمكن أن يزيد أيضًا من مخاطر التي قد تضر سمعة البنك، حيث تخفض العديد من الدول مستوى إنشاء المؤسسات المالية للمناطق الريفية بسبب تخوفها من عدم قدرة مواطنين من المناطق الريفية على الإيفاء بقروضهم، مما يسبب خسائر فادحة للبنوك ومشاكل لها مع مودعيها وبالتالي انحدار سمعة البنك، وهذا ليس من مصلحة الدولة ان تزيد

[1] تجدر الإشارة هنا الى ان الباحث يقصد بحساب مصرفي مدعوم على الودائع : هو ان البنك يقدم فائد مالية تتراوح بين 3-5% على الودائع التي توضع به وعادة ما تكون هناك حسابات خاصة مثل الحسابات الادخارية او الودائع للأجل بفائدة ثابتة.

عدد الفقراء زيادة الديون على قروضهم، وعدد التزاماتها المالية نتيجة تدخلها لسداد أموال البنوك لذا تلجأ بعض الدول لمنع انشاء فروع بنكية في المناطق الريفية (Ratnawati, 2020).

الشمول المالي والتأثير على الفقر:

يعد الشمول المالي محرك حيوي وهام للنمو الاقتصادي، حيث انه يسهم في زيادة فرصة الأفراد في الحصول على الخدمة المالية والمصرفية بسهولة، مما يسهم في ايجاد اثر إيجابي فعال على تحسين النمو الاقتصادي، بسبب أهمية العمل التجاري الصغير، حيث ان للشمول المالي له اثر غير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والفقر والدخل، حيث يسهم الشمول المالي والمتمثل في تقديم خدمات مالية سهلة، بسعر معقول وبجودة جيدة للفقراء مما يساعدهم على الاقبال على هذه الخدمات أملا في تحسن مستواهم المعيشي، هذا ولا تزال تجربة محمد يونس عند تأسيس بنك جرامين[2] في بنغلادش تبرهن على تأثير الشمول المالي في التخفيف من حدة الفقر، حين قام بتقديم مجموعة من القروض البسيطة للفقراء في المناطق الريفية، مما زاد من الدخل والانتاج ورفع المستوى المعيشي، وتخلص من احتكار التجار للفقراء، وسعى لتوفير خدمات الودائع ومنتجات تأمين ساهمت في حفاظ الافراد على أموالهم وحفظها على شكل مدخرات ساعد بها السوق المالي على ضخها مجدداً في مشاريع استثمارية جديدة طويلة الاجل، لتستمر العجلة في الدوران والهدف الرئيسي لها هو زيادة دخل الفقراء والطبقات المهمشة في المجتمع (Dinabandhu , 2018).

ان فكرة بنك جرامين قائمة بدرجة كبيرة على توفير رأس المال للفقراء فقط وتميزيهم عن طريق مجموعة من الاعتبارات الهامة وهي (عدم امتلاك ماء نقي، عدم توافر اسرة نوم كافية لدى الاسرة، دخل اقل من 25 الف تكا ،صعوبة الحصول على ثلاث وجبات في اليوم... وغيرها) ومن توافرت به هذه الخصائص ،يعطى قرض بدون تقديم أي ضمانات مالية لمساعدتهم في مشاريعهم الخاصة الجالبة للدخل، من خلال مبدأ الضمان الاجتماعي من قيام 5 اشخاص بضمان بعضهم البعض او من خلال مراكز مكونة من 6-8 مجموعات كل مجموعة مكونة من 5 افراد (أمياي، 2007) ، حيث ان الهدف من هذه التجربة هي القضاء على استغلال التجار والمقرضين على حد سواء وتمكين عمل الرجال والنساء والقضاء على الفقر والبطالة من خلال تمكين الاعمال الريادية، اما أنواع القروض المستعملة في بنك غرامين فهي (الشايب، 2010):

1. القرض العام : لغرض الاستخدام الفردي وهو 10 الاف تكا اي ما يعادل (116.5) دولار امريكي.
2. القرض الموسمي: وهو لدعم الزراعة وهو على نوعين اما فردي أي وقيمته 3 الاف تكا(34.9) دولار امريكي، وترد خلال 6 شهور واما جماعي 10 الاف تكا(116.5) دولار امريكي للمجموعة الخماسية و 136 الف تكا(1584.8) دولار امريكي للمركز المكون من 6 مجموعات.
3. القرض الاسري: ويقدم فقط للنساء ويسدد من خلال قسط اسبوعي على مدار سنة واحدة، والحد الاقصى له هو 30 الف تكا(350) دولار امريكي، ولكنه في الغالب يكون بين 10 -15 الف تكا (116.5-175) دولار امريكي مع شرط كون المرأة قد سبق لها الاقتراض من قبل.

ومع نجاح تجربة بنك جرامين في حدوث شمول مالي حقيقي أدى هذا الى بيان اهمية الادخار الناتج عن العمل، حيث يسهم في مساعدة الأسر في التغلب على الازمات والصدمات المالية، لذا تعمد هذه الاسر على الاستهلاك السلس والمحسوب بشكل منظم، من خلال مراكمة الأصول

[2] مصرف غرامين: هو بنك يعنى بتقديم قروض متناهية الصغر للفقراء دون وجود ضمانات او شروط مالية اسسه محمد يونس في دولة بنغلادش.

من خلال التوسع في شراء الأصول الثابتة التي ترتفع قيمتها مع الزمن مثل: الذهب، والعقارات، والأراضي، وغيرها، والاستثمار في الصحة والتعليم , Brune et al) (2011،لهذ فأن الحصول على خدمات مالية رسمية يساعد بشكل كبير في اخراج الفقراء من خط الفقر ودوائره من خلال نشر ثقافة الادخار ومساعدتهم من خلال انشاء اليات دفع فعالة لاستخدام الخدمة المالية ذات تكاليف منخفضة (Dixit & Ghosh, 2013).

قبل عدة سنوات وبالتحديد في عام 2009 تأسس ما يعرف اليوم بالتحالف العالمي من اجل الشمول المالي (AFI)، كان هدف صانعي سياسات 60 دولة نامية هو: الاستثمار الكثيف في الخدمات المالية وتقديمها لملايين الفقراء ، الامر الذي دعى قادة الدول العشرين الى تبني فكرة الشمول المالي ودفعها بأجندة جديدة وتطبيقها بعد سنة من انشاءها وبالتحديد في عام 2010 ، ومن هنا بدء البنك الدولي في العام التالي بتحليل الطلب العالمي على الخدمات المالية، وهو ما تناولته العديد من الدراسات اللاحقة وتأثيره على القضايا الحساسة مثل الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل (Mushtaq & Bruneau, 2019) (Ndlovu & Toerien, 2020)والعديد من معاهد التنمية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، بنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي ساهمت بتمويل ابحاث حول الشمول المالي لفهم كيفية التعامل مع السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك ودحثهم على التعامل معها في المستقبل (Ndlovu & Toerien, 2020).

لهذا فأن الشمول المالي يعزز من عملية التنمية الاقتصادية، حيث انه أداة أساسية ومهمة جداً لتعامل مع التحديات الاجتماعية المفروضة على الدول مثل: الفقر وعدم المساواة وغيرها (Klapper et al, 2016) حيث اننا وفي العام 2020 ليزال هناك اكثر من 1.7 مليار شخص حول العالم لا يتعامل مع البنوك (Ndlovu & Toerien, 2020) أي ان حوالي 22.1% من سكان العالم انهم يفتقرون لميزة الوصول الى خدمات مصرفية ومالية رسمية مميزة ، هذا أمر مقلق حيث يمكن القول إن الشمول المالي قادر على تقليل الفقر في عدم المساواة من خلال قنوات متعددة (على سبيل المثال ، منح الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان ؛ تسهيل الاستثمارات الشخصية في التعليم والصحة (Klapper et al , 2016) (Fouejieu et al, 2020)

تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي:

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تعزيزًا سريعًا للاندماج المالي من خلال توفير منتجات وخدمات مالية سهلة ومستدامة بتكلفة معقولة للفقراء والمهمشين، من خلال اتباع الاتجاهات المالية العالمية نحو تطبيق الشمول المالي حيث تختلف الرؤى والآراء التي تبحث في مجال الشمول المالي وأليات تطبيقه، هذا ويعتبر صناع السياسات المالية العالمية الاستقرار المالي أولوية ملحة لضمان النمو الاقتصادي (Tissot & Gadanecz, 2017)، حيث ان هذه السياسات الاحترازية عادت للظهور لتقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن في تحقيق السياسات بين الشمول المالي والاستقرار المالي (Gould & Melecky, 2017)، هذا ويؤدي استخدام السياسات الاحترازية الى خفض الائتمان لتحقيق استقرار مالي، ويعود السبب في هذا غالباً الى توفير استقرار في خدمات الوساطة المالية للاقتصاد (Bank of England, 2009)، حيث ان الزيادة السريعة في الشمول المالي من خلال توسع الائتمان يعرض الاستقرار المالي للخطر وأكبر دليل على هذا الازمة المالية العالمية، والتي كان للرهن العقاري السبب الأكبر بها بسبب الافراط في الاقتراض للغير المؤهلين بالحصول عليه، وبالتالي المزيد من الشمول المالي يؤدي إلى استقرار مالي أقل اذن يبقى السؤال كيف نقوم بتوسيع الشمول المالي مع خلق استقرار مالي داخل الاقتصاد؟

التأثير الأيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي :

يجيب (Khan H. R., 2011) على هذا السؤال من خلال اقتراح عدة أسباب يرى من خلالها تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال: زيادة مبلغ الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينوع أصول البنك ويقلل الحجم النسبي للقرض لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية، مما يؤدي بدلاً من ذلك إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تقليل القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد. (Chen et al, 2018) ثانيًا: يزيد الشمول المالي من عدد صغار المودعين مما يزيد من قاعدة الودائع وحجمها مما يعمل على زيادة استقرار البنك في المدى الطويل وبشكل مستمر (Neaime & Gaysse, 2018؛ Dienillah & Anggraeni, 2018). ثالثًا: يميل الشمول المالي الأكبر إلى مزيد من الاستقرار المالي من خلال تحقيق انتقال الأفضل في ادوات السياسة النقدية[3] (Huong, 2018) (Yoshino & Morgan, 2018)

التأثير السلبي للشمول المالي على الاستقرار المالي :

هذا ويرى (Khan H. R., 2011) ثلاث طرق يمكن للشمول المالي من خلالها ان يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، فهو ينصح المصارف ومؤسسات الإقراض بالابتعاد عنها او الحرص عند اتباعها وهي أولاً : أن المشاركة الواسعة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في النظام المالي الرسمي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات والمعلومات مما يزيد من عدم الكفاءة في النظام المالي لذا يجب على المصارف تنظيم تكاليف المعلومات والمعاملات بحسب مستوى الدخل الشخصي للعميل لضمان شرائح اكبر من العملاء والحفاظ على البنك من مخاطر عدم الكفاءة (Jose & Garcia, 2016). أما السلبية الثانية فهي يمكن للمصرف وهي مخاطر السمعة والتي تنشأ من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار والمتوسطين مما يسبب مخاطر عدد السداد مما يؤدي الى المخاطرة بسمعة البنك، وثالثًا: المشاركة الواسعة للتمويل المتناهي الصغر (MFIs) يزيد القاعدة الائتمانية ولكنها ستخلق صعوبات في تقييم الائتمان واسترداده، ويمكن أن تزيد من احتمالية التخلف عن سداد الائتمان ، مما سيؤدي إلى أزمات سيولة في المصرف ويضعف التنظيم العام للنظام المالي (Baron & Xiong, 2014)

(Jose & Garcia, 2016) (Ahmad, 2018)

الدراسات السابقة:

ظهرت العديد من الدراسات التي بحثت عن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي، ونظرا لأهمية هذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال استعراض هذه الدراسات السابقة الي سوف نستطيع مقارنها مع دراستنا الحالية بيان اوجه الشبه والاخلاف ومحاولة استخلاص نموذج رياضي قياسي بناء على الدراسات السابقة ومن اهم الدراسات العربية:

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

ان العديد من الدراسات ذهبت الى دراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي مثل دراسة (شرف و الصائغ، 2021)التي درست تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استخدم الباحث طريقة المكونات الأساسية (PCA)،ثم تطبيق اختبارات الإستقرارية للبيانات لنموذج (Panel

[3] أي قيام البنك المركزي في الدول في التنقل السريع بين ادواتها (عمليات السوق المفتوحة ، سعر الفائدة ، الاحتياطي النقدي ، تأطير الائتمان أي تحديد سقف القروض كأجراء احترازي) في الحالات الاقتصاد الانكماشية أو التوسعة مع ضرورة خلق توازن في استعمال السياسة المالية فعلى سبيل المثال نستطيع زيادة الشمول المالي حيث انه في حال انكماش السوق تعمد الدولة خفض سعر الفائدة في السياسة النقدية وتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي في السياسة المالية وانتقال الأمثل والمناسب من قبل البنك المركزي يحقق له استقرار مالي ملحوظ.

ARDL) ،وتوصل الى نتيجة مفادها ان مؤشرات توافر واستخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي، واما دراسة (Girón et al , 2021) فتمحورت حول قياس الشمول المالي في أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا، حيث فحص محددات الشمول المالي في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا، واستخدموا بيانات البنك الدولي لتقدير الأسلوب الاقتصادي القياسي في البلدان عينة الدراسة، وكشفت النتائج أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يزيد من مستوى المدخرات الرسمية في البلدان ، مما يعزز بدوره تنميتها ونموها بشكل إيجابي وفي دراسة فلسطينية اجراها كلا من (Talalweh & Samarah, 2021) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للبلدان الإسلامية حيث طور الباحثان نموذج قياسي لفحص العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع بيانات لـ 28 دولة بحسب احصائيات البنك الدولي ووتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية للشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

اما دراسة (دردور و حركات ، 2020) فكانت حول اثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج (ARDL)،حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي، ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر حيث اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (محمود، 2020) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصل الى وجود علاقة طردية ايجابية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي متمثلة في (ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، ونصيب الفرد من الدخل، وعدد ماكينات الصراف الآلي التجارية) والنمو الاقتصادي، واختلفت دراسة (الجويني و موعش، 2020) مع الدراسات السابقة في قياس متغيرات جديدة للشمول المالي وهي مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال الفترة (2000-2018) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث كانت النتائج أن السيولة المحلية لها أثر موجب وغير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن القيمة السوقية أسواق المال (البورصات) له أثر معنوي موجب، حيث ان النتائج أظهرت تحسن نشاط أسواق المال له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي .

واجرى (Dinabandhu sethi, 2018) دراسة هدفت الى فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للفترة(2004-2010)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في(31) دولة بالعالم، كما أكد اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتؤكد على أن الشمول المالي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وهو ما اتفق مع (yilmaz bayar, 2018)حول وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي.

على النقيض من ذلك ، توصل كلا من (Naceur & Samir, 2007) من خلال عمل دراسة حول اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي على 11 دولة بين اسيا وافريقيا الى ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك، حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية، والتي لا تحسن من النمو الأقتصادي مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد بشكل عام، اما

(Khan H. R., 2011) فقد وجد أيضاً أن للشمول المالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة على حد وصفه ، وعلى صعيد مختلف توجهت دراسات أخرى لقياس الشمول المالي على التنمية الاقتصادية حيث رأى (حمدان و أبو دية، 2018) أن هناك أثراً للشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015 ، وقد استخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، والتي أظهرت النتائج والتي اختبرت بأختبار جذر الوحدة ، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، أنه يوجد أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وعدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015).

اما (Banerjee & Donato, 2020) فقد حاولا قياس آثار الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وعدم المساواة في الدخل في (20) دولة آسيوية في الفترة (2004-2015) حيث تم إنشاء مؤشر الشمول المالي على المستوى باستخدام منهجية هجينة لفحص بشكل تجريبي علاقته بنتائج التنمية المعينة، لفحص الأرتباط وقد اظهرت النتائج أن للشمول المالي الكلي والمتمثل (بعدد نقاط البيع ، عدد بطاقات الائتمان ، عدد بطاقات الخصم المباشر ، عدد أجهزة الصراف الآلي) له تأثير إيجابي قوي على جميع نتائج التنمية، وهذا التأثير يتحسن في البلدان ذات المخاطر السياسية الأقل.

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على نسب الفقر

اما على صعيد قياس اثار الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر وتوزيع الدخل فقد أشار (Anthony et al , 2021) الى تأثير عتبة الشمول المالي على الحد من الفقر في أفريقيا وخصوصاً دول جنوب الصحراء الكبرى (SSA)، باستخدام مجموعة بيانات سنوية تمتد من عام (2010-2017)، حيث تم استخدام طرق تقدير هانسن وطريقة اللحظات المعممة المختلفة (GMM) وأظهرت النتائج ان الشمول المالي سيؤدي إلى الحد من الفقر، وأن عرض النقود مهم بشكل إيجابي ويسهم في الحد من الفقر في جنوب الصحراء الأفريقية، وأن الائتمان المحلي للقطاع الخاص يؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي. اما دراسة (Zia & Prasetyo, 2018) والتي هدفت الى تحليل العلاقة وتأثير الإدماج المالي على التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل في إندونيسيا، حيث كانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية من (2014-2016) ذات مقطع عرضي من (33) مقاطعة في إندونيسيا ،وأظهرت النتائج وجود شمول مالي معتدل، وان للشمول المالي علاقة سلبية وهامة وتأثير تجاه الفقر، وكان للشمول المالي علاقة إيجابية وليست مهمة مع عدم المساواة في الدخل، ولكن كان له تأثير سلبي وكبير تجاه عدم المساواة في الدخل، وأشارت دراسة (Khan et al , 2021) والتي كانت حول تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي باستخدام بيانات من (54) دولة أفريقية ، بمتوسط القيمة لأربع سنوات للفترة (2001-2019) ، حيث أظهرت النتائج أن الشمول المالي هو مؤشر قيم، ويوجد علاقة ارتباط إيجابية بين الشمول المالي والتقليل من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل وتحسن الاستقرار المالي.

اما (Ratnawati, 2020) فقد اجرت دراسة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا حيث هدفت الدراسة الى قياس الشمول المالي بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية ، واستخدام الخدمات المصرفية حيث تم استخدام نسبة الفقر بمؤشر خط الفقر الوطني ومعامل جيني كمؤشرات للفقر وعدم المساواة في الدخل، هذا ويتم قياس الاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة، وتظهر نتائج اختبار الفرضية أن جميع أبعاد الاستقرار المالي في

وقت واحد لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي، من ناحية أخرى لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل.

اما من ناحية أخرى فقد وجد (Park & Mercado, 2015) دليلًا تجريبيًا على وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل، وهو ما توصل اليه (Seven & Coskun, 2016) أنه وعلى الرغم من أن التنمية المالية تشجع النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تفيد بالضرورة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية، حيث وجدوا أن الشمول المالي لا يلعب دورًا مهمًا في الحد والتخفيف من شدة الفقر، وهو ما اختلف مع دراسة (Neaime & Gaysse, 2018) في أن الشمول المالي ليس له تأثير كبير على الفقر.

دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

اما بعض الدراسات فقد ذهبت الى توجه دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي مثل دراسة (Duc Hong et al , 2021) والتي درست العلاقة بين الشمول المالي واستقرار السوق المالية باستخدام مجموعة بيانات من 3071 بنكًا في منطقة آسيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017 واستخدمت طريقة اللحظات المعممة (GMM). وتوصلت الى أن المستوى الأعلى من الشمول المالي من إتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنك. واخرى الى رأس المال البشري حيث لنه وفي دراسة (Thathsaraniet al, 2021) حول دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا، حيث حاولت معالجة هذه الفجوة باستخدام بيانات ثانوية من ثمانية بلدان في جنوب آسيا من عام 2004 إلى عام 2018، حيث تم تطوير مؤشر شمول مالي من خلال تحليل المكونات الرئيسية باستخدام نهج اقتصادي قياسي لبيانات مع نماذج تصحيح خطأ المتجهات واختبار سببية جرانجر، وفقًا لنتائج الدراسة ، فإن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا ، في حين أن له تأثير إيجابي قصير المدى على النمو الاقتصادي.

وذكر (Hannig & Jansen, 2010) بأن الشمول المالي لديه أيضًا القدرة على تحسين الاستقرار المالي، لأن وصول الفقراء إلى مدخرات المؤسسات المالية الرسمية يمكن أن يزيد من قدرة الأسرة على إدارة نقاط الضعف المالية الناجمة عن الآثار السلبية للأزمة، وتنويع قاعدة التمويل من مؤسسة مالية يمكنها الحد من الصدمات عند حدوث أزمة عالمية ، وأضاف (Pearce , 2011) أنه وعلى مستوى الدولة يمكن للشمول المالي زيادة الكفاءة في الوساطة المالية من خلال المدخرات المحلية له أثر إيجابي على زيادة الاستثمار لتشجيع الاستقرار المالي. وفي دراسة (Aduda & Kalunda, 2012) عن الشمول المالي والاستقرار المالي في كينيا، ووجدوا أن الشمول المالي شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية لأن البرامج المالية المختلفة لها تأثير على الاستقرار المالي في كينيا، وذكر (Dienillah & Anggraeni, 2018) في دراسة ذات نهج قياسي الى انه يمكن أن يكون لزيادة الشمول المالي والأصول المصرفية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستثمار المحفظة استراتيجية جيدة لتحسين الاستقرار المالي بشكل إيجابي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة تبين التنوع والاختلافات من حيث طرق الباحثين في استخدام النماذج الإحصائية فمنهم استخدم نماذج (ARDL)، ومنهم من استخدم طريقة المكونات الأساسية (PCA)ولكن من اهم النماذج التي استخدمت هي نماذج (panel data) باستخدام نموذج (GMM) واختبار جانسن وغيرها، وتبين ان اغلب هذه الدراسات تحدثت عن جوانب إقليمية في قياس الدول

وتأثيرها مع بعضها من خلال بيانات البنوك العاملة في دول البحث موضع الدراسة وهو ما رأه الباحث فرصة لقياس ذات المنهجية على دولة فلسطين، وتبين وجود اختلاف بين الباحثين في النتائج فمنهم من ايد وجود اثار إيجابية للشمول المالي على النمو والفقر والاستقرار المالي ومنهم من وجد علاقة سلبية باختلاف الأسباب والمسببات ولان الشمول المالي هو موضوع حديث نوعاً ما وندرة الدراسات التي تحدث عنه داخل فلسطين وجد الباحث ضرورة لتسليط الضوء عليه من خلال دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين في الفترة ما بين (2010-2020).

أما ما يميز هذه الدراسة هو في كونها قاست تأثير ابعاد الشمول المالي والتضخم على النمو الاقتصادي بشقية الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الفقر الى عدد السكان و الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة على دولة فلسطين، كون سلطة النقد لا تمارس السياسة النقدية سوى بالتحكم بسعر الفائدة بحكم عدم وجود عملة وطنية مما ساهم في ضعف الشمول المالي، بعكس الدراسات السابقة التي قاست على دول كثيرة مستقرة وامنه وتمتلك بنوك مركزية جيدة، إضافة الى ان هذه الدراسة من الدراسات الجديدة في مجال الشمول المالي خاصة انها استخدمت نمط احصائي جديد على الأبحاث العلمية في دولة فلسطين وهو GMM مما يجعلها نقلة علمية في مجال البحث العلمي في دولة فلسطين، حيث لم تستخدم دراسة فلسطينية أقتصادية هذا الاسلوب على حد علم الباحث.

اليات قياس الشمول المالي في فلسطين:

تختلف معايير قياس الشمول المالي من دولة الى أخرى بحسب توجهات الدولة فعلا سبيل المثال يقاس الشمول المالي في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار توغل التسهيلات المصرفية بين مواطنيها بغض النظر عن طريقة منح هذه التسهيلات. اما في الصين فيقاس الشمول المالي بمقدار مدى امتلاك المواطنين لحساب مصرفي، وفي بعض الدول يقاس بأجمالي الودائع في الحسابات المصرفية مثل دول شمال أوروبا (كونت واخرون، 2017)، اما في فلسطين فيقاس الشمول المالي بطريقتين مختلفتين: الطريقة الأولى: وهي عدد الحسابات المصرفية الى عدد السكان لتبيان مدى الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في (سلطة النقد الفلسطينية و معهد ماس للدراسات الأقتصادية، 2020)على النحو التالي:

قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الحسابات المصرفية:

ستكون الية حساب القياس من خلال استخدام المعادلة التالية وهي: نسبة الشمول المالي = عدد الحسابات المصرفية / عدد السكان * 100 % حيث نقيس هنا نسبة تغطية الحسابات المصرفية الى عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) وفي الجدول التالي نبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الحسابات المصرفية في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020:

جدول رقم (1)

مقارنة عدد الافرع بين البنوك المحلية والوافدة

السنة	عدد السكان	عدد الحسابات المصرفية	نسبة الشمول المالي للعدد السكان	التقييم
2010	3786161	333819.6	%8.8	منخفض
2011	3882986	399317.2	%10.3	منخفض
2012	3979998	466432	%11.7	منخفض
2013	4076708	542861.2	%13.3	منخفض
2014	4173398	636601.4	%15.3	منخفض
2015	4270092	756001.6	%17.7	منخفض
2016	4367088	919040.6	%21.0	منخفض
2017	4454805	1078978	%24.2	منخفض
2018	4569087	1204035	%26.4	منخفض
2019	4685306	1628523	%34.8	متوسط
2020	4803269	2070777	%43.1	متوسط

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (ماس ، 2017) حيث نجد من خلال الجدول ارتفاع الكبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة لعدد الحسابات

المصرفية، وهذا يدل على الوعي المصرفي لدى المواطنين بضرورة فتح حسابات مصرفية، بالإضافة الى الإعلانات المستمرة من قبل البنوك للضرورة فتح حسابات مصرفية، مما أدى الى ارتفاع في نسب الشمول المالي بمقدار 30 % منذ بداية العقد لتصل الى 43.1 % أي ان ما يقارب نصف سكان دولة فلسطين يمتلكون حسابات مصرفية وهو مؤشر إيجابي ان هناك تحسن مع التقدم في السنين .

لكن مع الزيادة المستمرة في أعداد الحسابات المصرفية لا يزال أكثر من نصف السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية، اما لاعتبارات دينية او لأعتبارات شخصية لعدم ثقتهم في النظام المالي البنكي، مما يعيق عملية تحقيق شمول مالي شامل، لذا يرى الباحث ان هناك ضرورة كبيرة لتشجع المواطنين على الانضمام للهيكل المصرفي مع اقناعهم بتوفير سبل ترضيهم لتحقيق الشمول المالي الكامل في دولة فلسطين في ظل توافر بنوك إسلامية وجهاز رقابي حكومي ممثل بسلطة النقد الفلسطينية.

قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الفروع:

اما الطريقة الثانية وهي عدد الفروع الى عدد السكان وهي تستخدم لقياس الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في تقرير صادر من (سلطة النقد الفلسطينية، 2016) ، اما عن الية حساب القياس فسيكون من خلال عمل معادلة بسيطة وهي : نسبة الشمول المالي الى للفروع الى عدد السكان = عدد الفروع / عدد السكان، حيث كم يغطي فرع واحد من عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) والجدول التالي يبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الفروع في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020 :

جدول رقم (2)

مقارنة عدد الافرع بين البنوك المحلية والوافدة

السنة	عدد السكان	عدد الفروع	1 فرع / عدد السكان	نسبة الشمول المالي	التقييم
2010	3786161	133	28467	%13.3	منخفض
2011	3882986	150	25887	%15.0	منخفض
2012	3979998	162	24568	%16.2	منخفض
2013	4076708	183	22277	%18.3	منخفض
2014	4173398	199	20972	%19.9	منخفض
2015	4270092	220	19410	%22.0	منخفض
2016	4367088	285	15323	%28.5	منخفض
2017	4454805	314	14187	%31.4	متوسط
2018	4569087	340	13438	%34.0	متوسط
2019	4685306	354	13235	%35.4	متوسط
2020	4803269	379	12674	%37.9	متوسط

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (سلطة النقد ، 2016) حيث نجد من خلال الجدول رقم (9) ارتفاع كبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة بمقارنة فرع واحد ومقدار خدمته لعدد من السكان حيث بلغ في نهاية عام 2020 ان الفرع البنكي الواحد يخدم قرابة 12674 أي ان نسبة الشمول المالي بحسب هذه الطريقة هي 37.9 % وهي مقاربة لعدد الحسابات المصرفية، ويعتبر الباحث هذه الطريقة اكثر دقة من سابقتها بسبب عدم تأكدنا ان كانت جميع الحسابات المصرفية السابقة هي ملك لأشخاص فعلين ام للشركات اعتبارية، بينما ان الفروع متواجدة على ارض الوقع هذا يعني انه يجب فتح المزيد من الفروع البنكية لتحقيق الشمول المالي المتكامل حيث لتحقيق نسبة 100% يتطلب انشاء اكثر من 1000 فرع منتشر في الأراضي الفلسطينية، وهي مهمة مستحيلة في ظل الاقبال المتوسط على الخدمات المصرفية من قبل المواطنين، سواء بالحسابات المصرفية والودائع او بالتسهيلات المصرفية، حيث ان الاقبال عليها ضعيف .

المنهجية والنموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات اللوحة (Data Panel) باستخدام نموذج لوحة البيانات الديناميكي (Dynamic Panel Data) للطريقة العامة للحظات((Panel Model of Generalized Method والذي يشار له(GMM). والسبب في هذا الدقة الكبيرة في عملية التنبؤ حيث انها تأخذ بعين الاعتبار اثار التغير والاختلاف في المفردات، والتغير بالزمن، حيث تعد طريقة اللحظات المعممة (GMM) طريقة شائعة لتقدير في النماذج الإحصائية. , Bond et al) (2000هذا وتعرف (GMM) بكونها متسقة وطبيعية بشكل مقارب عند التقدير للذين لا يستخدمون معلومات إضافية غير التي يمتلكونها في ظروفهم الحالية. بدأ هانسن في عام 1928 في استخدام (GMM) والتي قام بتصميمها العالم الرياضي الشهير كارل بيرسون في عام 1894 ولكن للوصول الى اختبار GMM يحتاج الى مجموعة من الاختبارات والتي من أهمها نموذج OLS و الأثر الثابت والعشوائي، لهذا وتم بناء التحليل الاحصائي على النحو التالي على النحو التالي:

اختبار الارتباط بين المتغيرات (ارتباط بيرسون):

سنستخدم معاملات الارتباط في لإحصاء لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين تنقسم أنواع الارتباط في الإحصاء لثلاثة أنواع هي (ارتباط طردي- ارتباط عكسي- ارتباط صفري) حيث تستخدم صيغ معامل الارتباط لإيجاد مدى قوة علاقة بين البيانات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -1 و1.

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[\,n\sum x^2 - (\sum x)^2\,]\,[\,n\sum y^2 - (\sum y)^2\,]}}$$

نموذج الانحدار التجميعي *Model Regression Pooled (MRP):*

هو ابسط نموذج سلاسل زمنية مقطعية والسبب ان معاملات α وβ لجميع الفترات الزمنية تكون ثابتة، هذا يعني اهمال تأثير الزمن وتكون معادلة نموذج الانحدار التجميعي على الشكل التالي *:*

$$Y_{it}=\alpha+\sum_{j=1}^{k}\beta j\ Xj_{(it)}+\varepsilon_{it} \quad ,, \ i=1,2,\ldots\ldots N \,,,\, t=1,2,\ldots\ldots T$$

حيث : $Var(\varepsilon_{it})=Q^2_{\varepsilon}\ E\ (\varepsilon_{it})=0$

ويستخدم في هذا النموذج لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS)

تقدير نموذج لوحة البيانات الديناميكي (*Dynamic panel model* للطريقة العامة للحظات *Panel Data of Generalized Method (GMM).*

من مميزات النماذج الديناميكية هي وجود متغيرات متأخرة او أكثر وبالتالي يأخذ النموذج الشكل التالي (زعيتري ، 2019) :

$$Y_{it}=\alpha y_{it-1}+\beta X_{it}+n_{it}+V_{it}= \quad ,, \ i=1,2,\ldots\ldots N \,,,\, t=1,2,\ldots\ldots T$$

ولكي يتم التخلص من اثر الفردي الخاص مع المتغير المتأخر بالزمن يعمل اختبار الفروق للاستبعاد الاثار الفردية حيث انها الطريقة الشائعة لتعامل مع هذا المقيس الذي يقيس الأثر الثابت وبالتالي تصبح المعادلة على النحو التالي :

$$y_{it}- y_{it-2}=\alpha(y_{it}- y_{it-2})+ \beta(x_{it}-x_{it})+(\varepsilon_{it}- \varepsilon_{it-2})$$

فحص مدى ملاءمة النموذج من خلال اختبار(*Arellano and Bond*):

لوضع نموذج مقارب لنموذج كلاً من (Anderson and Haiso) والتي لمت تعد صالحة لهذا الاختبار قام كلا من (Arellano & Bond, 1991) باستغلال شرط التعامد بين المتغيرات المتأخرة وحد الخطأ من خلال مجموعة من الفرضيات : عدم تسلسل حد الخطأ ، اعتبار المتغيرات

المستقلة متغير خارج ضعيف ، ومن فوائد تطبيق هذا النموذج انه يفح الارتباط التسلسلي من الدرجتين الأولى والثانية وبالتالي يعد اختبار كاي (Chi)وقبول فرضية العدم من الدرجة الأولى ورفضها بالثانية سيؤكد صلاحية النموذج:

$$[y_{it-s} *(\varepsilon_{it}- \varepsilon_{it-2})]=0 \quad For\ s \geq 2\ ,\ t=3,....T$$
$$[y_{it-s} *(x_{it}- \varepsilon_{it-2})]=0 \quad For\ s \geq 2\ ,\ t=3,....T$$

يتضح من المعادلات السابقة ان شرط العزم تتطبق على المتغير التابع المتأخر والمتغيرات المستقلة حيث يطلق على GMM بالمعادلتين السابقتين طريقة التقدير باستخدام الفروق الثانية في متغيرات النموذج محل التقدير للمتغير الأصلي.

طريقة التحليل:

من خلال توضيح ما سبق نستطيع بناء معادلة إحصائية خاصة بنا من واقع الهدف الذي سوف تحققه هذه الدراسة هو دراسة تأثير الشمول المالي من خلال 10 بنوك من البنوك العاملة في فلسطين وهي (بنك القدس ، بنك فلسطين ، البنك العربي ، البنك الإسلامي العربي ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، البنك الوطني ، بنك القاهرة عمان ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك الاستثمار الفلسطيني ،بنك الإسكان لتجارة والتمويل) وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية التي تصدرها البنوك المحلية وجمع البيانات من خلال القوائم المالية الختامية بالنسبة للبنوك الوافدة خلال فترة الدراسة الحالية وهي (2010-2020) هذا وتم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات الطولية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي :

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):** حيث اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.
- **طريقة التحليل الإحصائي:** تم استخدام اختبار (panel data) حيث تنص المعادلة الاولى والتي تقيس تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي يتم إجراء اختبار باستخدام نموذج لوحة بيانات ديناميكي (dynamic data panel model) للطريقة العامة للحظات (GMM) ،استخدم الباحثون والطريقة المستخدمة في هذا النموذج استخدمتها (Ratnawati, 2020) في بحثها المتعلق بتاثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الاخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع اليها واضافة متغيرات هامة الى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Neaime و Gaysse، 2018) **و** (Easterly & Fischer, 2001)**و** (Dollar & Kray, 2002) و (Ravallion & Datt, 1999) و (Rioja & Valev, 2004) و (Beck et al , 2007) وبهذا تكون المعادلات على النحو التالي :

$$LGDP_{it}=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- i: تعبر عن البنك
- t: الفترة الزمنية بالسنوات
- LGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهو المتغير التابع
- LBA: السكان الذين لديهم حساب مصرفي
- LBB: عدد مكاتب البنك

- LATM's: أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين
- LD: حجم الودائع
- LBF: اجمالي التسهيلات المصرفية
- Inf: التضخم

$$LPGDP_{it}=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LPGDP : نصيب الفرد من الدخل القومي وهو متغير تابع

$$POVit=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LPOV: نسبة أعداد الفقراء تحت خط الفقر الوطني (٪ من إجمالي السكان) وهو المتغير التابع

$$LBLit=\alpha_{it}+LBA_{it}+BB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث ان

- LBL: الاستقرار الاقتصادي المشار اليه بحجم القروض المتعثرة وهو المتغير التابع

مصادر البيانات في الدراسة :

تم الحصول على بيانات الدراسة من عدة مصادر معنية باصدار البيانات والاحصاءات الرسمية في فلسطين ويوضح الجدول رقم (3) مصادر الحصول على هذه المعلومات :

جدول رقم (3)

مصادر البيانات للمتغيرات

المتغيرات	تعريف المتغير	اسم مصدر البيانات
الناتج المحلي الاجمالي(LGDP)	هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (CGDP)	مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي على السكان	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
نسبة الفقر (POV)	هي نسبة أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
القروض المتعثرة(LBL)	هي القروض التي لا تستطيع البنوك استردادها من الأفراد التي منحت لهم لعدة عوامل مختلفة.	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
الحسابات المصرفية (LBA)	هو الحساب المالي مع مؤسسة مصرفية تسجل جميع العمليات المالية بين العميل والبنك، وتحدد المركز المالي للعميل مع المصرف	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
فروع البنوك والمكاتب (LBB)	هي مكاتب البنوك المنتشرة داخل محافظات فلسطين	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
عدد الصرفات الية (LATM's)	وجهاز الكتروني يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى موظف	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
اجمالي الودائع (LD)	حساب مصرفي تحتفظ به مؤسسة مالية حيث يمكن للعميل إيداع الأموال ويمكن سحبها	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
اجمالي التسهيلات المصرفية (LBF)	هي عبارة عن القروض والتمويل التأجيري والحسابات الجاري المدين التي تمنح للأفراد في فلسطين	التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة مابين 2010-2020
نسبة التضخم (Inf)	الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي عرض وصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة حيث يعرض الجدول المتوسط والحد الأعلى والأدنى بالإضافة الى الانحراف المعياري ونماذج اختبار التوزيع الطبيعي وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

المتغيرات	Obi	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.
الناتج المحلي الإجمالي	110	13922.74	15829.00	11082.40	1456.395
نصيب الفرد من (gdp)	110	3253.791	3489.800	2913.900	187.2401
نسبة الفقر	110	28.35	32	25.7	2.009776
القروض المتعثرة	110	34.25743	228.6200	1.380000	46.93326
الحسابات المصرفية	110	221207.7	669740.0	18563.00	181043.9
فروع البنوك والمكاتب	110	22.8	74	5	16.00275
عدد الصرفات الية	110	48	206	4	41.99772
اجمالي الودائع	110	953.1401	4834.000	62.01000	1113.808
اجمالي التسهيلات	110	645.1418	3266.000	43.00000	788.9058
نسبة التضخم	110	1.616	3.75	0.22-	1.198294

نجد الارتفاع المستمر في المتغيرات التابعة مثل الناتج المحلي الإجمالي بشكل بطئ الا انه ارتفاع متوازن بمقدار 4 مليارات دولار خلال 10 سنوات أي بمقدار 40% عن العقد الماضي، الامر المتوافق مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي لايزال منخفض في في ظل الارتفاع الكبير في نسب البطالة الفقر نتيجة الحروب التي تعاقبت على قطاع غزة وإجراءات الاحتلال المختلفة في تضيق الحياة على الشعب الفلسطيني حيث تعد واحدة من اعلى نسب الفقر في العالم بمقدار 32% في نهاية عام 2020 ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم في ظل جائحة كورونا التي عصفت في العالم. بينما نجد انخفاض كبير في مقدار القروض المتعثرة مما يوضح قدرة البنوك على تقليل المخاطر بقدر الإمكان وتحقيق العديد من الأرباح على مدار العقد الماضي، حيث أن القروض المتعثرة تكاد تكون لا تذكر وهي موزعة ما بين 4-10% من اجمالي التسهيلات المصرفية (القروض، الجاري المدين، التمويل التأجيري) حيث نجد تباين من بنك الى اخر فكلما زادت التسهيلات المصرفية لبنك ما ارفع معها القروض المتعثر.

يوضح الجدول السابق مقدار الشمول المالي المتزايد ما بين فترات الدراسة حيث نجد التباين الشديد بين 10 بنوك عاملة في أراضي السلطة الفلسطينية حيث ان يتربع بنك فلسطين على عدد الحسابات المصرفية بما يزيد عن 650 الف حساب ،وعدد الفروع والمكاتب والمقدرة ب 74 موزعة على 15 عشر محافظة ،وعدد الصرفات الية البالغة 206 ،والودائع 4834 مليار دولار ،والتسهيلات المصرفية 3266 مليار دولار مما يجعله البنك الأقوى في فلسطين ،والمتحكم بالنسبة الأكبر من الهيكل المصرفي الفلسطيني .ويعود السبب في هذا الى كونه مصدر الخدمات المصرفية الأول في الدولة الفلسطينية بالإضافة الى الثقة العالية من العملاء به، إضافة الى الملاءة المالية والسيولة العالية.

اختبار الارتباط بين المتغيرات:

جدول رقم (5)

الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	GDP	PCGDP	POV	BL	BA	BB	ATMs	D	BF	INF
GDP	1									
PCGDP	0.7523	1								
POV	0.7797	0.1860	1							
BL	0.2260	0.0454	0.2833	1						
BA	0.3218	0.0972	0.3891	0.7453	1					
BB	0.3534	0.1385	0.3932	0.7336	0.8087	1				
ATMS	0.2599	0.0009	0.3067	0.9019	0.8370	0.8767	1			
D	0.2100	0.0203	0.2841	0.9632	0.7886	0.6839	0.8852	1		
BF	0.2528	0.0499	0.3181	0.9631	0.7824	0.6761	0.8665	0.9915	1	
INF	0.8805	-0.7928	0.6069	0.1539	0.2377	0.2840	0.1908	0.1337	0.1728	1

++تم استخدام برنامج stata 16 للحصول نتائج الارتباط بين المتغيرات

يوضح الجدول السابق قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث ان النتائج تكشف عن ارتباط مرتفع بين المتغيرات. ولكن بشكل عام يوضح الارتباط الضعيف بين المتغيرات أنه لا توجد مشكلة كبيرة تتعلق بالخطية المتعددة في النماذج التي ستستخدم في التحليل، لأن الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا يتجاوز 0.8 وهذا يعني صعوبة التعرف على العلاقة الديناميكية الحقيقية داخل الاقتصاد بصورة دقيقة من المتغيرات المستخدمة، حيث يتضح من تأثير متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسب الفقر والاستقرار المالي،

حيث ان هناك علاقة إيجابية بينهم وبين متغيرات الشمول المالي حيث ان اشارة معامل ارتباط بيرسون موجبة فأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، بمعنى ان زادت الشمول المالي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في ما عدا مؤشر التضخم كون العلاقة عكسية بحكم ارتباطه السالب.وان زاد الشمول المالي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر على نصيب الفرد بحدود ضيقة جداً كون الارتباط ضعيف، مما يدلل على التأثير القليل للشمول المالي في تحسين نصيب الفرد. كما أن الشمول المالي يؤثر على الفقر بطريقة جيدة كون الشمول المالي بالرغم من انه مصمم للوصول الى شرائح كبيرة من الفقراء، وتقديم الدعم المالي لهم لتحسين أوضاعهم المعيشية الا ان النسب القليلة والتي تتراوح ما بين (28-39%) تؤكد ان التأثير على الشمول المالي ليس كبيراً بالنسبة الى حجم الفراء داخل فلسطين، واخيراً ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي بدرجة كبيرة جداً والنسب العالية التي تقارب 90% منطقية حيث ان العملية القائمة على القروض الاستهلاكية في فلسطين تنص على: اخذ قرض مالي مما يزيد ربح المودعين ومنح تسهيلات اكبر للمقترضين وتحقيق الربح ولكن تطلب البنوك العديد من الضمانات والتي تضمن الحفاظ على القرض من الضياع لذا من الصعب ان جداً تعثر القروض في فلسطين بحكم ان نسب تعثر البنوك لا تتجاوز 5 % في احلك الظروف.

اختبار الفرضيات باستخدام النماذج وتحليلها:

لاختبار الفرضيات سيقوم الباحث بالاستعانة في نماذج استخدمها عدة باحثون من ابرزهم (Ratnawati ،2020) في بحثها المتعلق بتأثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الاخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع اليها واضافة متغيرات هامة الى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Easterly ،2011 (and Fischer ،2018) (Dollar and Kray ،2002) (Neaime& Gaysse) (Rioja and Valev ،2004) (Beck et al ،2007 حيث سيقوم الباحث باعتماد النموذج الأول لاختبار علاقة إيجابية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي والذي ينص على :

النموذج الأول: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي وينص على :

$$LGDP_{it}=LGDP_{(-1)it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+LD_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (6)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الأولى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.488075	0.088822	106.8209	0.0000*
LBA	0.011277	0.009560	1.179651	0.2409
LBB	0.014440	0.017402	0.829781	0.4086
LATMS	-0.015410	0.019712	-0.781745	0.4362
LD	-0.010585	0.026375	-0.401338	0.6890
LBF	0.019086	0.018454	1.034257	0.3034
INF	-0.073943	0.004397	-16.81515	0.0000*
F	Prob	R^2	Adj R^2	
70.92869	0.0000	0.805135	0.793784	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.342147	0.112682	3.036397	0.0032*
LBA	-0.033498	0.019220	-1.742838	0.0851**
LBB	0.075546	0.152726	0.494649	0.6222
LATMS	0.217288	0.142234	1.527681	0.1304
LD	-0.250963	0.096028	-2.613450	0.0106*
LBF	0.114798	0.078163	1.468708	0.1457
INF	-0.024169	0.004585	-5.270822	0.0000*
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.055307	0.055307	0.055307	0.055307	0.055307
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
0.0092	0.0092	0.0092	0.0092	0.0092
0.1309	0.1309	0.1309	0.1309	0.1309

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (6) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير جداً ومميز عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون $\mathbf{R^2}$ كبيرة حيث وصلت الى حوالي 80.5 % عند نموذج المربعات الصغرى (OLS)

وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 80.5 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 20.5 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي المميز الذي يصل الى 379 فرع في 15 محافظة في فلسطينية ،سيسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، ويتضح من الجدول السابق ايضاً نتائج اختبار GMM، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0091) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 1 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.1309) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث توضح النتائج وجود عدة مؤشرات للشمول المالي تظهر تأثيرًا سلبياً تجاه النمو الاقتصادي ، وهي مغيرات عدد الحسابات المصرفية (LBA) واجمالي الودائع (D)ونسبة التضخم (INF) .

اما عدد الحسابات المصرفية لدى السكان فقد كان بمستوى أهمية 10٪ حيث بلغ (0.0851) وهذا يدل على أن الحسابات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك وتصرف الملايين على حملات تسويقية للتشجيع على فتح حسابات مصرفية فيها، يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي كون هذه الحسابات مضللة بدرجة كبيرة، أما متغير الودائع (LD) فقد كان بمستوى 1% حيث بلغ (0.0106) ، حيث ان زيادة الودائع وبقاءها داخل البنوك وعدم ضخها داخل الاقتصاد يؤثر بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي الذي سوف يتراجع بشكل كبير بسبب حرص البنوك على تقديم القروض الاستهلاكية والتسويق لها والتي لا تحقق فائدة للمنتفعين بها، الا انها هي المفضلة لدى لبنوك ولأصحاب الودائع فقط كونها تدر ربح مضمون وقليل المخاطرة، اما المتغير الاخير فهو التضخم والذي كان بمستوى 1 % حيث بلغ (0.0000) وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث ان ارتفاع التضخم بمقدار 1 % سيؤدي الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.4 % وتتفق النتائج السابقة مع كلا من (الصائغ ، 2021) الذي وجد اثراً سلبياً للحسابات المصرفية والصرافات الية المنتشرة داخل سوريا وان الشمول المالي لبعض مؤشراته له علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي .

اما (Naceur & Samir, 2007) الذي وجد ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية والتي تحسن من النمو مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد ، اما (Khan، 2011) فقد وجد أيضاً أن الشمول المالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ودراسات دراسات :(Ratnawati، 2020) و(Easterly and Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

كمان ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ربما يرجع ذلك إلى أن هذه المؤشرات لا تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بسبب كون هذه المتغيرات تعبر عن قوة البنك ومدى حصوله على حصة سوقية كبيرة، اما التسهيلات المصرفية فبسبب كون ما يقارب 90 % منها استهلاكية فهي بشكل مؤكد غير مؤثرة على النمو الاقتصادي.

النموذج الثاني: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي ينص على:

$$LPCGDP_{it}=LPCGEP(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الثانية تأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.189359	0.076003	107.7506	0.0000
LBA	-0.002021	0.007282	-0.277517	0.7819
LBB	-0.014171	0.013576	-1.043857	0.2990
LATMS	0.012511	0.009592	1.304406	0.1950
D	-3.78E-06	7.46E-06	-0.507593	0.6128
LBF	-0.002262	0.010111	-0.223734	0.8234
INF	-0.040512	0.003310	-12.23841	0.0000
F	Prob	R^2	Adj R^2	
28.99373	0.000	0.628108	0.606445	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCGDP(-1)	0.372242	0.117048	3.180259	0.0021
LBA	-0.060076	0.038785	-1.548968	0.1252
LBB	-0.256317	0.284604	-0.900607	0.3704
LATMS	0.213205	0.308898	0.690210	0.4920
D	-0.000106	7.05E-05	-1.506240	0.1358
LBF	0.095030	0.124999	0.760240	0.4493
INF	-0.033510	0.012525	-2.675516	0.0090
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
-0.008006	0.060530	44.61377	0.000000	0.056173
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-2.258560	-0.049803	0.022051	0.0239

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (7) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون R^2 معتدلة حيث وصلت الى حوالي 62.8 % عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 62.8 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 37.2 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي في فلسطين سيسهم بشكل كبير في تحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. مما يعمل بالتالي شيئاً فشيئا على تحسين الشمول المالي ودخول عدد اكبر من العملاء؛ مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم وبالتالي زيادة تأثيرهم داخل الاقتصاد

ويتضح من الجدول السابق ايضاً نتائج اختبار GMM ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0239) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.3134) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث توضح النتائج وجود مؤشر وحيد للشمول المالي يظهر تأثيرًا سلبياً بشكل ملحوظ تجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو متغير التضخم (inf)بمستوى 1% حيث بلغ (0.0090) ، حيث ان زيادة التضخم تؤثر بشكل سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث ان ارتفاع التضخم بمقدار 1 % سيؤدي الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3 % مما يعيق ان يقوم الفرد بعمليات استثمار من خلال الاتجاه الى الاقتراض بسبب الزيادة في الأسعار المواد الخام وصعوبة المنافسة داخل السوق مما يؤثر على نصيب الفرد من الناتج الذي سيقرر عدم الخوض في مغامرة استثمارية خاسرة وتتفق هذه النتيجة مع كلا من:(Ratnawati، 2020) و(Easterly and Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان باقي المؤشرات الأخرى للشمول المالي وهي: وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والودائع والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

النموذج الثالث: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونسبة الفقر والذي ينص على:

$$LPOV_{it}=LPOV(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+LBF_{it}+INF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الثالثة تأثير الشمول المالي على نسبة الفقر

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.055582	0.125424	24.36206	0.0000
LBA	0.017774	0.013680	1.299253	0.1975
LBB	0.037335	0.023951	1.558796	0.1228
LATMS	-0.036880	0.027573	-1.337534	0.1847
D	-0.010487	0.037321	-0.280999	0.7794
LBF	0.029239	0.025877	1.129931	0.2618
INF	-0.030271	0.008913	-3.396329	0.0011
F	Prob	R^2	Adj R^2	
8.525055	0.0000	0.381291	0.336565	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOV(-1)	0.574556	0.356679	1.610847	0.1122
LBA	-0.008676	0.018689	-0.464259	0.6441
LBB	0.192527	0.111466	1.727227	0.0890***
LATMS	0.210111	0.134824	1.558403	0.1241
D	-1.40E-05	2.77E-05	-0.506965	0.6139
LBF	-0.138875	0.072520	-1.915003	0.0600***
INF	0.016997	0.007645	2.223339	0.0298
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.081473	0.081473	0.081473	0.081473	0.081473
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
0.0842	0.0842	0.0842	0.0842	0.0842

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (8) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نسبة القر الى عدد السكان عند مستوى أهمية(1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون R^2 عالية حيث وصلت الى حوالي (38.1 %) عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (38.1 %) من نسبة الفقر الى عدد السكان بينما الباقي والمقدر (61.9%) يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يستطيع تقليل نسب الفقر في حال تمت العملية بطريقة منظمة وسليمة ،ولكن في ظل الارتفاع المستمر في نسب الفقر في فلسطين بشكلً عام وفي قطاع غزة بشكل خاص؛ بسبب الحروب التي دمرت البنية التحتية والحقت الضرر بالمنشئات التجارية في ظل البطالة المتفشية والفقر المدقع ، وهو ما يعيق عملية الشمول المالي بسبب خوف البنوك من تعثر قروضها وخسارتها لودائع العملاء، مما يدعم بدرجة كبيرة الشمول المالي السلبي مما يحجم دور البنوك واقتصار خدماتها على تقليل المخاطرة قدر الإمكان ولو على زيادة معدلات الفقر في فلسطين.

بناءاً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (14) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0842) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى(10 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6307) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها، حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يُظهران تأثيرًا ايجابياً كبيرًا على نسبة الفقر الى عدد السكان ،وهذين المؤشرين الجزئيين هما عدد فروع البنوك التجارية بمستوى أهمية (10 %) ونسبة التضخم في البنوك بمستوى الأهمية (10 %). حيث بلغ المؤشر الأول (0.0890) وهذا يعني ان البنوك قامت بتمكين الجميع الافراد والعائلات والشركات الى الوصول الى الخدمة المالية الرسمية بسهولة وبتكاليف قليلة ،وبطريقة ميسرة من خلال انتشار الفروع البنكية في محافظات الفلسطينية مما يحسن الوضع المالي للمواطنين ان كان من حيث الادخار بشكل رئيسي ، أو حتى الصمود امام الصدمات المالية او الحصول على قروض بغرض الاستثمار مشاريع صغيرة تدر عائد معقول على العائلة ، مما يقلل بشكل كبير من نسبة الفقر ،وهو ما يتفق مع دراسات كلاً من (Zia et al ،2021) و(Anthony et al ،2021) و(Khan et al ،2021)و(RATNAWATI ،2020) و(Park and Mercado ،2015) و (Seven and Coskun ،2016) والتي ترى ان الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على التخفيف من حدة الفقر، اما نسبة التضخم فتشير الى وجود تأثير إيجابي على التخفيف من حدة الفقر فكل ما انخفض التضخم على السلع والخدمات بشكل

عام والخدمات المصرفية بشكل خاص، كلما تشجع المواطنين على الوصول الى الخدمات المصرفية الرسمية ،مما يعمل بدوره على التخفيف من حدة الفقر وهو ما يتفق مع دراسة (Rioja and Valev، 2004) و دراسة (Beck et al ، 2007) ، ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير التسهيلات المصرفية عند مستوى أهمية (10 %) حيث بلغ (0.0600) ، حيث ان التسهيلات المصرفية المقدمة داخل الاقتصاد الفلسطيني تزيد من الفقر بمقدار(13.8 %) بسبب عدم رغبة البنوك في المخاطرة وحصر النسبة الأكبر من تسهيلاتها في ضخ القروض الاستهلاكية التي يلجأ لها الافراد او العائلات لغايات اجتماعية غير مدرة للربح مثل الزواج او شراء أصول وعقارات مما يغرقهم في ديون تستمر لسنوات طويلة ويزيد من فقرهم ، وهو ما يتفق مع دراسة (Khan، 2011) والذي يرى الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة، كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان ، وعدد أجهزة الصراف الآلي ، والودائع ليس لها تأثير كبير على نسب الفقر.

النموذج الرابع: يوجد علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والذي ينص على:

$$LBL_{it}=LBL(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+BF_{it}+LINF_{it}+\varepsilon_i$$

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار الانحدار OLS و GMM للفرضية الرابعة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

OLS				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.591379	1.232537	2.102475	0.0385
LBA	-0.278666	0.133572	-2.086252	0.0400
LBB	0.858719	0.227489	3.774775	0.0003
LATMS	0.085844	0.166595	0.515286	0.6077
D	0.000708	0.000505	1.402059	0.1646
BF	2.95E-05	0.000696	0.042303	0.9664
INF	-0.074583	0.086820	-0.859046	0.3928
F	Prob	R^2	Adj R^2	
56.92479	0.0000	0.804498	0.790366	
Panel Generalized Method of Moments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBL(-1)	0.538943	0.196260	2.746072	0.0088
LBA	0.031889	0.068892	0.462880	0.6458
LBB	0.390073	0.369690	1.055135	0.2973
LATMS	0.106996	0.158802	0.673771	0.5041
D	-0.001019	0.000325	-3.131548	0.0031*
BF	0.001532	0.000398	3.844833	0.0004*
LINF	-0.034726	0.042164	-0.823594	0.4147
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	S.E. of reg	J-statistic	Prob(J-statistic)	S.D. dependent var
0.266292	0.159098	17.14780	0.248387	0.358335
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
AR(1)	-0.755848	-0.124736	0.165028	49700.
AR(2)	-0.482669	-0.066887	0.138578	0.6293

*Significant in 1% significance level**Significant in 5% significance level***Significant in 10% significance level

يتضح من الجدول السابق رقم (9) انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي عند مستوى أهمية(1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون(R^2) كبيرة حيث وصلت الى حوالي(80.4 %) عند نموذج المربعات الصغرى (OLS) ،وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته(80.4 %) من الاستقرار المالي بينما الباقي يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يعمل على زيادة الاستقرار المالي من خلال توعية الافراد بأهمية الشمول المالي وتمكينهم للحصول على خدمات مصرفية بدرجة

كبيرة، لكن الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة يعود بدرجة كبيرة الى إجراءات البنوك ومتطلباتها الشديدة والمبالغ بها احياناً لمنح القروض للتفادي مخاطر التعثر المالي إضافة الى رغبتها الكبيرة في منح الائتمان لذوي الدخول الثابتة من الموظفين او ممن يستطيعون الحصول على كفيل يكفل لهم ضمان سداد قروضهم شريطة ان يكونوا ممن الذين يمتلكون حسابات مصرفية داخل البنك لضمان عملية السداد مما يفسر النتيجة العالية التي تم الحصول عليها من القوة التفسيرية.

بناءاً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (15) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0497) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى(5 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6293) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يظهر احدهما تأثيرًا ايجابياً ضئيلاً بينما الاخر يظهر تأثير سلبي قليل ايضاً. اما الإيجابي فهو حجم التسهيلات المصرفية حيث يظهر عند مستوى الأهمية (1 %). حيث بلغ (0.0004) يشير الى الأثر الإيجابي التي تقوم به التسهيلات المصرفية في خلق الاستقرار المالي من خلال حفاظ البنوك نسب القروض الممنوحة حتى في ظل جائحة كورونا التي شهدت زيادة التسهيلات المصرفية لخلق استقرار اقتصادي داخل السوق من خلال اقبال التجار عليها لسداد التزاماتهم ،الامر الذي أكد على ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى خلق المزيد من الاستقرار المالي وهو ما يتفق مع دراسة كلا من (Duc HongVo et al ، 2021) مثل دراسة(Thathsarani et al،2021) ، (Hannig & Jansen, 2010) (Pearce , 2011)، وحيث توصلت الدراسات السابقة ان الشمول المالي يتيح الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي في استقرار القطاع المصرفي مالياً داخل الاقتصاد .

ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير الودائع عند مستوى أهمية(1 %) حيث بلغ (0.0031) ، حيث أن الودائع تسبب ضعف الاستقرار المالي داخل الاقتصاد فأن كان الشمول المالي المتمثل في الوصول الى العملاء ،وتقديم الخدمة المصرفية المتمثلة في قبول الودائع المصرفية الفائضة وبقائها في البنوك دون الاستفادة منها، سيخلق خسائر كون الأصل السائل يعتبر خسارة في حال عدم استثماره ،وهو ما يتفق مع دراسة (Neaime و Gaysse، 2018) في أن زيادة الشمول المالي تساهم بشكل سلبي في الاستقرار المالي من حيث متغير التضخم، كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، فروع البنوك، والتضخم ليس لها تأثير كبير على الاستقرار المالي.

النتائج:

لقد تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020) ومن خلال ما سبق وصل الباحث على عدة نتائج هامة من أبرزها: توضح النتائج وجود عدة مؤشرات للشمول المالي تظهر تأثيرًا سلبياً تجاه النمو الاقتصادي ، وهي مغيرات عدد الحسابات المصرفية (LBA) واجمالي الودائع (D)ونسبة التضخم ( ) INF على النمو الاقتصادي، وعدم وجود أثر معنوي لباقي مؤشرات الشمول المالي ، و تبين وجود أثر معنوي سلبي للشمول المالي عليه من خلال متغير التضخم. بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي متغيرات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين من خلال النتائج وجود أثر إيجابي معنوي للشمول المالي لمتغيرات: عدد الفروع البنوك والمكاتب: ونسبة التضخم على نسبة الفقر الى عدد السكان، و لا يوجد أثر معنوي للأبعاد الشمول المالي المتبقية ، واظهرت النتائج ايضاً وجود إثر معنوي إيجابي للتسهيلات

المصرفية واخر سلبي على متغير الودائع على الاستقرار المالي، فيما لم نتحصل على أي أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي وهي: عدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك والمكاتب، والتضخم على الاستقرار المالي.

الخلاصة:

من خلال ما سبق نستطيع القول ان الشمول المالي في تطور مستمر داخل دولة فلسطين في ظل تطور القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل وجود سلطة النقد الفلسطينية، والتي تنظم العمل البنكي وتحافظ على علاقة البنوك ببعضها من خلال مراقبة عمل البنوك الكبيرة ، ومراقبة الحسابات المصرفية وتقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك، من خلال منح تسهيلات كبيرة من سلطة النقد، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة الى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، لكي تستطيع البنوك تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل اخذين بعين الاعتبار نجاح تجربة بنك جرامين في بنغلادش.

حيث أن توسيع الشمول المالي مناسب لتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي في فلسطين لذلك، يجب ان ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين ، وضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض، ولكن ستحقق تعزيز استقرار العمليات في القطاع بأكمله وزيادة الأرباح والتي ستقوم البنوك بنوع من المخاطرة المدروسة لتعظيمه، حيث يعد توسيع الشمول المالي ضروريًا وعاجلًا لدعم استمرار النمو الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال، فإن فلسطين، التي لديها حوالي 1 فرعًا مصرفيًا لكل (12674) مواطن بالغ ومؤشر شمول مالي يبلغ (37.9%) وهي مؤشر جيد الى حد ما ، ومن المتوقع ان يصل الى 50 % بحلول عام 2025 وهو مؤشر مرتفع، وهي قريبة الى حد ما من الوصول الى تحقيق التكامل المالي والنظام المالي الشامل ولوصول الى الهدف المنشود يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نوصي بمجموعة من التوصيات من أهمها:

1. يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بتنظيم عمل البنوك ومنع توافر فرص حدوث احتكار من خلال تنظيم عمل الهيكل المصرفي الفلسطيني ومراقبة عمل البنوك الكبيرة خاصة، ومراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان.
2. ضرورة ان تركز البنوك في حملاتها التسويقية على الفئات المحرومة مثل الشباب والمرأة وتقديم لها خدمات مصرفية متنوعة، وان تعمل على تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل.
3. يجب على الحكومة ان تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام مالي أكثر استقراراً من خلال الضغط على البنوك لتصميم اليات اقراض مخصصة بناء على ظروف المقرضين المالية مما يقلل مخاطر تعثر القروض.

4. يجب ان ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين
5. ضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض.
6. يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع العربية :

أمياي، عبد المجيد: **محاربة الفقر: تجربة بنك جرامين. صحيفة الحوار المتمدن** ، مجلد 8 ، عدد 20، 2007، ص ص 134-145

البنك الدولي: **احصائيات البطالة والتضخم**، البنك الدولي، 2021م.

البنك الدولي: **تقرير التنمية العالمي**، البنك الدولي، 2012 م.

البنك المركزي الأردني. (2015). الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي. عمان ، الأردن: البنك المركزي الأردني.

جهاز الاحصاء الفلسطيني: **الحسابات القومية الفلسطينية** ، منشورات الإحصاء الفلسطيني ، رام الله، فلسطين ، 2019 م

الجهاز المركزي للأحصاء: **احصائيات المؤشرات الاقتصادية**، رام الله: الاحصاء الفلسطيني، 2021م

الجويني، جمال وموعش، محمد: **أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**. القاهرة . مصر: صندوق النقد العربي. الدائرة الاقتصادية ، 2020 م.

حمدان، بدر سعيد وأبو دية، ماجد: **أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الاقتصاد والمالية ، مجلد 4 ، عدد 2، 2018 م ، الصفحات 177-188.

دردور، اسماء و حركات، سعيدة: **اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، مجلد 10 ، عدد 4، 2020 م،الصفحات 71-90.

سلطة النقد الفلسطينية: **احصائيات الودائع المصرفية**، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2021م

سلطة النقد الفلسطينية: **الشمول المالي في فلسطين** منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين: ، 2016م

سلطة النقد الفلسطينية: **تقرير التضخم** . منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

سلطة النقد الفلسطينية: **تقرير الشمول المالي في فلسطين**. منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

سلطة النقد الفلسطينية، و معهد ماس للدراسات الأقتصادية: **تقرير الشمول المالي في فلسطين**، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2020 م

الشايب، إيهاب طلعت: **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة-دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر ، 2010 م.

شرف، سمير والصائغ، وجد رفيق: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة جامعة حماة ، مجلد 4 ، عدد 6، 2021

عامر، غزال عبد العزيز: **الأقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية (النظرية - الطرائق - التطبيقات) ، ط1** ، معهد الدراسات والبحوث الأحصائية ، جامعة القاهرة، غزة ، 2015.

العامري، سعود مشكور والعتابي، محمد حسن: **المعالجة المحاسبية للتضخم الاقتصادي** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2020م

كونت، اسلي ديميرجوتش وكلابر ، ليورا وسينجر ، دروثي وانصار ، سنية وهيس ، جيك: **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، 2017م. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR

محمود، حسن امين: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مجلد 11 ، عدد 2 ، الجزء الثاني، 2020 م ، الصفحات 297-342.

مرار، رابح: **تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي في دولة فلسطين المحتلة**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2016م

نوفل، أسامة: **الحسابات القومية الفلسطينية: تحليل المؤشرات**. رام الله: مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، 2006 م.

قائمة المراجع الأجنبية:

Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature. Journal of Applied Finance & Banking, vol. 2, issue 6, 8.

Ahmad, D. (2018). Financial Inclusion and Financial Stability: Survey of the Nigeria's Financial System. International Journal of Research in Finance and Management, Vol 1 , No 2, pp. 47-54.

Anthony , Y. N., Hadrat , Y., & Tweneboah, G. (2021). The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub-Sahara Africa: Does threshold matter. Cogent Social Sciences, Vol 7 , No 1.

Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Rev. Econ. Stud. 58, 277. [CrossRef].p. 277.

Arellano, M.; Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. J. Econ. 68, 29–51.[CrossRef]

Banerjee, R., & Donato, R. (2020). The Effects of Financial Inclusion on

Evidence from China. Sustainability, Vol. 10, No.9.

Chima, M. M., Babajide, A. A., Adegboye , A., & Kehinde. (2021). The Relevance of Financial Inclusion on Sustainable Economic Growth in Sub-Saharan African Nations. Sustainability 13, 5581. Retrieved from https://doi.org/10.3390/ su13105581

Collard , S. (2010). Toward financial inclusion in the UK: Progress and challenge. . Public Money & Management, 27(1), pp. 13-20.

D Dollar و، A Kray .(2002) .Growth is Good for the Poor .Journal of Economic Growth, 7(3).PP.225-195

D Pearce .(2011) . Financial Inclusion in the Middle East and North Africa .World Bank Washington, DC:: https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610

D Pearce .(2011) . Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5610.: World Bank. https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610.

Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Washington, DC: World Bank.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth : A Review of Recent Empirical Evidence. Retrieved from Policy Research Working Papers: http://hdl.handle.net/10986/26479

Development Outcomes: New Insights from ASEAN and East Asian Countries ERIA . Discussion Paper Series No. 342.

Bank of England. (2009). The role of macroprudential policy. Baskaya: Bank of England Discussion Paper, November.

Baron, M., & Xiong, W. (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices. Retrieved from 8. Baron, M and Xiong, W (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices.Princeton Univerrsity: http://www. princeton. edu/~ wxiong/papem/CreditExpansion

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Martinez, P. M. (2007). Reaching Out: Access to and Use of Banking Services Across Countries. Journal of Financial Economic, 85(1), pp. 234-266.

Bond, S. R., Hoeffler, A., & Temple, J. (2000). GMM Estimation of Empirical Growth Models. Retrieved from https://ssrn.com/abstract=290522

Brune, L., Giné, X., Goldberg, J., & Yang, D. (2011). Commitments to Save: A Field Experiment in Rural Malawi. World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5748. Washington, DC: World Bank.

Chen, F., Feng, Y., & Wang, W. (2018). Impacts of Financial Inclusion on Non-Performing Loans of Commercial Banks:

F Rioja و، N Valev .(2004) .Does One Size Fit All? A Reexamination of the Finance and Growth Relationship . .Journal of Development Economics,74(2). pp.447-429 . https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2003.06.006

Fabya. (2011). Analysis of the influence of financial sector developments on economic growth in Indonesia. Journal of the Faculty of Economics and Management.

Fouejieu, A., Sahay, R., Cihak, M., & Chen, S. (2020). Financial inclusion and inequality: A cross-country analysis. The Journal of International Trade & Economic Development.

Girón, A., Kazemikhasragh, A., & Cicchiello, A. F. (2021). Financial Inclusion Measurement in the Least Developed Countries in Asia and Africa. Retrieved from J Knowl Econ: https://doi.org/10.1007/s13132-021-00773-2

Gould, M. D., & Melecky, M. (2017). Risk and Returns: Managing Financial Trade-Offs for Inclusive Growth in Europe and Central Asia.

Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. Retrieved from ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute: http://www.adbi.org/workingpaper/2010/12/21/4272.financial.inclusion.stability.policy.issues/

Dienillah, A. A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.

Dienillah, A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.

Dinabandhu , s. D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidenc. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.

Dinabandhu sethi, D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidence. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.

Dixit, R., & Ghosh, M. (2013). Financial Inclusion for Inclusive Growth of India: A Study of Indian States. International Journal of Business Management & Research, 3(1), pp. 147-156.

Duc Hong , V., Nhan, T., & Thi-Hong , V. (2021). Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. Borsa Istanbul Review. Volume 21, Issue 1, pp. 36-43.

Easterly, W., & Fischer, S .(2001) .Inflation and the Poor .Journal of Money Credit Bank, 33(2).PP.178-160

Causality and Causes. Journal of Monetary Economics. 46: 31, pp. 133-143.

M Arellano, O., Bover .(1995) .Another look at the instrumental variable estimation of error-components models .J. Econ68. pp –29 .51

M Ravallion و ،G Datt .(1999) .When is Growth Pro-Poor? Evidence from the Diverse Experiences of India's States. World Bank Policy Research Working Paper No. 2263. Washington, DC: World Bank .World Bank Policy Research Working Paper No. 2263. Washington, DC: World Bank.: World Bank.

Mushtaq, R., & Bruneau, C. (2019). Microfinance, financial inclusion and ICT: Implications for poverty and inequality. Retrieved from Technology in Society, 59, 101154.: https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2019.101154

Naceur, S. B., & Samir, G. (2007). Stock Markets, Banks, and Economic Growth: Empirical Evidence from the MENA Region. Research in International Business and Finance, 21(2), pp. 297-315.

Ndlovu, G., & Toerien, F. (2020). The distributional impact of access to finance on poverty: Evidence from selected countries in Sub-Saharan Africa. Research in International Business and Finance.

Neaime, S., & Gaysse, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence

Housman, J. A. (1987). Specification in Tests in Econometrics. Econometrica , Vol 46 , No11, pp. 12-51.

Huong, N. (2018). The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy: A Case Study in Vietnam. Journal of Economics and Development, Vol. 20, No. 2, pp. 5-22.

Jose, M., & Garcia, R. (2016). Can financial inclusion and financial stability go hand in hand. Economic Issues, Vol. 21, No. 2, pp. 81-103.

Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin. Retrieved from Speech at BANCON. BIS Working Paper: http://www.bis.org/review/r111229f.pdf

Khan, I., Sayal, A. U., & Khan, M. Z. (2021). Does financial inclusion induce poverty, income inequality, and financial stability: empirical evidence from the 54 African countries? Journal of Economic Studies, Vol. 17 No. 33.

Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable development goals: The role of financial inclusion. Retrieved from Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf.: https://www.cgap.org/sites/default/files

Levine , R., Loayza , N., & Beck , T. (2005). Financial Intermediation and Growth:

from poverty and inequality .Finance Research Letters, pp. 230-237.

Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia. Retrieved from Asian Development Bank.: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/15314

Pearce, D. (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa.Washington, DC: World Bank. Retrieved from World Bank: https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610

Ratnawati, K. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business.Volume 7, Issue 10, pp. 73-85.

Serafeim, G., & Eccles, R. G. (2013). Sustainability in financial services is not about being green. Retrieved from HBR Blog Network.

Seven, U., & Coskun, Y. (2016). Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries. Emerging Markets Review, 26(4), pp. 34-63.

Talalweh, M. A., & Samarah, A. W. (2021). The Effect oFinancial Inclusion on Economic Growth and Human Development: A Case Study of the Islamic World. Tanmiat Al-Rafidain, Volume 40, Issue 129, pp. 185-202.

Thathsarani, U., Wei, J., & Samaraweera, G. (2021). Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach. Sustainability 13(32).

Tissot, B., & Gadanecz, B. (2017). Measures of financial inclusion - a central bank perspective. Paper Prepared for a Meeting at the Bank of Morocco: CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on “Financial Inclusion”.

yilmaz bayar, M. D. (2018). financial inclusion and economic growth: evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics , 18(2), pp. 95-100.

Yoshino, N., & Morgan, P. (2018). Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction. The Singapore Economic Review,Vol. 63, No. 1, pp. 1-7.

Zia, I., & Prasetyo, P. (2018). Analysis of Financial Inclusion Toward Poverty and Income Inequality. Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, 19(1), pp. 114-125.

The impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020)

Alaa Razia
alaa.razia@najah.edu

Mostafa Omarya
Mostafaomarya5@gmail.com

Abstract: The study aimed to identify the impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020). The data was collected through financial statements and annual reports of data issued by banks annually in the period between 2010 - 2020, and the results of the study showed: that there is a significant negative impact of financial inclusion through the number of bank accounts, total deposits and the percentage of Inflation on economic growth, as it was found that there is a negative significant effect of the banking facilities variable on the poverty rate, and based on the results of the study, a set of recommendations emerged, the most important of which are: The Palestinian Monetary Authority should organize the work of banks and prevent the availability of opportunities for monopoly by regulating the work of the Palestinian banking structure Monitoring the work of large banks in particular, and monitoring bank accounts as much as possible, the need for banks to focus in their marketing campaigns on disadvantaged groups such as youth and women, and to provide It has a variety of banking services, and works to provide individuals with micro-enterprises, families and small and medium-sized companies with appropriate and timely financial solutions and products at lower costs.

KeyWords: financial inclusion, economic growth, poverty, financial stability, generalized moments test (GMM).

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م37 ع 2، ص ص: 123-138 (1444هـ/2023م)
DOI: 10.4197 / Econ.37-2.1

نحو معيار محاسبي دولي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية)

د. فهد بن سليمان النافع
أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة القصيم - كلية الاقتصاد والإدارة - قسم المحاسبة

د. الزين عمر الزين
أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة القصيم - كلية الاقتصاد والإدارة - قسم المحاسبة

المستخلص : هدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية وتحديد الإطار العام للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية، اعتد البحث على المنهج الوصفي التحليلي واخذت عينة شركات المساهمة السعودية ممثلة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، واعتمد البحث في التحليل على برنامج (SPSS) ولقد تم اختبار العديد من الفرضيات أهمها: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية المسئولية الاجتماعية، لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية وجود معيار للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. توصل البحث إلى العديد من النتائج من أهمها: أن شركات المساهمة السعودية تعطي أهمية للمسئولية الاجتماعية وأن تحملها لهذه المسئولية سوف يحقق العديد من الفوائد وأن الفروق بين الآراء حول أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية، تفضل شركات المساهمة السعودية أن يكون الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن القوائم المالية، وأن الفروق بين الآراء حول كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية. ولقد أوصى البحث بتوصيات عديدة من أهمها: يستحسن تطوير أساليب تقييم الأداء لتشمل الأداء الاجتماعي لشركات المساهمة السعودية، وتطوير مجموعة من المؤشرات اللازمة لهذا الغرض، يجب الاهتمام بالمحاسبة الإدارية في شركات المساهمة السعودية كوسيلة لتوفير المعلومات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي في هذه الشركات.

1. المقدمة:

أن غياب المعايير المحاسبية الدولية الملزمة قانونياً للشركات للتقرير عن مسئولياتها تجاه مجتمعاتها فقد ظهرت ممارسات متفاوتة في محتوى تقارير الشركات عن مسئولياتها الاجتماعية. وكان الدافع الأكبر للشركات للتقرير عن مسئولياتها الاجتماعية نابع من ثقافة الشركة ووعيها، بدلاً من أن يكون استجابة لقوانين ملزمة تجبر الشركات على تضمين المسئولية الاجتماعية كجزء من ثقافة الشركة التنظيمية وعملياتها الأساسية، مع تلبية احتياجات الأطراف المتعددة من أصحاب المصالح. ولذا فإنه من الضروري أن تسعى الشركات المهنية لإيجاد مجموعة معايير موحدة تضمن التقرير السليم عن المسئولية الاجتماعية للشركات من حيث المحتوى والجودة بما في ذلك تحفيز الشركات على الابتكار للتقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

ونادت العديد من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات بضرورة أن تلتزم الشركات بمسئوليتها الاجتماعية، وكانت أول دراسة ورد فيها مصطلح المسئولية الاجتماعية هي دراسة (Sheldon) الذي أشار إلي أن مسئولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى هي مسئولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها مرهون بمدي وفائها بتلك المسئولية (جربوع، 2007م)، ثم تبعتها توصيات لمؤتمر عقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 بضرورة إلزام الشركات بأن تتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد ، وأن تعطي اهتماما للجوانب الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالمجتمع الذي تعمل فيه، والذي أعطاها حق الاستفادة من موارده (Pava and Krause:1996)، كما بدأت بعض الدول في صياغة التشريعات التي تلزم الشركات بضرورة مراعاة الجانب الاجتماعي في أدائها إذا أرادت الاستمرار.

نظراً لأن العديد من الشركات لم تلتزم بمسئوليتها الاجتماعية، مما أدي إلى وجود آثار سلبية تحدثها المصانع والشركات والمؤسسات نتيجة مزاولتها لأنشطتها الاقتصادية دون مراعاة لواجبها نحو المجتمع فقد ركزت الولايات المتحدة والدول الأوربية على ضرورة وضع رقابة على ما تحدثه هذه الشركات من أضرار، وفي بريطانيا ألزم قانون الشركات لعام 2006 بالإبلاغ عن المسئولية الاجتماعية (العلوي، 2010م). وبالتالي لابد من الافصاح عن الأداء الاجتماعي وأن يكون هناك فرع من فروع المحاسبة يهدف إلي بيان كيفية القياس والافصاح عن هذا الأداء ويسمي ذلك الفرع بالمحاسبة الاجتماعية، (Alexander and Bulchols:1978).

بناء على ما تقدم فإن على الشركات أن تقبل بمسئولتها الاجتماعية والبيئية سواء المفروضة عليها بالتزام قانوني أو باختيارها لأن في ذلك مصلحتها وبقاءها (Cormier & Magnan,1997)، ومن مصلحة هذه الشركات مراعاة مسئوليتها الاجتماعية لأن ذلك يزيد من قدرتها التنافسية، حيث أن هناك علاقة قوية بين محركات التنافسية والمسئولية الاجتماعية (الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA).

لا شك أن مراعاة المسئولية الاجتماعية للمنشآت أصبحت من الأمور الهامة واللازمة لبقائها واستمرارها ولتحسين صورتها أمام الراي العام والمجتمع الذي تعمل من خلاله، كما أن تمسكها واهتمامها بهذا الجانب هو أحد متطلبات المواصفة العالمية للجودة رقم ISO 26000 والتي وضعها خبراء من أكثر من 80 دولة و 40 منظمة عالمية واقليمية، وهؤلاء الخبراء كانوا يمثلون ستة مجموعات هي المستهلكين والحكومات والصناعة والعمالة وشركات المجتمع المدني والداعمين والباحث ، حيث حددت المسئولية الاجتماعية لهذه الشركات وأهدافها (سليمان، 2010م)، وسوف يترتب على مراعاة الشركة لمسئوليتها الاجتماعية مجموعة من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي: تحسين سمعة الشركات، تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، استقطاب أكفأ العناصر البشرية، بناء علاقات قوية مع الحكومات، حسن إدارة المخاطر الاجتماعية، رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار. تتجه البلدان الأوروبية إلى تشجيع الشركات على تحمل مسئوليتها الاجتماعية من خلال إصدار مواثيق وتعليمات كما هو الحال في انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا على الرغم من الاتحاد الأوروبي كان ينظر إلى المسئولية الاجتماعية على أنها عمل تطوعي ((Williams and Aguilera:2008، وهناك اتجاه لأن يكون هناك تنظيم تشريعي للمسئولية الاجتماعية وخاصة في البلدان النامية والتي يقل فيها الوعي بأهمية المسئولية الاجتماعية، وإن كان ذلك سيؤدي مزيد من البيروقراطية (المغربل، 2008م).

2. مشكلة البحث:

تؤدي المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية إلي تحسين جودة تقارير الاعمال المتكاملة (شعبان: 2019)، ولذلك أعلنت الهيئة العامة للاستثمار السعودية عن مبادرة استثنائية على مستوي المسئولية الاجتماعية في المملكة تسمي "مؤشر وجائزة المسئولية الاجتماعية" والذي يأتي حسب بيان الهيئة لتشجيع الشركات على اتباع أفضل الممارسات التي تزيد من مساهمتها اجتماعياً، وهذا سيؤدي إلي زيادة القدرة التنافسية للمملكة في مجال إثراء القيمة البشرية. لذلك تجيء مشكلة البحث لإظهار الدور المحاسبي الذي يساعد في بيان كيفية الافصاح والمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية، لتحديد مدي

التزام الشركات بقواعد القياس والافصاح للأداء الاجتماعي بما يمكن من تحديد تلك الشركات التي تستحق الجائزة التي ستدعم ولا شك من قدرتها التنافسية.

3. أسئلة البحث:

سعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية

- كيف يتم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية؟
- كيف تفصح شركات المساهمة السعودية حالياً عن مسئوليتها الاجتماعية في قوائمها المالية؟
- هل الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية يعد كافياً للحكم على الأداء الاجتماعي لهذه الشركات؟
- هل هناك حاجة إلى معيار محاسبي للتقرير عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات المساهمة السعودية؟
- ما هو الإطار المقترح لمعيار التقرير المالي الدولي عن المسئولية الاجتماعية؟

4. أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- تحديد الإطار العام للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية.
- تحديد كيفية إفصاح شركات المساهمة السعودية والتقرير بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
- تحديد مدى كفاية الإفصاح الحالي والتقرير عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- وضع إطار مقترح لمعيار محاسبي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية.

5. أهمية البحث:

اكتسب البحث أهميته من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي أعيد التركيز عليه بقوة في عالم شركات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي لشركات المساهمة السعودية في بذل المزيد إزاء مسؤولياتها الاجتماعية.

وأيضاً لتوحيد طريقة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية مما يساعد في إمكانية إجراء المقارنات بين هذه الشركات من خلال القوائم المالية المنشورة عنها.

إيجاد وسيلة للحكم على هذه الشركات من حيث التزامها بمسئولتها الاجتماعية مما يوفر اساسا سليماً لتشجيع الشركات الملتزمة وتقويم الشركات الأخرى.

سوف ترتفع أسهم شركات المساهمة السعودية التي تلتزم بهذا المعيار عند الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية وذلك حسب دراسة قام بها البنك الدولي.

جعل هذه الشركات أكثر قبولاً من أفراد المجتمع وأكثر جذباً للعناصر البشرية التي تتميز بالكفاءة العالية والمهتمة بسمعة الشركة التي تعمل بها.

6. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المسئولية الاجتماعية وضرورة الافصاح عنها في القوائم المالية، ويمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى المجموعات التالية:

دراسة (Mark T. & Gregory S, 2007)

طبقت هذه الدراسة على الشركات غير الأمريكية التي تطبق الـ GAAP، وقد كانت عينة الشركات المختارة من قبل 27 دولة من 6 قارات ممثلة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا لمختلف الدول والتطبيق على 178 شركة للدول المختارة، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات التي تطبق الـ GAAP تقوم بإجراء تسويات لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، وأن التوافق المحاسبي بين المعايير المحاسبية قد ينتج طرق محاسبية قابلة للمقارنة ولكن من المهم وجود تنظيم فعال في الدول التي تسعى لتحقيق التوافق.

دراسة (Songlan P, and others, 2008)

تناولت هذه الدراسة الجهود الصينية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بفحص التقارير المالية الخاصة لـ 79 شركة من الشركات المدرجة بالبورصة في الفترة ما بين عام 1999 وعام 2002 مستخدمة مقاييس الثبات والالتزام والقابلية للمقارنة وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة في الأرباح بين التقارير المعدة طبقا لمعايير التقارير المالية

الدولية والمعايير المحلية، وأوصت بأهمية توافق المعايير المحاسبية الصينية مع معايير المحاسبة الدولية لتقليل الفجوة في الأرباح وزيادة القابلية للمقارنة.

دراسة (Wen Qu , M.F. & Judy O, 2012) :
طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من 309 لأسهم الشركات المساهمة الصينية، لاختبار مدى كفاءة القرارات الاستثمارية قبل وبعد تطبيق الـ IFRS وتوصلت إلى أن التوافق مع الـ IFRS تمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، وأوصت الدراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمضي قدما لتشجيع الدول النامية لتحقيق للتوافق المحاسبي.

دراسة شركة KPMG (2013م):
أجرت شركة KPMG وهي شركة أنجلو-هولندية متعددة الجنسيات وتعتبر واحدة من اربع أكبر شركات محاسبة في العالم دراسة استقصائية مفصلة ومسح للوضع القائم لتقارير الشركات عن المسئولية الاجتماعية، وقام بالمسح المهنيين الأعضاء في شركة KPMG، استنادا إلى المعلومات المتاحة للجمهور في التقارير المالية السنوية، وتقارير الاستدامة المستقلة، ومواقع الشركات الإلكترونية، وتأتي هذه الدراسة في إصدارها الثامن بعد أول مسح أجري في عام 1993م، كما أن هذا المسح يعتبر أكثر شمولاً حيث غطى 4100 شركة في 41 دولة مقارنة بالمسح السابع في عام 2011م والذي غطى3400 شركة في 34 دولة. ويعتبر النمو في عدد الشركات والدول والتي تناولتها دراسة 2013م مؤشر على النمو المطرد في التقرير عن المسئولية الاجتماعية والاستدامة للشركات. وخلصت النتائج إلى أن هناك نمو وتطور في التقرير عن المسئولية الاجتماعية والاستدامة.

دراسة شركة KPMG (2015م):
أعادت شركة KPMG إجراء الدراسة الاستقصائية المفصلة في إصدارها التاسع، وأجرت مسح لـ 4500 شركة في 45 دولة. وخلصت النتائج إلى أن هناك نمو وتطور في التقرير عن المسئولية الاجتماعية والاستدامة مقارنة بمسح 2013م. كما أوضحت الدراسة أن أكثر من 73% من أكبر مائة شركة عالمية على مستوى الدول تعد تقاريرها عن المسئولية الاجتماعية والاستدامة رغم النمو البطيء منذ العام 2013م حيث كانت النسبة 71% من تلك الشركات. وهذا ما يشير إلى أنه سيكون هناك نمو قليل وبطيء مالم يكن التقرير ملزما قانونياً. كما ظهرت في عام، وفي شهر مايو من عام 2016م صدر تقرير "الاتجاهات العالمية في سياسة ونظم التقرير عن الاستدامة" من أربع جهات هي: كي بي أم جي KPMGوالمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومركز "حوكمة الشركات في أفريقيا (في كلية إدارة الأعمال في جامعة ستيلينبوش). ويهدف هذا التقرير إلى تقييم التطورات في قوانين وأنظمة التقرير عن المسئولية الاجتماعية والاستدامة في جميع أنحاء العالم، (https://www.wikiwand.com/ar/).

دراسة خليفة (2018):
هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر والذي تناولته العديد من الكتابات في محاولة لإثراء هذا النوع من المحاسبة الذي يساعد في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، ولم يلق هذا المجال الاهتمام من الهيئات والشركات الدولية مثل لجنة معايير المحاسبة التي تقوم بإصدار معايير تساعد في القياس والإفصاح عن الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية متجاهلة الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الذي يؤثر على المؤسسات والمجتمعات.

دراسة الأخضر وطويرات (2018):
أوضحت هذه الدراسة أنه في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، تؤدي معايير المحاسبية الدولية دورا هاما في توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك عبر الاهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، والعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدميها (متخذي القرار). إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ليس هدفا في حد ذاتها ،ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية :(الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الثبات...) تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات ومدى تماثلها بين الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة) التي تهدف إلى تحقيق مصالحها، والأطراف الخارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة،...) الذين يعتمدون على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة. إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح خاصية على أخرى، على اعتبار أن هذه الخصائص -حسب جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بمثابة المعيار النوعي المحدد لطبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، ذلك ان

الأهمية النسبية هي المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

دراسة عزديني والعتيبي (2020):
أجريت هذه الدراسة بالمملكة العربية السعودية واعتبرت أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة الحاجة وهي من أحدث مراحل التطور في الفكر المحاسبي ظهرت كرد فعل لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات لذلك أصبح بقاء الشركة مرتبطة بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. من أهم الأمور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية هي القياس والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية ويتضح أهمية القياس والإفصاح في زيادة درجة ثقة الجمهور واكتساب السمعة الطيبة للشركة مما يؤدي إلى ضمان الاستمرارية. من أبرز أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية توفير معلومات وإعداد التقارير الاجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام شركات الأعمال بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي سعياً إلى توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة لدى مختلف الأطراف.

دراسة عبد الحق (2021):
أجريت هذه الدراسة بالجزائر وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى أهم العناصر المرتبطة بهم من الناحية النظرية، وبما أن المؤسسات تواجه عدة صعوبات في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، قد تم في هذه الدراسة عرض أهم النماذج المقترحة من أجل إعداد التقارير المالية بشكل شامل للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة تلبي احتياجات الأطراف المستخدمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى: أن الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يعتمد على طريقتين مختلفتين لعرض أهم المعلومات المالية الاجتماعية، وأنه توجد العديد من النماذج المختلفة للعملية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تبقى هذه النماذج مقترحة فقط من قبل المختصين ولا يوجد نموذج موحد.

مما تقدم يتضح للباحثين أن غالبية الدراسات السابقة تناولت المسئولية الاجتماعية وضرورة الافصاح عنها في القوائم المالية مما يعني الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، لذا يجئ هذا البحث ليكمل النواقص هي التي لم تتناولها بعض هذه الدراسات بالأخص في المملكة العربية السعودية.

7. الإطار النظري للبحث:

مفهوم المسئولية الاجتماعية والمحاسبة عنها:

لقد عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً. وتعتبر عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته، كما ينظر لها على إنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات.

نظراً لازدياد أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد ظهر العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية وأهم هذه التعريفات: تعريف منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية بأنها" مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين. (ISO26000, 2007). كما عرفت المسؤولية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعبر عن مسؤوليتها اتجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع، الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة، احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية، وجعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها، (لزهر، 2014م).

مما تقدم يتضح للباحثين أن المسئولية الاجتماعية للشركات تعنى تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة، ويظهر ذك من خلال التزامها بالإفصاح عن هذه المسئولة من خلال تقاريرها المالية.

لقد ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فعالية البرامج الاجتماعية لشركات الأعمال. كما طالب مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز شركات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، ونادت الجمعيات المحاسبية المهنية في فرنسا بضرورة إلزام الشركات المهنية

بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.

في المملكة العربية السعودية أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في العام (2008م) مبادرة استثنائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة إلا وهي "مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية"، والذي يأتي حسب بيان الهيئة في سبيل تشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تسهم في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمملكة، (https://www.spa.gov.sa/526092).

مزايا تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

يوفر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية مزايا متعددة من وجهة نظر (المجتمع والشركة)، أهمها: تعميق الدور الاجتماعي للمنشآت الصناعية لخدمة البيئة التي تعمل فيها، مشاركة الدولة في تحمل أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إنتاج منافع اجتماعية للمجتمع يعطي صورة أفضل عن نشاط الشركة وصلاحيته للعمل لفترة أطول، حيث أن الشركات تستمر بناءً على رغبة المجتمع، توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي، الموازنة بين قوة الشركات الاقتصادية وتحمل مسؤولياتها. فالمجتمع والحكومة يمكن أن يتغاضوا عن تركز القوة الاقتصادية إذا ما قامت الشركة بزيادة نطاق مسؤولياتها الاجتماعية، وزيادة رفاهية المجتمع، تحسين سمعة الشركة وصورتها، وقيمتها في السوق، وقلة الدعاوي المدنية والجنائية ضد الشركة الملتزمة بالأداء الاجتماعي. (الفيومي، 2000م).

إن من أبرز أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية توفير المعلومات، وإعداد التقارير الاجتماعية، والتي من شأنها أن تعكس مدى التزام شركات الأعمال بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، سعياً إلى توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة لدى مختلف الأطراف ذات الصلة، ويتحقق ذلك من خلال الصدق المحاسبي في بيانات القوائم المالية والاجتماعية، المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في الشركة. (بن عطا، 2007م)

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي:

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال التالية:

1. الإفصاح الكافي:

أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية (حماد،2000، ص 102)

2. الإفصاح الكامل:

أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها.

3. الإفصاح العادل:

ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة (حسن، 2002، ص66)

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:

أ) معلومات كمية (مالية):

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب) المعلومات غير الكمية (غير المالية):

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي من شانه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة، كما أن "هندركسون" يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات. (بوخلخال، دون تاريخ).

ولقد قدمت مقترحات لإعداد قائمة منفصلة تبين نتيجة النشاط الاجتماعي تسمي قائمة التأثيرات الاجتماعية وتعد على الأساس التالي:

إجمالي المنافع الاجتماعية ××
يطرح: التكاليف الاجتماعية ××
الفائض (أو العجز) الاجتماعي العام ××
الفائض (أو العجز) الاجتماعي العام في بداية العام ××
الفائض (أو العجز) الاجتماعي العام في آخر العام ××

وهناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:

1. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

ويشمل جميع التكاليف اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

2. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

هذه تشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3. مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

يشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين.

كما يتم إعداد تقرير متعدد الأبعاد يساعد في تقييم مدى التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية، ويأخذ الشكل التالي:

أولاً: مجال المساهمات البيئية:

العناصر المؤثرة	وحدة القياس	المستويات القياسية	المستويات الفعلية	الانحرافات
1-عناصر مسببة لتلوث الهواء:				
أول أكسيد الكربون	مجم/م3			
ثاني أكسيد الكربون	مجم/م3			
الضوضاء	ديسيبل			
2-عناصر مسببة لتلوث المياه:				
درجة الحرارة	جزء/مليون			
الأكسجين الحيوي	جزء/مليون			
3-عناصر مسببة لتلوث التربة:				
الأملاح الزائبة	جزء/مليون			
الكبريتات	جزء/مليون			

ثانياً: مجال المساهمات العامة:

البيان	المخطط	الفعلي	الانحراف
1- توفير فرص عمالة:			
-عدد العاملين بالمشروع			
- نسبة العاملين من الذكور			
- نسبة العاملين من الإناث			
- عدد العمالة الزائدة			
- عدد العاملين المعاقين			
-نسبة العاملين المعوقين إلجمالي عدد العاملين			
2- رفاهية العاملين:			
- متوسط أجر العامل في الشركة			
- متوسط أجر العامل في الصناعة			
- نسبة الزيادة أو النقص			
3-مجال الاسكان:			
- عدد الوحدات السكنية			
- عدد الاسر المستفيدة			
4-توفير المواصلات:			
- عدد المركبات المخصصة للنقل			
- عدد المستفيدين من خدمة النقل			
5-الخدمات الصحية:			
- عدد المستفيدين من الخدمات الصحية			
- عدد العيادات الصحية			

ثالثا: مجال الموارد البشرية:

البيان	المخطط	الفعلي	الانحراف
1- التدريب:			
-عدد العاملين المستفيدين بالتدريب			
- نسبة العاملين المستفيدين من التدريب لإجمالي العاملين			
- عدد المتدربين من خارج الشركة			
2- الأمن الصناعي:			
- متوسط عدد الاصابات في الشركة			
-متوسط عدد الاصابات في الصناعة			
-عدد الوفيات بسبب إصابات العمل			
-عدد حالات العجز الجزئي بسبب إصابات العمل			
-عدد حالات العجز الكلي بسبب إصابات العمل			
3- مستويات الأمان:			
- درجة الحرارة			
- شدة الاضاءة			
- الضوضاء			
- الأتربة			
- الأدخنة			
- الغازات الضارة			

رابعا: مجال المنتج:

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
1-جودة المنتج: - عدد شكاوى العملاء من مستوى الجودة - كمية المرتجع من العملاء **2-أمان المنتج:** - عدد الحوادث الناتجة عن استخدام المنتج - عدد الشكاوى من عدم أمان المنتج		

المصدر: (بن عطا، 2007م)

ان الدراسات العلمية ومحاولات التطبيق العملي قد استقرت على إتباع إحدى الطريقتين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات، وهما:

1. طريقة الدمج:

وتعني دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ويأخذ أسلوب العرض في طريقة الدمج أحد الشكلين التاليين:

- قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية:

وتسمى بنموذج "LINOWES": وهي شكل شبيه بقائمة الدخل التقليدية يمثل قائمة تخص الأداء التشغيلي والاجتماعي للمشروع توضح هذه القائمة نتيجة المقابلة الزمنية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة والسالبة في مجالات ثلاثة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاثة من حيث تأثيراتها كلا على حدي إلى تحسينات (IMPROVEMENTS) أو تأثيرات موجبة والى أضرار(DETRIMENTS) أو تأثيرات سالبة.

- تعديل القوائم المالية التقليدية:

فتعد قائمة الدخل المعدلة بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، أي يعدل ربح التشغيل المحاسبي بأعباء المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها الأربعة؛ المساهمة البيئية، المساهمات العامة، الموارد البشرية، مجال المنتج أو الخدمة ويمكن أن تقسم هذه الأعباء في مجالاتها الأربعة إلى الأعباء الإجبارية والى الأعباء الاختيارية ليتم التوصل في نهاية التعديلات إلى صافي الدخل المعدل.

وبناءً على التعديل السابق يتم تعديل قائمة المركز المالي التقليدي بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية وتهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجالات الأداء البيئي وما يقابلها من حقوق للغير، بحيث يتم تحديد صافي الأصول (NET A SSETS) في كل من المجالات الأربعة: مجال المساهمات البيئية، والمساهمات العامة، والموارد البشرية وأخيرا مجال المنتج.

2. طريقة الفصل:

تأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية في هذه الطريقة أحد ثلاثة أشكال وهي:

- تقارير وصفية تصف بطريقة سردية أو روائية (NARRATIVE) الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة، وهي عادة أنشطة الالتزام الاختياري للمشروع دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه الأنشطة وتمثل هذه التقارير المرحلة الأولى من مراحل تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ولقد اقترحت مثل هذه التقارير الجمعية الأمريكية للمحاسبة(AAA) عام 1973.
- تقارير تفصح عن جانب التكاليف لتأثيرات أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات.
- تقارير تفصح عن كل من تكاليف ومنافع أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات. يلاحظ أن تأثيرات الأنشطة الاجتماعية في النوع الثاني والثالث يتم تقديمها والتعبير عنها بوحدة النقد الوطني السائدة بينما يعتمد في النوع الأول أسلوب الإفصاح والتقييم الروائي.

أهم نماذج الإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية للشركات:

أولاً: مدخل قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية (مدخل التكلفة والعائد):

1. نموذج (Estes):

اقترح (Estes) نموذجاً أطلق عليه اسم (قائمة التأثير الاجتماعي) ويتم في هذه القائمة الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية للوصول إلي صافي العجز أو الفائض الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، وطبقا لهدا النموذج فإن المنافع الاجتماعية تتمثل في كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادي أو غير اقتصادي داخليا أم خارجياً سواء تم الحصول على مقابل أم لم يتم. أما التكاليف الاجتماعية وفقاً لهذا النموذج فهي عبارة عن التكلفة أو التضحية أو الأضرار التي يقع عبؤها على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادي أو غير اقتصادي داخليا أم خارجياً سواء دفعت الوحدة الاقتصادية مقابلاً له أم لم تدفع. ومن الملاحظ أن (Estes) أخذ بالمفهوم الواسع (وجهة نظر الوحدة الاقتصادية والمجتمع معاً) عند تعرضه لعناصر كل من التكاليف والأنشطة الاجتماعية، ويشير (Estes) إلى أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع أو أحد عناصره.

2. نموذج (Seidler):
اقترح (Seidler) نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، النموذج الأول يختص بالوحدات الاقتصادية التي لا تهدف للربح، والنموذج الثاني يختص بالوحدات الاقتصادية التي تهدف للربح وأطلق على النموذجين اسم (تقرير الدخل الاجتماعي)، والهدف من النموذجين معرفة صافي الدخل – العجز الاجتماعي.

3. نموذج (Clark Abt):
اقترح (Abt) نموذجاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعد على شكل (قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي) ويعد بصورة مستقلة عن القوائم المالية التقليدية، وقد قام (Abt) بتطبيق هذا النموذج على الشركة التي يرأسها شركة استشارات إدارية منذ سنة1971 حني سنة 1973، إلا انه في العام التالي قام بتطوير نموذجه وذلك بدمج النظام الاقتصادي والاجتماعي معاً ليصبح النموذج على شكل قائمتين مدمجتين (قائمة دخل اقتصادي - اجتماعي وقائمة مركز مالي اقتصادي - اجتماعي) و ذلك بهدف الربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. (بوخلخال، دون تاريخ).

مما سبق يتضح للباحثين أن الفكر المحاسبي المتعلق بكيفية العرض والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وجد أن هناك أكثر من طريقة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود معيار يركز على طريقة واحدة حتي يمكن إجراء المقارنات بين شركة وأخري ، وأيضا بين فترة وأخري ، ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة في شركات المساهمة السعودية وجد أن النشاط الاجتماعي لا يظهر في بند مستقل في القوائم المالية وإنما يظهر مدمجا مع المصروفات العمومية، وهو ما يؤدي إلي عدم إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات ، وبالإضافة إلي ما سبق فإنه لا يوجد قانون يلزم هذه الشركات بنوع معين من الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية.

يتضح من الإطار النظري السابق الحقائق التالية:
- لا يوجد في معايير التقارير المالية الدولية الحالية والمتعلقة بالعرض والإفصاح ما ينظم كيفية العرض والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
- ليس هناك إطار موحد في الفكر المحاسبي ينظم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للمنشآت في قوائمها المالية.
- لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية.

8. فرضيات البحث:
مما سبق تم اشتقاق فرضيات البحث على النحو التالي:
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية المسئولية الاجتماعية
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول كيفية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية وجود معيار للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

9. منهجية البحث:
اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي للحصول على المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في تجميع تلك البيانات والمعلومات سواء من خلال الدراسات السابقة أو من خلال قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على هذه الشركات، حيث تم توزيع عدد 90 استمارة وجمع منها 86 استمارة، ولقد تم تحليلها وتفسيرها والخروج بالاستنتاجات اللازمة.

انطلاقاً من الدور الهام الذي يلعبه الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات والشركات فكان لابد من استطلاع آراء القائمين على إعداد القوائم المالية فيها، حتي يمكن الوقوف على اتجاهاتهم وآرائهم في كيفية الإفصاح عن المسئولة الاجتماعية ولبيان طرق الإفصاح الحالية وتقييمها تمهيدا لاقتراح المعيار المحاسبي الملائم الذي يوضح كيفية الإفصاح عن تلك المسئولية وللمساهمة في توحيد طريقة الإفصاح حتي يمكن الاعتماد على البيانات المحاسبية في تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات ، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق الملية السعودي في القطاعات المختلفة التي أمكن الحصول على بياناتها كما يوضحها الجدول رقم (1) والذي يوضح شركات المساهمة السعودية التي تمثل مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1)

شركات المساهمة السعودية التي تمثل مجتمع الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات داخل كل قطاع	النسبة المئوية %
1	المصارف والخدمات	4	9.3
2	الصناعات الكيماوية	3	7.0
3	الإسمنت	5	11.6
4	التجزئة	2	4.6
5	الطاقة والمرافق الخدمية	6	14.0
6	الاتصالات وتقنية المعلومات	2	4.6
7	التأمين	7	16.2
8	شركات الاستثمار المتعدد	2	4.6
9	الاستثمار الصناعي	1	2.3
10	التشييد والبناء	5	11.6
11	التطوير العقاري	2	4.6
12	النقل	1	2.3
13	الإعلام والنشر	1	2.3
14	الفنادق والسياحة	1	2.3
	المجموع	42	100

تم الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالإطار النظري للبحث من خلال مراجعة الدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والواردة في الكتب والدوريات والأبحاث في مجال الفكر الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة والمحاسبي بصفة خاصة، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية على النحو السابق بيانه في القطاعات المختلفة وذلك لبيان كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

10.تحليل النتائج:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدة أساليب إحصائية مثل الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة البحث وللتعرف على أهمية المسئولية الاجتماعية، وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية ومدي كفاية هذا الإفصاح، ومدى أهمية وجود معيار محاسبي ينظم هذا الإفصاح، كما تم استخدام اختبار F-Test لعينة واحدة لاختبار فرضيات البحث، وذلك لتحديد معنوية الفروق بين الإجابات المختلفة، كما تم استخدام اختبار الصدق والثبات Cronbach Alpha والذي بلغ 83,8 % مما يدعم الثقة في بيانات الاستبيان.

خصائص عينة البحث:

يبين الجدول التالي توزيع العينة حسب الوظيفة التي يشغلها من قام بالإجابة على الاستقصاء الموزع على الشركات السعودية محل العينة حيث أمكن حصرها من واقع الاستبيانات فيما يلي الجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول رقم (2)
توزيع عينة البحث حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
مدير مالي	26	30,2
مراجع داخلي	59	68,6
أخرى	1	1,2
الاجمالي	**86**	**100**

يتضح من الجدول رقم (2) أن العينة تضمنت 26 مدير مالي بنسبة 30,2%، و59 مراجع داخلي بنسبة 68,6%، ومراقب نظامي 1,2 %، وهذا يؤكد أن هذه العينة ستكون ممثلة لمجتمع شركات المساهمة السعودية.

اختبارات الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية المسئولية الاجتماعية".

فيما يلي جدول رقم (3) يوضح الأهمية النسبية للمسئولية الاجتماعية من وجهة نظر شركات المساهمة السعودية:

جدول (3)

أهمية المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية

م	أهمية المسئولية الاجتماعية	العدد	الأدنى	الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
1	إيجاد وسيلة للحكم على شركات المساهمة السعودية	86	1.00	4.00	2.2558	1.17008
2	ارتفاع أسعار أسهم شركات المساهمة السعودية.	86	1.00	4.00	3.4302	.92724
3	جعل شركات المساهمة السعودية أكثر قبولاً من أفراد المجتمع	86	2.00	5.00	4.2674	.51847
4	جعل شركات المساهمة السعودية أكثر جذباً للعناصر البشرية	86	4.00	5.00	4.3023	.46196
5	تحسين سمعة الشركة	86	1.00	5.00	3.0465	1.78824
6	تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي	86	1.00	5.00	3.5000	1.57741
7	استقطاب العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية	86	1.00	5.00	3.5581	.58621
8	بناء علاقات قوية مع الحكومات	86	2.00	4.00	2.8953	.85446
9	حسن إدارة المخاطر الاجتماعية	86	2.00	4.00	3.4535	.88990
10	رفع قدرة شركات المساهمة السعودية على التعلم والابتكار	86	2.00	4.00	3.3953	.92392

ويتضح من الجدول رقم (3) أن شركات المساهمة السعودية تعطي أهمية للمسئولية الاجتماعية، ومن واقع المتوسط الحسابي نجد أنها ترتب العوامل التي تمثل أهمية المسئولية الاجتماعية على النحو التالي:

1- جعل الشركة أكثر جذبا للعناصر البشرية
2-جعل هذه الشركات أكثر قبولا من أفراد المجتمع
3- استقطاب أكفأ العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية
4- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي
5- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية
6- ارتفاع أسعار أسهم الشركات
7- رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار
8- تحسين سمعة الشركة
9- بناء علاقات قوية مع الحكومات
10- إيجاد وسيلة للحكم على هذه الشركات

هذا يدل على أن الشركات محل العينة تعطي أهمية للمسئولية الاجتماعية، وأن تحملها لهذه المسئولية سوف يحقق العديد من الفوائد.

يلاحظ من الجدول السابق أن معنوية الفروق كلها أقل من 0.05 وهذا يدل على أن هذه الفروق بين الآراء حول أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية، وبذلك يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية المسئولية الاجتماعية".

اختبار الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول كيفية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية".

فيما يلي الجدول رقم (4) يوضح رؤية شركات المساهمة السعودية حول طريقة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (4)

رأي شركات المساهمة السعودية في كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

م	كيفية الإفصاح	العدد	الأدنى	الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يتم الإفصاح في تقارير مستقلة عن القوائم المالية	86	1.00	5.00	3.0116	1.77892
2	يتم الإفصاح في مرفقات القوائم المالية	86	1.00	5.00	2.2442	1.85305
3	يتم الإفصاح في صلب القوائم المالية	86	1.00	5.00	2.2093	1.84784
4	يتم إدماج بيانات المسئولية الاجتماعية مع البيانات المالية للشركة	86	1.00	5.00	2.2093	1.84784
5	يتم عمل قوائم مالية مستقلة للمسئولية الاجتماعية	86	1.00	5.00	1.7558	.57263

ويتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى متوسط حسابي هو 3.0116 وهو أعلى من الوسط الحسابي مما يدل على أن شركات المساهمة السعودية تفضل أن يكون الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يكون في تقارير مستقلة عن القوائم المالية.

وفيما يلي الجدول رقم (5) يوضح دلالة الفروق بالنسبة لأهمية المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (5)

دلالة الفروق بالنسبة لأهمية المسئولية الاجتماعية

م	أهمية المسئولية الاجتماعية		Sum of Squares	df	Mean Square	F	معنوية الفروق
1	إيجاد وسيلة للحكم على هذه الشركات	Between Groups	51.583	3	25.791	33.041	.000
		Within Groups	64.789	83	.781		
		Total	**116.372**	**86**			
2	ارتفاع أسعار أسهم الشركات	Between Groups	16.946	3	8.473	12.528	.000
		Within Groups	56.136	83	.676		
		Total	**73.081**	**86**			
3	جعل هذه الشركات أكثر قبولا من أفراد المجتمع	Between Groups	14.195	3	7.097	68.073	.000
		Within Groups	8.654	83	.104		
		Total	**22.849**	**86**			
4	جعل الشركة أكثر جذباً للعناصر البشرية.	Between Groups	17.178	3	8.589	741.402	.000
		Within Groups	.962	83	.012		
		Total	**18.140**	**86**			
5	تحسين سمعة الشركات	Between Groups	144.547	3	72.274	47.135	.000
		Within Groups	127.267	83	1.533		
		Total	**271.814**	**86**			
6	تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي	Between Groups	84.233	3	42.117	27.467	.000
		Within Groups	127.267	83	1.533		
		Total	**211.500**	**86**			
7	استقطاب العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية	Between Groups	6.522	3	3.261	11.929	.000
		Within Groups	22.688	83	.273		
		Total	**29.209**	**86**			
8	بناء علاقات قوية مع الحكومات	Between Groups	48.024	3	24.012	142.014	.000
		Within Groups	14.034	83	.169		
		Total	**62.058**	**86**			
9	حسن إدارة المخاطر الاجتماعية	Between Groups	10.217	3	5.108	7.426	.001
		Within Groups		83	.688		
		Total		**86**			
10	رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار	Between Groups			36.279		
		Within Groups			.000		
		Total					

وفيما يلي الجدول رقم (6) والذي يوضح دلالة الفروق بين آراء شركات المساهمة السعودية حول كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (6)
دلالة الفروق بين آراء شركات المساهمة السعودية حول كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

م	كيفية الإفصاح		Sum of Squares	df	Mean Square	F	معنوية الفروق
1	يتم الإفصاح في تقارير مستقلة عن القوائم المالية	Between Groups	141.722	3	70.861	46.214	.000
		Within Groups	127.267	83	1.533		
		Total	**268.988**	**86**			
2	يتم الإفصاح في مرفقات القوائم المالية	Between Groups	290.911	3	145.455	1.256E4	.000
		Within Groups	.962	83	.012		
		Total	**291.872**	**86**			
3	يتم الإفصاح في متن القوائم المالية	Between Groups	274.848	3	137.424	741.402	.000
		Within Groups	15.385	83	.185		
		Total	**290.233**	**86**			
4	يتم إدماج بيانات المسئولية الاجتماعية مع البيانات المالية للشركة	Between Groups	274.848	3	137.424	741.402	.000
		Within Groups	15.385	85	.185		
		Total	**290.233**	**86**			
5	يتم عمل قوائم مالية مستقلة للمسئولية الاجتماعية	Between Groups	12.877	3	6.438	35.636	.000
		Within Groups	14.995	83	.181		
		Total	**27.872**	**86**			

يلاحظ من الجدول رقم (6) أعلاه أن معنوية الفروق جميعها أقل من 0.05 وهذا يدل على أن هذه الفروق بين الآراء حول كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع إلى طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية، وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول كيفية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية".

اختبار الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية".

فيما يلي يوضح الجدول رقم (7) مدي كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر معدي القوائم المالية والجهات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية:

جدول رقم (7)
مدي كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية

م	البيان	العدد	الأدنى	الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
1	الإفصاح الحالي من وجهة نظري معدي القوائم المالية	86	1.00	4.00	2.8256	1.00811
2	الإفصاح الحالي من وجهة نظر الجهات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية	86	2.00	5.00	4.6628	.60606

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه أن الإفصاح من وجهة نظر معدي القوائم المالية غير كاف حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.8256 وهو أقل من الوسط الحسابي الافتراضي، ولكنهم يرون أن الجهات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية تكتفي بما يقدم إليها من بيانات حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.6628 وهو أعلى من الوسط الحسابي الافتراض على الرغم من عدم كفايتها من الناحية المحاسبية.

فيما يلي يوضح الجدول رقم (8) تحليل ANOVA لإجابات شركات المساهمة السعودية حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (8)
دلالة الفروق بين آراء شركات المساهمة السعودية حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية

م	كيفية الإفصاح		Sum of Squares	df	Mean Square	F	معنوية الفروق
1	الإفصاح الحالي من وجهة نظري معدي القوائم المالية	Between Groups	141.722	3	70.861	46.214	.000
		Within Groups	127.267	83	1.533		
		Total	268.988	86			
2	الإفصاح الحالي من وجهة نظر الجهات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية	Between Groups	290.911	3	145.455	1.256E4	.000
		Within Groups	.962	83	.012		
		Total	291.872	86			

يتضح من الجدول رقم (9) أعلاه أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي مما يدل على أن شركات المساهمة السعودية تري ضرورة وأهمية وجود معيار محاسبي للعرض والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

فيما يلي يوضح الجدول رقم (10) تحليل ANOVA إجابات شركات المساهمة السعودية حول أهمية وجود معيار للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (10)
دلالة الفروق بين آراء شركات المساهمة السعودية حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية

م	كيفية الإفصاح		Sum of Squares	df	Mean Square	F	معنوية الفروق
1	أهمية وجود معيار محاسبي لقياس وتحديد مدى مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية	Between Groups	6.086	3	3.043	16.843	.000
		Within Groups	14.995	83	.181		
		Total	**21.081**	**86**			
2	أهمية وجود معيار محاسبي للإفصاح في التقارير المالية الدورية عن مدى مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية	Between Groups	5.805	3	2.903	1.815	.169
		Within Groups	132.753	83	1.599		
		Total	**138.558**	**86**			

يلاحظ من الجدول رقم (10) أعلاه أن الفروق في الآراء حول أهمية وجود معيار محاسبي للإفصاح في التقارير

المالية الدورية عن مدى مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية هي فروق جوهرية، مما يدل على اتفاقهم حول أهمية هذا المعيار، وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو: **"توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء شركات المساهمة السعودية حول أهمية وجود معيار للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية".**

أن الفروق بين الآراء حول أهمية وجود معيار محاسبي للإفصاح في التقارير المالية الدورية عن مدى مساهمة شركات المساهمة السعودية في المسؤولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في هذه الشركات.

11.نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلي:

- أن المسئولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية تعنى تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسئولية الاجتماعية والمساءلة، ويظهر ذلك من خلال التزامها بالإفصاح عن هذه المسئولة من خلال تقاريرها المالية.
- يوفر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية مزايا متعددة من وجهة نظر شركات المساهمة السعودية أهمها تعميق الدور الاجتماعي للمنشآت الصناعية لخدمة البيئة التي تعمل فيها، مشاركة الدولة في تحمل أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إنتاج منافع اجتماعية للمجتمع يعطي صورة أفضل عن نشاط المشروع وصلاحيته للعمل لفترة أطول حيث أن الشركات تستمر بناء على رغبة المجتمع ، توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي ، الموازنة بين قوة الشركات الاقتصادية وتحمل مسؤولياتها. فالمجتمع والحكومة يمكن أن يتغاضوا عن تركز القوة الاقتصادية إذا ما قامت الشركة بزيادة نطاق مسؤولياتها الاجتماعية وزيادة رفاهية المجتمع، تحسين سمعة الشركة وصورتها، وقيمتها في السوق، قلة الدعاوي المدنية والجنائية ضد الشركة الملتزمة بالأداء الاجتماعي.
- لا يوجد إلزام لشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية.
- أن شركات المساهمة السعودية تعطي أهمية للمسئولية الاجتماعية، وأن تحملها لهذه المسئولية سوف يحقق العديد من الفوائد، وأن الفروق بين الآراء حول أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- تفضل شركات المساهمة السعودية أن يكون الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير مستقلة عن القوائم المالية، وأن الفروق بين الآراء حول كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- أن الإفصاح من وجهة نظر معدي القوائم المالية غير كاف، ولكنهم يرون أن الجهات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية تكتفي بما يقدم إليها من على الرغم من عدم كفايتها من الناحية المحاسبية، وأن هذه الفروق بين الآراء حول مدى كفاية الإفصاح الحالي عن المسئولية الاجتماعية هي فروق جوهرية ترجع الي طبيعة وظيفة المسئولين عن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية.
- شركات المساهمة السعودية تري ضرورة وأهمية وجود معيار محاسبي للعرض والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وأن الفروق في الآراء حول أهمية أهمية وجود معيار محاسبي للإفصاح في التقارير المالية الدورية عن مدى مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية هي فروق جوهرية، مما يدل على اتفاقهم حول أهمية وجود هذا المعيار.

12.توصيات البحث:

بناءً على النتائج السابقة يوصي البحث بما يلي:

- يفضل قيام الشركات المهنية بصفة عامة وشركات المساهمة السعودية بصفة خاصة بوضع معيار محاسبي ينظم ويوحد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في الشركات وذلك لتسهيل عملية تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات.
- يستحسن تطوير أساليب تقييم الأداء لتشمل الأداء الاجتماعي لشركات المساهمة السعودية، وتطوير مجموعة من المؤشرات اللازمة لهذا الغرض.
- ضرورة تطوير النظم المحاسبية في الشركات المختلفة لتوفير المعلومات اللازمة عن الأداء الاجتماعي.
- يجب الاهتمام بالمحاسبة الإدارية في شركات المساهمة السعودية كوسيلة لتوفير المعلومات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي في هذه الشركات.
- يفضل إجراء بحوث في المستقبل من شأنها أن تفيد شركات المساهمة السعودية والشركات عموماً في توحيد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

قائمة المراجع والكتب والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

- الأخضر، عزيز و رابح طويرات (2018)، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14، العدد 1، ص ص 257-268
- العلوي، سماء، " المسئولية الاجتماعية للشركات نماذج دولية "، بدون ناشر، 2010.
- المغربل، نهال و د. ياسمين فؤاد، "المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سبتمبر 2008.
- العابد لزهر. التعلم من أزمة المسؤولية الاجتماعية – حالة شركة Nike، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، - العدد 10، 2014
- حيدر بن عطا، مفاهيم محاسبية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (سنة 2007م).
- جربوع، يوسف محمود، "مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة "، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2007م.
- خليفة، حمزة (2018)، إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (ias/ifrs) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، الصفحة 60-70
- سليمان، صلاح، "المسئولية الاجتماعية للشركات "، مجموعة إدارة الموارد البشرية، 2010
- عزديني، حمدة و عتيق العتيبي (2020)، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على جودة التقارير المالية دراسة إحصائية على شركة أسواق المزرعة بجدة - المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 5، العدد 2، الصفحة 8-26
- عبد الحق، سعدي (2021)، القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية- نماذج مقترحة، مجلة الدراسات الاقتصادية المتخصصة، المجلد 5، العدد 3، الصفحة 27-48
- محمد الفيومي، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الجامع الجديد للنشر، مصر: الإسكندرية 2000م.
- يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، (دون تاريخ).

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alexander ,G ,and Bulchols , R. , "Corporate Social Responsibility and Stock Market Performance " , Academy Management Journal , Vol. 21 , 1978.
- Cormier and Magnan , "Investors Assessment of Implicit Environmental Liabilities , An Empirical Investigation " , Journal of Accounting and Public Policy , Summer 1997.
- Harmonize Accounting? Evidence from Non –U.S. firms Adopting U.S. GAAP", Harvard Business School, August.
- Mark T.B & Gregory S.M., 2007, "Will harmonize Accounting Standards Really
- Pava and Krause , "The Association Between Corporate Social Responsibility and Financial Performance : The Paradox of Social Cost" , Journal of Business Ethics , Vol.15 ,1996
- Songlan Peng and others, 2008,"Does Convergence of Accounting Standards Lead to the Convergence of Accounting Practices?:A Study from China", The International Journal of Accounting, Vol. 43,Issue 4, December.
- Wen Qu, Michelle Fong& Judy Oliver, 2012, "Does IFRS Convergence Improve Quality of Accounting Information? - Evidence From the Chinese Stock Market", Corporate Ownership & Control , Volume 9, Issue 4.
- Williams, C.A. and Aguilera, R.V. , "Corporate Social Responsibility in Comparative Perspective." McWilliams, 2008.

مواقع على الانترنت:

- https://www.spa.gov.sa/526092
- https://www.wikiwand.com/ar/

Towards an international accounting standard for social liability disclosure (An Empirical study on Saudi joint stock companies) 2022 – 1444

Fahad Sulaiman Alnafea

Qassim university

College of Business and Economics – Accounting Department

E-mail: nafa@qu.edu.sa

Elzain Omer Elzain

Qassim university

College of Business and Economics – Accounting Department

E-mail: e.elamin@qu.edu.sa

Abstract: This research aims at defining the concept of social responsibility and defining the general framework for accounting disclosure of social responsibility of Saudi shareholders. The research used the analytical descriptive curriculum and took the sample of Saudi shareholders representing all sectors of the national economy. The research in the analysis relied on the program (SPSS). There are no statistically significant differences between the views of Saudi shareholders on the importance of social responsibility. There are no statistically significant differences between the views of Saudi shareholders on the importance of having a social responsibility disclosure standard. The research came to many results, the most important of which: that Saudi joint stock companies attach importance to social responsibility and their assumption of this responsibility will achieve many benefits and that differences between opinions on the importance of social responsibility disclosure are fundamental differences due to the nature of the position of social responsibility disclosure officials in Saudi joint stock companies "Saudi joint stock companies prefer that the disclosure of social responsibility be in independent reports of financial statements, Differences between opinions on how to disclose social responsibility are substantial due to the nature of the position of social responsibility disclosures officers in Saudi shareholding companies. The research recommended several recommendations, the most important of which are: the development of performance appraisal methods to include the social performance of Saudi shareholders and the development of a set of indicators for this purpose. Attention must be paid to administrative accounting in Saudi shareholders as a means of providing information for planning, monitoring and making decisions and evaluating social performance in these companies.

أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات في القطاع الحكومي السعودي: دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية السعودية

ساير العتيبي كمال خوالدي

المستخلص: على الرغم من أن التقنيات الرقمية ضرورية لتمكين الابتكار في عمليات تقديم الخدمات، إلا أنه لا يزال من المهم فهم كيفية تأثيرها على جودة الخدمة والتفاعلات بين مقدم الخدمة والعملاء. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات في القطاع الحكومي السعودي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة من الموظفين العاملين في وزارة الداخلية السعودية، وقد شملت عينة الدراسة عينة عشوائية بلغ عددها (164) موظف .

توصلت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتوافر عناصر ومتطلبات التحول الرقمي (الرؤية الإستراتيجية، الموارد البشرية المؤهلة، البنية التحتية والأجهزة، شبكات الاتصال، وأمن المعلومات) على مستوى جودة الخدمة في أبعاد الجودة المختلفة (الموثوقية، الاستجابة، الملموسة، الضمان). أيضا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير التحول الرقمي على مستوى جودة الخدمة.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة رفع مستوى اهتمام الوزارة بتقديم الدورات التدريبية والتطويرية التي تعمل على تحسين أداء الموظفين. أيضا رفع مستوى اهتمام الوزارة بإجراء الصيانة الدورية للأجهزة لتلافي الأعطال والاستفادة من التحول الرقمي في توفير أنظمة إلكترونية للرد على استفسارات المستفيدين.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الخدمات الحكومية، جودة الخدمات، وزارة الداخلية السعودية.

Total	High school or less	11	113.68	6.156	4	0.188
	Professional Diploma	9	82.28			
	Bachelor	119	80.61			
	Master's	20	82.55			
	PhD	5	59.20			

Table 24: Mean Rank, Sum of ranks, and Kruskal-Wallis test results according to Job title

Axis	Job title	N	Mean Rank	Kruskal-Wallis H	df	Sig.
First Axis: the reality of digital transformation	Customer service	1	148.50	6.908	6	0.329
	Technical	9	81.33			
	Administrative	13	98.19			
	Supervisor	6	84.17			
	Manager	30	68.83			
	security officer	67	80.49			
	Other	38	89.74			
Second Axis: the level of quality of services	Customer service	1	145.00	5.037	6	0.539
	Technical	9	76.72			
	Administrative	13	89.08			
	Supervisor	6	87.25			
	Manager	30	68.95			
	security officer	67	85.51			
	Other	38	84.62			
Total	Customer service	1	153.00	6.657	6	0.354
	Technical	9	79.67			
	Administrative	13	94.58			
	Supervisor	6	87.08			
	Manager	30	67.73			
	security officer	67	82.30			
	Other	38	88.47			

Table 22: Mean Rank, Sum of ranks and Kruskal-Wallis test results according to age

Axis	Age	N	Mean Rank	Kruskal-Wallis H	df	Sig.
First Axis: The reality of digital transformation	Under 30 years old	46	85.09	1.738	3	0.629
	30-40 years old	83	84.70			
	41 - 50 years old	25	71.32			
	51 years and over	10	80.25			
Second Axis: the level of quality of services	Under 30 years old	46	89.73	4.068	3	0.254
	30-40 years old	83	82.83			
	41 - 50 years old	25	66.44			
	51 years and over	10	86.70			
Total	Under 30 years old	46	86.65	2.288	3	0.515
	30-40 years old	83	84.14			
	41 - 50 years old	25	69.66			
	51 years and over	10	81.85			

Table 23: Mean Rank, Sum of ranks, and Kruskal-Wallis test results according to Academic qualification

Axis	Academic qualification	N	Mean Rank	Kruskal-Wallis H	df	Sig.
First Axis: The reality of digital transformation	High school or less	11	111.77	5.057	4	0.282
	Professional Diploma	9	83.00			
	Bachelor	119	80.75			
	Master's	20	80.88			
	PhD	5	65.40			
Second Axis: the level of quality of services	High school or less	11	108.55	4.551	4	0.337
	Professional Diploma	9	77.00			
	Bachelor	119	81.39			
	Master's	20	82.55			
	PhD	5	61.40			

Table 20: Results of the analysis of the variance of the linear regression between information security and service quality level

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.435	1	13.435	79.590	0.000
	Residual	27.346	162	0.169		
	Total	40.780	163			
R= 0.574						

Table 21: Mean Rank, Sum of ranks and Mann-Whitney test results according to gender

Axis	Gender	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney	Sig.
First Axis: the reality of digital transformation	Male	161	83.49	13442.00	82.000	0.049
	Female	3	29.33	88.00		
Second Axis: The level of quality of services	Male	161	83.32	13414.00	110.000	0.104
	Female	3	38.67	116.00		
Total	Male	161	83.48	13441.00	83.000	0.051
	Female	3	29.67	89.00		

Table 17: Results of the analysis of the variance of the linear regression between qualified human resources and service quality level

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.529	1	9.529	49.393	0.000
	Residual	31.252	162	0.193		
	Total	40.780	163			
R= 0.483						

Table 18: Results of the analysis of the variance of the linear regression between infrastructure and devices and service quality level

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.893	1	12.893	74.894	0.000
	Residual	27.888	162	0.172		
	Total	40.780	163			
R= 0.562						

Table 19: Results of the analysis of the variance of the linear regression between communication networks and service quality level

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.231	1	16.231	107.107	0.000
	Residual	24.549	162	0.152		
	Total	40.780	163			
R= 0.631						

Table 15: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Assurance)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	Digital transformation has enhanced trust between employees and beneficiaries	4.45	89.0%	0.630	53.610	0.000	Strongly Agree	2
2.	The digital transformation has contributed to increasing the level of transparency in services	4.38	87.6%	0.704	108.634	0.000	Strongly Agree	4
3.	The digital transformation preserved the confidentiality and privacy of the data of the beneficiaries	4.43	88.6%	0.684	118.195	0.000	Strongly Agree	3
4.	The digital transformation made it possible for the beneficiaries to track the status of their requests without being restricted to the official working hours	4.52	90.4%	0.713	228.927	0.000	Strongly Agree	1
All paragraphs of the questionnaire		4.45	89.0%	0.568	202.341	0.000	Strongly Agree	

Table 16: Results of the analysis of the variance of the linear regression between strategic vision and service quality level

Model		**Sum of Squares**	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	Regression	12.766	1	12.766	73.819	0.000
	Residual	28.015	162	0.173		
	Total	40.780	163			
R= 0.559						

Table 14: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Tangibility)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The service provided has become effective and efficient	4.44	88.8%	0.599	57.671	0.000	Strongly Agree	3
2.	The digital transformation has contributed to increasing the level of beneficiaries satisfaction with the quality of services	4.47	89.4%	0.650	135.951	0.000	Strongly Agree	2
3.	Digital transformation has helped improve the ministry's reputation and meet the needs of beneficiaries	4.56	91.2%	0.658	165.122	0.000	Strongly Agree	1
4.	There is a small number of complaints submitted by beneficiaries about the poor quality of services provided by the Ministry	4.11	82.2%	0.844	126.732	0.000	Agree	4
All paragraphs of the questionnaire		4.39	87.8%	0.550	125.756	0.000	Strongly Agree	

Table 13: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Response)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The digital transformation has contributed to improving the speed of response to provide services to beneficiaries	4.54	90.8%	0.610	72.451	0.000	Strongly Agree	1
2.	The digital transformation contributed to accelerating the response to the complaints of the beneficiaries and working to solve them	4.36	87.2%	0.798	178.500	0.000	Strongly Agree	3
3.	The digital transformation helped diversify the means of communication between the Ministry and the beneficiaries through (mobile, social networking sites, e-mail, chat, ... etc.).	4.43	88.6%	0.719	204.110	0.000	Strongly Agree	2
4.	Digital transformation has provided electronic systems to respond to beneficiaries inquiries	4.35	87.0%	0.780	163.317	0.000	Strongly Agree	4
All paragraphs of the questionnaire		4.42	88.4%	0.618	276.341	0.000	Strongly Agree	

Table 12: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Reliability)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The digital transformation has contributed to improving the degree of commitment to service delivery times	4.54	90.8%	0.558	74.354	0.000	Strongly Agree	2
2.	The service provided to the beneficiaries has become more credible and quality	4.56	91.2%	0.546	78.671	0.000	Strongly Agree	1
3.	There is integration and consistency between the stages of access to the service provided	4.46	89.2%	0.600	138.488	0.000	Strongly Agree	3
4.	Digital transformation helped deliver the service well the first time	4.45	89.0%	0.685	123.561	0.000	Strongly Agree	4
All paragraphs of the questionnaire		4.50	90.0%	0.506	209.939	0.000	Strongly Agree	

Table 11: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Information Security)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The Ministry places responsibility for the security and confidentiality of information among its priorities	4.60	92.0%	0.670	274.293	0.000	Strongly Agree	1
2.	The Ministry has a specialized and independent department for information security	4.53	90.6%	0.738	240.573	0.000	Strongly Agree	3
3.	The Ministry is keen to preserve all data and information related to employees and beneficiary citizens	4.60	92.0%	0.583	88.439	0.000	Strongly Agree	1 rep.
4.	The Ministry is interested in hiring the best specialists in the field of information security to counter any breaches that may occur by hackers.	4.43	88.6%	0.776	194.110	0.000	Strongly Agree	4
All paragraphs of the questionnaire		4.54	90.8%	0.562	319.732	0.000	Strongly Agree	

Table 10: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (Communication Networks)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The Ministry uses internal communication networks to speed up the internal communication process	4.39	87.8%	0.787	177.829	0.000	Strongly Agree	1
2.	The communication networks used achieve interdependence and integration between all departments within the ministry	4.28	85.6%	0.780	163.744	0.000	Strongly Agree	3
3.	The information networks used facilitate the transfer and exchange of information between departments	4.34	86.8%	0.738	182.829	0.000	Strongly Agree	2
4.	The Ministry has electronic databases that facilitate the process of searching and retrieving data and information	4.28	85.6%	0.883	152.159	0.000	Strongly Agree	3 rep.
All paragraphs of the questionnaire		4.32	86.4%	0.708	249.622	0.000	Strongly Agree	

Table 9: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (infrastructure and devices)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The Ministry provides a separate financial budget for the purchase of modern technical equipment and devices	4.07	81.4%	0.982	100.817	0.000	Agree	3
2.	The Ministry is keen to rely on the latest equipment to speed up the pace of work	4.24	84.8%	0.921	142.098	0.000	Strongly Agree	1
3.	The specifications of the devices available in the ministry are commensurate with the nature of the work required	4.22	84.4%	0.893	129.598	0.000	Strongly Agree	2
4.	The Ministry is interested in conducting periodic maintenance of devices to avoid malfunctions	4.07	81.4%	1.042	100.939	0.000	Agree	3 rep.
All paragraphs of the questionnaire		4.15	83.0%	0.824	217.220	0.000	Agree	

Table 8: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (qualified human resources)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The Ministry was interested in planning human resources in line with digital transformation processes	4.18	83.6%	0.906	118.866	0.000	Agree	2
2.	The Ministry is keen to hire technicians specialized in modern digital technologies	4.33	86.6%	0.859	165.207	0.000	Strongly Agree	1
3.	The Ministry is interested in providing training and development courses that improve the performance of employees	4.05	81.0%	1.079	94.171	0.000	Agree	4
4.	Employees within the Ministry are keen to perform their work tasks with efficiency and accuracy, and are interested in participating in the digital transformation processes	4.18	83.6%	0.874	128.134	0.000	Agree	2 rep.
All paragraphs of the questionnaire		4.19	83.8%	0.801	197.439	0.000	Agree	

	From 6 to 10 years	33	20.1%
	From 11 years and over	65	39.6%
	Total	164	100.0%

Table 7: Arithmetic averages, the standard deviation, and the relative weight of the responses of the study sample individuals on the paragraphs related to (strategic vision)

No.	Paragraph	Mean	Percentage	Std. Deviation	Chi-Square	Asymp. Sig.	Agreement Level	Rank
1.	The Ministry has been keen to modify its strategic vision to include digital transformation and the provision of electronic services	4.69	93.8%	0.571	222.634	0.000	Strongly Agree	1
2.	The Ministry has defined a clear vision and procedures for implementing digital transformation processes	4.52	90.4%	0.669	229.415	0.000	Strongly Agree	2
3.	The Ministry has established a department to manage and follow up on digital transformation plans	4.45	89.0%	0.729	122.098	0.000	Strongly Agree	4
4.	Through digital transformation, the Ministry seeks to achieve a strategy and develop business models within the Ministry	4.51	90.2%	0.669	144.439	0.000	Strongly Agree	3
All paragraphs of the questionnaire		4.54	90.8%	0.550	212.024	0.000	Strongly Agree	

First Axis Total			20	0.946
6.	Second Axis: the level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior	Reliability	4	0.865
7.		Response	4	0.867
8.		Tangibility	4	0.804
9.		Assurance	4	0.851
Second Axis Total			16	0.944
Total			36	0.962

Table 6: Distribution of respondents by their Characteristics

Variable	Item	Frequency	Percent
Gender	Male	161	98.2%
	Female	3	1.8%
Age	Under 30 years old	46	28.0%
	30-40 years old	83	50.6%
	41 - 50 years old	25	15.2%
	51 years and over	10	6.1%
Academic qualification	High school or less	11	6.7%
	Professional Diploma	9	5.5%
	Bachelor	119	72.6%
	Master's	20	12.2%
	PhD	5	3.0%
Job title	Security Officer	1	0.6%
	Customer service	9	5.5%
	Technical	13	7.9%
	Administrative	6	3.7%
	Supervisor	30	18.3%
	Manager	67	40.9%
	Other	38	23.2%
Years of Experience	fewer than 3 years	8	4.9%
	From 3 to 5 years	58	35.4%

Table 4: Correlation coefficient of each field and the total of the questionnaire

No.	Axis	Field	Correlation Coefficient	Sig.
1.	First Axis: the reality of digital transformation in the Saudi Ministry of Interior	The strategic vision	0.711**	0.000
2.		Qualified human resources	0.789**	0.000
3.		Infrastructure and devices	0.838**	0.000
4.		Communication Networks	0.824**	0.000
5.		Information Security	0.795**	0.000
6.	Second Axis: the level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior	Reliability	0.803**	0.000
7.		Response	0.829**	0.000
8.		Tangibility	0.787**	0.000
9.		Assurance	0.771**	0.000

** **Correlation is significant at the 0.01 level.**

Table 5: Cronbach's Alpha for each field of the questionnaire

No.	Axis	Field	No. of Paragraphs	Cronbach's Alpha
1.	First Axis: the reality of digital transformation in the Saudi Ministry of Interior	The strategic vision	4	0.851
2.		Qualified human resources	4	0.881
3.		Infrastructure and devices	4	0.879
4.		Communication Networks	4	0.909
5.		Information Security	4	0.823

Table1:Level of agreement measurement scale

Level of agreement					
	Strongly Agree	**Agree**	**Neutral**	**Disagree**	**Strongly Disagree**
Scale	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
Mean	5.0 - 4.21	4.20 - 3.41	3.40 - 2.61	2.60 - 1.81	1.80 - 1

Table 2: The results of the internal consistency validity of the digital transformation axis:

the strategic vision		**qualified human resources**		**infrastructure and devices**		**Communication Networks**		**Information Security**	
No	Correlation	No	Correlation	No	Correlation	No	Correlation	No	Correlation
1	0.687**	1	0.826**	1	0.867**	1	0.853**	1	0.783**
2	0.862**	2	0.854**	2	0.851**	2	0.889**	2	0.883**
3	0.842**	3	0.910**	3	0.863**	3	0.862**	3	0.836**
4	0.840**	4	0.834**	4	0.866**	4	0.882**	4	0.844**

**** Correlation is significant at the 0.01 level.**

Table 3: The results of the internal consistency validity of the quality of services axis:

Reliability		**Response**		**Tangibility**		**Communication Networks**	
No	Correlation	No	Correlation	No	Correlation	No	Correlation
1	0.837**	1	0.790**	1	0.799**	1	0.829**
2	0.846**	2	0.885**	2	0.812**	2	0.894**
3	0.861**	3	0.864**	3	0.796**	3	0.827**
4	0.875**	4	0.853**	4	0.790**	4	0.844**

**** Correlation is significant at the 0.01 level.**

Al-Omrani, A. (2012). A Researcher's Guide to Preparing Scientific Research. Second edition. Sana'a: University Book House, Yemen.

Al-Otaibi, N. H. K. A. O. (2020). The Impact of E-Government Application on Service Quality from the Perspective of Qatari Ministry of Commerce and Industry Employees. (Master Thesis), Mutah University, Jordan.

Shehry, A. A., Rogerson, S., Fairweather, N. B., & Prior, M. (2009). The key organisational issues affecting e-government adoption in Saudi Arabia. International Journal of Electronic Government Research (IJEGR).13-1 ،(4)5 ،

Salatina, B., and Al-Jilani, H. (2012). Core Curricula in Social Research. First edition. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Egypt.

Al-Salami, A. F. (2020). The technical competencies needed for university library workers according to the trend towards digital transformation. The Arab Journal of Media and Communication Research, 28, P: 582-612.

Schallmo, D. R. A., & Williams, C. A. (2018). Digital transformation now! - Guiding the successful digitalization of your business model. Cham: Springer Briefs in Business.

Shaaban, G. S. A. (2021). The impact of digital transformation on achieving sustainable development during the Corona pandemic (application on some Arab countries). The Scientific Journal of Business and Environmental Studies, 12 (4), P: 1-30.

Shadid, M. M. (2021). The impact of digital transformation on the level of service performance provided by the application on the General Traffic Department employees in Cairo. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 22 (4), P: 193-226.

Shehadeh, M. K. Y. (2021). Digital transformation in Islamic banks operating in Jordan: An analytical study from an Islamic perspective. (Ph.D. thesis), College of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan.

Rachinger, M., Rauter, R., Müller, C., Vorraber, W. and Schirgi, E.“ ،(2019) Digitalization and its influence on business model innovation ،”Journal of Manufacturing Technology Management ،Vol 30 .No ،8 . pp.1160-1143 .

Schallmo, D.R.A. and Williams, C.A. ،(2018) Dig ital Transformation Now! Guiding the Successful Digitalization of Your Business Model ،Springer Briefs in Business.

Shahi, C. and Sinha, M.“ ،(2020) Digital transformation: challenges faced by organizations and their potential solutions ،”International Journal of Innovation Science ،doi/10.1108 :IJIS-09-2020-0157.

Margiono, A. (2020), “Digital transformation: setting the pace”, Journal of Business Strategy, doi: 10.1108/JBS-11-2019-0215.

Tosun, H. (2016). IT Management in Policing: Main Advantages and Disadvantages of IT for Police Managers. European Scientific Journal, vol.12, No.9.

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118–144.

Xanthopoulou, P. & Plimakis, S. (2021). Digitalization and Digital Transformation and Adoption in the Public Administration during the Covid19 Pandemic Crisis. European Scientific Journal, ESJ, 17 (31), 60-86.

The website of the Saudi Ministry of Interior. Entry date (25/5/2022), available via the following link: https://www.moi.gov.sa/wps/portal/Home/Home/!ut/p/z1/04_iUlDgAgP9CCATyEEmKOboR-UllmWmJ5Zk5ucl5uhH6EdGmcVbBro7e3iYGHm7GzqaGTh6mhv5G3iaGrp7Gul76UfhVxCcWKRfkB2oCAC8ueU2/.

Abu-Nahel, Z. O., Alagha, W. H., Al Shobaki, M. J., Abu-Naser, S. S., & El Talla, S. A. (2020). Flexibility of Information and Its Relationship to Improving the Quality of Service.

Hoffman, K. D., & Bateson, J. E. (2016). Services marketing: concepts, strategies, & cases. Cengage learning.

Wang, H., Feng, J., Zhang, H., & Li, X. (2020). The effect of digital transformation strategy on performance: The moderating role of cognitive conflict.

Hammoud, Khudair Kazem (2007), Quality Management and Customer Service, second edition, Al-Maysarah Publishing House, Amman, Jordan.

Al-Mutrif, Abdul Rahman (2020) Digital transformation of university education in light of crises between public and private universities from the point of view of faculty members, Scientific Journal of the College of Education, Volume Thirty-six, Number Seven, King Saud University.

Al-Balushi, Nawal Bint Ali, Al-Harassi, Nabhan bin Harith, Al-Awfi, Ali bin Saif (2020), The reality of digital transformation in Omani institutions, Journal of Information and Technology Studies, Specialized Libraries Association, Oman, Sultan Qaboos University

Ahmed, Abu Bakr Zakaria (2016), Service quality and its impact on customer satisfaction, Marketing Department, College of Business Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan.

point of view of employees. Al-Manara Journal for Research and Studies, 24 (1), P: 291-345.

Al-Balushi, N. B. A; Al-Harassi, N. B. H; and Al-Oufi, A.B.S (2020). The reality of digital transformation in Omani institutions. Journal of Information Studies and Technology, 2020 (1), P: 1-15.

Brdesee, H. (2021). A divergent view of the impact of digital transformation on academic organizational and spending efficiency: A review and analytical study on a university E-service. Sustainability, 13(13), 7048.

Barnes, D., Clear, F., Dyerson, R., Harindranath, G., Harris, L. and Rae, A. (2012), "Web 2.0 and micro-businesses: an exploratory investigation", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 19 No. 4, pp. 687-711.

Cots, S." ،(2018) Digital transformation of quality management ،"Proceedings Book of the 3rd International Conference on Quality Engineering and Management،2018 ، pp .613-605 .

Dias, A. M., Carvalho, A. M., & Sampaio, P. (2022). Quality 4.0: literature review analysis, definition and impacts of the digital transformation process on quality. International Journal of Quality & Reliability Management.1335-1312 ،(6)39 ،

Dubach, S. (2021). E-government as a tool to improve the quality of public services. Journal of Human Sciences, 21(2), P: 334-356.

Hamdan, S. H.; and Hammad, T. A. A. (2020). Measuring the impact of the smart digital environment on performance development in the government sector: An applied study on the Central Agency for Organization and Administration. Journal of Business Studies and Research, 4, P: 423-441.

Al-Harithi, T. A.; and Asfoura, Y. (2020). Digital Transformation and its Impact on Improving Environmental Services: An Applied Study on the Ministry of Environment, Water, and Agriculture, Jeddah Province. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 4 (14), P: 1-19.

Hsiao, C.T. Shin, L. (2008). A Study of Service Quality in Public Sector. International Journal of Electronic Business Management, 6 (1), 29-37.

Hussain, N. T.; Budochen, Y. & Lakhdar, G. B. C. (2018). The role of information and communication technology in improving the quality of public service - the smart government in the United Arab Emirates as a model. Journal of Contemporary Economic Studies, 5, P: 130-147.

Al-Kasasbeh, M. A. M. (2014). The Impact of the Quality of the E-Government Services on the Performance of Employees: A Case Study of the Ministry Of Education in the Karak Governorate. (Master Thesis), Middle East University, Jordan.

Al-Khathami, M. (2011). Digital transformation projects and experiences in information institutions: A study of the strategies used. King Fahd National Library. 17 (1), P: 235-264.

Krausa, S. Schiavone, F. Pluzhnikovad, A. Invernizzi, A. (2021). Digital transformation in healthcare: Analyzing the current state-of-research. Journal of Business Research, Volume 123, Pages 557-567.

KUN, U. (2014). The Use of Geographic Information Systems by Law Enforcement Agencies and Its Impact on Police Performance. dissertation for the degree of Doctor of Philosophy. Virginia Commonwealth University, USA.

KSA Vision 2030 and Education. [KSA Vision 2030 and Education. Available online: https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx (accessed on 11 May 2021).

Li, W. Xue, L. (2021). Analyzing the Critical Factors Influencing Post-Use Trust and Its Impact on Citizens' Continuous-Use Intention of E-Government: Evidence from Chinese Municipalities. Sustainability Journal, 13, 7698.

Miloud, A. (2020). The information specialist is at a turning point in the dynamic digital environment and the demands of new competencies. Journal of Studies and Research, 12 (1), P: 1038-1051.

Mohamed, M. M. (2018). Assessing the effectiveness of e-government in improving the service quality: an applied study on the Civil Status Department. Scientific Journal of Business and Environmental Studies, 9 (4), P: 578-607.

Mohammed, A. A. R. H. H.; and Al-Ghubairi, M. A. (2020). The reality of digital transformation in the Kingdom of Saudi Arabia: an analytical study. Journal of Administrative and Financial Sciences, 4 (3), P: 8-31.

Al-Mufaiz, K. B. A. B. M.; Al-Aifan, M. B. M.; and Walrays, E. B. I. B. H. (2021). Challenges of digital transformation in schools implementing the future gate in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Educational Sciences, 33 (4), P: 653-676.

Murad, S. A. M. (2016). The role of e-government in improving the quality of public services: An empirical study on Cairo Governorate. Journal of Arab Research and Studies, 65, P: 287-352.

Al-Mutref, A. R. (2020). Digital transformation of university education according to crises between public universities and private universities from the viewpoint of faculty staff. The Scientific Journal of the Faculty of Education, Assiut University, 36 (7), P: 157-184.

Nachit, H. Belhcen, L. Elfikri, I. Jaafari, M. (2021). Digital Transformation in the Moroccan Public Sector: Drivers and Barriers. SSRN Electronic Journal.

participants' perspectives with equal relative weight, the Saudi Ministry of Interior has access to the network and devices as one of its digital transformation dimensions (83.0 percent), From the participants' point of view, with relative weight equals, the strategic vision is strongly available as one of the Saudi Ministry of Interior's aspects of the digital revolution (86.4 percent). According to respondents' perspectives, with relative weight equivalent, the Saudi Ministry of Interior significantly prioritizes information security as one of its digital transformation elements (90.8 percent).

The Saudi Ministry of Interior's accessibility of strategic vision, competent human resources, infrastructure and devices, communication networks, and information security has a statistically meaningful impact on service quality levels across a variety of quality dimensions such as reliability, response, tangibility, and guarantee, according to research results. The average responses of the research sample participants on the impact of digital transformation on the quality of service in the Saudi Ministry of Interior did not show any statistically significant changes at the statistical significance level (0.05) because of gender, age, Academic qualification, Job title, and Experience.

8. Recommendation

Following a review of the study's primary emphasis and in light of the study's findings, the study makes the following recommendations: Increase the Ministry's commitment to providing training and development programs that help staff members perform better (such as courses dealing with modern technology and software), By defining each employee's job precisely, you may increase their motivation to do their jobs well and accurately. You can also increase their enthusiasm for participating in digital transformation activities by establishing incentives and rewards and announcing the importance and significance of digital transformation for the employee. Increase the Ministry's interest in performing routine maintenance on equipment to prevent malfunctions (By setting up a department specializing in technical issues to address any malfunctions), increase the Ministry's interest in hiring the top experts in their fields, and increasing the Ministry's interest in planning human resources in accordance with digital transformation processes by the willingness to bring in Saudi professionals, and to bring in professionals from abroad.

Utilize digital transformation to one's advantage to better provide the service (By employing it to improve the quality of services, provide them faster, and create electronic service applications); utilize the digital transition to provide beneficiaries with electronic solutions that can answer their inquiries. Utilize digital transformation to protect the privacy and confidentiality of beneficiary data, as well as to increase the level of openness in services (by offering beneficiaries the chance to examine all the information that is authorized).

References

Abed Al-nidawi, W. al-wassiti, S. Maan, M. Othman, M. (2018). A Review in E-Government Service Quality Measurement. Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, 10(3):1257-1265.

Abdul Khair, A. Y. A. H. (2021). The role of digital transformation in activating e-learning at King Khalid University during the COVID-19 pandemic. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 5 (21), P: 103-122.

Alghazi, A., Cui, T., Shen, J., Wamba, S. F., & Li, M. (2020). A qualitative study of the strategic alignment perspective of public-sector organisations in Saudi Arabia in the digitalisation age.

Almazán, D. Tovar, Y. Quintero, J. (2017). Influence of information systems on organizational results. Contaduría y Administración, 62. 321–338.

Al-Azab, H. M. (2018). Administrative requirements necessary for the implementation of e-government and their impact on the quality of services provided by Jordanian civil service agencies from the

and private universities in the Kingdom of Saudi Arabia. According to the study's findings, there are statistically significant differences between public universities and private universities in the availability of resources needed for digital transformation, favoring public universities, and there are statistically significant differences between public universities and private universities in the availability of faculty members with digital competencies, benefiting employees in the private sector. In light of crises that favor private institutions, there are statistically significant differences between public universities and private universities regarding the potential for the digital revolution of education.

An investigation (Al-Balushi et al., 2020) By assessing the extent of digital transformation inside public institutions, the study explores the realities of digital transformation in the State of Oman. The study relied on a descriptive methodology and in-depth interviews to gather data. It concluded that these institutions had made enormous efforts to create a culture of transformation among their clients to boost use.

In terms of service quality, Study (Ahmed, 2016) (Ahmed, 2016) The study focused on customer happiness and service performance. The study aimed to answer the following query: What impact does service quality have on client satisfaction? The study's most significant finding is that the quality of services has a favorable impact on customer satisfaction. The study's primary goal was to determine the degree of service performance in service institutions in achieving beneficiary satisfaction. The service quality dimensions are positively correlated (response, tangibility, Assurance). The study produced a number of recommendations, the most crucial of which is that the institution continue to improve the service and create employee training programs in order to offer more precise and understandable services.

The main objective of the current study is to ascertain the effect of digital transformation on service quality in the Saudi government sector through applied research at the Saudi Ministry of Interior. The strategic vision is strongly available from the participants' perspective, with relative weight equals, as one of the Saudi Ministry of Interior's digital transformation dimensions (90.8%); additionally, from the participants' perspective, with relative weight equals, qualified human resources are one of the Saudi Ministry of Interior's digital transformation dimensions (83.8 percent), The Saudi Ministry of Interior has access to the network and devices as one of its digital transformation dimensions, according to opinions of participants given equal relative weight (83.0 percent), The strategic vision is strongly available from the participants' perspective, with relative weight equals, as one of the Saudi Ministry of Interior's features of the digital revolution (86.4 percent). The Saudi Ministry of Interior strongly values information security as one of its digital transformation elements, according to respondents' viewpoints with relative weight equal (90.8 percent).

7. Conclusion

The most significant findings may be summarized as follows using the previously presented theoretical framework of the study and the outcomes of the statistical analysis of the regions and axes of the analysis conducted above:

From the participants' point of view, with associated weight equals, the strategic vision is strongly available as one of the Saudi Ministry of Interior's aspects of digital transformation (90.8 percent); from the participants' perspective, with relative weight equivalent, qualified human resources are one of the Saudi Ministry of Interior's digital transformation dimensions (83.8 percent), According to

groups. The following table shows these results:
From the previous table, it is clear that there were no statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to Academic qualification. See table 23

❖ Job title:
The study conducted a Kruskal-Wallis Test for the differences between the averages to examine the differences between the three groups. The following table shows these results.
From the previous table it is clear that there were no statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to Job title. See table 24

❖ Experience
The researcher conducted a Kruskal-Wallis Test for the differences between the averages to examine the differences between the three groups. The following table shows these results:
From the table 25 it is clear that there were no statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to Experience. See table 24

6. Discussion
Due to the radical changes occurring in the global business environment, such as trade liberalization, the rapid advancement of information and communications, the level of competition, and technological globalization (Egyptian Cabinet Report, 2020: 3), the quality of services has emerged as the most important factor in achieving organizational objectives and gaining competitive advantage. Only by delivering a high level of performance that is consistent with the needs and preferences of the beneficiaries can competitiveness be attained, which explains the persistently rising interest in the quality of goods and services (Hamoud, 2007: 15).
Following the attention given to commodity production, public services have seen significant development because of their significance in the commercial contexts of nations. It became evident that the state's numerous organizations have an urgent need to improve service quality and performance levels. Providing the service to high-quality citizens is no longer sufficient. Instead, significant efforts must be made to improve service delivery to the level of quality that citizens desire (Idris, 2006). In addition to playing a significant role in national economies, the services sector differs from the commodities products sector in nature and is more complicated. This is viewed as a significant obstacle and starting point for obtaining excellence in service delivery (Zeithaml, Parasuraman, and Berry, 1990). As a result, the design of effective services incorporates intricate procedures that aim to fulfill beneficiaries' expectations as well as to increase profitability and competitiveness.

Additionally, the complexity of providing and controlling services has increased due to the quick and continuous growth in the number of services. To make the digital revolution a foundation for service delivery, digital transformation technology has thus emerged as one of the key tools for fostering digital culture.
Study by Al-Matref, 2020 aims to monitoring the actuality of digital transformation between them in light of current crises and natural disasters; the goal of this study was to explore the potential for digital transformation in public

It is clear from the previous table that the value of the correlation coefficient between communication networks and service quality level in various dimensions of quality reached (0.631) and the level of significance being (0.000), which is less than 0.05, indicating that there is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of communication networks on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior. See table 19

E. There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of information security on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

To test the previous hypotheses, a linear regression test was applied; the following table shows the results:

It is clear from the previous table that the value of the correlation coefficient between information security and service quality level in various dimensions of quality reached (0.574) and the level of significance is (0.000), which is less than 0.05, indicating that there is a statistical significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of information security on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior. See table 20

2. The Second Main Hypothesis: There are statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to the demographic characteristics of the sample members in terms of (gender, academic qualification, Experience, specialization, job title).

❖ Gender:

The study conducted a Mann Whitney test for the differences between the averages to examine the differences between males and females. The following table shows these results:

From the previous table, it is clear that there were no statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to gender. See table 21

❖ Age

The study conducted a Kruskal-Wallis Test for the differences between the averages to examine the differences between the three groups. The following table shows these results:

From the previous table, there were no statistically significant differences at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to age. See table 22

❖ Academic qualification

The study conducted a Kruskal-Wallis Test for the differences between the averages to examine the differences between the three

There are sub-hypotheses from this main hypothesis as follows:

A. There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of strategic vision on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

To test the previous hypotheses, a linear regression test was applied; the following table shows the results:

It is clear from the previous table that the value of the correlation coefficient between strategic vision and service quality level in various dimensions of quality reached (0.559) and the level of significance (0.000), which is less than 0.05, indicating that there is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of strategic vision on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior. See table 16

B. There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of qualified human resources on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

To test the previous hypotheses, a linear regression test was applied; the following table shows the results:

It is clear from the previous table that the value of the correlation coefficient between qualified human resources and service quality level in various dimensions of quality reached (0.483) and the level of significance (0.000), which is less than 0.05, indicating that there is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of qualified human resources on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior. See table 17

C. There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of infrastructure and devices on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

To test the previous hypotheses, a linear regression test was applied; the following table shows the results:

It is clear from the previous table that the value of the correlation coefficient between infrastructure and devices and service quality level in various dimensions of quality reached (0.562) and the level of significance being (0.000), which is less than 0.05, indicating that there is a statistical significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of infrastructure and devices on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior. See table 18

D. There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of communication networks on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

To test the previous hypotheses, a linear regression test was applied; the following table shows the results:

the ministry's reputation and meet the needs of beneficiaries." with an arithmetic average of (4.56) and a relative weight of (91.2%). Then, in the second order was paragraph (2) which states that "The digital transformation has contributed to increasing the level of beneficiaries' satisfaction with the quality of services," with an arithmetic average of (4.47) and a relative weight of (89.4%). Then, in the third order was paragraph (1) which states that "The service provided has become effective and efficient" with an arithmetic average of (4.44) and a relative weight of (88.8%).

The last order, however, was paragraph (4) which states that "There is a small number of complaints submitted by beneficiaries about the poor quality of services provided by the Ministry.", with an arithmetic average of (4.11) and a relative weight of (82.2%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.39) and the relative weight equals (87.8%), indicating a very high level of the tangibility of services in the Saudi Ministry of Interior from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the role of digital transformation in improving the ministry's reputation and meeting the needs of beneficiaries by delivering effective and efficient services and increasing the level of beneficiaries' satisfaction with the quality of services.

❖ Assurance:

The table 15. shows the level of agreement on (Assurance), where the means of the items ranged between 4.38 (87.6%) out of 5 to 4.52 (90.4%) out of 5 corresponding to the agreement level (strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (4) which states that "The digital transformation made it possible for the beneficiaries to track the status of their requests without being restricted to the official working hours." with an arithmetic average of (4.52) and a relative weight (90.4%). Then, in the second order was paragraph (1) which states that "Digital transformation has enhanced trust between employees and beneficiaries) with an arithmetic average of (4.45) and a relative weight of (89.0%). Then, in the third order was paragraph (3) which states that "The digital transformation preserved the confidentiality and privacy of the data of the beneficiaries" with an arithmetic average of (4.43) and a relative weight of (88.6%).

The last order, however, was paragraph (2) which states that "The digital transformation has contributed to increasing the level of transparency in services", with an arithmetic average of (4.38) and a relative weight of (87.6%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.45) and the relative weight equals (89.0%), indicating a very high level of assurance of services in the Saudi Ministry of Interior from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the role of digital transformation in enhancing trust between employees and beneficiaries by allowing them to track the status of their requests without being restricted to official working hours.

5.3 Study hypotheses test

1. The First Main Hypothesis: There is a statistically significant effect at the statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of digital transformation elements (strategic vision, qualified human resources, infrastructure and devices, communication networks, information security) on service quality level in various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

has become more credible and quality" with an arithmetic average of (4.56) and a relative weight of (91.2%). Then, in the second order was paragraph (1) which states that "The digital transformation has contributed to improving the degree of commitment to service delivery times) with an arithmetic average of (4.54) and a relative weight of (90.8%). Then, in the third order was paragraph (3) which states that "There is integration and consistency between the stages of access to the service provided," with an arithmetic average of (4.46) and a relative weight of (89.2%).

The last order, however, was paragraph (4) which states that "Digital transformation helped deliver the service well the first time", with an arithmetic average of (4.45) and a relative weight of (89.0%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.50) and the relative weight equals (90.0%), indicating a very high level of reliability of services in the Saudi Ministry of Interior from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the role of digital transformation in delivering services well, improving the degree of commitment to service delivery times, and providing services to the beneficiaries with more credibility and quality.

❖ Response:

The table 13. shows the level of agreement on (Response), where the means of the items ranged between 4.35 (87.0%) out of 5 to 4.54 (90.8%) out of 5 corresponding to the agreement level (strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (1) which states that "The digital transformation has contributed to improving the speed of response to provide services to beneficiaries." with an arithmetic average of (4.54) and a relative weight of (90.8%). Then, in the second order was paragraph (3) which states that "The digital transformation helped diversify the means of communication between the Ministry and the beneficiaries through (mobile, social networking sites, e-mail, chat, ... etc.)" with an arithmetic average of (4.43) and a relative weight of (88.6%). Then, in the third order was paragraph (2) which states that "The digital transformation contributed to accelerating the response to the complaints of the beneficiaries and working to solve them," with an arithmetic average of (4.36) and a relative weight of (87.2%).

The last order, however, was paragraph (4) which states that "Digital transformation has provided electronic systems to respond to beneficiaries' inquiries.", with an arithmetic average of (4.35) and a relative weight of (87.0%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.42) and the relative weight equals (88.4%), indicating a very high level of response to services in the Saudi Ministry of Interior from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the role of digital transformation in diversifying the means of communication between the Ministry and the beneficiaries, improving the speed of response to provide services to them and accelerating the response to the complaints of the beneficiaries, and working to solve them.

❖ Tangibility

The table 14. shows the level of agreement on (Tangibility), where the means of the items ranged between 4.11 (82.2%) out of 5 to 4.56 (91.2%) out of 5 corresponding to the agreement levels (agree – strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (3) which states that "Digital transformation has helped improve

and paragraph (4), which states that "The Ministry has electronic databases that facilitate the process of searching and retrieving data and information", came with the same arithmetic average of (4.28) and a relative weight of (85.6%) for each.
In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.32) and the relative weight equals (86.4%), which indicates that the strategic vision is strongly available as one of digital transformation in the Saudi Ministry of Interior dimensions from the respondents' point of view.
The previous result can be attributed to the ministry's keenness to achieve interdependence and integration between all departments by using internal communication networks to speed up the internal communication process and providing electronic databases that facilitate searching and retrieving data and information.

❖ Information Security:

The table 11. shows the level of agreement on (Information Security), where the means of the items ranged between 4.43 (88.6%) out of 5 to 4.60 (92.0%) out of 5 corresponding to the agreement level (strongly agree) according to Five-Liker Scale.
In the first order was paragraph (1) which states that " The Ministry places responsibility for the security and confidentiality of information among its priorities," and paragraph (3), which states that "The Ministry is keen to preserve all data and information related to employees and beneficiary citizens" came with the same arithmetic average of (4.60) and relative weight of (92.0%). Then, in the third order was paragraph (2) which states that "The Ministry has a specialized and independent department for information security" with an arithmetic average of (4.53) and a relative weight of (90.6%).
The last order, however, was paragraph (4) which states that "The Ministry is interested in hiring the best specialists in the field of information security to counter any breaches that may occur by hackers", with an arithmetic average of (4.43) and a relative weight of (88.6%).
In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.54) and the relative weight equals (90.8%), which indicates that Information Security is strongly available as one of the digital transformations in the Saudi Ministry of Interior dimensions from the respondents' point of view.
The researcher attributes the previous result to the ministry's keenness to preserve all data and information related to employees and beneficiary citizens by hiring the best specialists in the field of information security to counter any breaches that may occur by hackers.

1. The level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior

To determine the level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior, the researcher calculated the arithmetic averages and the standard deviation to find out whether the average degree of approval of the study sample on the paragraphs of the second axis (the level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior) and its dimensions has reached a higher degree than Neutrality.

❖ Reliability:

The table 12. shows the level of agreement on (Reliability), where the means of the items ranged between 4.45 (89.0%) out of 5 to 4.56 (91.2%) out of 5, corresponding to the agreement level (strongly agree) according to Five-Liker Scale.
In the first order was paragraph (2) which states that "The service provided to the beneficiaries

states that "Employees within the Ministry are keen to perform their work tasks with efficiency and accuracy, and are interested in participating in the digital transformation processes" came in the second order with the same arithmetic average (4.18) and relative weight (83.6%). At the same time, the last order was paragraph (3), which states that "The Ministry is interested in providing training and development courses that improve the performance of employees.", with an arithmetic average of (4.05) and a relative weight of (81.0%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.19) and the relative weight equals (83.8%), which indicates that qualified human resources are available as one of the digital transformations in the Saudi Ministry of Interior dimensions from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the ministry's keenness to hire technicians specialized in modern digital technologies in line with digital transformation processes.

❖ Infrastructure and devices:

The table 9. shows the level of agreement on (infrastructure and devices), where the means of the items ranged between 4.07 (81.4%) out of 5 to 4.24 (84.8%) out of 5 corresponding to the agreement levels (agree – strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (2) which states that "The Ministry is keen to rely on the latest equipment to speed up the pace of work, "with an arithmetic average of (4.24) and a relative weight (of 84.8%). Then, in the second order was paragraph (3) which states that "The specifications of the devices available in the ministry are commensurate with the nature of the work required," with an arithmetic average of (4.22) and a relative weight of (84.4%).

While the last order was paragraph (1) which states that "The Ministry provides a separate financial budget for the purchase of modern technical equipment and devices" and paragraph (4) which states that "The Ministry is interested in conducting periodic maintenance of devices to avoid malfunctions", with the same arithmetic average of (4.07) and relative weight of (81.4%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.15) and the relative weight equals (83.0%), which indicates that the infrastructure and devices are available as one of the digital transformations in the Saudi Ministry of Interior dimensions from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the ministry's keenness to provide modern technical equipment and devices to speed up the pace of work, so they are interested in conducting periodic maintenance of devices to avoid malfunctions if any.

❖ Communication Networks:

The table 10. shows the level of agreement on (Communication Networks), where the means of the items ranged between 4.28 (85.6%) out of 5 to 4.39 (87.8%) out of 5 corresponding to the agreement level (strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (1) which states that "The Ministry uses internal communication networks to speed up the internal communication process," with an arithmetic average of (4.39) and a relative weight (of 87.8%). Then, in the second order was paragraph (3) which states that "The information networks used facilitate the transfer and exchange of information between departments" with an arithmetic average of (4.34) and a relative weight of (86.8%).

While the last order was paragraph (2), which states that "The communication networks used achieve interdependence and integration between all departments within the ministry"

Using the viewpoints of "Skewed conflict," "minority dissidence theory," and "too much of a good thing," this study aims to determine whether digital transformation strategy (DTS) could enhance performance of the organization and provide detailed analysis for enterprises on the requirement of adopting digital transformation in the Chinese context. Additionally, a significant sample of Chinese firms' digital transformation was gathered using an empirical inquiry. The presented hypotheses were examined using multiple linear regression analysis in SPSS, including the inverted U-shaped mediating factor of cognitive conflict. The curvilinear moderating function of cognitive conflict between DTS and performance is examined in this study (Wang et al.,2020).

To determine the Availability of (digital transformation) in the Saudi Ministry of Interior, the study calculated the arithmetic averages and the standard deviation to find out whether the average degree of approval of the study sample in the paragraphs of the first axis (digital transformation) and its dimensions has reached a higher degree than Neutrality.

❖ The strategic vision

The table 7. shows the level of agreement on (the strategic vision), where the means of the items ranged between 4.45 (89.0%) out of 5 to 4.69 (93.8%) out of 5 corresponding to the agreement level (strongly agree), according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (1) which states that "The Ministry has been keen to modify its strategic vision to include digital transformation and the provision of electronic services" came in the first order with an arithmetic average of (4.69) and a relative weight of (93.8%). Then, in the second order was paragraph (2) which states that "The Ministry has defined a clear vision and procedures for implementing digital transformation processes" with an arithmetic average of (4.52) and a relative weight of (90.4%)". Then, in the third order was paragraph (4) which states that "Through digital transformation, the Ministry seeks to achieve a strategy and develop business models within the Ministry" with an arithmetic average of (4.51) and a relative weight (90.2%). The last order, however, was paragraph (3) which states that "The Ministry has established a department to manage and follow up on digital transformation plans.", with an arithmetic average of (4.45) and a relative weight of (89.0%).

In general, it was found that the overall average of all paragraphs was (4.54) and the relative weight equals (90.8%), which indicates that the strategic vision is strongly available as one of digital transformation in the Saudi Ministry of Interior dimensions from the respondents' point of view.

The previous result can be attributed to the ministry's keenness to implement digital transformation plans and provide appropriate electronic services to beneficiaries through clear procedures to implement digital transformation operations.

❖ Qualified human resources

The table 8. shows the level of agreement on (qualified human resources), where the means of the items ranged between 4.05 (81.0%) out of 5 to 4.33 (86.6%) out of 5 corresponding to the agreement levels (agree – strongly agree) according to Five-Liker Scale.

In the first order was paragraph (2) which states that "The Ministry is keen to hire technicians specialized in modern digital technologies," with an arithmetic average of (4.33) and a relative weight of (86.6%). Then, paragraph (1) states that "The Ministry was interested in planning human resources in line with digital transformation processes," and paragraph (4)

equals (0.962) for the entire questionnaire, which indicates an excellent reliability of the entire questionnaire.

Thereby, it can be said that the study proved that the questionnaire was valid, reliable, and ready for distribution to the population sample.

5. Results and Discussion

5.1 Descriptive Statistics

- **Gender:** Analysis of the sample profile shows that 98.2% of respondents are males, while 1.8% are females. Due to the presence of women in designated parts and some communication challenges during the questionnaire period. Additionally, due to time constraints, women were unable to participate in research investigations because of their conflicting time demands (too busy; work commitments; home commitments).
- **Age:** Analysis of the sample profile shows that 50.6% of respondents were aged between 30 to 40 years old, 28.0% of them were less than 30 years old, 15.2% of respondents aged between 41 to 50 years old, and 6.1% of them aged more than 51 years old.
- **Academic qualification:** Analysis of the sample profile shows that 72.6% of respondents have bachelor's degree, 12.2% of them have a master's degree, 6.7% of them have a High school or less, 5.5% of them have a Professional Diploma, 3.0% of them have PhD
- **Job title:** Analysis of the sample profile shows that 40.9% of respondents worked as a security officer, 23.3% of them their job title was not mentioned in the questionnaire, 18.3% of them worked as a manager, 7.9% if their works as Administrative, 5.5% of them works as Technical, 3.7% of them works as supervisor while 0.6% of them works at customer service.
- **Years of Experience:** Analysis of the sample profile shows that 39.6% of respondents have Experience of more than 11 years, 35.4% of them have Experience in the range between 3 to 5 years, 20.1% of them have Experience in the range between 6 to 10 years, while 4.9% of them have experienced less than three years.

5.2 Analyzing and discussing Questionnaire fields

A study by (Ali and Mostafa, 2021) intends to determine how the process of digital transformation, together with its many application requirements (strategy, organizational culture, transformational leadership, and human resources), contributes to improving the performance levels of service given by Cairo Governorate's Traffic and Licenses Units. These dimensions are sympathy, responsiveness, guarantee, tangibility, and reliability.

The two approaches that form the foundation of the study are the descriptive approach for the theoretical portion and the analytical approach for the practical portion. To obtain the primary data, survey forms are also used. In this case, (861) survey forms were issued; however, it was discovered that only (831) of them were valid for statistical analysis.

The study's findings indicate that improving the performance level of service offered by Traffic Units and the overall need for implementing digital transformation are strongly correlated. Additionally, a plan for digital transformation in public sector organizations is presented.

Finally, it is advised that the national project for digital transformation be implemented more quickly because it is one of the most crucial components for achieving sustainable development, creating the environment for governmental work, offering electronic services, and creating a robust digital economy.

- First dimension: discusses reliability, which contains (4) phrases.
- Second dimension: discusses Response, which contains (4) phrases.
- Third dimension: discusses Tangibility, which contains (4) phrases.
- Fourth dimension: discusses Assurance, which contains (4) phrases.

In order to answer the phrases of the survey, a 5-point Likert scale is relied upon, and due to its use in many previous studies in this field, respondents are required to give a score of their agreement with each of the phrases on the 5-point Likert scale as well as follows:
1= Strongly Disagree, 2= Disagree, 3 = Neutral, 4= Agree, 5= Strongly Agree.

4.5 Statistical Treatment Methods

After collecting the data from the study sample, the study depends on the statistical package for social sciences (SPSS)) to analyze the data. The most important statistical methods and tests that will be used:

1) Frequencies and percentages of the descriptive analysis of the demographic characteristics of the study sample.
2) Arithmetic Means, Standard Deviations, and Chi-Square Test to answer the study questions.
3) Pearson Correlation Coefficient to verify the study tool's validity.
4) Cronbach's Alpha Coefficient to measure the study tool's reliability.
5) One-way Analysis of Variance (ANOVA) to test the study hypotheses.

4.6 Instrument Validity

A number of tests are performed on the questionnaire to ensure its validity and stability. For the purpose of knowing the clarity of the questionnaire questions, they were presented to the supervising professor to get acquainted with his directives, and after that, the phrases were formulated in a more appropriate, clearer, and simpler manner of appearing in their final form.

The validity of the questionnaire has been checked by two means:

A. The validity of Internal Consistency

The internal validity of the questionnaire is the first statistical test that is used to test the validity of the questionnaire. Internal validity is measured through the correlation coefficients between each item in the construct and its total.

B. Construct validity:

Structure validity is the second statistical test that is used to test the validity of the questionnaire structure by testing the validity of each field and the validity of the whole questionnaire. It measures the correlation coefficient between one field and all the fields of the questionnaire that have the same level of Likert scale

The table 4. clarifies the correlation coefficient for fields and the total of the questionnaire. The p-values (Sig.) are less than 0.05, so the correlation coefficients of all fields are significant at ($\alpha \leq 0.05$).

4.7 Instrument Reliability

A measuring instrument's reliability can be linked to its stability, consistency, or dependability. The consistency with which an instrument measures the characteristic it is intended to measure is its dependability. The greater an instrument's reliability, the less variance it produces in repeated observations of an attribute.

The test is administered twice to the same sample of individuals, and the scores are compared using a reliability coefficient.

To verify the reliability of the questionnaire, Cronbach's Coefficient Alpha should be utilized. The normal value for the alpha value of Cronbach's coefficient is between 0.0 and +1.0, with higher values indicating greater internal consistency.

The table 5. shows the values of Cronbach's Alpha for each field of the questionnaire and the entire questionnaire. Cronbach's Alpha

influence on the quality of operations at the Qatari Ministry of Trade and Industry.

4. Methods

4.1 Study Methodology

The current study belongs to the type of descriptive research study. In preparing the current study, the study depended on the descriptive-analytical approach.

This approach is defined as a research approach referring to a set of scientific steps and procedures that aim to describe phenomena, events, and practices available for research and measurement without the intervention of the researcher in their course by collecting data about the phenomenon or event under study, and then classifying, arranging and analyzing these data using methods Scientific qualitatively and quantitatively, thereby reaching denotations and indicators on the subject of the research problem, which helps to provide proposals that help change for the better (Salatina & Al-Jilani, 2012).

4.2 Study Population and Sample

Study Population is defined as all the phenomenon items under study and research while describing the Study Sample as a subset of the original research population, which the researcher chooses based on scientific methods (Al-Omrani 2012).

In the current study, the study population consists of all employees working in the Ministry of Interior, and the study selected a random sample of (164) employees in various disciplines.

4.3 Data Collection Sources

The current study includes two types of data as follows:

First: Primary Data: The data will be collected from the study sample members through the field study using the electronic questionnaire tool.

Second: Secondary Data: The theoretical data included in the study, and to collect this data, the researcher searched libraries, scientific journals, and digital databases to collect Arab and foreign references and sources related to the subject of the study by reviewing books, periodicals, studies, theses, and university dissertations.

4.4 Data Collection Procedure

In this research, the questionnaire will be relied upon as a means of collecting data for the study, as well as relying on scientific observation. The survey is designed to know the extent of the impact of digital transformation on the quality of services in the Saudi government sector: An applied study on the Saudi Ministry of Interior.

- The first part: Concerns the personal information of the sample, such as gender, age, academic qualification, job title, years of Experience
- The second part: related to institutional excellence elements, contains (36) phrases distributed on two axes:

First Axis: discusses the reality of digital transformation in the Saudi Ministry of Interior. It contains (20) phrases distributed on five dimensions:

- First dimension: discusses the strategic vision, which contains (4) phrases.
- Second dimension: discusses qualified human resources, which contains (4) phrases.
- Third dimension: discusses infrastructure and devices, which contains (4) phrases.
- Fourth dimension: discusses Communication Networks, which contains (4) phrases.
- Fifth dimension: discusses Information Security, which contains (4) phrases.

Second Axis: the level of quality of services in the Saudi Ministry of Interior, which contains (16) phrases distributed on five dimensions:

3. Literature review

According to the findings of the study conducted by Al-Mufaiz et al. (2021), there are several issues confronting the digital transformation process in schools, some of which are of medium severity. Organizational and technological obstacles came in second with a medium degree, while human challenges ranked first with a significant level. The findings also indicated that the most crucial strategies for overcoming the difficulties of the digital transition were the development of legislation and administrative regulations.

According to the study's findings by Gersonskaya (2019), many factors are detrimental to the process of digital transition in Russia's social and economic system, including a lack of adequate use of digital technologies in the corporate sector, a decline in Internet use among the general public, and unequal access to new technologies among the populace. Only the public sector can address all of these issues.

The findings of the study by Gasova and Stofkova (2017) indicated that e-government is a component of government policy and offers residents several advantages, including time and money savings and accessibility 24 hours a day, 7 days a week. In the same vein, Sulistya et al. (2019) .'s study found that Indonesia's public services improved due to the use of the country's already-in-place e-government system.

The research conducted by Al-Kasasbeh (2014) yielded several findings, the most substantial of which revealed a statistically significant impact of perceived information security, perceived response, perceived empathy, and perceived ease of use on employees' performance in the ministry at the significance level (0.05). The research conducted by Al-Balushi et al. (2020) yielded many findings, the most significant of which revealed that the bodies being studied had made clear contributions to and efforts in digital transformation (educating, training workers, and offering the necessary human and technical requirements).

The outcomes also showed that infrastructural initiatives, including the Electronic Certification System, the Government Integration Platform Project, and the National Center for Information Safety, were the most well-known digital transformation projects in the Sultanate of Oman. The ministry's absence of interest in the work of the governance framework for the digital transformation, which contains all powers, responsibilities, and performance standards, is the biggest hurdle and challenges facing the digital transformation process, according to Al-Harithi and Asfoura (2020). The findings showed that adopting digital transformation resulted in a difference in the quality of services received by recipients.

The findings of the Abdul Khair (2021) research demonstrated that King Khalid University was able to adapt to the fast change in the economic environment that followed the pandemic thanks in part to the technological environment for information technology. In the same manner, the Mohammed and Al-Ghubairi (2020) study's findings showed that the Kingdom is very interested in the digital transformation process since it was discovered that the transformation took place inside Saudi Arabia at a pace of 5% per year from 2011 to 2017. The outcomes also demonstrated the Kingdom's desire to advance the digital transformation process and supply it with all the technical and human resources required.

The study's most significant finding by Hamdan and Hammad (2020) is that the Central Agency for Organization and Administration's working environment is mostly a smart digital environment with all the required resources—materials, people, and technical capabilities—available. According to the findings of the Al-Otaibi research (2020), the use of e-government in its many dimensions (quality, speed, cost, and efficiency) had a statistically meaningful

2.3.3. Organizational Structure of MOI

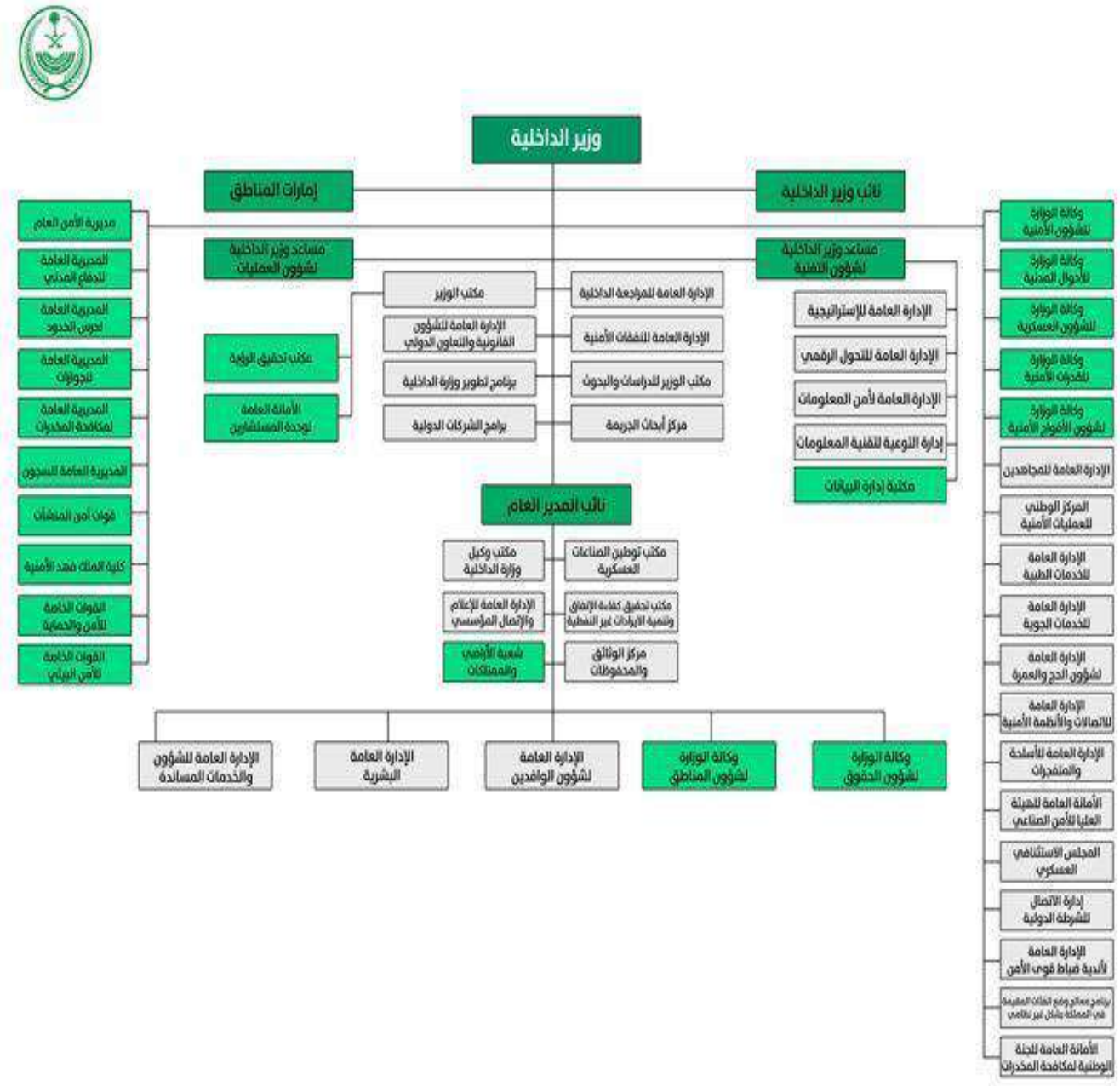

Figure No. (2): Organizational Structure

by tribal conflicts, administrative lapses, and the resulting insecurity and lack of a central government, and generally improving the quality of life in the nation. As a result, the Ministry of Interior assumed control of safeguarding Saudi society, including its inhabitants and citizens. Since the Public Prosecution was established in 1344 AH, the Ministry has been growing to manage the Hejaz region's administrative affairs. Internal affairs, including Public Security, telegraph and post, public health, municipalities, public works, trade, agriculture, industries, minerals, and other private enterprises, were all part of the Public Prosecution.

In accordance with Royal Decree No. 18/4/10, dated 9/3/1353 AH, the Saudi Ministry of Interior and the Diwan of the Presidency of the Council of Representatives were combined. Then, on August 26, 1370, A.H., Royal Decree No. 5/11/8697 restored the Interior Ministry. The Hijaz area's security sectors and local government represented in the region's emirates fell under the ministry's purview. The monitoring of the kingdom's territories was finally finished in 1380 AH after the ministry relocated from Hijaz to Riyadh in 1375 AH.

Vision:

Performance excellence in protecting lives and property regionally and globally.

Mission:

"Work professionally to achieve the safety of lives and property and protect them from dangers in times of peace and cases of disasters and wars, reduce losses, and spread a culture of preventive awareness with qualified cadres, accompanying equipment, partnership, and fruitful cooperation."

Values:

God-fearing, courage, humanity, cooperation, sincerity, and honesty.

2.3.2. Strategics Objectives of MOI

1) To maintain the safety and stability of Saudi society and to assure its advancement, efforts should be made to achieve security and stability in all areas of the Kingdom, to offer assurance and security to diverse elements of society, and to combat all types of crime and corruption.
2) Ensuring pilgrims' safety and defending them against threats so they can do their rites and worship in total freedom and security
3) Accomplishing cooperation and security coordination with other Arab neighbors and the Gulf Cooperation Council nations to safeguard both internal and external security, fight crime, drug trafficking and other illegal activities, exchange security information, organize laws and systems relating to immigration and nationality, encounter multiple threats, and aid in the advancement and advancement of Arab security services.

relates to the method of delivering the service, are additional categories for service quality.

2.2.2 Characteristics of Public Services

A group of traits and factors that define public services and set them apart from other services have been discovered by Hussein et al. (2018). The following traits are the most crucial of these:

1) The equality principle in relation to two categories: One category is utilized for public service, while the other is not utilized yet is connected to it.
2) The continuity principle states that this service must be provided consistently and without interruption, regardless of the situation.
3) The appropriateness principle refers to the necessity to modify and align the service with the goals and preferences of the recipients.
4) The impartiality principle refers to the need for justice in allocating services, giving the public interest precedence over individual interests and not considering any other factors.

2.2.3 Factors affecting the Service Quality

The research conducted by Al-Azab (2018) believed that some factors affect service quality, the most important being the following:

1) The degree of staff preparation and desire to offer the recipients the proper services.
2) The amount of the organization's capacity to deliver services accurately, expertly, and constantly to the greatest number of beneficiaries simultaneously.
3) Employees can deliver high-quality services thanks to their talents and expertise.
4) The tools, structures, and equipment employed are the tangible facilities for the service.

2.2.4 Dimensions of Service Quality

Two service quality measurements result from a study into service quality. A scale created in 1985 by Parasuraman, Berry, and Zeithaml has become the standard and most commonly used tool for evaluating service quality. The consumer's impressions of the service received, and his expectations are compared to determine the service quality on this scale. It has 97 components across ten service quality dimensions. Later, in early 1988, the authors condensed the categories to five dimensions: tangibles, dependability, responsiveness, assurance, and empathy, along with 22 items each for perceptions and expectations. Alternatively, SERVPERF (Cronin & Taylor, 1992) is a wholly performance-based method of gauging service quality.

In this part, we will discuss service quality dimensions as displayed by Murad (2016) and Dubach (2021).

First: Reliability Dimension: It demonstrates the degree to which service providers can reliably and accurately deliver high-quality services, which raises beneficiaries' levels of trust in them and ensures that the service is delivered appropriately and on the first try.

Second: Responsiveness Dimension: It demonstrates how the service provider can deliver high-quality services consistently and precisely, raising the recipients' confidence level.

Third: Tangibles Dimension: It refers to the actual buildings, machinery, and tools that may be utilized to produce goods and render services, as evidenced by the staff members' outward appearances.

Fourth: Assurance Dimension: This dimension indicates the level of expertise and Experience of the institution's staff and their capacity to win over recipients' confidence. It is one of the fundamental components of service quality.

1.3 The Saudi Ministry of Interior

2.3.1. About the Ministry

King Abdulaziz, bin Abdul Rahman Al Saud, had announced the establishment of the Kingdom; he has been committed to ensuring national security, resolving issues brought on

to improve performance rates, boost productivity, and save costs. On the other hand, the social approach is concerned with innovation, fostering a culture of collaboration, altering how schools are run, and facilitating easier access to information. However, that the significance of the digital transformation resides in its major role in attaining sustainable development as well as its significant capacity to contribute to alleviating human issues Al-Mutref (2020). The process of enhancing the user experience, boosting flexibility and creativity, and creating new income streams and ecosystems greatly benefit from digital transformation. Additionally, it saves a lot of time and effort by streamlining the procedures for receiving services, enhancing the quality of those services, and offering quick and efficient channels for contact with the recipients.

2.1.4 Digital Transformation Process Requirements

Any country or business must meet the following aspects and fundamental conditions to execute digital transformation and digitization initiatives (Al-Khathami, 2011; KUN, 2014; Tosun, 2016; Almazán et al., 2017):

1) Qualified Human Resources: Since current technologies do not operate automatically but require qualified individuals to implement them, competent staff must be accessible to deal with them.
2) Financial Resource: Completing the digitization process via purchasing the digital equipment required for the process and the ongoing maintenance of this equipment and any other equipment needed for the digitization project requires the available financial resources.
3) Infrastructure: The suitable infrastructure constitutes one of the most fundamental needs for digitalization initiatives (computers, software, the Internet, and a server to store information).
4) Management Support: Senior management support inside the organization is required to adopt the digitalization process successfully.
5) Cultural Awareness: To increase the efficacy and efficiency of digitization, cultural awareness and digitization initiatives must be distributed and promoted among personnel in organizations and the beneficiaries of these organizations.

2.2 The Service Quality

2.2.1 Service Quality Concept

Quality is characterized as a feature that helps people choose whether to repurchase a good or service (Hsiao & Shin, 2008).

The degree to which a service complies with the requirements set forth for it, thereby contributing to the satisfaction of the recipients' wants and ambitions, is referred to as the service's quality (Hussain et al., 2018).

Service quality is a phrase that describes meeting the needs and expectations of consumers in terms of convenience, efficiency, interaction, response speed, dependability, and warranty. According to Muhammad (2018), the type of service given affects the service quality. The aspects of service quality may change for the same service.

The degree to which the beneficiaries' needs and expectations are met is expressed by the service quality, which also reflects stability in delivering public services, exceptional performance, and services that meet the requirements (Al-Azab, 2018).

Since service quality is a contrast between customers' expectations of the product before receiving it and their perceptions of the service following receiving it, the research confirmed that in the above context, service quality is the uniformity of customer quality experience with the anticipated quality experience. Technical quality, which relates to the standard of the service delivery, and functional quality, which

response, tangibility, guarantee) in the Saudi Ministry of Interior.

The Second Main Hypothesis: There are statistically significant differences in a statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the average responses of the study sample members about the effect of digital transformation on service quality level in the Saudi Ministry of Interior due to the demographic characteristics of the sample members in terms of (gender, academic qualification, Experience, specialization, job title).

Study Limits

1) Subject Limit: It is demonstrated by determining how the digital revolution has affected the caliber of services provided by the Saudi government sector.
2) Spatial Limit: The Saudi Ministry of Interior.
3) Human Limit: A random sample of employees working in the Saudi Ministry of Interior.
4) Temporal Limit: During the second semester of the academic year 1443 AH/2022 AD, the present study will be carried out and put to use.

1. Theoretical framework

2.1 Digital Transformation

2.1.1 Digital Transformation Concept

Enhancing processes by digitizing them through utilizing contemporary technology and software methodologies is known as "digital transformation" (Schallmo & Williams, 2018). Another definition of digital transformation is a process that uses information, computer, communications, and communication technologies to ameliorate the entity by causing major changes in its features (Vial, 2019). Also, the organization is defined as dealing with materialistic possessions to be interested in information and knowledge by dealing with data sources that rely on the Internet, which helps to achieve goals more quickly and effectively (Al-Salami, 2020).

Digital transformation is "a process aimed at transforming the various private and public business sectors together into digital sectors depending on modern technology in providing their services, intending to replace paper-based services with technology and digital services in a manner that facilitates human service and improves performance levels," according to (Al-Janfawi,2021).

According to the study, and in the context of those mentioned above, the concept of "digital transformation" refers to switching from a conventional to an electronic business model to pursue societal goals through cooperative organizations, which includes creating a strategic plan aimed at digitizing resources, processes, and activities based on computers.

2.1.2 Factors of the Emergence of Digital Transformation Projects

The research conducted by Miloud (2020) found that the most crucial factors for the emergence of digitization projects are the following:

1) The proliferation of information, the advent of the Internet, and the vast possibilities and resources it offers.
2) The information and knowledge areas are rapidly developing
3) Users' attitudes toward the information source, their need for electronic information sources, and all services offered by contemporary digital technology have altered.
4) The favorable effects of digital transformation on service quality and ease of access.

2.1.3 The Importance of Digital Transformation

According to Kraus et al. (2021), institutions, processes, and production systems alter due to digital transformation. There are two primary viewpoints on digital transformation. The first is the economic perspective, which focuses on changing and adapting existing business models

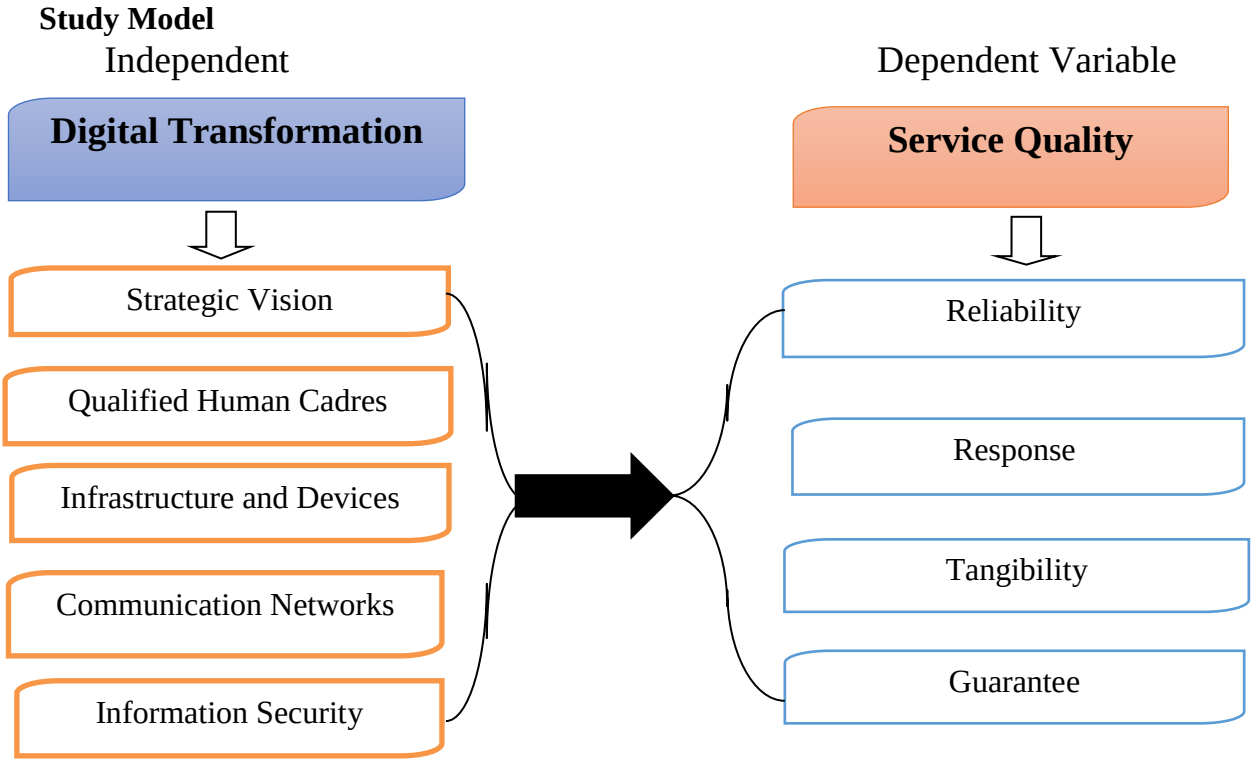

Figure No. (1): The Study Model

Study Hypotheses

The current study is based on two main hypotheses:

It measures how closely the service's real performance fits the customers' expectations or how the customers' expectations and perceptions of the service's actual performance compare (Hoffman, Bateson, 2011). And Abu-Nahel and others (2020) It is the metric by which the service receivers' satisfaction with the service they received is assessed in relation to what they anticipated before receiving the service and the feedback received.

The concept of digital goods, services, and platforms emerged in the 1990s and 2000s, followed by the emergence of smart gadgets and social media platforms in the 2000s and 2010s (Schallmo and Williams, 2018). The demands and expectations of people toward organizations and services were significantly altered as a result, significantly impacting how businesses and customers interacted with one another. Today, the use of mobile devices to customize products, communications, and interactions is a key component of digital transformation (Margiono, 2020). Therefore, we propose the following

The First Main Hypothesis: There is a statistically significant effect of a statistical significance level ($\alpha \leq 0.05$) for the availability of digital transformation elements (strategic vision, qualified human cadres, infrastructure and devices, communication networks, information security) on service quality level in various dimensions of quality (reliability,

to customize products, communications, and interactions is a key component of digital transformation (Margiono, 2020).

As a result, the study believes that this current research challenge is to evaluate the extent of the impact that digital transformation has had on the quality of services in the Saudi Ministry of Interior, helping to diagnose the current situation and then identifying any potential issues or challenges with the ministry's digital transformation process to present rational solutions to these issues.

This study is therefore important because the findings generated will be of value to Saudi Arabia's public-sector organizations regarding the service quality of public-sector organizations as part of the initiative to diversify investment and the economy.

Hence, we will formulate our research question based on the current study problem. Through the research findings, we will also try to answer the following question: What is the effect of digital transformation on government services quality level in the Saudi Ministry of Interior?

Study Significance

First: Theoretical Significance: The current study adds a new research study to the realm of science and advances research knowledge, which is its theoretical relevance. This study also aids in keeping up with contemporary trends that demand the digital transformation and digitization of several government sectors in the Kingdom. There isn't much literature on digital transformation and its impact on the quality of services in the Saudi government sector in general and the Saudi Ministry of Interior in particular, based on the researcher's knowledge limits.

Second: The Practical Significance:

1) Generating profit for the Ministry of Interior, the country's security institutions in general, and the government sector.
2) Drawing attention to the importance of digitization for enhancing the quality of services among ministry officials increases interest in supplying the components and needs of digital transformation in the Ministry of Interior.
3) The study's conclusions and recommendations may help authorities in Saudi Arabia's Ministry of Interior build strategic plans to advance the Ministry's digital transformation process and raise the caliber and effectiveness of its human cadres.

Study Objective

With applied research at the Saudi Ministry of Interior, the present study's primary goal is to determine the impact of digital transformation on service quality in the Saudi government sector. This primary goal has the following supporting goals:

1) Determining if the Saudi Ministry of Interior actually has access to the digital transformation components (strategic vision, qualified human cadres, infrastructure and gadgets, communication networks, information security).
2) Determining the degree of service quality in the Saudi Ministry of Interior across multiple quality dimensions (reliability, responsiveness, tangibility, and guarantee).
3) Identifying the digital transformation's key components that impact the Saudi Ministry of Interior's level of service quality.
4) Come to conclusions regarding the research subject, and then put forth suggestions and scientific hypotheses that help bring about the desired development and change.

IT has been crucial to Saudi Arabia's economy during the last few decades. The Saudi Ministry of Economy and Planning's 2017 Vision 2030 project lays out the long-term economic strategy for the Kingdom's transition from relying on oil. Notably, technology is acknowledged as a major force behind and facilitator of the intricate changes incorporated into the envisioned economic transformation.

The Saudi Ministry of Economy and Planning highlighted the SA government's intention to boost non-oil government revenue from SAR 163 billion (US$43.5 billion) to SAR 1 trillion (US$267 billion) by 2030. The Vision 2030 project significantly impacts the digitization initiatives of Saudi Arabia's public-sector organizations. At the very least, their digitization plans should be in line with Vision 2030 objectives, which include enhancing the quality of government services like health, school, and national safety through ICT technologies. Now more than ever, Saudi public-sector organizations must avoid the costly "technology for technology's sake" approach and reevaluate their business plans to align better with the goals of the Vision 2030 program.

Governments responsible for providing services occasionally deploy cutting-edge technologies in their systems without making the necessary adjustments inside the public-sector organizations to ensure the system they have adopted is optimized. Indeed, according to Shehry et al. (2009), one of the biggest issues with the Saudi Arabian government program is the misalignment of organizational objectives and IT projects (Alghazi et al.,2020).

The Saudi Arabian government has adopted a National e-Government Strategy to enhance technology-based operations and service delivery in public-sector organizations (Shehry et al., 2009).

However, several technological, cultural, organizational, and social problems and constraints are associated with implementing the e-government approach. Given the scant research evidence and insights on this problem, the Saudi government must carefully analyze these difficulties and issues to successfully implement e-government services in Saudi Arabia (Shehry et al. 2009).

The public sector in Saudi Arabia has been hampered by its inability to adopt ICT applications at the same rate as the private sector. But even so, due to the Kingdom's Vision 2030 and the national transformation programs that concentrated on Saudi Arabia's digital transformation process, the public sector in the country has recently started to recognize the capability of digital initiatives to activate their response to citizens' changing needs by using public resources efficiently. Citizens with a "digital mentality" have grown more alert and urgent to get services of the highest quality, following the enhanced knowledge among citizens of the importance of digitalization and its beneficial function.

Digital technology can enhance connection with consumers, both current and potential, enabling the customization of goods and tailoring services to their unique needs (Barnes et al., 2012). Digital transformation is used to reorganize industries, organizations, and societies at the system level. Digitization refers to converting current physical solutions into digital services (Rachinger et al., 2019). Digital transformations are now seen as being crucial for businesses to succeed in this cutthroat business environment (Shahi and Sinha, 2020).

The concept of digital goods, services, and platforms emerged in the 1990s and 2000s, followed by the emergence of smart gadgets and social media platforms in the 2000s and 2010s (Schallmo and Williams, 2018). The demands and expectations of people toward organizations and services were significantly altered as a result, which significantly impacted how businesses and customers interacted with one another. Today, the use of mobile devices

1 Introduction

The fundamentally improved relationship between citizens and governments, resulting from the transformation in the public sector, is supported by a focus on the needs of the people, more responsiveness, and an improvement of public confidence in the government. The government sector and its citizen services have significantly improved - thanks to the modern era of digitization and contemporary technologies. The application of information technology by organizations, the adoption of information technology initiatives, and information processing skills have improved the quality of services and allowed for better corporate decisions.

Because disruptive digital technologies are transforming society and everyday life at an ever-increasing rate, governments worldwide must embrace digital transformation in the public sector as a basic and strategic imperative. Organizations want to reinvent their processes through digital transformation and develop new ways to collaborate with stakeholders and engage with citizens who continually demand greater efficiency and transparency (Xanthopoulou & Plimakis, 2021). Government services, in particular, as well as the service sector in general, vary from other sectors like the commodities and products sector in that they are unique and complicated. The methods for offering and controlling services have become more difficult due to rapidly expanding services (Shadid, 2021).

The research conducted by Shaaban (2021) demonstrated that digital transformation is an important turning point for government sectors in many different countries as it demonstrated its value and effectiveness, particularly during the global financial crisis of the previous two years. The Covid-19 corona pandemic resulted in isolation and a general closure, making it extremely difficult for residents to access services. Another benefit of the digital transition is obtaining services and carrying out duties from home.

There has been an increasing interest in using the internet and information and communication technology (ICT) to provide information and interaction, enhance the effectiveness of service quality, and make service delivery more effective and available to citizens since the development of e-government and related terminology in the early 1990s when governments begin to enter the World Wide Web as a crucial component of e-governance (Nachit et al., 2021).

By conducting an applied study on the Saudi Ministry of Interior, the current research intends to establish the reality of the impact of digital transformation on raising service quality levels in the Saudi government sector.

Study Problem

In early 2017, Saudi Arabia, commonly known as a "Kingdom," unveiled "Vision 2030." Vision 2030 is a strategy for action aimed at transforming the nation's socio-economic, financial, and political realities (KSA Vision 2030 and Education,2021). The Committee of Economic and Development Affairs was created in the same year. This council began analyzing the main projects, procedures, and effects on the nation's economy. In the meantime, new evaluation bodies and divisions were established (Brdesee, 2021).

Technology has always had a major impact on the efficiency and quality of organizations (Dias, Carvalho & Sampaio, 2022). But never before has that influence been as profound and upsetting as it is now as we embark on the Digital Transformation process. Digital transformation transforms the entire value chain, business strategies, institutional, and managerial aspects, adding new strategic priorities, developing competencies, and improving agility (Cots, 2018).

JKAU: Econ. & Adm., Vol. 37 No. 2, pp: 139 – 181 (1444 A.H./2023A.D.)
DOI: 10.4197/Eco. 37-2.6

The Effect of Digital Transformation on Services Quality in the Saudi Government Sector: An Applied Study on the Saudi Ministry of Interior

Sayer M. Alotaibi
Business Administration Department, King Abdulaziz University
Jeddah, Saudi Arabia
ssayeralotaibi@stu.kau.edu.sa

Kamel Khoualdi
Management Information Systems Department, King Abdulaziz University
Jeddah, Saudi Arabia
kkhoualdi@kau.edu.sa

***ABSTRACT*:** Although digital technologies are vital to enable innovation in service delivery processes, it is still important to understand how they affect service quality and service provider-customer interactions. In this study, we aim to determine the effect of digital transformation on the quality of services in the Saudi government sector through an applied study of the Saudi Ministry of Interior. To attain and fulfill the objectives of this study, we employed the descriptive-analytical method. In the methodology of this research, we further used the survey questionnaire as a tool for data collection from the targeted population of the study. The sample of this study consisted of (164) employees. Results showed that there is a statistically significant effect of the availability of digital transformation elements and requirements (strategic vision, qualified human resources, infrastructure and devices, communication networks, and information security) on the level of service quality in the various dimensions of quality (reliability, response, tangibility, and guarantee). The most significance of the study's recommendations is the requirement to increase the Ministry's interest in offering training and development programs that enhance employees' performance. Increasing the Ministry's interest in routine equipment maintenance to prevent failures and gain from digital transformation by offering electronic methods to address beneficiary questions.

***Keywords*:** Digital Transformation, Government Services, Quality of Services, the Saudi Ministry of Interior.

Contents

Arabic Section

Page

- Human Organs Donation: A Comparative Study between the Saudi and Egyptian Systems

Mohammed A. AlQurashi ……... 26

- Value engineering is an approach to improve spending efficiency in Saudi universities

Elham N. Alrjaihe & Dalal Dabis Al-Daadi ……...… 46

- The extent commitment of external auditors in Kingdom of Saudi Arabia to application requirements of international auditing standards related to fraud in financial statements: A field study

Jafar Othman Elsharif Abdel Aziz …….. 68

- The Impact of the COVID-19 Pandemic on Economic Activity of Saudi Arabia

Iyad A. Alnsour & Khaled A. Al-Khatlan & Abdul Rahman M. Al-Zahrani ….. 90

- The impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, a standard study for the period between (2010-2020)

Alaa Razia & Mostafa Omarya …… 122

- Towards an international accounting standard for social liability disclosure (An Empirical study on Saudi joint stock companies) 2022 – 1444

Fahad Sulaiman Alnafea & Elzain Omer Elzain …… 138

- The Effect of Digital Transformation on Services Quality in the Saudi Government Sector: An Applied Study on the Saudi Ministry of Interior

Sayer M. Alotaibi & Kamel Khoualdi ……. 139

■ **Editorial Board** ■

Prof. Abdulla M. Basahel	Editor in Chief
abasahl@kau.edu.sa	
Prof. Khaldoon Abed M. Alhtaybat	Member
Dr.khaldoonabed@yahoo.com	
Dr. Mohammed K. Alhanawi	Member
mkalhanawi@kau.edu.sa	
Dr. Faisal S. Alnoory	Member
falnore@kau.edu.sa	
Dr. Abdullah M. BaAbdullah	Member
baabdullah@kau.edu.sa	
Dr. Najah H. Salamah	Member
almdnm@yahoo.com	
Prof. Zaid A. Alansari	External Member
z.ansari@qu.edu.sa	
Prof. George D. Halikias	External Member
g.halikias@city.ac.uk	

King Abdulaziz University Press

JKAU: Econ. & Adm., Vol. **37** No. 2, Pages 181 (1444 A.H./ 2023 A.D.)
Legal Deposit 0295/14

Journal of

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY

Economics and Administraton

Volume 37 Number 2

1444 A.H. / 2023 A.D.

Scientific Publishing Center
King Abdulaziz University
P.O. Box 80200, Jeddah 21589
Saudi Arabia
http://spc.kau.edu.sa

IN THE NAME OF ALLAH,

THE MOST GRACIOUS,

THE MOST MERCIFUL